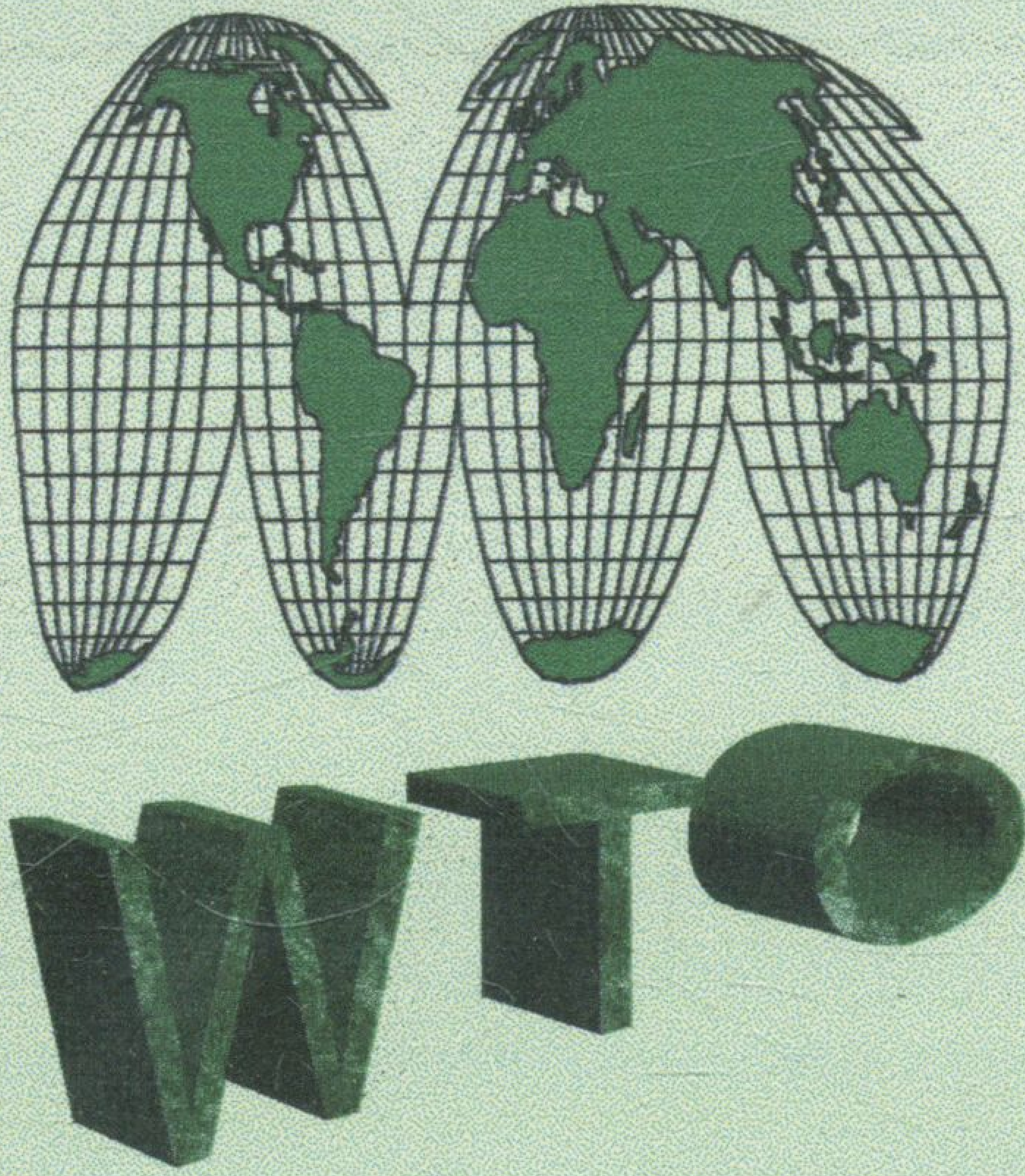


جامعة حلوان

مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية

أعمال الندوة القومية الثانية

الاقتصاد المصرى فى مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

تحت رعاية

السيد الأستاذ الدكتور / عاطف عبيد

وزير قطاع الأعمال العام

السيد الأستاذ الدكتور / أحمد جويلى

وزير التجارة والتموين

السيد الأستاذ الدكتور / محى الدين الغريب

وزير المالية

خلال الفترة (٢٢-٢٤) مارس ١٩٩٩

بمقر الجامعة بعين حلوان بمدرج (٨)

ندوة ينظمها مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية

فى إطار سلسلة الندوات القومية



جامعة حلوان

مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية

أعمال الندوة القومية الثانية

الاقتصاد المصرى فى مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

تحت رعاية

السيد الأستاذ الدكتور / عاطف عبيد

وزير قطاع الأعمال العام

السيد الأستاذ الدكتور / أحمد جويلى

وزير التجارة والتموين

السيد الأستاذ الدكتور / محى الدين الغريب

وزير المالية

خلال الفترة (٢٢-٢٤) مارس ١٩٩٩

بمقر الجامعة بعين حلوان بمدرج (٨)

ندوة ينظمها مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية

فى إطار سلسلة الندوات القومية

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

صدق الله العظيم

سورة التوبة

الآية (١٠٥)

شكر وتقدير

يتوجه مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية

بالشكر والتقدير والعرفان

للشركة الشرقية "ايسترن كومباني"

علي رعايتها الكريمة للندوة القومية الثانية للمركز

بعنوان

"الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"

من خلال دعمها المادي والمعنوي لها والإسهام في طباعة المادة العلمية الخاصة بها ، وذلك انطلاقا من دورها الرائد في توطيد أواصر التعاون العلمي بين الجامعة والمجتمع ، وإيمانها العميق بدور البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع .

رعاية الندوة

السيد الأستاذ الدكتور / عاطف عبيد
وزير قطاع الأعمال العام

السيد الأستاذ الدكتور / أحمد جويلى
وزير التجارة والتموين

السيد الأستاذ الدكتور / محيى الدين الغريب
وزير المالية

رئاسة الندوة

السيد الأستاذ الدكتور / حسن حسنى
رئيس جامعة حلوان ورئيس عام الندوة

السيد الأستاذ الدكتور / عمرو عزت سلامة
نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث
ورئيس مجلس إدارة المركز
ونائب رئيس الندوة

السيد الأستاذ الدكتور / سامى عفيفى حاتم
مدير المركز وأمين عام الندوة

أمانة تنظيم الندوة

الأستاذ الدكتور/ بهاء الدين سعد	نائب مدير المركز
الدكتور/ تهانى محمد أبو القاسم	مساعد مدير المركز للشئون العلمية
الأستاذ / ياسر محمد جاد الله محمود	منسق الندوة
الأستاذ/ محمد فوزى سالم محمد	مساعد مدير المركز للشئون والأعمال التنفيذية

الإخراج الفنى للمادة العلمية

الأستاذ / محمد فوزى سالم محمد

الأستاذ / ياسر محمد جادالله محمود

مراجعة وتدقيق المادة العلمية

الأستاذة/ ايمان حسن على	مدرس مساعد بقسم اقتصاديات التجارة الخارجية
الأستاذ/ السيد متولى عبد القادر	مدير إدارة بوزارة التجارة والتموين
الأستاذة/ نشوى مصطفى على	معيد بقسم اقتصاديات التجارة الخارجية
الأستاذة/ كاميليا عبد الحليم أحمد	معيد بقسم اقتصاديات التجارة الخارجية

كتابة المادة العلمية على الحاسب الآلي

الأستاذة/ نشوى مصطفى على — معيد بقسم اقتصاديات التجارة الخارجية

الأستاذة/ نانيس صلاح الدين زكى — مساعد باحث بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية

الأستاذ / هانى حيدر حسين — مساعد باحث بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية

الأستاذ / محمود صابر عباس مبارز — مساعد باحث بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية

الأستاذة / إبتسام محمد عبده — مساعد باحث بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية

الترويج

الأستاذ / محب بطرس زكى — معيد بقسم اقتصاديات التجارة الخارجية

الأستاذ / أحمد حسن محمد متولى — مساعد باحث بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية

الأستاذ / محمود صابر عباس مبارز — مساعد باحث بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية

الأستاذ / هانى حيدر حسين	مساعد باحث بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية
الأستاذة/ نانيس صلاح الدين زكى	مساعد باحث بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية
الأستاذة / سماح حسن على غانم	مساعد باحث بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية
الأستاذة / ولاء محمد القصيرى	مساعد باحث بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية

تقـــديــم

تمثل جامعة حلوان - الرابضة فى قلب المجتمع الصناعى بحلوان - نموذجا فريدا بين الجامعات المصرية ، فهى جامعة تكنولوجية تطبيقية ، تمتلك من خلالها كافة عناصر التميز والتنوع لاحتوائها على العديد من الكليات والتخصصات والمراكز البحثية والوحدات الإنتاجية القادرة على ربط الجامعة بالمجتمع المصرى ، تشاركه قضاياه ، وتعاونه فى بلوغ أهدافه ، وتؤازره فى سعيه لتحقيق طموحاته فى بناء مصر المستقبل ، وهى على أعتاب دخول القرن الحادى والعشرين .

ومن هذا المنطلق ، جاء اهتمام جامعة حلوان بالبحث عن دور متميز للجامعات والمراكز البحثية المصرية فى إيجاد حلول علمية للمشكلات التى يواجهها مجتمعنا الأصيل فى الوقت الذى تستعد فيه مصر لدخول القرن الحادى والعشرين ، وهى شامخة مرفوعة الرأس ، تسعى إلى تحقيق طموحات شعبها فى الرخاء والتقدم . فالجامعات والمراكز البحثية فى العالم بأسره كانت دائما وأبدا موطنا للاختراعات والابتكارات في العالم الصناعي المتقدم ، ومن هذه الاختراعات والابتكارات أرسيت الأعمدة التكنولوجية التى شكلت الأساس العلمى للثورات التكنولوجية والمعلوماتية التى عرفها العالم بشكل عام ، وفى النصف الثانى من القرن العشرين بشكل خاص .

واستكمالا لمسيرة المركز العلمية فى نشاطه الخاص بإقامة ندوات قومية تعالج المشاكل التى تواجه وطننا العزيز مصر ، حيث أقام المركز ندوته القومية الأولى بعنوان:

" دور الجامعات فى تنفيذ المشروعات القومية العملاقة "

تحت رعاية

السيد الأستاذ الدكتور / كمال الجنزورى

رئيس مجلس الوزراء

خلال الفترة ٧-٨ ديسمبر ١٩٩٨

بمقر الجامعة بعين حلوان

اعتزم المركز إقامة ندوته القومية الثانية بعنوان :

" الاقتصاد المصرى فى مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية "

تحت رعاية

السيد الأستاذ الدكتور / عاطف عبيد

وزير قطاع الأعمال العام

السيد الأستاذ الدكتور / أحمد جويلى — **وزير التجارة والتموين**

السيد الأستاذ الدكتور / محيى الدين الغريب — **وزير المالية**

خلال الفترة ٢٢-٢٤ مارس ١٩٩٩

بمقر الجامعة بعين حلوان بمدرج (٨)

ويمثل هذا الموضوع أحد القضايا الهامة التى تواجه اقتصادنا العزيز ، ومن ثم فإن هذه الندوة تسعى إلى تسليط الضوء على هذه القضية للوقوف على أهم تلك التحديات التى تواجه مصرنا الغالية . وبهذه المناسبة فإنه يطيب لى أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير:

للسيد المهندس/ محمد صادق رجب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة الشرقية " ايسترن كومبانى " وأسرة العاملين بالشركة

على دعمها ومؤازرتها المستمرة لجهود الجامعة والمركز في خدمة القضايا القومية ، حيث تحملت عبء تكاليف طباعة هذه المادة العلمية لكى تكون فى خدمة الباحثين ورجال الأعمال ومتخذى القرار .

والله ولى التوفيق ،،،

رئيس الجامعة ورئيس عام الندوة

أ.د. حسن حسنى

مقدمـــة

في إطار الوضع النوعى الذى تتميز به جامعـــة حلـوان ، والمتمثـل فـى المجموعة المتنوعة من الكليات المختلفة التى تنتمى للجامعة ، والتى تغطى العديـد من التخصصات الفريدة ، كان لزاما على الجامعة أن تتفاعل مع المجتمع من خـلال نقل وتحويل الدراسات الأكاديمية إلى حيز التطبيق والتنفيذ العملي وذلـــك بـهدف تفعيل دور الجامعة فى خدمة المجتمع .

وتحقيقا لهذا الهدف ، جاء **مركز بحوث ودراسات التنميـــة التكنولوجيــة** ، ليحتل وضعا متميزا فى هذا الشأن ، لكونه يغطى مجموعة من التخصصات النوعية التى تنتمى للعديد من تخصصات الكليات المختلفة داخل الجامعة . ولقـــد حـددت اللائحة التنفيذية **لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية** مجموعة من المجالات المختلفة والوحدات الرئيسية ، والمتمثلة فى الآتى :

- وحدة (قسم) البحوث والتطوير .
- وحدة (قسم) الكفاية الإنتاجية وتصنيع قطع الغيار وخطوط الإنتاج .
- وحدة (قسم) حماية البيئة .
- وحدة (قسم) الاستشارات .
- وحدة (قسم) التدريب وتنمية المهارات .
- وحدة (قسم) ترشيد الطاقة .
- وحدة (قسم) تسويق مشروعات ونتائج البحوث والتطوير .

ولقد تم وضع مجموعة الوحدات (الأقسام) السابق ذكرها – مع إمكانيـــة إضافة وحدات أخرى – لتنفيذ مجموعة من الأهداف الرئيسية للمركز والمتمثلـــة فى الآتى :

- ربط الجامعة بشركات المحيط البيئى والصناعى بمنطقة حلوان وغيرها مـن مناطق التنمية داخل الوطن وخارجه ، من خلال إقامة منظومة متكاملة مـن أواصر التعاون العلمى والروابط الأمامية والخلفية للتطوير التكنولوجى .
- تدعيم وزيادة فاعلية دور الجامعة فى تحقيق أهداف الدولـة ، فـى إقامـة مشروعات التنمية العملاقة التى ترغب مصر من خلالها فى دخول القـرن الحادى والعشرين ، وفى مقدمتها المشروعات القومية العملاقـة الكـبرى "**أهرامات مبارك الأربعة** " والتى تتمثل فى :

  - المشروع القومى العملاق لتنمية جنوب الوادى .
  - المشروع القومى العملاق لتنمية سيناء .
  - المشروع القومى العملاق لتنمية شرق التفريعة ببورسعيد .
  - المشروع القومى لتنمية خليج السويس .

- **بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المشروعات القومية مثل :**
  - مشروع تنمية بحيرة ناصر .
  - مشروع وادى التكنولوجيا بالإسماعيلية .
  - مشروع تنمية شمال الصعيد .
  - مشروع تنمية غرب الدلتا .
  - مشروع حديد أسوان .
- التفاعل مع قضايا المجتمع فى مجال التصنيع والبيئة ، وتحسين مسـتويات الجودة ، وتنمية المهارات ، وتقوية البناء الاجتمـاعي ، وتحقيـق التقـدم الاقتصادى للمجتمع ، مع تقديم الحلول العلمية والتطبيقات العملية للعديد من المشكلات المرتبطة بالمجتمع .

- حسن استغلال وتوظيف الطاقات التكنولوجية التطبيقية المتنوعة لجامعة حلوان ، ووضعها في خدمة الوطن ، خاصة في ضوء الطبيعة النوعية المتميزة للجامعة والمتمثلة في وجود كليات تحوى تخصصات نادرة تتفرد بها ، وتمتلك الخبرات والقدرات القادرة على خدمتها .

- المعاونة والاشتراك في بناء تكنولوجيا وطنية (محلية) قادرة على بناء وتأهيل القاعدة الإنتاجية القومية للمنافسة والصمود في وجه المتغيرات السياسية والاقتصادية والبيئية الدولية .

وفيما يتعلق بربط الجامعة بشركات المحيط البيئي والصناعي بمنطقة حلوان ، فلقد قام المركز بالتعاقد على تنفيذ المشروعات الآتية :

- **مشروع عقد التعاون العلمي والتطوير التكنولوجي بين جامعة حلوان وشركات الأسمنت الثلاثة الموجودة بمنطقة حلوان وهي :**
  - شركة أسمنت بورتلاند طرة المصرية .
  - شركة أسمنت بورتلاند بحلوان .
  - الشركة القومية للأسمنت .

ولقد كان محور هذا المشروع هو التركيز على طرق الاستفادة من أتربة الممرات الجانبية By – Pass داخل شركات الأسمنت الثلاثة .

- **وثيقة التعاون العلمي والتطوير التكنولوجي بين جامعة حلوان وشركة أسمنت بورتلاند بحلوان .**
- **وثيقة التعاون العلمي والتطوير التكنولوجي بين جامعة حلوان والشركة القومية للأسمنت** وتشمل وثيقة التعاون على المجالات والمحاور التالية :

١- التعاون البيئى بين الجامعة والشركة .

٢- التعاون التكنولوجى بين الجامعة والشركة .

٣- تنمية المهارات من خلال البرامج التدريبية .

❖ **وثيقة التعاون العلمى والتطوير التكنولوجى بين مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية التابع لجامعة حلوان ومصنعى الطائرات والمحركات التابعين للهيئة العربية للتصنيع .**

وتشتمل وثيقة التعاون على عدد من المجالات الآتية :

١ - التدريب وتنمية المهارات للباحثين والعاملين فى أى من الجهات التابعة لكلا الطرفين ، أو لصالح طرف ثالث .

٢- تبادل الخدمات فى مجالات التصنيع أو البحوث أو المعايرة للأجهزة .

٣- التعاون في تنفيذ مشروعات بحثية مشتركة في المجالات التي تدخل ضمن مصانع الهيئة العربية للتصنيع ، وتخدم جهود التنمية الاقتصادية بالدولة .

وعلى طريق معالجة التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى ، جاءت الندوة القومية الثانية للمركز لتحلل وتناقش أهم تلك التحديات والتى تتمثل فى النظام التجارى الدولى الجديد فى ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، حتى يمكن من خلال استيعاب تلك التحديات صياغة مجموعة من المقترحات تسهم فى التغلب على - أو التخفيف من - آثارها السلبية .

ولقد وضع المركز هذه " **الندوة القومية الثانية** " تحت عنوان :

" الاقتصاد المصرى فى مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية "

تحت رعاية

السيد الأستاذ الدكتور / عاطف عبيد

وزير قطاع الأعمال العام

السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد جويلي — **السيد الأستاذ الدكتور/محي الدين الغريب**

وزير التجارة والتموين — **وزير المالية**

خلال الفترة ٢٢-٢٤ مارس ١٩٩٩

بحرم الجامعة بعين حلوان بمدرج (٨)

وتعد هذه **الندوة القومية الثانية** إحدى حلقات " **سلسلة الندوات القومية** " التى ينظمها المركز لتناول قضايا وطنية تحتاج إلى حلول علمية لتأصيلها ، واقتراح المناهج العلمية السليمة والممكنة لمواجهتها ، بدلاً من تركها سنوات طويلة دون تصور علمى لاستئصال مشكلاتها ، وبالتالى صعوبة حلها فى الزمن الطويل .

وبهذه المناسبة فإن المركز يقدم مادته العلمية الخاصة بـ " **الندوة القومية الثانية** " التى أعدها فريق الباحثين من الأساتذة والخبراء المتخصصين فى مجال الاقتصاد الدولى والتجارة الدولية ، كما أن المركز اختار طريقاً متميزاً في إعداد هذه المادة العلمية من خلال إتاحة الفرصة لشباب الباحثين العاملين بالمركز .

وأسأل الله العلى القدير أن يوفق المشاركين فى الندوة القومية الثانية فى خدمة قضايا الوطن بشكل عام ، والوصول إلى حلول علمية قابلة للتطبيق تعين مجتمع حلوان على التخلص من إحدى المشكلات التى يعانى منها بشكل خاص .

ولا يفوتني توجيه خالص الشكر والتقدير لأسرة الشركة الشرقية "ايسترن كومباني" ورئيس مجلس إدارتها وعضوها المنتدب السيد المهندس / محمد صادق رجب علي رعايته لجهود المركز في خدمة قضايا مصرنا العزيزة ، وكان علي رأسها طباعة المادة العلمية.

والله الموفق ،،،

أ.د. عمرو عزت سلامة
نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث
ورئيس مجلس إدارة المركز

تصدير المادة العلمية

لاشك أن الاقتصاد العالمي يموج بالعديد من المتغيرات التي تنعكس على أدائه إيجاباً وسلباً ، لعل أحد أهم هذه المتغيرات ما أفرزته جولة أوروجواي للجات من الوصول إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية ***World Trade Organization (WTO)*** لتشرف على تنفيذ اتفاقيات هذه الجولة والتي وصل عددها إلى حوالي ٢٨ اتفاق – تلك المنظمة الحلم الذي ظل يراود العالم قرابة خمس عقود من الزمن – ليدخل حيز التنفيذ فى أول يناير ١٩٩٥ . ومما هو جدير بالذكر أن الدول النامية ومنها مصر سوف تتأثر حتماً بهذا الحدث الاقتصادي الهام الذى يفرز العديد من الفرص والتحديات ، ومن ثم فلابد من التعامل معه بما يساعد على تعظيم الاستفادة من الفرص التى يخلقها ومواجهة التحديات التى يفرضها بشكل يدنى من سلبياته ، وحتى يمكن السير بخطى وثابة على طريق التنمية الاقتصادية التى تبتغيها هذه الدول .

وانطلاقا من الدور المحوري **لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بجامعة حلوان** فى تسليط الضوء على تلك المتغيرات الهامة ، عزم المركز على تنظيم ندوته القومية الثانية مستهدفاً الوقوف على أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصرى فى ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية . ودعى لها أصحاب ورجال الفكر المستنير للاستفادة من خبراتهم العلمية والعملية ، حيث ضرورة المزج بين الجانب الأكاديمي متمثلاً فى السادة الخبراء وأساتذة الجامعات والجانب التطبيقي متمثلاً فى متخذى القرارات ورجال الأعمال وممثلى الإدارة فى قطاع الأعمال العام بشقيه العام والخاص .

ويقدم المركز مادته العلمية لكل مهتم بمعرفة التحديات التي تواجهها بلدنا العزيز مصر (أم الدنيا) ، لكي يتعرف عليها ويعيها جيداً ليتفاعل معها بما يساعد على تحويل نقاط الضعف إلى نقاط انطلاق .

ومن هذا المنطلق قسمت هذه المادة إلى جزأين :

الجزء الأول : يعالج الإطار التحليلي لأهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ويتكون هذا الجزء من سبع فصول :

الفصل الأول : النظام التجاري الدولي في إطار الجات ١٩٤٨- ١٩٩٤.
الفصل الثاني: النظام التجاري الدولي في إطار دورة أوروجواي للجات.
الفصل الثالث: تحليل اتفاقيات دورة أوروجواي للجات .

وقام بإعداد هذه الفصول الثلاث **الأستاذ الدكتور/ سامى عفيفى حاتم** أستاذ الاقتصاد الدولى ورئيس قسم اقتصاديات التجارة الخارجية بكلية التجارة وادارة الأعمال ومدير مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية والمحكم الدولي بمنظمة التجارة العالمية .

الفصل الرابع : تحليل اتفاق الزراعة فى اطار نتائج دورة أوروجواى.

وقام بإعداد هذا الفصل **الباحث/ حسن أمين محمد محمود** ماجستير اقتصاديات التجارة الخارجية ، وذلك اعتماداً على رسالة سيادته فى هذا التخصص تحت **إشراف : الأستاذ الدكتور/ مصطفى محمد عزالعرب** أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة وإدارة الأعمال للدراسات العليا والبحوث وعضو المجلس الأكاديمي بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية

والأستاذ الدكتور / محمد عبد الواحد محمد الأستاذ المساعد بقسم اقتصاديات التجارة الخارجية بكلية التجارة و إدارة الأعمال .

الفصل الخامس : تحليل اتفاق الخدمات (مع إشارة إلى الخدمات المالية) في إطار نتائج دورة أوروجواى .

وقام بإعداد هذا الفصل **الباحث/ السيد متولى عبدالقادر** ماجستير اقتصاديات التجارة الخارجية ، وذلك اعتماداً على رسالة سيادته فى هذا التخصص تحت إشراف : **الأستاذ الدكتور/ مصطفى محمد عزالعرب والدكتور/ عمر محمد عثمان صقر** المدرس بقسم اقتصاديات التجارة الخارجية بكلية التجارة وادارة الأعمال .

الفصل السادس : تحليل اتفاق حقوق الملكية الفكرية فى اطار نتائج دورة أوروجواى.

وقام بإعداد هذا الجزء **الباحث/ ياسر محمد جاد الله محمود** ماجستير اقتصاديات التجارة الخارجية ، وذلك اعتماداً على رسالة سيادته فى هذا التخصص تحت اشراف : **الأستاذ الدكتور/ سامى عفيفى حاتم والدكتور/ عمر محمد عثمان صقر .**

أما الجزء الثانى : يتناول الاطار التطبيقى لأهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

ويشتمل على مجموعة من البحوث والدراسات التطبيقية التى أعدها **جيل أساتذة قسم اقتصاديات التجارة الخارجية وشباب الباحثين بالقسم** لكى تكون فى خدمة

اقتصادنا القومى فى عصر العولمة والتحول نحو آليات السوق والانفتاح على العالم الخارجى ، ويعالج هذا الجزء المجالات التالية :

أولاً : بحوث ودراسات متخصصة فى انعكاسات النظام التجارى الدولى الجديد :

يبدأ هذا البند بعرض بحث **للأستاذ الدكتور / مصطفى محمد عز العرب** بعنوان : " **النظام التجارى الدولى الجديد وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر** " ، يليه بحث **للأستاذ الدكتور / ونيس فرج عبد العال** الأستاذ المساعد بقسم اقتصاديات التجارة الخارجية بعنوان : " **آثار مفاوضات الجات أوروجواى على السياسات التجارية فى مصر** " ، ثم بحث **للأستاذ / عبد الرحمن فوزى** وكيل وزارة التجارة والتموين ورئيس الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية ورئيس جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية يتناول فيه سيادته " **منظمة التجارة العالمية والآثار المترتبة على قيامها** " .

ثانياً : بحوث ودراسات متخصصة فى مجال الزراعة :

استهل هذا البند ببحث **للأستاذ الدكتور / محمد عبد الواحد محمد** يعالج فيه سيادته " **العوامل المؤثرة فى مشكلة التجارة الزراعية من نشأة الجات وحتى بداية جولة أوروجواى** " ، يليه بحث **للدكتور / تهانى محمد أبو القاسم** المدرس بقسم اقتصاديات التجارة الخارجية بعنوان " **تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وآثارها على الاقتصاد المصرى** " ، ثم عرض لملخص رسالة علمية نالت درجة الماجستير فى اقتصاديات التجارة الخارجية فى عام ١٩٩٨ **للباحث / حسن أمين محمد محمود** بعنوان " **تحرير التجارة الزراعية فى اطار دورة أوروجواى للجات وأثره على التنمية الزراعية فى مصر** " .

ثالثاً : بحوث ودراسات متخصصة فى مجال الخدمات :

وهنا يقدم **الأستاذ الدكتور / محمود حسن حسنى** الأستاذ المساعد بقسم اقتصاديات التجارة الخارجية بحثاً يعالج فيه سيادته " **الميزة التنافسية ومناهج قياسها مع التطبيق على قطاع الخدمات فى مصر " صناعة البرمجيات** " ، ثم عرض لملخص رسالة علمية نالت درجة الماجستير فى اقتصاديات التجارة الخارجية فى عام ١٩٩٨ **للباحث / السيد متولى عبد القادر** بعنوان " **أثر تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المالية على النظام المصرفى المصرى** " .

رابعاً : بحوث ودرسات متخصصة فى مجال حقوق الملكية الفكرية :

يعرض هذا البند بحث وملخص رسالة علمية ، البحث **للدكتور/ عمر محمد عثمان صقر بعنوان " حقوق الملكية الفكرية فى اطار اتفاقيات جولة اوروجواى** " ، أما الملخص فهو لرسالة علمية نالت درجة الماجستير فى اقتصاديات التجارة الخارجية فى عام ١٩٩٧ بعنوان " **اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى اطار دورة اوروجواى وتأثيرها على قطاع الصناعات الدوائية فى مصر " ، للباحث / ياسر محمد جاد الله محمود .**

خامساً: بحوث ودراسات متخصصة فى مجال الصناعة:

يستعرض هذا البند بحث **للأستاذ الدكتور/ الطاهرة السيد محمد حمية** الأستاذ المساعد بقسم اقتصاديات التجارة الخارجية بعنوان " **اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة فى إطار منظمة التجارة العالمية وصادرات الدول النامية ومصر من المنسوجات والملابس الجاهزة** " ، ثم عرض لملخص رسالة علمية

نالت درجة الماجستير فى اقتصاديـــات التجـــارة الخارجيـــة فـــى عـــام ١٩٩٦ **للباحث / ايمان حسن على على** بعنوان " **تحرير القطـــاع الخـــارجى والـــهيكل الصناعى فى مصر** " ، تحت اشراف **الأستاذ الدكتور/ ســـهير معتـــوق محمـــود** أستاذ الاقتصاد بقسم الاقتصاد بكلية التجارة وادارة الأعمال ، ثم عرض لملخـــص رسالة علمية نالت درجة الماجستير فى اقتصاديات التجارة الخارجية فـــى عـــام ١٩٩٦ **للباحث / عبير عبد السلام عبد المجيد** بعنوان " **دور منظمة الجات فـــى تحرير التجارة الدولية مع دراسة تطبيقية على الصادرات الصناعية المصرية** " ، تحت اشراف **الأستاذ الدكتور/ سامى عفيفى حاتم .**

ونأمل من المولى عز وجل أن تساهم هذه المادة العلمية فى تحقيـــق الغـــرض منها .

والله ولى التوفيق ،،،

مدير المركز وأمين عام الندوة

أ.د. سامى عفيفى حاتم

فهرس المحتويات

ف

الجزء الأول
الإطار التحليلى
لأهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

الفصل الأول

النظام التجارى الدولى فى إطار الجات ١٩٤٨ - ١٩٩٤

إعداد

الأستاذ الدكتور

سامى عفيفى حاتم

أستاذ الأقتصاد الدولى

والمحكم التجارى الدولى بمنظمة التجارة العالمية

أعتمد هذا الفصل على دراسة للمؤلف بعنوان " النظام التجارى الدولى بين الجات واتفاقيات جولة أوروجواى"، أعدت لمركز تنمية الصادرات السعودية، ١٩٩٤ .

١٠١٠ أركان النظام العالمى :

لعله من المفيد فى مطلع هذه الدراسة أن نبين أركان النظام العالمى وكيفية إدارته . إذ يكثر الحديث بين الكتاب والساسة عن وجود مثلث لإدارة النظام العالمى ، وبالتالى فإنه يتكون من ثلاثة أضلاع يشير كل ضلع فيه إلى ركن رئيسى من أركان النظام العالمى ، وهذه الأضلاع الثلاثة هى :

- **النظام النقدى العالمى** ، والذى يتولى إدارته وتدبير شئونه " **صندوق النقد الدولى**" ***International Monetary Fund*** ، ويعبر عنه إختصارا بالأحرف الثلاثة الإنجليزية ***IMF*** ولقد أنشئ صندوق النقد الدولى بموجب إتفاقية بريتون وودز ***Bretton Woods*** ، وذلك تتويجا للمؤتمر الذى إنعقد فى بريتون وودز بولاية نيوهامبشير ***Newhampshire*** بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من أول يوليو وحتى ٢٢ من يوليو عام ١٩٤٤ . وتمثل الوثيقة النهائية للمؤتمر مولدا لنظام نقدى دولى جديد عرف " بنظام بريتون وودز " ***Bretton Woods System*** .

- **النظام المالى الدولى** ، والذى يتولى إدارته وتدبير شئونه " **البنك الدولى للإنشاء والتعمير**" باعتباره الوثيقة الثانية الهامة فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وأحد الإنجازات العملاقة التى تمخضت عن مؤتمر بريتون وودز المشار إليه من قبل .

- **النظام التجارى الدولى** ، وهو الضلع الثالث الذى ينظم شئونه أحكام وآليات " **الإتفاق العام للتعريفات والتجارة** ***General Agreement on Tariffs and Trade*** " ، وهو الإتفاق الذى يرمز له إختصارا بالأحرف الإنجليزية التالية

GATT ولقد تم التوقيع على هذا الإتفاق من قبل ٢٣ دولة فـــى ٣٠ أكتوبـــر ١٩٤٧ على أن يبدأ سريانه فى أول يناير ١٩٤٨ .

ومما هو جدير بالذكر أن النظام التجارى الدولى ظل أضعف أضلاع مثلـث إدارة النظام الإقتصادى العالمى ، وكان بالتالى محلا لعدة جولات من مفاوضـات التجارة متعددة الأطراف لتهذيبه وتقويته لكى يتمشى مع التطورات التى تشـهدها التركيبة الإقتصادية العالمية . ولعل أبرز علامات ضعف هذا النظام هى موجـات الحروب التجارية التى شهدتها حقبتى السبعينات والثمانينات بين الدول الأعضـاء فى الجات ، ومحاولاتها المتكررة للتحلل من أحكام الجات والإتفاقيات التـى دارت حولها .

٠٢٠١ نشأة الجات :

رأينا حالا كيف أسفرت الأحداث الاقتصادية التى أعقبت الحـرب العالميـة الثانية عن أهمية وجود صرح مؤسسى له أضلاع ثلاثة يتولى الاشراف على تنفيذ النظام الإقتصادى العالمى . فبمقتضى إتفاقية بريتون وودز تم إنشاء **صندوق النقد الدولى** " الضلع الأول " لكى يكون حارسا على النظام النقدى الدولى ، كمـا تـم تأسيس **البنك الدولى للإنشاء والتعمير** " الضلع الثانى " لكى يكون حارسـا علـى النظام المالى الدولى . وكان من المفترض أن تستكمل أركان النظام الاقتصـادى الدولى من خلال إقامة الضلع الثالث المتمثل فى إنشاء "**منظمة التجارة الدوليـة** " ***International Trade Organization*** كنواة لإقامة التجـارة الدوليـة متعـددة الأطراف ***Multilateral International Trade*** ، شريطة أن يعمل هـذا التنظيـم التجارى الدولى المقترح على هدى من مبادئ وأصول حرية التجارة العالميـة . وفعلا بدأت المفاوضات التجـارية الدوليـة لإقامة هذا التنظيم الدولى المقترح بناءا على توصية من " المجلس الاقتصادى والإجتماعى للأمم المتحـدة " لعقـد

المؤتمر الاقتصادى العالمى الأول حول قضايا " **التجارة الدولية والتوظف** " فى لندن عام ١٩٤٦ ، ثم فى جنيف عام ١٩٤٧ ، لتنتهى فى هافانا عام ١٩٤٨.

حملت هذه المفاوضات فيما بعد إصطلاح " **ميثاق هافانا** " ، أو " **ميثاق التجارة الدولية** " . وكان يهدف هذا الميثاق إلى إقامة الإتفاقيات والأسس الخاصة بكل من :

- **إتفاقية التجارة الدولية** *International Trade Agreement*
- **منظمة التجارة الدولية** *World Trade Organization*

ولقد اشتركت ٥٦ دولة فى المفاوضات المتعلقة بميثاق هافانا خلال الفترة من ٢١ / ١١/ ١٩٤٧ إلى ٢٤ / ٣ / ١٩٤٨ ولقد تطلب الأمر أن يوافق على هذا الميثاق نصف عدد الدول الموقعة عليه بالأحرف الأولى ، على أن تصبح هذه الموافقة نهائية بعد إقراره من المؤسسات التشريعية لكل من هذه الدول ، وكانت الفكرة الكامنة وراء هذا الميثاق – على نحو ما قدمنا – أن يقوم الاقتصاد العالمى على هذا الثالوث الذى يتكون من صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، ومنظمة التجارة العالمية . وبهذا تكتمل المنظمات التى تشرف على الاقتصاد العالمى فى المجالات النقدية والمالية والتجارية .

غير أنه من الملاحظ أن هذا الثالوث الذى صمم لإدارة الاقتصاد العالمى لم يكتب له النجاح لملاحظة الدول المشتركة فى ميثاق هافانا تلكؤ الولايات المتحدة الأمريكية فى إقرار إتفاقيات منظمة التجارة العالمية . فلقد ثار الجدل والنقاش حول بعض الأحكام التى تضمنتها هذه الاتفاقيات ، والتى تنادى بتدخل الحكومات فى سير التجارة الدولية وتعطيل آليات العرض والطلب . بل إن الأصوات تعالت داخل الكونجرس الأمريكى بضرورة رفض هذا الميثاق نظرا لأن قيام منظمة

عالمية للتجارة من شأنه انتقاص جانب من السيادة الوطنية للدول الأعضاء ، وهو ما يعد – **خاصة فى مناخ الحرب العالمية الثانية** – تدخلا فى شئونها الداخلية . وانتهى الأمر بقيام إدارة الرئيس الأمريكى ترومان ***Truman*** فى ١٩٥٠/١٢/٦ بسحب موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على ميثاق هافانا ، وعدم عرضه علىالكونجرس الأمريكى .

من هنا يتضح أن ميثاق هافانا لم يكتب له النجاح ، وعلى الأخص فى ذلك الجزء المتعلق بمشروع "**ميثاق التجارة الدولية** " ، وهو الجزء الذى أحيته المفاوضات الخاصة فى جولة أوروجواى ***Uruguay Round*** التى انتهت فى ١٩٩٣/١٢/١٥ . أما الجزء الخاص المتعلق باتفاقية التجارة الدولية فكان موضوعا لمزيد من المفاوضات بين مجموعة الدول المتقدمة وعدد محدود من الدول النامية التى حصلت على إستقلالها آنذاك . فلقد انتهت هذه الدول إلى الاكتفاء بذلك الجزء الذى يتعلق بتحرير التجارة العالمية من ميثاق هافانا ، مع وضعه موضع التنفيذ .

وبهذا تم فتح الباب أمام ميلاد " **الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة** *General Agreement on Tariffs and Trade* " ، وجرى العرف على إستخدام كلمة " **الجات** " *GATT* لهذه الإتفاقية لتشير بذلك إلى الأحرف الأولى الإنجليزية للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة . وفى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ وقعت ٢٣ دولة على الجات لتدخل حيز التنفيذ فى أول يناير ١٩٤٨ .

من هنا نجد أن هذه الدول لم تنجح فى إقامة الضلع الثالث للنظام الإقتصادى العالمى بنفس قوة الضلعين الآخرين (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير) ، وبقيت التنظيمات التجارية الدولية المشرفة على حرية التجارة العالمية تعانى من قصور شديد إلى أن تفجرت هذه القضية من جديد فى رحلب

المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي دارت رحاها في رحاب جولة أوروجواى (١٩٨٦- ١٩٩٣) وأسفرت هذه الجولة عن إحياء الشق الثانى المتعلق بميثاق هافانا ، وهو اتفاق منظمة التجارة الدولية الذى تم الإعلان عن التوصل إليه فى ١٩٩٣/١٢/١٥ ، ووقعت عليه ١١٧ دولة فى ١٥ / ٤ / ١٩٩٤ بمدينة مراكش المغربية ، لتدخل بالتالى حيز التنفيذ فى أول يناير ١٩٩٥ .

٣٠١٠ مبادئ الجات:

بإختصار يمكن تعريف " **الجات** " بأنها معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها – والتى تعرف إصطلاحا بالأطراف المتعاقدة – بهدف تحرير العلاقات التجارية ، منطلقة من المبادئ التى سنتها النظريات الكلاسيكية ، وفى إطار القواعد المنبثقة عن فلسفة حرية التجارة الخارجية.

ولقد إختارت الجات نفسها مجموعة من الاهداف العامة نوجزها فيما يلى :

- العمل على رفع مستوى المعيشة فى الدول المتعاقدة والسعى نحو تحقيق مستويات التوظف الكامل بها .
- الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية ، والتوسع فى الانتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية .
- تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الاموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية .
- سهولة الوصول الى الاسواق ومصادر المواد الاولية .
- ضمان زيادة حجم التجارة الدولية ، وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية .
- انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية .

وعلى طريق الاهداف العامة التى إختارتها الجات ، وانطلاقا من فلسفة إقتصاديات السوق الحر، وحرصا على بناء نظام تجارى عالمى متعدد الاطراف ، إختارت الجات لنفسها عددا من المبادىء التى تحكم مسيرتها نحو تحقيق الاهداف ، وفيما يلى عرض واضح لهذه المبادىء :

١٠٣٠١ مبدأ الدولة الأكثر رعاية :

يعتبر شرط الدولة الاكثر رعاية ***Most Favoured Nation Clause*** المبدأ الرئيسى والقاعدة الإرتكازية التى تحكم نشاط الجات فى سعيها الحميم نحو تحقيق هدفها النهائى المتمثل فى إقامة نظام عالمى متعدد الأطراف للتجارة الدولية . فالمادة الأولى من الاتفاقية تقضى بضرورة منح كل طرف متعاقد فورا بلا شرط أو قيد من الأطراف المتعاقدة الأخرى جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التى يمنحها لأى بلد آخر ، ويضمن هذا الأسلوب إقامة شبكة من العلاقات التجارية المحررة من القيود التى تكبل انسيابها ، وتعرقل مسيرة نموها ، ويحقق هذا التعميم فائدة كبرى نحو الإسراع فى تحرير التجارة العالمية بخطى وثابة إلى الأمام .

ولفهم الكيفية التى تتم بها اعمال شرط الدولة الاكثر رعاية ، فإنه يمكن افتراض وجود ثلاث دول هى أ،ب،ج .فإذا فرضنا أن الدولة (أ) عقدت اتفاقا تجاريا مع الدولة (ب) ومنحتها بموجب هذا الإتفاق بعض المزايا والاعفاءات الجمركية ، ثم جاءت الدولة (أ) وكررت نفس الطريقة حيث عقدت اتفاقا تجاريا مع الدولة(ج) ومنحتها بموجبه مزايا وإعفاءات جمركية ، إلا أنها تزيد عما سبق ومنحتها للدولة (ب) ، فإن التطبيق الدقيق لشرط الدولة الأكثر رعاية يقضى بضرورة انسحاب هذه التفضيلات والمزايا الجديدة التى منحتها الدولة (أ) إلى الدولة (ج) على الدولة (ب) بقوة القانون دون الحاجة إلى اتفاق جديد ، وذلك

لوجود شرط الدولة الأكثر رعاية ، والنص عليه فى الاتفاقيات التجارية التىعقدتها الدولة (أ) مع كل من الدولتين (ب) ،(ج) .

ويمكن القول أن هذا الشرط يقبل عدداً من الاستثناءات المؤسسة على اعتبارات وحجج اقتصادية مقنعة ، **مثال** : الترتيبات الاقليمية لتحرير التجارة بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادى معين . ولما كانت هذه الترتيبات تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية على اساس اقليمى كخطوة تالية على طريق تحرير التجارة الدولية ، أنها تستثنى نتيجة لذلك من تطبيق شرط الدولة الاكثر رعاية .

ومثال ثانى : ترتيبات التبادل التجارى بين الدول الآخذة فى النمو حتى ولو كانت غير منتمية إلى اقليم جغرافى معين . فرغبة من الجات فى تشجيع الدول الآخذة فى النمو على تحرير تجارتها البينية ، يتم اعفاءها من شرط التجاور الجغرافى الذى تلتزم به الدول الصناعية المتقدمة دون مجموعة الدول الاخذة فى النمو حين تقرر إقامة صورة أوأخرى من صور التكتلات الاقتصادية الاقليمية . فهذه الدول الآخذة فى النمو لها أن تقيم فيما بينها اتفاقيات تجارية تفضيلية ومناطق حرة واتحادات جمركية لاتقع فى نطاق اقليم جغرافى معين ، ولاتلتزم بتطبيق شرط الدولة الاكثر رعاية .

ومثال ثالث : الترتيبات الحمائية المؤسسة على حجة الصناعة الوليدة فى الدول الآخذة فى النمو تعفيها من الالتزام بتطبيق شرط الدولة الاكثر رعاية إلى أن يشتد ساعدها وتقوى على المنافسة فى الاسواق العالمية .

ومثال رابع : تنسحب الاستثناءات من تطبيق شرط الدولة الاكثر رعاية أيضاً على العلاقات التفضيلية التى تربط بين الدول الصناعية المتقدمة مثل :

المملكة المتحدة ، وفرنسا ، وايطاليا ، و بلجيكا ، وبعض الدول الآخذة فى النمو والتى كانت قديما مستعمرات لها .

المزايا الناتجة عن تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية :

- مبدأ المساواة فى المعاملة حيث يزيل الامتيازات الممنوحة والتى تحصل عليها دولة دون اخرى .
- توحيد المساواة فى ظروف المنافسة ، وتوحيد التعريفات الاتفاقية نظراً لأن الامتيازات الممنوحة باتفاقيات جديدة تمتد بقوة القانون السابق عقدها .
- توسيع نطاق المبادلات التجارية الدولية بتخفيض القيود المفروضة عليها
- التوحيد النوعى للظروف الجمركية حيث لايبحث بدقة عن منشأ السلعة .

١٠٢٠٣٠١ مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة :

يتعلق المبدأ الثانى الذى ترتكز عليه الجات بتمتع الدول الأعضاء بالتخفيضات الجمركية المتبادلة ، وكقاعدة عامة فإن التخفيضات الجمركية المتبادلة تأخذ إحدى صورتين : تتعلق **الصورة الأولى** بالتخفيضات الجمركية المباشرة من خلال المفاوضات التى تدور فى رحاب الجات أو نتيجة للمفاوضات التى تتم بين أى من الدول أطراف التعاقد الدولى . أما **الصورة الثانية** فهى الطريقة غير المباشرة للتخفيضات الجمركية فتُحقق من خلال النص فى الاتفاقيات التجارية على تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية ، وياخذ مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة طريقه الى التنفيذ عن طريق مطالبة كل دولة عضو فى الجات ، بإعداد قائمتين رئيستين هما :

القائمة الاولى :وتتضمن المنتجات التى يرغب العضو فى التوسع فى تصديرها الى العالم الخارجى ، ويطلب نتيجة لذلك من الاطراف المتعاقدة

تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخولها أسواق هذه الدول .

القائمة الثانية : تتكون من السلع التى يكون العضو مستعداً لاجراء تخفيضات جمركية عليها ، ويكون راغباً بالتالى فى التوسع فى استيرادها من العالم الخارجى . وتعتبرهاتين القائمتين حجر الزاوية فى عملية المفاوضات التى تدور تحت رعاية الجات ، والتى تتم على اساس ثنائى وفقا لاحتياجات كل دولة من الأطراف المتعاقدة وفى نهاية جولة المفاوضات يتم تجميع كافة الإمتيازات والإرتباطات التى تم التوصل اليها فى شكل وثيقة تعاقدية جماعية تحمل توقيعات جميع الاطراف المتعاقدة .

وقد خضع مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة بدوره لعدد من الاستثناءات الهامة التى تقع فى مقدمتها :

- حماية الصناعات الناشئة أوالوليدة فى الدول الآخذة فى النمو حتى تقوى علىالمنافسة المحلية والدولية .
- ترتيبات المنتجات متعددة الاطراف مثل : ترتيب المنسوجات القطنية طويل الاجل والذى تم تطبيقه خلال الفترة من ١٩٦٢ الى١٩٧٣، وترتيب المنسوجات القطنية قصير الأجل الذى تم تطبيقه خلال الفترة من ١٩٦١ - ١٩٦٢ . وتهدف هذه الترتيبات إلى حماية صناعة المنسوجات بالدول الصناعية المتقدمة ضد اختلالات السوق التى تحدث على يد الموردين الأقل تكلفة من الدول الآخذه فى النمو .

٠٣٠٣٠١ مبدأ الشفافية :

وهو المبدأ الذى يتجه إلى إقرار قاعدة أساسية تتلخص فى تحبيذ الرسوم الصريحة دون الحواجز الجمركية بحيث إذا لزم الأمر الإلتجاء إلى فرض قيود تجارية حمائية للضرورة القصوى ، بمعنى أن اللجوء إلى الرسوم الجمركية يكون أخف الضررين .

وهناك إستثناءات على هذا المبدأ أيضا منها :

- حالة الدول التى تواجه عجزا حادا فى موازين مدفوعاتها.
- حالات التنمية الإقتصادية القطاعية لتوفير الحماية الضرورية للصناعات الوليدة.
- السماح فى حالات خاصة بوضع حصص للواردات من السلع والمنتجات الزراعية.

٠٤٠٣٠١ مبدأ المفاوضات التجارية :

والذى يقضى بضرورة الإلتجاء إلى المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجارى العالمى وفقا لقاعدة " تعدد الأطراف المتعاقدة " وهى القاعدة التى يتم فى رحابها توسيع دائرة هذه المفاوضات والقضاء على الصفة الثنائية فى العلاقات التجارية الدولية . وترجع أهمية الأخذ بهذا النص إذا ما تأملنا فى الطبيعة غير الإلزامية لتنفيذ أحكام معاهدة " الجات " ، صحيح أن هذه المعاهدة ملزمة لكافة الأطراف المتعاقدة ، ولكن منظمة الجات نفسها لاتملك الصلاحيات التى تمكنها من إجبارالأطراف المتعاقدة على عدم الإخلال بأحكام هذه المعاهدة ، أوعقابها فى حالة التلكؤ فى تنفيذها . ففى حالة نشوء نزاع تجارى بين دولتين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة فإنه يمكن النظر إلى منظمة الجات على أنها الإطار التفاوضى المناسب لتنفيذ أحكام المعاهدة ، أو لتسوية المنازعات التجارية الدولية.

١٠٣٠٥٠ مبدأ المعاملة التفضيلية فى العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب :

وهو مبدأ مستحدث فى الإطار التجارى الدولى الذى تنظمه الجات ، ومضمون هذا المبدأ أن يتكفل النظام التجارى الدولى الذى أقامته الجات بتقديم معاملة تجارية تفضيلية للدول الآخذة فى النمو كأحد الأعمدةالتى تركزعليها الإستراتيجية الدولية للتنمية الإقتصادية. وتهدف هذه المعاملة التفضيلية إلى فتح أسواق الدول الصناعية المتقدمة أمام منتجات الدول الآخذة فى النمو ، وبالتالى زيادة حصيلتها من الصرف الأجنبى اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية بها . ويعتبر الأخذ بهذا المبدأ نوعا من الإعتراف بقصور النظام التجارى الدولى عن الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية لمجموعة الدول التى كانت تحت وطأة الإستعمار حتى التوقيع على إتفاقية الجات.

١٠٤٠ هيكل الجات :

من المفيد فى هذا المقام الاشارة إلى أن هيكل الجات يتكون من أربعة أقسام رئيسية هى :

- **القسم الاول :** وينظم التعهدات او الالتزامات الرئيسية للدول الاعضاء فى الجات وحقوق الدول الاولى بالرعاية (وينظم هذا الجزء المواد ١،٢) .

- **القسم الثانى :** وينظم حرية التجارة الدولية ، وصياغة القواعد العامة واجراءات التعامل مثل اجراءات مواجهة الاغراق والاجراءات التى تتبع لحماية موازين مدفوعات الدول الاعضاء او حماية الصناعات المحلية (وينظم هذا الجزء المواد من٣ إلى٢٣) .

- **القسم الثالث :** ويرتبط باجراءات تقويم وتعديل واصلاح المواد الاصلية للاتفاقية (وينظم هذا الجزء المواد من ٢٤إلى ٣٥) .

- **القسم الرابع :** وهو القسم الذى يعالج أوضاع الدول النامية أوالدول الاقل تقدما ، وهو الجزء الذى ادخل فى عام ١٩٦٥ ، كما اضيفت له مواد أخرى فى عام ١٩٨٠، (وينظم هذا الجزء المواد من ٣٦ إلى ٣٨) .

وفى ضوء هذه الأقسام الاربعة ، فإنه يمكن القول بأن هيكل أومحتوى منظمة الجات يشتمل على الموضوعات التالية :

- الأهداف .
- معاملة الدولة الأولى بالرعاية .
- جداول التراخيص أو الالتزامات .
- المعاملة الدولية والضرائب الداخلية والقواعد .
- حرية انتقال أو مرور السلع .
- مواجهة الاغراق والاجراءات المضادة
- تقييم أغراض العملاء .
- الرسم أوالرسوم المتصلة بالاستيراد والتصدير .
- علامات المنشأ .
- عمومية وادارة قواعد الجات .
- إزالة عامة للقيود الكمية .
- التقييد لتأمين ميزان المدفوعات .
- ادارة عدم التمييز فى القيود الكمية .
- الاستثناءات من قواعد عدم التمييز .
- ترتيبات التبادل .
- الاعانات .
- حالة تجارة المشروعات .

- المساعدات الحكومية للتنمية الاقتصادية .
- حالات الطوارىء فى الواردات لمنتجات معينة .
- الاستثناءات العامة .
- استثناءات الامان .
- الاستشارة .
- الإلغاء أو الحزف .
- الاتحادات التجارية ومناطق التجارة الدولية .
- منظمة للتعاون التجارى .
- القبول والدخول والتسجيل .
- الإنسحاب وسحب الامتيازات .
- تعديل الاجراءات (جداول الاعمال)
- المفاوضات الجمركية .
- التقويم أوالاصلاح .
- الإنسحاب .
- اجراء التعاقد .
- الدخول او الزيارة .
- الملحقات .
- عدم تطبيق الاتفاقية على تعاقدات جزئية .
- التجارة والتنمية : المبادىء والاهداف .
- معاملة السلع المصدرة فى الدول الاقل تقدما .
- الخطوط العامة للربط بين التجارة والتنمية .

١٠٥٠ طبيعة المفاوضات التجارية فى نطاق منظمة الجات :

تعتبر المفاوضات التجارية وسيلة الجات فى تحرير التجارة العالمية من خلال اقامة نظام تجارى عالمى مؤسس على **قاعدة** " **تعدد الاطراف المتعاقدة** ".

فهذه المفاوضات تشكل الاطار المناسب لخلق صيغة عالمية لتحرير العلاقات التجارية الدولية لها قوة الإلزام من جانب الدول المتعاقدة . وفى إطار هذه الطبيعة التفاوضية نظمت الجات منذ انشائها فى يناير ١٩٤٨ وحتى الان ثمان جولات هى:

- **مفاوضات جنيف عام ١٩٤٧ .**
- **مفاوضات آنسى عام ١٩٤٩ .**
- **مفاوضات توركواى خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥١ .**
- **مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٥٦ .**
- **مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٥٩ - ١٩٦٢ . " جولة ديلون " .**
- **مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٦٧ . " جولة كيندى " .**
- **مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٤ . " جولة طوكيو " .**
- **مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٣ ." جولة أوروجواى " .**

وتتميز الجولات الخمس الاولى (وهى جولات **جنيف** عام ١٩٧٤ ،وآنسى عام ١٩٤٩ ، و**توركواى** خلال الفترة من ١٩٥٠ -١٩٥١ ، **وجنيف** خلال الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، و**ديلون** خلال الفترة من ١٩٥٩ - ١٩٦٢) بتركيز المفاوضات التجارية على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية ، ولقد حققت بالفعل هذه الجولات الخمس تقدما كبيرا على طريق ازالة الكثير من القيود الجمركية من وجه التدفقات السلعية ، لهذا تركز الاهتمام ابتداء من الجولة السادسة - وهى الجولة المعروفة بجولة كيندى ١٩٦٣- ١٩٦٧ - على الكيفية التى يمكن بها تحرير العلاقات التجارية من الحواجز غير الجمركية التى تحد من حركتها ، وتقلل من قدرتها على النمو . وفى **جولة أوروجواى** احتلت التجارة الدولية فى الخدمات ***International Trade in Services*** مكانا هاما - بجانب

ازالة الحواجز غير الحمركية – فى المفاوضات التى دارت فى هذه الجولة تحت رعاية الجات .

ومن بين هذه الجولات الثمانى احتلت كل من جولة كيندى ، جولة طوكيو، جولة أوروجواى مكانا هاما لتميزها على غيرها من الجولات فى طول الفترة الزمنية التى استغرقتها المفاوضات ، وبالتالى فى الصعوبات التى واجهتها من ناحية ، ونتائجها واهمية الموضوعات التى تناولتها من ناحية اخرى . وسوف نقتصر هنا على شرح موجز لأهم نتائج جولتى كيندى وطوكيو ، على ان نعاود الحديث عن نتائج جولة اوروجواى فيما بعد .

١٠٥٠١ جولة كيندى (١٩٦٢- ١٩٦٧) :

واكبت جولة كيندى عددا من التطورات الاقتصادية العالمية التى املت على ادارة الرئيس الامريكى جون كيندى ضرورة انتهاج سياسة تجارية جديدة فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الاوروبية المتمثلة فى انشاء الجماعة الاقتصادية الاوروبية فى جانب ، ومنطقة التجارة الحرة الاوروبية فى جانب آخر ، بل إن انتهاج الجماعة الاقتصادية الاوروبية لسياسة جمركية موحدة فى مواجهة الدول غير اعضاء يعتبر تحديا جديدا فى مواجهة الاقتصاد الامريكى . لذلك نجد ان ادارة الرئيس كيندى قد تبنت اقتراحا عرض على الكونجرس يقضى باحلال " قانون توسيع التجارة "*(TEA) Trade Expansion Act* لعام ١٩٦٢ محل قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل الذى كان سارى حتى هذا التاريخ ، والذى تم تجديده إحدى عشر مرة . وبموجب هذا القانون الجديد اعطيت صلاحيات واسعة لادارة الرئيس كيندى للتفاوض على تحرير التجارة العالمية علىأسس جديدة تأخذ فى الاعتبار المشكلات التى يواجهها الاقتصاد الامريكى ، والتى فى مقدمتها ظهور عجز فى ميزان المدفوعات من ناحية ،وقيام التكتلات الاقتصادية الاوروبية واهمية دعم الدول الاخذة فى النمو من ناحية اخرى ، فمع

ظهور العجز في ميزان التحويلات الرأسمالية ظهرت أهمية الحاجة لزيادة الفائض المتحقق فى الميزان التجارى بالشكل الذى يعوض هذا العجز وأمام هذا الوضع عقد الاجتماع التمهيدى لوزارء الدول الاعضاء فى منظمة الجات فى مايو ١٩٦٣ لوضع الاسس التمهيدية التى يجب ان تجرى على اساسها مفاوضات الجولة السادسة من المفاوضات التجارية العالمية لعالم ما بعد الحرب الثانية ولعل اولى هذه الاسس هو الاتفاق على اختلاف المفاوضات التى يجب اجراءها فى هذه الجولة عن تلك التى تمت فى اطار الجولات الخمس السابقة ، وفى هذا الخصوص ، فلقد تم احلال قاعدة (**التخفيض الحمركى بنسبة معينة على المجموعات السلعية**) محل قاعدة (**التخفيض الجمركى على سلعة مقابل سلعة**). وبطبيعة الحال فان هذه القاعدة الجديدة لم تخل بدورها من استثناءات اذا تعلق الامر بتباين مستويات التعريفات الجمركية تباينا كبيرا . وفى اطار هذه القاعدة الجديدة تقرر ان تبدأ المفاوضات عام ١٩٦٤ على اساس تخفيض جمركى بنسبة ٥٠% من المعدلات الجمركية القائمة حتى بداية هذه المفاوضات .غيرأن المفاوضات التجارية فى رحاب "**جولة كيندى**" قد ارتطمت بكثير من الصعوبات خاصة بين الولايات المتحدة الامريكية ودول الجماعة الاقتصادية الاوروبية . وتعلقت هذه الصعوبات بمعدلات التعريفة الجمركية الواجب تخفيضها فى مجال المنتجات الكيماوية . غير انه امكن التوصل الى مجموعة من الاتفاقيات والتوقيع عليها فى ١٩٦٧/٦/٣٠ فى جنيف ، وهو الموعد الأخير الذى حدده قانون توسيع التجارة الامريكية .

١٠٢٠٥٠ جولة طوكيو : خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ :

يمكن القول أن المفاوضات التجارية خلال هذه الجولة كانت محاولة جديدة لايجاد حلول مقبولة لمشكلات التجارة العالمية التى لم تتمكن جولة كيندى من التوصل اليها . فميزان المدفوعات الامريكى بدأ يواجه مع مطلع السبعينات عجزا حادا راجعا للمرة الاولى الى عجز الميزان التجارى بجانب العجز الحادث فى

ميزان التحويلات الراسمالية ويعكس هذا الوضع الجديد تدهورا فى القدرة التنافسية للصادرات الامريكية وزعزعة الثقة فى جودة المنتجات الامريكية، يضاف إلى ذلك أن جولة كيندى لم تتوصل إلى نتائج ايجابية بالنسبة للكيفية التى يمكن بها زيادة صادرات الدول الآخذة فى النمو . وقد اجتمع وزراء تسعون دولة فى سبتمبر عام ١٩٧٣ بمدينة طوكيو لوضع القواعد الخاصة بالجولة السابعة للمفاوضات متعددة الاطراف فى نطاق منظمة الجات .وفى نهاية هذا الاجتماع صدرت وثيقة "**إعلان طوكيو**" المتضمنة قواعد ومجالات التفاوض فى مجال تخفيض أوإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة عليالتجارة العالمية . ولما تمخضت عن هذه المفاوضات عدة ترتيبات تشكل فى مجملها اطارا متقدما للتجارة الدولية وأدائها تسرى إعتبارا من نوفمبر عام ١٩٧٩ .أما الاتفاقيات الاخرى المنظمة للقواعد الجمركية والمساعدات والحواجز الفنية للتجارة وكيفية الحصول على تراخيص الاستيراد ، ومراجعة نظم الاغراق السلعى ، وتلك الترتيبات الخاصة باللحوم ومنتجات الالبان والطيران المدنى فتسرى اعتبارا من أول يناير ١٩٨٠ . أما الاتفاقيات الخاصة بتقييم الرسوم الجمركية فتسرى اعتبارا من أول يناير ١٩٨١.

١٠٦٠ نطاق عمل الجات :

اتضح لنا مما سبق أن الجات دخلت حيز التنفيذ فى يناير ١٩٤٨ بعد تراجع الادارة الامريكية عن التصديق على الشق الخاص بمنظمة التجارة الدولية . وكان من نتيجة ذلك أن أصبح الباب مفتوحا امام الجات للنمو المطرد إلى أن زالت عنها الصفة المؤقتة التى بدأت بها حياتها . بل ان هذه الاتفاقية قد تطورت بحيث اخذت شكل مقومات المنظمة الدولية بحيث اصبح يطلق عليها فى وقتنا الراهن "**منظمة الجات**" ***GATT Organization*** . بل ولقد بلغ عدد الدول الاعضاء فى هذه المنظمة ١١٧ دولة وقعت على اتفاقيات جولة اوروجواى فى ١٩٩٤/٤/١٦ بمدينة مراكش المغربية . ومن الثابت أن نطاق الجات كان قاصرا

حتى نهاية مفاوضات جولة اوروجواى فى ١٩٩٣/١٢/١٥ على التدفقات السلعية دون الخدمية ، بل وكان المقصود بالتدفقات السلعية تلك التى كانت تتم فى المنتجات الصناعية دون المنتجات الزراعية . لذلك فإن نطاق التطبيق كان ضيقا لم يستوعب كافة صور العلاقات الاقتصادية الدولية ، بل اشتمل على جانب واحد منها فقط . ولم يكن ذلك الوضع يثير اى مشاكل بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية - *الاقتصاد القائد* - فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة نظرا لأن الناتج القومى الامريكى كان يمثل نصف الناتج القومى العالمى ، فضلا عن تحقيق فائض ضخم فى ميزان المدفوعات الامريكى ، وهو الأمر الذى يظهر القدرة التنافسية العالية للمنتجات الامريكية فى عالم مابعد الحرب العالمية الثانية مباشرة .

ويضاف إلى ذلك أن نطاق الجات كان يغطى فى الغالب الاعم المبادلات التجارية فى السلع الصناعية بين الدول المتقدمة دون الدول النامية ، نظرا لأن هذه الاخيرة لم تكن قد حصلت على استقلالها السياسى والاقتصادى وقت المفاوضات و التوقيع على الجات من ناحية ، ولأن غالبية الدول الاعضاء فيها كانت من بين الدول الصناعية وليس بها مكانا للفقراء لهذا نجد أن الجات قد تعرضت للنقد الشديد من جانب الدول النامية ، وهى نقطة سوف نعود إليها فيما بعد .

١٠٧٠ دور الجات فى تحرير التجارة الدولية:

شهدت التجارة العالمية فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية - وعلى الأخص خلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٨٦ - جهودا ضخمة لتحريرها من القيود الجمركية وغير الجمركية التى تعرقل إنسياب تدفقاتها السلعية بين الدول الأعضاء فى الجات . وفى خلال هذه الفترة تسنى للجات الإشراف على سبع دورات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف أمكن خلالها إزالة الكثير من الحواجز

الجمركية وغير الجمركية . وكان من أبرز هذه الدورات " **دورة كينيدى** " فى النصف الأول من عقد الستينات ، وهى الدورة التى انتهت بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة بما يناهز ٥٠% فى المتوسط من مستوى التعريفات التى كانت سائدة وقت بدء الدورة فى عام ١٩٦٠ . ثم جاءت " **دورة طوكيو** " فى النصف الثانى من عقد السبعينات لتنتهى بإحداث تخفيضات جمركية تعادل ٣٠% فى المتوسط من مستوى التعريفات التى كانت سائدة وقت بدء الدورة عام ١٩٧٥ . وكان من نتيجة هذه التخفيضات المتعاقبة أن انخفضت الرسوم الجمركية من متوسط ٤٠% تقريبا عام ١٩٤٧ إلى أقل من ١٠% بعد دورة طوكيو لتصبح التجارة الدولية بين الدول الصناعية أكثر تحررا من أى وقت مضى.وتعتبر هذه النقطة الأخيرة أهم إنجازات الجات منذ إنشائها فى عام ١٩٤٧ وحتى بداية دورة أوروجواى فى بونتادل است عام ١٩٨٦.

غير أنه رغم الجهود التى بذلتها دورات الجات السبعة فى تحرير التجارة الدولية خلال الفترة ١٩٤٧ – ١٩٨٦، إلا أن هناك بعض أوجه القصور التى تقلل من فاعلية الإنجازات التى تحققت فى رحاب الجات خلال هذه الفترة ، والتى شكلت فى نفس الوقت أسبابا قوية لبدء الدورة الثانية فى أوروجواى فى عام ١٩٨٦ . وفيما يلى أمثلة واضحة لمجالات القصور التى عانت منها الجات :

أولا : إغفال مصالح الدول النامية أثناء المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة الدولية :

ويجد هذا الوضع تفسيرا له فى أن عملية التحرير انصبت فى المقام الأول على السلع الصناعية ذات المكانة الخاصة فى التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة . أما السلع ذات المكانة الإرتكازية فى التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية فإنها لم تحظ بنفس الدرجة من الإهتمام . ويرجع

ذلك إلى أن المفاوضات التجارية تمت فى البداية بين الدول الصناعية المتقدمة ، وبالتالى عالجت المشكلات المرتبطة بها دون الاهتمام بالمشكلات ذات الأهمية الخاصة بالدول النامية . بل إن الدول النامية لم تكن تعطى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التى تتم فى رحاب الجات أهمية تذكر معتمدة فى ذلك على الاستفادة من نتائج تحرير التجارة التى تتوصل إليها الدول الصناعية المتقدمة ، وهى النتائج التى تستفيد منها كافة الدول الأعضاء فى الجات استنادا إلى **مبدأ شرط الدولة الأكثر رعاية** ، ولقد أسفر هذا الوضع عن تجاهل مصالح الدول النامية ، وبقاء الرسوم الجمركية فى الدول الصناعية المتقدمة مرتفعة على صادرات الدول النامية من السلع كثيفة العمل مثل المنتجات الصناعية الجلدية والزجاجية والأثاث والسجاد وغيرها . فنظم التفضيلات الجمركية التى طبقتها الدول الصناعية المتقدمة لصالح صادرات الدول النامية غطت التفضيلات الجمركية وحدها ، تاركة القيود الكمية تعرقل حركة إنسياب صادرات الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة من المنتجات الصناعية كثيفة العمل.

ثانيا : إخراج سلعة المنسوجات والملابس الجاهزة من حظيرة الجات :

إبتداء من عام ١٩٦٢ بحيث نظمتها اتفاقية خاصة هى اتفاقية المنسوجات التى اقتصرت فى البداية على المنسوجات القطنية ، ثم اتسع نطاق تطبيقها منذ عام ١٩٤٧ لتغطى كل المنسوجات والملابس من القطن وخلافه سواء كانت من الألياف الطبيعية أو المصنعة ، وتضم هذه الاتفاقية مجموعة البلاد المصدرة والمستوردة للمنتجات المنسوجة ، وبموجب هذه الاتفاقية يتم تحديد حصة لكل بلد مصدر وحصة لكل بلد مستورد ، وتجدد هذه الاتفاقية مرة كل خمس سنوات . معنى ذلك أن هذه الاتفاقية تأخذ بنظام القيود الكمية ، وهو النظام الذى يتعارض مع مبدأ الشفافية الذى يشكل أحد الأعمدة التى يرتكز عليها نظام الجات يضاف إلى ذلك أن تطبيق هذه الاتفاقية على تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة بين الدول النامية والدول المتقدمة إنما يحرم مجموعة الدول النامية من الميزة النسبية

التى تتمتع بها الدول النامية فى إنتاج وتصدير سلعة المنسوجات والملابس الجاهزة باعتبارها سلعة كثيفة العمل ، وهو الأمر الذى يشكل مخالفة صريحة لمبدأ الميزة النسبية الذى يرتكز عليه نظام تحرير التجارة الدولية. وبذلك حرمت الدول النامية من تحرير التجارة فى أهم صناعة تتمتع فيها بميزات نسبية واضحة .

ثالثا : عجز نظام الجات عن علاج مشكلة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة الدولية الزراعية :

فلقد بقيت الزراعة خارج نطاق الدورات السبع لمفاوضات الجات (١٩٤٧ – ١٩٨٦) ، ولا يعنى ذلك أن قواعد الجات لا تنطبق على التجارة الدولية الزراعية ، وإنما هى قواعد واحدة للتجارة الدولية بشقيها الصناعى والزراعى . ولكن هذا الوضع يجد تفسيرا واضحا له فى رغبة الدول الصناعية المتقدمة ذاتها فى عدم التصدى لهذه المشكلة لحساسيتها الشديدة بالنسبة للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى (السوق الأوروبية المشتركة أوالمجموعة الاقتصادية الأوروبية سابقا) ، فالمزارعون يشكلون قوة سياسية مؤثرة فى دول الجنوب الأوروبى ، وفى مقدمتهم فرنسا وإيطاليا واليونان وأسبانيا والبرتغال . فهذه الدول – وعلى الأخص فرنسا – رفضت دائما أن تمتد يد التحرير إلى القطاع الزراعي لتوفير الدعم والحماية اللازمة للمزارعين فى دول الجنوب الأوروبى بحجة توفير التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين فئات المجتمع الأوروبى . ولقد ألحق هذا الوضع أضرارا بالغة بالعديد من الدول النامية فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا لحرمانها من التوسع فى صادراتها الزراعية إلى الدول الصناعية فى القارة الأوروبية . بل إن هذا الضرر ألحق أيضا بعدد من الدول الصناعية ذات الامكانيات الزراعية الضخمة ، والتى فى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا .

١٠٨٠١ اتساع نطاق الحروب التجارية بين الدول الصناعية المتقدمة:

شهدت حقبتى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين عددا من الكوارث والأزمات الإقتصادية التى عرضت الإستقرار الاقتصادى العالمى والنظام الاقتصادى الدولى للعديد من الأخطار التى هددت حياتهما فى جانب ، وكشفت عن مصادر الضعف فى آليات المؤسسات والترتيبات الإقتصادية الدولية فى جانب آخر . ولعل أبرز هذه الكوارث والأزمات تلك التى اتخذت شكل الحروب التجارية الدولية التى دارت رحاها على وجه الخصوص بين القوى الإقتصادية الكبرى . فلقد شهدت هاتين الحقبتين حروبا تجارية ضارية بين الولايات المتحدة الأمريكية فى جانب ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان والنمور الأسيوية فى جانب آخر . وتعكس هذه الحروب التجارية بطبيعة الحال حالة عدم التكافؤ بين المراكز الإقتصادية والقدرة التنافسية لهذه القوى الإقتصادية حيث برز التفوق التكنولوجى اليابانى بشكل واضح ، كما أكدت النمور الاسيوية دورها الكبير فى التجارة العالمية حيث أثبتت تفوقها النسبى فى طائفة عريضة من المنتجات الصناعية . وانتهت هذه الحروب التجارية إلى نشوء بيئة تجارية عالمية غير مواتية للنمو الاقتصادي العالمى ، وعلى الأخص فى حقبة الثمانينات ولقد عرفت ظاهرة الحروب التجارية بين القوى الاقتصادية العالمية فى حقبة الثمانينات بما يسمى " **الحماية الجديدة** " ***New Protectionism*** **أو ظاهرة** " **القيود الرمادية**"، وهى الظاهرة التى تسير فى خط معاكس تماما لما تسعى الجات إلى تحقيقه من تحرير كامل للتجارة الدولية. ولقبت هذه الظاهرة " **بالحمائية الجديدة** " لإلتجاء أطراف الصراع التجارى العالمى إلى أساليب حمائية لم تكن مألوفة من قبل كوسيلة لتقييد وارداتها من المنتجات الصناعية . فالطريق الكلاسيكى للحد من الواردات وإخضاعها للتقييد التجارى كان يتمثل فى المقام الأول فى الاعتماد على الرسوم الجمركية والقيود الكمية وغيرها من القيود غير الجمركية فى الحد من الواردات . ولما كانت هذه الأشكال الحمائية الكلاسيكية لاتنسجم مع نظام الجات ولاتتفق مع أحكامها ، فإنه من الطبيعى ألا

تلجأ إليها الدول المتحاربة تجاريا حتى لا تتهم بمخالفتها الصريحة لأحكام ومبادئ الجات ، أو وضعها ضمن مجموعة الدول المعطلة لقوى العرض والطلب وآليات السوق . فالتجاء هذه الدول فى حروبها التجارية إلى الرسوم الجمركية يعتبر أمرا مكشوفا نظرا لأن الرسوم الجمركية محددة ومعروفة ويسهل بالتالى تحديد شكل المخالفة التجارية . كما أن استخدام القيود غير الجمركية كوسيلة تقييدية يعتبر مخالفة صريحة لأحكام الجات ، وهو مبدأ الشفافية أو العلانية . وأمام هذه الأوضاع ابتكرت الولايات المتحدة الأمريكية فى حروبها التجارية مع اليابان ودول المجموعة الأوروبية والنمور الآسيوية أساليب جديدة مبتكرة شكلا وموضوعا لإخفاء مخالفتها لنظم وأحكام الجات ، وعدم وصفها بمحاربة قضايا تحرير التجارة العالمية.

وبصفة عامة فإنه يمكن القول أن " **الحماية التجارية الجديدة** " أو " **القيود الرمادية** " قد اتخذت الأشكال الثلاثة التالية :

أولا : القيود الطوعية أو الإختيارية على صادرات اليابان والنمور الآسيوية إلى السوق الأمريكية :

ويعتبر الحديث عن القيود على الصادرات أمرا مستغربا ، وذلك لأن القيود تفرض فى الأصل على الواردات لتقييد حجمها والحد منها ، وليس على الصادرات لأن المطلوب دائما هو حفزها والعمل على تنشيطها . والأصل فى فكرة " القيود الطوعية أو الإختيارية على الصادرات " هو إقرارها وفقا لمبدأ التراضى بين الدول الأعضاء فى الجات حتى لاتتهم بالمخالفة لأحكامها . لهذا فإنها تبدو ظاهريا على أنها نوع من الإجراءات الإختيارية بين الدول الأعضاء ، ولكنها باطنيا تعتبر قيودا من الدول المصدرة على منتجاتها التى تنساب إلى السوق الأمريكية . ولقد طبقت هذه الصورة الحمائية بشكل خاص على الصادرات

اليابانية من السيارات وأجهزة الراديو والتليفزيون وغير ذلك من الأجهزة الإلكترونية التى تنساب إلى السوق الأمريكية . وطبقت هذه الطريقة الحمائية أيضا على صادرات النمور الآسيوية إلى دول المجموعة الأوروبية وأمريكا الشمالية .

ثانيا : التوسع الاختيارى فى الواردات فى شكل اتفاق يتم بين بعض الدول الأعضاء فى الجات :

ومن أمثلة هذه القيود الرمادية الاتفاقات التى تمت بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، والتى التزمت بموجبها اليابان بالعمل على زيادة وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية لتصحيح الخلل فى الميزان التجارى بين الدولتين والذي سجل فائضا مقداره ٦٠ مليار دولار لصالح اليابان . ولقد تعهدت اليابان فى الكثير من الأحيان بتوسيع وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية من سلع مثل الأرز واللحوم وحبوب الصويا ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وهى سلع تتمتع فيها الولايات المتحدة الأمريكية بميزة نسبية بالمقارنة بنظائرها من السلع اليابانية .

ثالثا : ترتيبات التسويق المنظم استنادا إلى ما يسمى " الشرط الوقائي " فى اتفاقية الجات :

فهذه الاتفاقية ترخص للدول الأعضاء فيها تقييد المنافسة الأجنبية إذا زادت الواردات زيادة ضخمة مفاجئة تنطوى على ضرر جسيم أو تهديد بضرر جسيم للصناعة الوطنية . ولقد تم تطبيق هذا القيد التجارى الرمادى على صادرات اليابان ودول جنوب شرق آسيا من السلع التى لاتخضع للقيود الطوعية أو الإختيارية على الصادرات ، وذلك فى حالة الصناعات الأمريكية التى لاتقوى على المنافسة الأجنبية . وفى هذه الحالة الأخيرة لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض قيود جمركية وغير جمركية على الواردات استنادا إلى رخصة الشرط الوقائي فى اتفاقية الجات . ولقد حذت دول الجماعة الأوروبية حذو الولايات

المتحدة الأمريكية في التمسك بالشرط الوقائي في حالات تتعارض مع الهدف الذى من أجله وضع هذا الشرط ، بمعنى أن الالتجاء إليه تم لمنع المنافسة الأجنبية فى المقام الأول وليس لمنع الضرر الجسيم الذى لحق بالصناعة الوطنية كما تشترط أحكام الجات .

ولايجد القارئ صعوبة فى فهم المغزى الحقيقى من تسمية " **الحماية التجارية الجديدة** " بإصطلاح "القيود الرمادية " . ذلك أن من الثابت أن هذه القيود لاتحوى فى طياتها تعارضا صريحا مع أحكام الجات ، غير أنها فى الوقت نفسه لاتتفق معها ، ولاتساهم فى تحرير التجارة الدولية . معنى ذلك أن هذه القيود تقع فى منزلة وسط بين هذين المعنيين ، ففى حالة القيود الطوعية للصادرات أو التوسع الإختيارى للواردات فإنه يفترض أن التقييد أو التوسع تم بالاتفاق بين الطرفين ، وهو الأمر الذى يرفع عنهما صفة البطلان . وفى الوقت نفسه فإن هذه الأشكال الحمائية تتضمن خطوات على طريق تقييد التجارة الدولية لاتختلف فى جوهرها عن القيود الكمية ، وبالتالى لايمكن وصفهما بالإجراءات الصحيحة . وبنفس الطريقة يمكن تطبيق التحليل المتقدم على القيد الرمادى الثالث الخاص بالمغالاة فى تطبيق الشرط الوقائى . فهو فى ظاهره إستخدام لرخصة تقرها اتفاقية الجات ، ولكنه فى جوهره تقييد غير مشروع للمنافسة .

١٠٩٠ الجات و التجارة الدولية فى السلع الزراعية :

من الامور المتفق عليها أن منظمة الجات قد اهملت التجارة الدولية فى السلع الزراعية فى جولاتها السبع السابقة على جولة أوروجواى بحيث أنه يمكن القول أن هذه السلع الزراعية كانت أقل حظا من السلع الصناعية فى ترتيب أولويات المفاوضات فى التجارة الدولية . بل أكثر من ذلك فإنه يمكن تقرير حقيقة هامة مفادها أن التجارة الدولية فى السلع الزراعية قد خرجت تماما عن نطاق التطبيق الفعلى لمبادىء وأهداف منظمة الجات . لهذا تنظر الدول الاكفأ فى مجال

الانتاج الزراعى - وفى طليعتهم الولايات المتحدة الامريكية - إلى وجود إختلال في الحقوق والإلتزامات التى تضمنتها إتفاقية الجات بشكل يحابى المصادر الانتاجية الأقل كفاءة على حساب المصادر الانتاجية الاكثر كفاءة . ويشير الوضع المتقدم إلى مخالفة الجات لمبادئ الفكر الاقتصادى الحر فى التجارة الدولية عندما يتعلق الامر بظاهرة التبادل الدولى فى السلع الزراعية .

وتأسيسا على ما تقدم فأنه يمكن الاستنتاج بوجود تناقض بين مبادئ وأهداف الجات من ناحية ، والقواعد والاسس التى تحكم ظاهرة التبادل الدولى فى المنتجات الزراعية من ناحية أخرى . ويجد هذا الوضع المتقدم تفسيره فى نوعية سياسات الحماية الزراعية التى اتبعتها الدول الصناعية المتقدمة لحماية إنتاجها الزراعى الوطنى ، وهى سياسات فى مجموعها تتصف بإرتفاع تكاليفها ، وإحداثها للعديد من الاثار المشوهة للاسعار والتجارة الدولية ، فضلا عما أدت اليه من سوء تخصيص للموارد الاقتصادية لصالح الفروع الانتاجية الاقل كفاءة وعلى حساب الفروع الانتاجية الاكثر كفاءة .

من هنا كان طبيعيا أن تحتل هذه السياسات الحمائية مكانا بارزا بين إهتمامات المنظمات الدولية والاقليمية . فلقد نوقشت سياسة دعم الزراعة داخل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية *OECD* بإعتبارها مجالا هاما للاصلاح الهيكلى ، كما يمثل التحرير المتعدد الاطراف للتجارة الدولية الزراعية قضية بارزة من بين القضايا التى تتناولها المفاوضات التجارية الدائرة فى جولة أوروجواى تحت رعاية منظمة الجات .

وفى هذا الخصوص فإنه يمكن تقرير حقيقة هامة محورها كثافة البرامج المخصصة لدعم وحماية قطاعات الانتاج الزراعى للدول الصناعية المتقدمة فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى تاريخ التوصل لاتفاقيات جولة أورجواى

فى ١٩٩٣/١٢/١٥ . وفى هذا المجال فلقد قدرت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية *OECD* التكلفة المباشرة التى تتحملها الدول الاعضاء فيها من جراء تطبيق سياسات دعم المنتجات الزراعية الرئيسية كمستهلكين ودافعى الضرائب بمقدار ١٥٨ مليار دولار أمريكى سنويا خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٦ ، وهو رقم يعادل ٤٠% من قيمة دخل المنتجين الزراعيين . وفى الوقت نفسه حددت المنظمة قطاع الالبان كقطاع يحظى بمستويات عالية من الدعم فى كافة الدول الصناعية المتقدمة الاعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية باستثناء نيوزيلندا . ولقد بلغ دعم صناعة الألبان فى الولايات المتحدة الامريكية وحدها ١٤٠٠ دولار أمريكى للبقرة الواحدة فى عام ١٩٨٦ .

يضاف الى ذلك أن غالبية المنتجات الغذائية داخل الاتحاد الاوربى (الجماعة الاقتصادية الاوربية سابقا) تتمتع بالدعم الكبير الذى توفره آليات السياسة الزراعية المشتركة وللاتحادات التى دخلت حيز التنفيذ فى شهر يوليو ١٩٦٦ . وتتلخص أهداف السياسة الزراعية المشتركة الاوربية فى زيادة الإنتاجية وضمان مستوى معيشة مناسب للفئات الزراعية ، وتحقيق الاستقرار فى أسواق هذه المنتجات ، وتوفير الأمن الغذائى ، وضمان اسعار معقولة للمستهلكين . ولقد اختار الاتحاد الاوروبى عددا من الأدوات والوسائل لتحقيق هذه الاهداف يقع فى مقدمتها رفع وتطبيق كافة الرسوم على المنتجات الزراعية التى تؤدى الى الاستبعاد الفعلى للواردات الغذائية من خلال رفع اسعارها داخل أسواق الاتحاد الاوربى عن أسعار المنتجات المثيلة غير الاوربية بدرجة عالية . وفى الوقت نفسه تستخدم المشتريات العامة أوالحكومية وإعانات التصدير كأدوات لتوجيه فائض إنتاج الحاصلات الزراعية والمنتجات الغذائية إلى خارج اسواق الاتحاد الاوروبى . يضاف الى ذلك دعم منتجات السكر والالبان بحصص الانتاج المحلية .

ولما كانت السلع الزراعية تمثل جانبا هاما من صادرات الدول النامية ، فإن استثناء التجارة الدولية الزراعية من تطبيق قواعد الجات أدى الى حرمان هذه الدول من كثير من المزايا التى يمكن أن تحصل عليها نتيجة عضويتها فى هذه الاتفاقية . لهذا أصبحت التجارة الدولية الزراعية تتسم فى حقبتى السبعينات والثمانينات بالخصائص التالية :

- تزايد حدة الخلافات بين الدول الاعضاء فى الجات حول الكيفية التى تسير عليها التجارة الدولية الزراعية .

- الزيادة الضخمة فى مبالغ الدعم المخصصة للإعانات فى الدول الصناعية المتقدمة .
- تزايد إتباع وسائل الحماية الزراعية فى حقبة الثمانينات بشكل لافت للنظر بحيث امكن تصنيفها بأنها حرب تجارية زراعية .

الفصل الثانى

النظام التجارى الدولى فى إطار جولة أوروجواى للجات

إعداد

الأستاذ الدكتور

سامى عفيفى حاتم

أعتمد هذا الفصل على دراسة للمؤلف بعنوان " النظام التجارى الدولى بين الجات واتفاقيات جولة أوروجواى" ، أعدت لمركز تنمية الصادرات السعودية، ١٩٩٤ .

٢٠١٠ المفاوضات التجارية الدولية متعددة الاطراف فى اطار جولة أوروجواى :

٢٠١٠١٠ نشأة مفاوضات جولة أوروجواى :

كان من المقرر أن تبدأ مفاوضات الجولة الثامنة للجات فى عام ١٩٨٢ ، ولكنها تأخرت حتى أول سبتمبر ١٩٨٦ لعدم اتفاق الدول الأعضاء فى الجات على جدول الأعمال نتيجة لصعوبة المناخ التجارى الدولى منذ مطلع حقبة الثمانينات ، وانتشار موجات الحروب التجارية بين الدول الصناعية المتقدمة . وبالرغم من هذه الصعوبات ، فلقد حرصت الدول الأعضاء على المضى قدما على طريق تحرير التجارة الدولية من القيود الرمادية التى كبلت مسيرتها ، وأضعفت من قدرة التجارة الدولية كمحرك للنمو الاقتصادى العالمى على السير قدما بخطوات وثابة إلى الأمام .

ولعله من الأهمية بمكان القول بأن أول سبتمبر ١٩٨٦ يعتبر نقطة البداية فى طريق تحول النظام التجارى الدولى والاتفاق على الشكل المناسب لهذا النظام قبل أن يستقبل العالم القرن الحادى والعشرين بعد بضعة سنوات . وكان من المقرر أن تنتهى هذه الجولة فى نهاية ديسمبر ١٩٩٠ ، وهو أمر لم يتحقق بسبب عدم القدرة على الاتفاق حول عدد من القضايا الخلافية . لهذا قررت الدول الأعضاء فى الجات السير قدما على طريق المفاوضات . والاتفاق على العودة مرة أخرى للتفاوض فى بروكسل فى مارس ١٩٩١ ، ومحاولة التوصل إلى حل توفيقى بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوربى على شكل الحماية المصرح بها فى إطار السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوروبى . ثم استكملت هذه المفاوضات مرة أخرى فى جنيف بسويسرا مع إصدار الدول الأعضاء – وعلى

الأخص الدول المتقدمة - توصيات بضرورة الوصول إلى حلول وسط تقبلها الدول المتقدمة صناعيا فى علاقاتها التجارية .

وفى واقع الأمر فإن مفاوضات جولة أورجواى التى بدأت فى سبتمبر ١٩٨٦ سجلت نشأتها رسميا بإعلان سياسى أصدره وزراء تجارة الدول الأعضاء فى الجات ، ولقد عرف هذا الإعلان باصطلاح **(إعلان بونتادل ايست)** متضمنا النقاط التالية :

- ☐ المفاوضات حول السلع لتحقيق مزيد من تحرير وتنمية التجارة الدولية .
- ☐ المفاوضات حول الموضوعات الجديدة التى لم يسبق التفاوض عليها فى الجات ، وهى :
  ١- تجارة الخدمات.
  ٢- الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.
  ٣- إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة.

- ☐ إعلان مبادئ عامة متفق عليها تحكم الفترة المقبلة ومن أبرزها ما يلى:
- ☐ إجراء المفاوضات بأسلوب واضح وشفاف يتفق مع الأهداف والإلتزامات التى اتفق عليها فى الإعلان مع مبادئ الجات.
- ☐ ألا تتوقع الدول المتقدمة أن تقدم الدول النامية إلتزامات مماثلة لإلتزاماتها فى المفاوضات فى مجال التخفيضات الجمركية أو تقديم إلتزامات لاتتفق مع إحتياجاتها فى مجالات التنمية والتجارة ورأس المال .
- ☐ التعهد بعدم فرض قيود تجارية جديدة فور صدور الإعلان ولحين إتمام المفاوضات .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا المقام أن مفاوضات جولة أوروجواى تعد أكبر الجولات التى جرت فى إطار الجات حتى الآن سواء من حيث عدد الدول

المشاركة حيث بلغت هذه الدول فى بداية المفاوضات ٩٧ دولة لتصل فى نهايتها ١١٧ دولة ، أو من حيث مشاركة وفاعلية الدول النامية فى هذه الجولة تعبيراً عن أهمية وحيوية الموضوعات التى تناولتها هذه الجولة مثل السلع الزراعية والمنسوجات . ولقد بلغ عدد الدول النامية المشاركة فى جولة أوروجواى عند انتهائها حوالى ٨٧ دولة.

٢٠١٠٢ توصيات مجموعة ليتويلر :

تعتبر توصيات " **مجموعة ليتويلر** " حجر الزاوية فى مفاوضات جولة أوروجواى ، وهى التوصيات التى صدرت عن المجموعة التى شكلها مدير عام الجات فى نوفمبر ١٩٨٣ برئاسة السويسرى " **فريتز ليتويلر** " . وتتكون هذه المجموعة من سبع اعضاء يمثلون الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، وأسفرت جهودهم عن تقرير هام يحمل عنوان " السياسات التجارية من اجل مستقبل افضل :اقتراحات للعمل " تم نشره فى مارس ١٩٨٥ . ويتكون هذا التقرير من خمسة عشرة توصية رئيسية تهدف فى مجموعها الى اصلاح السياسات التجارية العالمية بغية اقامة نظام تجارى عالمى جديد .

ونظرا لأهمية هذه التوصيات التى تضمنها تقرير " **مجموعة ليتويلر** " والدور الذى لعبته فى وضع دعائم واسس مفاوضات جولة اورجواى ، فانه من المناسب استعراض هذه التوصيات لتكشف لنا عن طبيعة المفاوضات التجارية متعددة الاطراف التى دارت رحاها فى رحاب الجولة الثامنة (جولة اوروجواى) لمنظمة الجات . هذه التوصيات الرئيسية يمكن تلخيصها فى العناصر الهامة التالية :

أولا : صياغة ورقابة دقيقة وواعية للسياسات والاجراءات التجارية مع الاخذ بنظام تحليل العائد والتكلفة ***Cost–Benefit Analysis*** للقيود التجارية من

خلال وضع حساب ختامى للحماية للتعرف على التكاليف الناتجة عن فرض قيودها .

ثانيا : بناء قواعد جديدة اكثر عدالة للتجارة الدولية الزراعية ، وهو ما يتطلب عدم انتهاج اى سياسات تجارية تمييزية من جانب دول بعينها ضد الدول الاخرى وتهدف هذه التوصية الى تطبيق القواعد المعتادة للجات على التجارة الدولية الزراعية .

ثالثا : وضع جدول زمنى للقضاء على ظاهرة عدم التوافق والإنسجام بين السياسات والاجراءات التجارية التى تتبعها كثير من الدول مع قواعد واحكام الجات . وتهدف هذه التوصية الى استكمال مقومات نظام التجارة الدولية متعددة الاطراف الذى تسعى الجات إلى تطبيقه . وتنسحب هذه التوصية كذلك على " **ظاهرة القيود الرمادية** " التى انتشرت فى حقبة الثمانينات .

رابعا : ضرورة إدخال التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس الجاهزة لقواعد واحكام الجات ، وهو ذلك القطاع من التجارة الدولية الذى ظل خاضعا لترتيبات استثنائية بعيدة كلية عن قواعد واحكام الجات .

خامسا : إعادة النظر فى القواعد والترتيبات المنظمة للإعانات التى تقدمها الدول للمنتجين والمصدرين بحيث تصبح أكثر وضوحا وفاعلية .

سادسا : تحسين وتهذيب قواعد الجات التى تحكم التشوهات التجارية غير الجمركية (القيود الرمادية) ومناطق التجارة الحرة لمنع تشويهها واساءة استخدامها .

سابعا : زيادة فاعلية السكرتارية العامة للجات فى مجالات الرقابة والاشراف على السياسات والاجراءات التجارية التى تنتهجها الدول الاعضاء .

ثامنا : تولى السكرتارية العامة للجات مهمة مركز المعلومات عن السياسات والاجراءات التجارية واتاحتها للدول الاعضاء من خلال وسائل النشر المعتادة .

تاسعا : تقليص نطاق الحمائية الوقائية واخضاعها للرقابة الفعالة بحيث تظل وسيلة حمائية غير تمييزية .

عاشرا : تسهيل دخول الدول النامية فى النظام التجارى الدولى بكل ما يترتب على ذلك من حقوق وإلتزامات ، ويتطلب ذلك إزالة مخاوف الدول النامية من الاندماج المتزايد فى النظام التجارى الدولى الجديد .

إحدى عشر : توسيع نطاق التجارة الدولية فى الخدمات ، وادخالها دائرة التطبيق المنظم لقواعد واحكام الجات ، وبالتالى التوسع فى مفهوم التجارة الدولية بحيث لاتقتصر فقط على التجارة الدولية السلعية ، وإنما تشتمل ايضا على التجارة الدولية الخدمية .

إثنى عشر : تعزيز سلطة وسلطان الجات فى تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء من خلال وضع جداول دائمة للخبراء غير الحكوميين لبحث المنازعات .

ثالث عشر : ضرورة وأهمية الدخول فى مفاوضات جولة جديدة من جولات الجات لدعم النظام التجارى الدولى متعدد الاطراف ،وتحسين النفاذ للاسواق العالمية .

رابع عشر : إقامة هيئة دائمة على مستوى الوزراء داخل الجات لضمان الإهتمام بالقضايا التجارية على مستوى رفيع .

خامس عشر : ضرورة وأهمية التوصل إلى حلول مرضية لمشكلة الديون العالمية ، وتوفير الآليات المناسبة لإستمرار التدفقات الكافية لتمويل التنمية الاقتصادية لبلدان العالم الثانى ، مع الوصول الى تنسيق أفضل للسياسات الإقتصادية الكلية الوطنية التى تطبقها الدول الأعضاء .

وبإلقاء الضوء على هذه القائمة من التوصيات الرئيسية التى صاغها "**مجموعة ليتويلر** " حول الشكل المناسب للنظام التجارى الدولى الجديد ، فإنه يمكن أن نسجل الملاحظات الرئيسية التالية :

- إبراز الروابط بين السياسات التجارية الدولية و السياسات الإقتصادية الكلية الأخرى بشكل يؤكد على أهمية النظر الى هذه السياسات كوحدة واحدة لإلغاء التعارض فيما بينها على نحو يؤدى الى إبطال مفعول احداها نتيجة للتغير الذى يحدث فى آليات باقى هذه السياسات .
- تسليط الضوء على قطاعات كانت مهملة من بين قطاعات التجارة الدولية ، والتى فى مقدمتها التجارة الدولية الزراعية ، أو تلك التى كانت تحكمها ترتيبات استثنائية مثل التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس الجاهزة .

- استكشاف مجالات جديدة للتفاوض من أبرزها التجارة الدولية فى الخدمات ، وحقوق الملكية الفكرية ، واجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة الدولية .

٢٠٢ العقبات التى واجهت مفاوضات جولة أوروجواى :

اتسمت مفاوضات جولة اوروجواى بالتاخير والتلكؤ لأكثرمن عقد من الزمان فلقد كان مقررا لهذه الدورة ان تبدا فى عام ١٩٨٢ ،لكنها تأخرت لمدة أربع سنوات حيث بدات فى سبتمبر١٩٨٦ واثناء استعراض الموقف فى منتصف المدة عام ١٩٨٩ توقفت المفاوضات لمدة أربع شهور (ديسمبر ١٩٨٦ ، ابريل ١٩٨٩) ثم خرجت هذه المفاوضات عن مسارها بعد إنتقالها الى بروكسل عام ١٩٩٠ ، إلا أن هذه المفاوضات استغرقت سبع سنوات (أول سبتمبر ١٩٨٦ - منتصف ديسمبر ١٩٩٣) فى الوقت الذى كان مقررا لها ان تنتهى فى ديسمبر ١٩٩٠ . وإن دلت مظاهر التاخير هذا على شىء انما تدل على وجود عقبات عديدة ومتنوعة تعترض مسارها الطبيعى ، وتضعها فى مواقف حرجة .

ونحاول فيما يلى عرض هذه العقبات بشكل مختصر لأهميتها فى فهم الشكل والطريقة التى انتهت بها المفاوضات كما تفسر لنا الصيغة التوفيقية للحلول التى كانت تلجا اليها الدول الاعضاء لانقاذ المفاوضات من عثرتها. وهذه العقبات هى :

أولا: لعبت العقبات المصاحبة للمفاوضات الخاصة لتحرير التجارة الدولية الزراعية دورا بازرا فى تاخير التوصل إلى اتفاقيات جولة اورجواى .فلقد كان هناك اتفاق حول ضرورة التوصل الى اتفاق لاصلاح مسار السياسات التجارية الزراعية ، وهى السياسات التى حملت دافعى الضرائب فى الدول الاعضاء فى **منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية** ***OECD*** اعباء بلغت ما يقرب من ٣٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٨٨ ، وهو رقم يعادل ٣% من الإنفاق الاستهلاكى فى دول هذه المنظمة ، وهو ما يعادل ايضا ١٠% من

مدخراتها الوطنية فى نفس السنة .ولقد واجهت سياسات اصلاح التجارة الدولية الزراعية عقبات سياسية ضخمة داخل الدول الصناعية المتقدمة.ويجد هذا الوضع المتقدم تفسيرا له فى ما يوفره دعم الانتاجى الزراعى من ريع اقتصادى ضخم يذهب الى جيوب المنتجين الزراعيين الاكفاء ، بينما يحقق المنتجين الزراعين غير الاكفاء نفوذا سياسيا ضخما لهذا نجد أن الدول المتفاوضة فى دورة اوروجواى قد انقسمت إلى مجموعتين تتكون **المجموعة الاولى** من الولايات المتحدة الامريكية و مجموعة **كيرنز** من مصدرى المنتجات الزراعية و هى :

الارجنتين و استراليا واندونيسيا واوروجواى والبرازيل وتايلاند وشيلى والفلبين وفيجى و كندا وكولومبيا و ماليزيا ونيوزيلاندا والمجر . وقد طالبت هذة الدول بتخفيض دعم الصادرات الزراعية تخفيضا كبيرا على مراحل حتى نسبة ٩٠% بحلول عام ٢٠٠٠ ، أما **المجموعة الثانية** فتتكون من دول الاتحاد الاوروبى ودول شمال اوروبا وسويسرا - وإلى حد ما اليابان . وقد وافقت هذه لدول من حيث المبدأ على تخفيض الدعم الممنوح للصادرات الزراعية ولكن النسبة لاتتجاوز ٣٠% من المستوى الذى كانت عليه عام ١٩٨٦ وخلال فترة زمنية مقدارها ١٠ سنوات . ويهدف العرض الاوروبى إلى تقريب الفجوة بين الأسعار العالمية و الأسعار المحلية فى اسواق المنتجات الزراعية دون ان يضع حلولا جذرية لقضية الحماية المفروضة على التجارة الدولية الزراعية . وغني عن البيان فإن هناك تباينا شاسعا فى الموقفين الامريكى والاوروبى : فالموقف الامريكى يدعوا الى حل جذرى لتحرير التجارة الدولية الزراعية فى حين لم يتجاوز الموقف الاوروبى اكثر من الدعوة الى تحرير جزئى لها على ١٠ سنوات ولقد كان هذا التباين فى الموقفين عاملا رئيسيا لتوقف المفاوضات فى ديسمبر عام ١٩٩٠ .

ثانيا : شكل الوضع الاستثنائى لتنظيم التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس الجاهزة عقبة رئيسية فى المفاوضات التى دارت رحاها فى رحاب دورة اوروجواى خلال الفترة من سبتمبر ١٩٨٦ وحتى منتصف ديسمبر ١٩٩٣. غير أن الخلاف فى هذه المرة كان بين مجموعة بلدان الدول النامية صاحبة المصلحة والمصدرة للمنسوجات والملابس الجاهزة وبين مجموعة الدول الصناعية المتقدمة والمستوردة للمنسوجات والملابس الجاهزة .فالدول النامية ظلت تدافع عن وجهه نظرها فى ضرورة إلغاء هذا الوضع الاستثنائي واعادة التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس الجاهزة الى حظيرة الجات لترعاها وتخضعها لقواعدها وأحكامها لكى تستفيد منها هذه الدول . اما الدول الصناعية المتقدمة فكانت ترغب فى الابقاء على هذا التنظيم الاستثنائى للتجارة الدولية فى المنسوجات والملابس الجاهزة لفترات زمنية اضافية الى حين اجراء التصحيحات الهيكلية فى هذه النوعية من الصناعات كثيفة العمل وهى الصناعات التى تواجة مشكلات ضخمة فى الدول الصناعية المتقدمة .

ثالثا : لعبت أشكال الحماية الجديدة وهى ماتعرف ايضا بالاجراءات التجارية الرمادية دورا بالغ الاهمية فى تعثر المفاوضات بين الدول الاعضاء فى الجات نظرا لتعدد وجهات النظر بشانها ، وتقديم تفسيرات وتصورات عديدة هى فى مجملها نوع من التحايل والالتفاف حول الكيفية التى يتم بها تطبيق اتفاقية الجات .

رابعا : الشكوى المستمرة لليابان ودول النمور الاسيوية من المبالغة الشديدة فى تطبيق اجراءات مكافحة الاغراق من جانب دول الاتحاد الاوروبى واستراليا وكندا و الولايات المتحدة الامريكية . فلقد اجرت هذه الدول

الاخيرة خلال حقبة الثمانينات اكثر من (١٠٠٠) تحقيق اتخذت فية اجراءات ضد الاغراق لنحو ٥٠% منها، وهى نسبة تعد بالغة الارتفاع . لهذا نجد ان الدول المتضررة من تطبيق اجراءات مكافحة الاغراق تسعى الى وضع قواعد وضوابط واضحة حول الكيفية التى يتم بها تطبيق هذه الاجراءات حتى لا تظل رخصة تستخدمها الدول المستوردة للمنتجات المصنعة فى اليابان ودول جنوب شرق اسيا فى اى وقت و تحت اى مبرر.

خامسا : حرصت الدول الصناعية المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة الامريكية على توسيع نطاق التجارة الدولية الذى يخضع لاحكام وقواعد الجات من خلال اضافة مجالات جديدة لمائدة المفاوضات . وفى مقدمة هذه المجالات الجديدة ما يلى :

* التجارة الدولية فى الخدمات .
* جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة الدولية .
* إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة الدولية .

ونظرا لحداثة هذه الموضوعات وتعددها فإن المفاوضات الخاصة بها فى جولة اوروجواى جعلت مسألة التوصل إلى اتفاق بشأنها موضوعا لمفاوضات شاقة وطويلة بين القوى الاقتصادية المشتركة فى جولة اوروجواى . بل لقد تعرضت المفاوضات الخاصة بها لكثير من الصعوبات والعقبات هددت استمرارها ، بل واندلاع الحروب التجارية فى مطلع التسعينات وحتى تاريخ التوصل الى اتفاق بشانها فى ١٩٩٣/١٢/١٥. ونحاول فى الصفحات المتبقية من هذا الفصل توضيح هذه الصعوبات وتلك العقبات لما لها من أهمية كبرى فى توضيح مجالات تحرير التجارة الدولية متعددة الاطراف فى اطار مفاوضات جولة

اوروجواى من ناحية ، وإظهار ملامح النظام التجارى العالمى الجديد المقدر له أن يبدأ فى أول يناير ١٩٩٥ من ناحية أخرى .

٣٠٢٠ صعوبات التفاوض خلال الفترة (سبتمبر ١٩٨٦- ديسمبر ١٩٩١) :

لعله من الأهمية بمكان أن نسجل أن فترة الأربع سنوات التى كانت مقررة لمفاوضات جولة أوروجواي واجهت الكثير من الصعوبات التى حالت دون التوصل إلى اتفاق شامل للقضايا المطروحة على مائدة المفاوضات . صحيح أنه أمكن التوصل إلى بعض النتائج عام ١٩٨٨ ، وعلى الأخص ما أعلنته لجنة المفاوضات التجارية على المستوى الوزاري فى مونتريال من توصل الدول الأعضاء إلى اتفاق ينظم عملية تحرير التجارة الدولية فى الخدمات واتفاق آخر حول تحرير المنتجات الاستوائية . وعلى الرغم من ذلك فقد عجزت الدول الأعضاء عن تحقيق اتفاق شامل يغطى المجالات الرئيسية التالية :

تحرير التجارة الدولية الزراعية ، الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، عدم التوصل إلى اتفاق يحدد شكل الضمانات الخاصة بالحماية المؤقتة للصناعات التى تتضرر من منافسة الواردات ، والتى تسعى الجات إلى زيادتها بما يكفل للدول الأعضاء حماية منتجاتها دون اللجوء إلى الإجراءات الثنائية ، تحرير التجارة الدولية فى الملابس والمنسوجات .

وأمام صعوبة التوصل إلى اتفاق شامل حول هذه القضايا الأربعة ،رأت لجنة المفاوضات التجارية اثناء انعقادها في مونتريال عام ١٩٨٨ تجميد النتائج التى توصلت إليها ، مع الاستمرار فى إجراء مزيد من المشاورات حول القضايا المتنازع عليها . وتمشيا مع ذلك ، أعلنت الدول الأعضاء عن نيتها فى استكمال مشوار التفاوض الذي بدأته فى بونتاديل ايست ***Punta DeL Este*** فى سبتمبر ١٩٨٦ باجتماع آخر تنظمه لجنة المفاوضات التجارية فى بروكسل عام ١٩٩٠ .

وبالفعل عقدت لجنة المفاوضات التجارية مؤتمر فى بروكسل خلال الفترة (١٩٩٠/١٢/٣-١٩٩٠/١٢/٧) فى محاولة للتوصل إلى اتفاق يرضى كافة الدول الأعضاء فى مفاوضات جولة أوروجواي . غير أن المفاوضات التى دارت رحاها خلال هذا المؤتمر واجهت صداما حادا بين مجموعتين من الدول نذكرهما على الوجه التالي : -

المجموعة الأولى : وتتكون من دول الإتحاد الأوروبي الاثنى عشر واليابان وكوريا الجنوبية . فدول الإتحاد الأوروبى تدافع عن القيود الحمائية التى تنتهجها فى اطار السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة ، فى حين تتمسك كل من اليابان وكوريا الجنوبية بإغلاق أسواقها فى وجه واردات الأرز استناد الى أن هذا المحصول يمس أمنهما الغذائى .

المجموعة الثانية : وتتكون من الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة كيرنز ***carins Group*** حيث تضم هذه الأخيرة عدد من الدول النامية وأخر من الدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الزراعية والتى يقع فى مقدمتها كل من : الأرجنتين ، استراليا ، اندونسيا ، أوروجواى ، البرازيل ، تايلاند ، شيلى ، الفلبين ، فيجى ، كندا ، كولومبيا ، ماليزيا ، نيوزيلندا ، المجر وتشترك دول المجموعة الثانية فى رفض آليات السياسة الزراعية الأوربية المشتركة وما يرتبط من برامج حماية الانتاج الزراعى الأوروبى نظرا لما تلحقه من إضرار بالقطاع الزراعى الأمريكى ودول مجموعة كيرنز . ويعزز من وجهة نظر هذه المجموعة الثانية أن الحماية الزراعية تتعارض بوضوح مع أحكام وقواعد الجات ، فضلا عن تنافيها مع شروط المنافسة الكاملة .

وأمام هذا التباين الواضح فى وجهتى النظر الأوربية (وتساندها اليابان وكوريا الجنوبية) والأمريكية (وتساندها مجموعة كيرنز) باء مصير مؤتمر بروكسل خلال ديسمبر ١٩٩٠ بالفشل الشديد وخيبة الأمل . وحرصا من مدير

عام الجات (آرثر دنكل) على نجاح مفاوضات جولة أوروجواى ، ورغبة منه فى استمرار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، فلقد أعلن للعالم خطته المشهورة والتى حملت اسمه – أى خطة دنكل – فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١. وتهدف هذه الخطة فى مجموعها الى محاولة التقريب بين وجهتى النظر الأوروبية والأمريكية لانقاذ جولة أوروجواى من شبح الانهيار الذى هددها فى كل مراحل حياتها . وتغطى هذه الخطة المقترحة كافة مجالات التفاوض بما فيها فتح الأسواق وتجارة الخدمات والنسيج والملابس وحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار ، بالأضافة الى أهم الموضوعات التى عاقت التوصل الى اتفاق شامل لتحرير التجارة الدولية ، ألا وهو تحرير التجارة الدولية الزراعية .

وفى إطار تحرير التجارة الدولية الزراعية ، فإن "**خطة دنكل**" تضمنت المقترحات التالية :

١- تخفيض تدريجي وجوهري لكل أنواع الدعم بحيث يتم تخفيض الدعم المالى المقدم للصادرات الزراعية بنسبة ٣٦% في الفترة ما بين عامي ١٩٩٣-١٩٩٩ .

٢- خفض الدعم المحلى الممنوح للمزارعين- للحفاظ على مستوى الإنتاج – بنسبة ٢٠% فيما بين عامي ١٩٩٣-١٩٩٩ ، وذلك قياسا على متوسط النسبة خلال الفترة ١٩٨٦ –١٩٨٨ .

٣- خفض حجم الصادرات المدعمة بنسبة ٢٤%مع حلول عام ١٩٩٩، وذلك باستخدام الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠كفترة أساس ، مع خفض التعريفة الجمركية بنسبة ٣٦%.

ولقد لقيت "**خطة دنكل**" ترحيبا قويا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية رغم تواضعها بالمقارنة بالمطالب الأمريكية التى تهدف الى القضاء على آليات

السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة ، فى حين رفضتها دول الإتحاد الأوروبى - تحت الضغط الفرنسى - واعتبرتها خطة غير مقبولة شكلا وموضوعا .

وفى مجال تبرير رفض هذه الخطة ، قدمت دول الإتحاد الأوروبى الأسباب الثلاثة التالية :

- عدم توفير حماية كافية فى مواجهة واردات المواد الغذائية وما ينتج عنها من أضرار يتعرض لها جمهورالمزراعين الأوربيين .

- عدم إحتواء الخطة على المقترحات الأوروبية السابق الإعلان عنها فى مجال الترخيص للإتحاد الأوروبى بفرض قيود على واردات بدائل الحبوب التى يسمح بدخولها حاليا الى الأسواق الأوروبية بدون رسوم جمركية . وتأتي واردات بدائل الحبوب في المقام الاول من الولايات المتحدة الامريكية .

- غياب أى مقترحات خاصة بالإصلاحات الزراعية التى ترغب دول الاتحاد الأوروبي في تنفيذها للحفاظ على التوازن الاجتماعي داخل المجتمع الأوروبي .

ولقد ترتب على هذا الرفض الأوروبي **لخطة دنكل** أن دخلت مفاوضات جولة أوروجواي عامها السادس دون التوصل الى إتفاق شامل يغطى مجالات تحرير التجارة الدولية . بل لقد انتهى الأمر بانتشار موجات التهديد بالحروب التجارية بين الدول الصناعية المتقدمة ، وهى النقطة التى سوف نتناولها فى البند القادم .

٢٠٤٠ الحروب التجارية الدولية فى عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ :

إستمرت الجهود الدولية لإنقاذ مفاوضات جولة أوروجواى من الإنهيار خلال العشرة شهور الأولى من عام ١٩٩٢ كان أخرها الإجتماع الذى عقد فى ١٩٩٢/١٠/٢٦ بين مفاوضى الإتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا . ولقد هدف هذا الإجتماع الأخير الى محاولة إنقاذ المفاوضات التجارية الدولية قبل حلول موعد الإنتخابات الأمريكية فى ١٩٩٢/١١/٣ . غير أن هذا الاجتماع لقي نفس المصير الذى تعرضت له المحاولات السابقة ، وهو الأمر الذى أدخل العالم فى تيار الحروب التجارية التى هددت النظام التجارى العالمى بالانهيار . وفى هذا الخصوص ، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة صور للحروب التجارية الدولية :

- **حرب البذور الزيتية .**
- **حرب منتجات الصلب .**
- **حرب القيود الرمادية .**

ونحاول فيما يلى تسليط الضوء على هذه الصور الثلاثة للحروب التجارية الدولية ، وجهود الدول الصناعية المتقدمة لاحتوائها وإنقاذ المفاوضات التجارية الدولية من خلال قبول الحلول الوسط التى شكلت ملامح النظام التجارى الجديد . وفى محاولة لاستجلاء ملامح "**حرب البذور الزيتية** " التى بدأتها الحكومة الأمريكية الانتقالية – حكومة الرئيس "بوش"– كخطوة على طريق الإجراءات التجارية العقابية لدول الإتحاد الأوروبى واليابان ودول النمور الآسيوية ، فإنه يمكن القول أنها دخلت حيز التنفيذ فى١٩٩٢/١١/٥ بالإعلان الأمريكى عن فرض تعريفات جمركية على قائمة من الواردات الأمريكية من الاتحاد الأوروبى ، والتى تتكون من قائمة من السلع الغذائية . ولقد بلغت معدلات التعريفات الجمركية التى تنوى الولايات المتحدة الأمريكية فرضها على هذه القائمة من الواردات الغذائية

حوالى ٢٠٠% . ولقد أختصت وزارة الزراعة الأمريكية "**سلعة النبيذ الأبيض** " الذى تقدر الواردات الأمريكية منه بنحو ٣٠٠ مليون دولار سنويا يأتى معظمها من فرنسا . ولقد حددت الحكومة الأمريكية ١٩٩٢/١٢/٦ موعدا لبدء تنفيذ هذه الإجراءات العقابية ، أى إنها منحت الدول الأوروبية مهلة قدرها ثلاثون يوما للتوصل الى إتفاق شامل لتحرير التجارة الزراعية الأوروبية ، وإلا إتخذت إجراءات مماثلة على قائمة جديدة من المنتجات الزراعية الأوروبية تصل قيمتها ١,٧مليار دولار سنويا .

وعلى طريق فهم أعمق لحرب البذور الزيتية بين الإتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية ، فإنه من المناسب العودة الى حقبة الستينات وقت أن كانت الصادرات الأمريكية من البذور الزيتية تتمتع بإعفاء كامل من الرسوم الجمركية ، حيث كانت دول الإتحاد الأوروبى لاتقوم بانتاجها . وفى إطار سياسة الدعم التى تحمى الانتاج الزراعى الأوروبى ، حدثت طفرة كبرى فى مجال الانتاج الأوروبى من هذه النوعية من المنتجات الزراعية ، وبالتالى أصبح الانتاج الأوروبى منافسا قويا للإنتاج الأمريكى من حيث حجم الانتاج وإنخفاض الأسعار . ولقد ترتب على ذلك فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لجانب هام من سوق صادراتها من الحبوب الزيتية داخل القارة الأوروبية . ولقد كان من نتيجة هذه التطورات أن تكبدت الولايات المتحدة الأمريكية بخسائر باهظة نحو ١,٥مليار دولار سنويا نتيجة لتلف محصولها من الحبوب ، كما أن منتجاتها من فول الصويا تتكلف نحو ١١,٢ مليار دولار سنويا نتيجة للدعم الأوروبي لمحصولها من هذا النوع .

غير أن الاتحاد الأوروبي – بزعامة فرنسا – رفضت المطالب الأمريكية فى مطلع الأمر استنادا إلى تعارضها مع أحكام الجات ، كما نظرت اليها على إنها نوع من التدخل في الشئون الداخلية الأوروبية . كما أن مجلس الجات رفض هو الآخر هذه الإجراءات التجارية الإنتقامية التى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية

عزمها على تطبيقها إبتداء من ١٩٩٢/١٢/٦ . وغنى عن البيان فإن الموقف الفرنسي المتشدد إزاء رفض المطالب الأمريكية يجد تفسيرا له فيما تمتلكه فرنسا من مساحة زراعية كبيرة تبلغ ٣٠ مليون هكتار ، فضلا عن صدارتها لقائمة الدول الأوروبية المصدرة للحاصلات والمنتجات الزراعية .

ورغم رفض الاتحاد الأوروبي للمطالب الأمريكية ، إلا أن الدول الأوروبية آثرت عدم الالتجاء إلى فرض إجراءات انتقامية كرد فعل لإجراءات الحرب التجارية التى بدأتها حكومة الرئيس الأمريكي "بوش" في ١٩٩٢/١١/٥ . بل كانت وجهة النظر الأوروبية واضحة تماما من أن المضي قدما فى هذا الطريق من شأنه تحقيق الأضرار البالغة بإقتصاد كل منهما بإعتبارهما أكبر شريكين تجاريين فى العالم . وفى إطار الجهود المبذولة لنزع فتيل الحرب التجارية بين القوتين الإقتصاديتين ، تم تفويض مدير عام الجات ببذل المزيد من المساعي وجهود الوساطة التجارية التى إنتهت بإستئناف المفاوضات بين الطرفين يوم ١٩٩٢/١١/١٩ ، والتوصل إلى إتفاق مبدئي عرف إصطلاحا بإتفاق **"بلير هاوس"** ***Blair House***.

ويتلخص **إتفاق** "**بلير هاوس** " في قيام الإتحاد الأوروبي بتخفيض مساحات زراعة البذور الزيتية بنسبة ١٥% على الأقل ، ثم بنسبة ١٠% خلال السنوات القادمة .وفى الوقت نفسه يتم تخفيض حجم الصادرات من المحاصيل المدعومة بنسبة ٢١% على مدى ست سنوات ، وخفض الإنفاق على دعم الحاصلات الزراعية بنسبة ٣٦% عن مستوياتها السابقة . من هنا فإن زيادة حجم سوق الحبوب الغذائية بنسبة ٤٠% عام٢٠٠٠ - كما هو مقدر-لن يحقق زيادة في نصيب الإتحاد الأوروبي من هذه الزيادة ، بل على العكس سوف يؤدى إلى إنخفاض هذا النصيب بمقدار النصف .

وحول موقف الدول الأعضاء فى الإتحاد الأوروبى من **إتفاق " بلير هـــاوس "** جاء الموقف الفرنسى رافضا لهذا الإتفاق ، فى حين وافقت عليه كل من بريطانيا وألمانيا كخطوة على طريق انقاذ مفاوضات جولة أوروجواى من الإنهيار . لـــهذا نجد أن هذه الدول مارست كل الضغوط ومحاولات الإقناع المختلفة لحث فرنسا على قبول هذا الاتفاق باعتباره خطوة على طريق التوصل إلـــى اتفـــاق شـــامل لتحرير التجارة الدولية . وبالرغم من ذلك ، فلقد ظل الموقف الفرنسي مجمدا إلـى أن اتخذ وزراء الزراعة الأوروبيون فى اجتماعهم فى ١٩٩٣/٥/٢٧ عدة قرارات هامة كان من شأنها انفراج الأزمة وتغيير الموقـــف الفرنســـي . وتقضـــى هـــذه القرارات بزيادة حجم التعويضات المقررة للمزراعين المتضررين من إتفاق " **بلير هاوس**" مع الاتجاه نحو استخدام الحبوب الزيتية فى أغراض صناعية مثل إنتـــاج الوقود ***Biofuels*** وذلك كخطوة ثانية على طريق تعظيم المكاســـب الفرنســية ، وتقليل الأضرار الناجمة عن إتفاق " **بلير هاوس**" ومن خلال هذا الإتفاق الأخـــير أمكن إنقاذ مفاوضات جولة أوروجواي من الانـــهيار بعـــد أن تمكنـــت أطـــراف التفاوض من تقريب وجهات النظر المتعارضة ، وإقناع الجانب الفرنسي بقبـــول عناصر إتفاق " **بلير هاوس**" .

وفيما يختص **بالصورة الثانية** من الحروب التجارية الدولية التـــى عاشـــتها دول العالم الصناعى المتقدم فى عامى ١٩٩١، ١٩٩٢ والتى تتعلق بما عـــرف اصطلاحا "**حرب منتجات الصلب** " فانه يمكن القول بأن شـــرارة هـــذه الحـــرب انطلقت بعد أسبوع واحد من تولى حكومة "**الرئيس كلينتون** " مقاليد الحكـــم فـــى يناير ١٩٩٣ . فلقد أعلنت هذه الحكومة عن فرض رسوم جمركية على الـــواردات الأمريكية من منتجات الصلب ، وهى الواردات التى تجد منابعها فى تسعة عشـــرة دولة . وبذلك تكون الحكومة الأمريكية الجديدة أوفت بأولى وعودهـــا الانتخابيـــة على طريق توفير الحماية اللازمة للمصالح الاقتصادية الأمريكيـــة فـــى الداخـــل والخارج .

وعلى طريق الفهم الصحيح لجذور "**حرب منتجات الصلـــب** " فإنـــه يمكـــن تسجيل حقيقة هامة مؤداها أن الطلب العالمي على الصلب انخفض بنســـبة ٦,٥% عام ١٩٩٢ ليشكل بذلك تهديدا"صريحا لصناعة الصلب فـــى العـــالم الصنـــاعى المتقدم . ولقد عزز من تفاقم هذه المشكلة ظهور فائض فى إنتاج الصلب العـــالمي كإحدى اثار انهيار النظم الشمولية فى جمهوريات الاتحاد السوفيتي الســـابق ودول أوربا الشرقية ، فضلا عن الانخفاضات المتتالية فى الإنفـــاق العســـكري داخـــل معسكري الكتلة الشرقية والغربية . ولعله من الثابت أن النتجية الحتمية لكل هـــذه التطورات هو انخفاض أسعار منتجات الصلب ، وهو الانخفاض الذي بلـــغ ٣٠% منذ عام ١٩٨٩ . ولقد أدت هذه التطورات إلى حدوث إغراق للأسواق العالميـــة بمنتجات الصلب رخيصة الثمن ، والتى تأتى على وجه خاص مـــن دول أوربـــا الشرقية .

ولقد انعكست هذه الظواهر العالمية السابقة على المركز النســـبى لمصـــانع الصلب الأمريكية الكبرى ، الأمر الذى عرضها لمنافسة عالمية حادة من جـــانب الواردات رخيصة الثمن من منتجات الصلب المتدفقة من القارة الأوروبية . فمـــن المعروف أن نصيب الواردات يمثل نسبة ١٦,٧% من السوق الأمريكية للصلب ، وهى نسبة تمثل ٢,٦ مليار دولار . وتأتى هذه الواردات - على نحو ما قدمنـــا - من تسعة عشر دولـــة هـــى :الأرجنتيـــن ، وأســـتراليا ، والنمســـا ، وبلجيكـــا ، والبرازيل ، وبريطانيا ، وكندا ، وفنلندا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان ، وكوريا الجنوبية ، والمكسيك ، وهولندا ، وبولندا ، ورومانيا . من هنا كـــان أول قرار تجارى دولي تتخذه الإدارة الأمريكية فى عهد " **الرئيـــس كلينتـــون** " بعـــد أسبوع واحد من توليها مقاليد الحكم هو فرض تعريفـــة جمركيـــة علـــى واردات الصلب من مجموعة الدول السابق الإشارة إليها ، وذلك لمقاومة ظاهرة إغـــراق السوق الأمريكية بمنتجات الصلب الرخيصة التى تقل أسعارها عن نظائرها مـــن

المنتجات الأمريكية بنسبة تتراوح بين ٢٠-٨٥ % عن الأسعار العالمية .ولقد بلغت هذه التعريفة الجمركية نسبة تتراوح بين ٤%- ٥٩% تبعا لإختلاف حجم الدعم الذى تقدمه كل دولة لصادراتها من منتجات الصلب . وذلك فى حالة عدم إلتزام الدول التسعة عشر بالقيود الطوعية - **أى القيود الرمادية** - على صادراتها من منتجات الصلب .

وغنى عن البيان أن قرار الإدارة الأمريكية الجديدة آثار غضب الدول المصدرة لمنتجات الصلب ، وعلى الأخص دول الاتحاد الأوروبي ، وهو القرار الذي جاء بعد وقت قليل من تسوية أوضاع " **حرب الحبوب الزيتية** " فى إطار اتفاق " **بلير هاوس** " . فدول الاتحاد الأوروبي تصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته ١,٢ مليار دولار ، وهو ما يمثل ٣٥% من الواردات الأمريكية من منتجات الصلب . وتأتى فرنسا فى مقدمة الدول الأوروبية المصدرة لمنتجات الصلب الى السوق الأمريكية ، وهو ما يعنى أن الضرر الأكبر قد لحق بالصادرات الفرنسية من منتجات الصلب ، ويفسر هذا الوضع الأخير ثورة الغضب الأوروبية التى تزعمتها فرنسا ضد الإجراءات الأمريكية المفاجئة . ولقد اتخذت هذه الثورة شكل الدعوة الى فرض إجراءات انتقامية ضد الإجراءات التجارية الأمريكية الخاصة بحماية صناعة الصلب الوطنية . غير أن الاقتراح الفرنسى - البرتغالى الخاص بالإجراءات الانتقامية لم يجد تأييدا له داخل الاتحاد الأوروبي ، وفضلت الدول الأوروبية بتوجيه نداء الى الحكومة الأمريكية بضبط النفس ، والجلوس على مائدة المفاوضات ، والإسراع بالتوصل الى اتفاق تجارى دولى شامل يغطى كافة مجالات التجارة الدولية .

بل ولقد نظرت كندا الى الإجراءات العقابية الأمريكية لحماية صناعة الصلب الوطنية بأنها تشكل إخلالا واضحا باتفاقية التجارة الحرة الأمريكية-الكندية الموقعة بين البلدين عام ١٩٨٩ فلقد نصت هذه الاتفاقية الأخيرة على

تحرير تجارة الحديد والصلب بين الدولتين فى أحد بنودها . من هنا نجـــد ان رد الفعل الكندى جاء سريعا وقويا حيث تمثل فى تعريفـــة جمركيـــة تـــتروواح بيـــن ٢٠,٩% - ١٢٤,٢ % على الواردات الكندية من الحديد والصلب الذى تصـــدره اليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا ونيوزيلندا وبريطانيا .

وفى مجال تحليل **الشكل الثالث** من أشكال الحـــروب التجاريـــة المتعلـــق بأدوات " **القيود غير الجمركية** " ، فإنه يمكن القول أن ظاهرة إنتشـــار موجـــات تكثيف القيود غير الجمركية أصبحت هى السمة المميزة للنزاعات التجارية الدولية خلال الأعوام الثلاثة التى بدأتها حقبة التسعينات ، وأعقبت توقف مفاوضات جولة أورجواي (١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣) . ولقد اتسع نطاق استخدام هذه القيود بين القوى الاقتصادية الرئيسية المعروفة ، وهى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحـــدة الأمريكية واليابان .

ولقد تعددت صور القيود غير الجمركية علـــى نحـــو مكـــن هـــذه القـــوى الاقتصادية من التحيز لصناعاتها الوطنية بتوفير أدوات الحماية اللازمـــة لإبعـــاد مخاطر المنافسة الأجنبية أو بتقديم العون المالي الذي يعزز من قدراتها التنافســـية فى مواجهة الصناعات الأجنبية . ولعله من المناسب فى مجال تحليـــل الصـــورة الثالثة من صور الحروب التجارية الدولية أن نفرق بين النماذج التالية :

أولا : انحياز الحكومات الوطنية لصالح شركات البنية الأساســـية التـــى تمتلكـــها دولها ، وعلى الأخص فى مجال الاتصالات . ولقـــد بـــدأت دول الاتحـــاد الأوروبي هذه الخطوة ابتداء من يناير ١٩٩٣ حيث وفرت فـــرص الفـــوز لمؤسسات الاتصال الأوروبية بالأسواق الحكومية للاتصالات حتـــى ولـــو كانت عروضها تتجاوز عروض المؤسسات الأجنبية بنسبة ٣% . بل لقـــد اتفقت هذه الدول الأوروبية فيما بينها على استبعاد الشركات التى لا تستخدم

٥٠% من احتياجاتها من السلع الأوروبية ، وهو الأمر الذي يشكل قيدا خطيرا على حركة المنافسة العالمية داخل الأسواق الأوروبية .

وفى الوقت نفسه رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الإجراءات سالفة الذكر تعد انحيازا واضحا لصالح الشركات الأوروبية وضد الشركات الأمريكية . لذلك فكرت الحكومة الأمريكية الجديدة فى اتخاذ إجراءات انتقامية بدأتها فى مطلع شهر فبراير ١٩٩٣ .

ولقد اتخذت هذه الإجراءات الانتقامية بشكل اعتزام الحكومة الأمريكية فرض حظر على الشركات الأوروبية على نحو يمنعها من التقدم للحصول على تعاقدات حكومية فى الولايات المتحدة الأمريكية . بل أن الإدارة الأمريكية الجديدة لوحت بإغلاق سوق عقود الحكومة الفيدرالية فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والنقل فى حالة عدم قيام دول الاتحاد الأوروبي بإلغاء العون الذي تمنحه لشركاتها الوطنية فى هذه المجالات .

ثانيا : إمتدت الحرب التجارية إلى نطاق صناعة الطائرات ، حيث اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية على الدعم المالي الذي تقدمة الدول الأوربية لشركة الايرباص ***Air bus*** كبرى شركات طيران الأوربية . فلقد حصلت هذه الشركة على ٢٦ مليار دولار كإعانة حكومية من الدول المؤسسة.وتنظر الحكومة الأمريكية إلي هذا الإجراء في ضوء التهديد الذي تتعرض له شركات الطيران الأمريكية من جراء المنافسة الأوربية في هذا الميدان . فلقد تعرضت اكبر شركة طيران أمريكية ـ شركة بوينج ***Boeing*** ـ إلى خسائر ضخمة دفعتها إلى خفض إنتاجها بنسبة ٣٠% . ولقد دفع هذا الوضع المتدهور الحكومة الأمريكية إلى البحث عن انسب السبل لحماية صناعات الطيران الوطنية فى مواجهة المنافسة الحادة من جانب صناعة الطيران الأوربية المدعومة . ولقد أمكن التوصل إلى اتفاق

بين الجانبين الأوربى والأمريكى في يوليو ١٩٩٣ يغطى كافة الأمور المرتبطة بحجم الإنتاج المستقبلي وحجم الدعم بحيث لا يتعدى ٣٣%. وترى الحكومة الأمريكية أن هذا الاتفاق يشكل مرحلة انتقالية يتم خلالها إجراء المفاوضات اللازمة لتحرير تجارة الطيران المدنى من القيود المفروضة عليها في ظل أحكام وقواعد الجات .

ثالثا : الحرب التجارية فى مجال صناعة السينما والتليفزيون ،وهو المجال الذى تتمتع فيه الصناعة الأمريكية بميزة تنافسية عالية ، فى حين تعانى الصناعة الأوربية فى هذا الميدان من تخلف نسبى ظاهر . وتحدثنا الأرقام عن إحتلال صناعة السينما والتليفزيون المركز الثانى فى مجال الصناعات التصديرية بعد صناعة الطيران المدنى ، فالمنتجات الأمريكية تسيطر على نسبة كبيرة من سوق السينما الأوروبية بحيث تبلغ أقصاها فى سوق هولندا بنسبة ٩٢,٥% وأدناها فى سوق فرنسا بنسبة ٥٠% ويختلف الوضع بالنسبة لصناعة السينما الأوروبية حيث لا يتجاوز نصيبها داخل السوق الأمريكية أكثر من ١% . ولقد دفع هذا الوضع غير المتكافئ الاتحاد الأوروبى إلى تقديم دعم مالى للاتحاد الأوروبى لصناعة السينما مع تعزيزه بفرض رسوم جمركية على وارداتها من الأفلام الأمريكية . وتتزعم فرنسا هذا الإتجاه الأوروبى بحجة مقاومة الغزو الثقافى الأمريكى فى إطار الهوية الثقافية والحضارية الأوربية .

رابعا: اتساع نطاق حرب القيود غير الجمركية ليشمل صناعة السيارات ، وهو ما ينقل هذه الحرب الى خارج دائرة الصراع الامريكى -الاوروبى ، وبذلك تدخل دول شرق آسيا بزعامة اليابان كأطراف أصيلة فى هذه الخلافات التجارية الدولية فمن المعروف ان هذه الدول تنتج السيارات بتكلفة تقل بنحو ١٧ مرة عن تكلفة نظائرها الأمريكية ، وهو يعرض

صناعة السيارات الامريكية لمنافسة شديدة لاتقدر على الصمود امامها . لهذا نجد ان الولايات المتحدة الامريكية تستخدم العديد من الضغوط على الجانب اليابانى لاستيراد المزيد من قطع غيار السيارات الامريكية ، ورفع نسبة المكون المحلى فى مصانع السيارات اليابانية المنشأة داخل الاقتصاد الأمريكى . يضاف الى ذلك اتجاه الحكومة الامريكية الى مضاعفة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من السيارت اليابانية الى عشرة أمثال مستوياتها الحالية لتصبح بالتالى ما يعادل ٢٥% من قيمة المنتج .

غير أنه مهما تعددت أشكال وصور الحروب التجارية بين الدول الصناعية المتقدمة ، الا أنه يبقى فى حكم المؤكد أن هذه الدول ظلت حريصة على انتهاج سياسات اقتصادية دولية تحقق معدلات آداء أفضل لاقتصادياتها . وتمشيا مع هذه الحقيقة كانت حكومات الدول المتصارعة تسعى دائما الى الجلوس على مائدة المفاوضات التجارية تبحث عن حل لايقاف اتساع نطاق هذه الحروب والحد من آثارها السلبية ، بل والتوصل الى اتفاق يقضى على جذور ومظاهر الخلافات التجارية . ففى كل مرة تنشب فيها احدى هذه الحروب التجارية ،نجد أن الدول المتنازعة تترك الباب مواربا للمفاوضات والحلول الوسط التى ترضى أطراف الصراع التجارى الدولى ، بل أن هذه الرغبة فى التفاوض وقبول الحلول الوسط هى التي دفعت الدول المشاركة فى المفاوضات التجارية الدولية فى اطار جولة اورجواى الى العودة مرة اخرى الى مائدة المفاوضات ، والتوصل الى اتفاق تجارى شامل يغطى كافة مجالات التجارة الدولية ، وهو الاتفاق الذى اعلن عنه فى ١٩٩٣/١٢/١٥ ، وتم التوقيع عليه فى مراكش فى ١٩٩٤/٤/١٦ .

الفصل الثالث

تحليل اتفاقيات جولة أوروجواى للجات

إعداد

الأستاذ الدكتور

سامى عفيفى حاتم

أعتمد هذا الفصل على دراسة للمؤلف بعنوان " النظام التجارى الدولى بين الجات واتفاقيات جولة أوروجواى" ، أعدت لمركز تنمية الصادرات السعودية، ١٩٩٤ .

٣-١-٠ إتفاق تخفيض الرسوم الجمركية فى يونيو ١٩٩٣ :

عقدت الدول الصناعية السبع (الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، المانيا ، اليابان ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، ايطاليا) مؤتمرها الدورى فى يونيو ١٩٩٣ ، وهو المؤتمر الذى كان من بين جدول أعماله الإتفاق على أعمال الحروب التجارية ، وتمهيد الطريق إلى إنجاح المفاوضات التجارية الدولية متعددة الأطراف التي تتم فى إطار جولة أوروجواي . ولما كانت هذه الدول الصناعية السبع تنفرد بنحو ٥٠% من حجم التجارة العالمية كما دلتنا على ذلك المؤشرات الإحصائية لعام ١٩٩٢ ، فان التوصل الى أى اتفاق تجارى بينها إنما يعد خطوة على طريق تهدئة الخواطر ونزع فتيل الحروب التجارية ، فضلا عن إفساح المجال لإنجاح مفاوضات جولة أوروجواي . ومن هذا المنطلق حرصت الدول المشاركة فى القمة الاقتصادية العالمية المنعقدة فى طوكيو فى يونيو ١٩٩٣ على أن تتوصل إلى اتفاق تجارى حول قضايا التعريفات الجمركية المعرقلة للتدفقات السلعية بين هذه الدول السبع . من هنا فلقد اتفقت هذه الدول على إجراء أكبر تخفيض للرسوم الجمركية - فيما وصف بأنه أكبر خفض لها فى التاريخ - ساهم بفاعلية كبيرة فى توصل الدول الأعضاء فى مفاوضات أوروجواى إلى إتفاق تجارى شامل ساهم فى تحديد ملامح النظام التجارى العالمى الجديد المتوقع ميلاده فى الفترة المتبقية من حقبة التسعينات .

وتضمن إتفاق تخفيض الرسوم الجمركية مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية فى ثمانية عشر قطاعا صناعيا ، وهى الإجراءات الساعية إلى تحسين النفاد إلى الأسواق فى مجالات التجارة الدولية الصناعية ، وتحتوى هذه الإجراءات على إلغاء كامل للرسوم الجمركية فى ثمانية قطاعات صناعية ، وإجراء تخفيضات جمركية تتراوح بين ٣٣%-٥٠% فى عشرة قطاعات صناعية أخرى . ولقد تعرض الاتفاق التجارى الخاص

بالتخفيضات الجمركية المبرم فى يونية ١٩٩٣ للعديد من الانتقادات ، كان أولـــها قصوره عن تغطية كافة مجالات التجارة الدولية السلعية ، وعلى الأخص تجاهلـــه لقضايا تحرير التجارة الدولية الزراعية . فمن المعروف أن تحرير التجارة الدولية الزراعية يشكل أهم العقبات التى تقف فى وجه نجاح الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق تجارى شامل فى جولة أوروجواى . بل أن المفاوضون التجاريون اكتفوا فى قمة طوكيو بالتنويه عن أهمية بذل الجهود فى مجال تحرير التجارة الدوليـــة فـــى الخدمات ، وعلى الأخص في مجال تحرير الخدمات المصرفية والمالية . من هنـــا يتضح أن إتفاق قمة طوكيو جاء متمشيا مع الآلية التجارية الدولية لمنظمة الجـــات منذ إنشائها وحتى بداية جولة أوروجواى ، وهى الآلية الخاصة بتحرير التجـــارة الدولية الصناعية.

غير أن الشىء الثابت هو أن اتفاق التخفيضات الجمركية الذى تم التوصل إليه فى رحاب قمة طوكيو للدول الصناعية السبع فى يونيو ١٩٩٣ قد فتح الباب علـــى مصراعيه من جديد لجهود دولية مكثفة على طريق إنجاح المفاوضات التجاريـــة الدولية متعددة الأطراف فى رحاب جولة أوروجواى . فلقد عـــادت المفاوضـــات بروح الأمل من جديد بين الإتحاد الأوروبى والولايات المتحدة بغية التوصل إلـــى إتفاق تجارى يحسم كافة قضايا الصراعات التجارية الدولية ، وعلى الأخص فـــى مجال الحماية الأوروبية للإنتاج الزراعى الأوروبى . وبالفعل أمكن للمفـــاوضون الأمريكيون والأوروبيون التوصل إلى إتفاق شامل يقرب وجـــهات النظـــر بيـــن الطرفين فى كافة مجالات الخلافات التجارية ، وذلك فى يـــوم١٤/١٢/١٩٩٣ . معنى ذلك أن هذه الدول اتفقت فيما بينها بأربع وعشرين ساعة من الموعد النهائى المحدد لإنهاء جولة أوروجواى فى ١٥/١٢/١٩٩٣ . وبهذا الإتفاق أيضا تم إزالـــة أكبر العقبات فى وجه التوصل إلى إتفاق تجارى دولى متعـــدد الأطـــراف وفقـــا للآليات التى تم اقتراحها فى جولة أوروجواى ، وهو الأمر الذي أفسح الطريـــق امام١١٧ دولة عضو فى منظمة الجات لاقرار اتفاقيات جولـــة أوروجـــواى فـــى

١٩٩٣/١٢/١٥ ، وتوجهها إلى مراكش المغربية فى ١٩٩٤/٤/١٦ للتوقيع على هذه الاتفاقيات .

٢٠٣٠ خصائص اتفاقيات جولة أوروجواى :

من نافلة القول التأكيد على أن مفاوضات جولة أوروجواى (سبتمبر ١٩٨٦ - ديسمبر ١٩٩٣) إنما تعد الجولة الثامنة فى إطار سلسلة جولات الجات التى نظمتها منذ ميلادها فى عام ١٩٤٧ وحتى الآن . ولقد اشتهرت الاتفاقيات التجارية التي تم التوصل إليها بعدد من الخصائص التى تميزها عن الجولات السابقة ، وتفتح فى نفس الوقت الباب على مصراعيه أمام ميلاد نظام جديد للتجارة الدولية يختلف فى كثير من جوانبه عن النظام التجارى الدولى الذى أشرفت عليه منظمة الجات لفترة تقرب من٤٧ عام .

ونحاول فيما يلى إبراز هذه الخصائص لأهميتها الكبرى فى تحديد معالم النظام التجارى الدولى الجديد :

أولا: من المتفق عليه أن اتفاقيات جولة أوروجواى خرجت عن النطاق التقليدى الذى نظمته آليات منظمة الجات ، وأدخلت مجالات جديدة فى نطاق عملها لم تكن تعرفها الجات من قبل . فمن المعروف أن الجات ظلت قاصرة فى جهودها على تحرير التجارة الدولية على الشق الصناعى منها - أى على تحرير التجارة الدولية الصناعية – وأغفلت باقى مجالات التجارة الدولية . أما اتفاقيات جولة أوروجواى فلقد عالجت قضايا التحرير فى أوسع نطاق للتجارة العالمية حيث ضمت بين طياتها المجالات التالية :

- تحرير التجارة الدولية الصناعية (النطاق التقليدى) .
- تحرير التجارة الدولية الزراعية .
- تحرير التجارة الدولية فى الخدمات .

- حقوق الملكية الفكرية .
- إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة الدولية .

ثانيا : يجب على الدولة العضو فى النظام التجارى الدولى أن تقبل كافة اتفاقيات جولة أوروجواى أو أن ترفضها كلية ، وهو الأمر الذى لم يكن سائدا فى ظل اتفاقية الجات . فلقد كان من الجائز أن تقبل الدولة العضو فى ظل نظام الجات بعض الاتفاقيات التجارية الدولية دون البعض الآخر حسب ظروفها ومرحلة النمو الاقتصادى التى تمر بها ، كما يمكن للدولة العضو أن تطلب استثنائها من بعض أحكام وقواعد الجات وفقا لمجموعة من المبررات الاقتصادية التى تقدمها الدولة العضو إلى مجلس الجات الذى كان عادة ما يراعى ظروف كل دولة على حدة . أما اتفاقيات جولة أوروجواى فهى أما انها تطبق كاملة من جانب الدولة العضو ، أو ترفضها الدولة كاملة وتخرج بالتالى من نطاق التجارة الدولية ، والدخول فى حالة من العزلة التجارية الدولية . ومن الثابت الآن انه من الصعوبة بمكان أن تدخل دولة ما حظيرة العزلة التجارية الدولية ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرون وإلا فإنها تكتب نهايتها بنفسها .

ثالثا : استحدثت اتفاقيات جولة أوروجواي آلية دولية لتسوية المنازعات من خلال إقرارها لاتفاقية إنشاء " **منظمة التجارة العالمية** "**World Trade Organization** والمعروفة اختصارا **WTO**. ومن الثابت أن هذه المنظمة الجديدة تعد " **سلطة فوق القومية** "**SUEPRA- National** ، بمعنى أن قراراتها ملزمة للدول الأعضاء فيها ، كما انها تعد فى الوقت نفسه بمثابة محكمة تجارية دولية تفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الدول الأعضاء ، وهى المنازعات الناتجة عن تطبيق اتفاقيات جولة أوروجواى . وبهذا المعنى فإنه يمكن القول أن إتفاقيات جولة أوروجواى أحيت "**ميثاق**

هافانا" أو " **ميثاق التجارة الدولية** " الذى توصلت إليــه دول العــالم بعــد الحرب العالمية الثانية ، وتعثرت خطاه بعد أن رفض الكونجرس الأمريكــى المصادقة على هذا الميثاق . وبذلك ظلت آليات ميثاق التجارة الدولية معطلة خلال الفترة ١٩٤٧- ١٩٩٤ إلى أن بعثت هذه الفكرة من جديــد ، أقرتــها الدول الأعضاء – وفى طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية .

رابعا : تعد الدول المشاركة فى اتفاقيات جولة أوروجواى أكبر من حيث العدد من الجولات السبع السابقة لمفاوضات الجات . فلقد بلغ عدد الدول المشـــاركة فى الجولة الثامنة ١١٧ دولة ، فى حين لم يتعد هذا العدد ١٠٢ دولـــة فـــى الجولة السابقة ، والمعروفة اصطلاحا بجولة طوكيو . بل أكثر من ذلك فلقد تميزت هذه الجولة – أي جولة أوروجواى – بزيادة المساهمة الفعالة للدول النامية حيث بلغ عددها ٨٧ دولة. وتأتي أهمية هذه الملاحظة فى ضوء مـا هو معروف من أن الجات لقبت باصطلاح " **نادى الأغنيــاء**" ، بمعنـــى أن العضوية منها والمزايا الناتجة عنها ظلت قاصرة على الـــدول الصناعيــة المتقدمة ، بينما حرمت الدول النامية من أن تلعب دورا فعالا فـــى منظمـــة الجات . لهذا نجد أن هذه الدول ــ رغم شعورها بالمرارة ــ حرصت على المشاركة الفعالة فى جولة أوروجواي ، وسعت إلى وضع بعض الاحكـــام والفترات الانتقالية التى تتناسب مع ظروفها . ومن بين هذه الأحكـــام تلـــك المتعلقة بالدول النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائيـــة ، وكذلـــك منـــح الدول النامية – التى يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى عـــن ١٠٠٠ دولار فى السنة – فترة انتقالية تصل إلى عشر سنوات تصل فيـــها إلى مرحلة التطبيق الكامل لاحكام وقواعد اتفاقيات جولة أوروجواى .

٣٠٣ . نتائج اتفاقيات جولة أوروجواى :

أسفرت الجهود المبذولة فى إطار المفاوضـــات التجاريـــة الدوليـــة متعـــددة الأطراف التى دارت فى رحاب جولة أوروجواى خلال الفترة (ســبتمبر ١٩٨٦- ديسمبر ١٩٩٣) عن ٢٨ اتفاقية منفصلة تصدت لتنظيم المجالات المختلفة للتبـــادل التجارى الدولى على هدى من مبادئ وآليات اقتصاد السوق الحر . ونحاول فـــى الصفحات التالية إعطاء أهم نتائج اتفاقيات جولة أوروجواى فى المجالات الرئيسية للتجارة الدولية ، وخاصة وان هذه الاتفاقيات من المقرر لها أن تحل محل نظـــام الجات الذى ظل يحكم التجارة الدولية لمدة ٤٦ عاما ، وذلك ابتداء من أول ينـــاير ١٩٩٥ ونركز النظر فى هذا الخصوص على الاتفاقات التالية :

- اتفاق منظمة التجارة العالمية ***World Trade Organization*** ، والتى يشار اليها بالاحرف الثلاثة التالية ***:WTO*** .
- اتفاق الزراعة .
- اتفاق المنسوجات والملابس .
- اتفاق النفاذ إلى الأسواق .
- اتفاق الخدمات .
- اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة .
- اتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية .
- اتفاق الدعم .
- اتفاق مكافحة الإغراق .

ونتناول فيما يلى العناصر الرئيسة لهذه الاتفاقيات :

٠١٠٣٠٣ اتفاق إنشاء المنظمة التجارية العالمية :

يقضى اتفاق إنشاء المنظمة التجارية العالمية بإلغاء منظمة الجات علـــى ان تحل هى محلها لتشكل بذلك الإطار التنظيمى والمؤسسى للنظام التجارى الدولـــى الجديد الذى ظهر إلى حيز الوجود فى ١٩٩٣/١٢/١٥ حينما أعلنت ١١٧ دولـــة عن توصلها إلى اتفاق شامل لتحرير التجارة الدولية بمفهومها الحديث .وفى إطـــار هذا التعريف فانه يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

أولا : تتشكل " **منظمة التجارة العالمية** " الوعاء التنظيمـــى الـــذى يغطـــى كافـــة الاتفاقيات التجارية الدولية التى أمكن التوصل إليـــها فـــى رحـــاب جولـــة أوروجواى ، أو تلك التى تمت الموافقة على استمرار تنفيذها وسبق إقرارها فى جولات الجات السبع السابقة ، وعلى الأخص فى جولة طوكيو .

ثانيا : يمكن النظر إلى **منظمة التجارة العالمية** على أنها الضلـــع الثـــالث ـــ أى الضلع التجارى ـــ فى مثلث إدارة النظام الاقتصادى العالمى ، وهو الضلـــع الذى ظل يشكل نقطة الضعف الرئيسية فى أسلوب إدارة الاقتصاد العـــالمى لمدة تصل إلى خمسين عاما . ذلك لأنه من المعروف أن الضلـــع النقـــدى لمثلث إدارة الاقتصاد العالمى يتمثل فى إنشاء صندوق النقد الدولى بموجـــب **اتفاقية بريتون وودز** عام ١٩٤٤، وأن الضلع المالى يتـــم التعبـــير عنـــه بمجموعة البنك الدولى (البنك الدولى + مؤسسة التمويل الدولية + مؤسســـة التنمية الدولية) . وبقى الضلع التجارى ـــ أى الضلع الثـــالث – اضعـــف أجزاء مثلث إدارة الاقتصاد العالمى إلى أن تم الاتفاق على إنشاء **منظمـــة التجارة العالمية *WTO*** .

ثالثا : تعتبر **منظمة التجارة العالمية *WTO*** ، منظمة دولية ذات شخصية قانونية مستقلة تلعب الدور الرئيسى فى الإشراف وتوجيه النظام التجارى الدولـــى

الجديد . معنى ذلك أن هذه المنظمة " **سلطة فوق القومية** " ***SUEPRA-NATIONAL*** ، بمعنى أن الدول الأعضاء فيها تتنازل عن جانب من سيادتها الوطنية على شئونها التجارية لصالح هذه المنظمة الدولية .

رابعا : تلعب **منظمة التجارة العالمية *WTO*** دور الآلية الدولية لتسوية أو فض المنازعات بين الدول الأعضاء منها – أى الأعضاء فى النظام التجارى العالمى الجديد. من هنا فان لهذه المنظمة سلطات قانونية وقضائية دولية تمكنها من الفصل فى المنازعات بين الدول الأعضاء ، وإلزامها بالامتثال إلى أحكامها مع كفالة درجات التقاضى المألوفة .

وحول القواعد الحاكمة لنشاط **منظمة التجارة العالمية** ، فانه يمكن إضافة النقاط الهامة التالية :

١. كفالة عضوية المنظمة لكافة الدول الأعضاء فى منظمة الجات شريطة استيفائهم لكافة التنازلات الجمركية والالتزامات الخاصة بتحرير التجارة الدولية فى الخدمات .

٢. تتضمن الاتفاقية الاحكام والقواعد الخاصة بانضمام الأعضاء الجدد ، وعلى الأخص شرط قبول كافة اتفاقيات جولة أوروجواى كوحدة واحدة لا تقبل التجزئة ، مع الأخذ بآليات اقتصاد السوق .

٣. صياغة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى وعلى الأخص صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على نحو يسمح بالتعاون والانسجام بين هذه المؤسسات الدولية الثلاثة لتوفير إدارة جيدة للاقتصاد العالمى.

٤. يتولى الإشراف على منظمة التجارة العالمية مجلسا يطلق عليه " **المؤتمر الوزارى** " الذى يعقد مرة كل عامين ، ويحل محله " **المجلس العام**" الذى يقوم بمهام المؤتمر فى الفترات ما بين انعقاد المؤتمر الوزارى .وبجانب ذلك توجد ثلاث مجالس رئيسية هى : " **مجلس السلع** " ، و "**مجلس الخدمات** " ، و "**مجلس الملكية الفكرية** " . وسوف يتم تعزيز هذه المجالس بمجموعة من اللجان الإشرافية المتخصصة لكفالة تنفيذ اتفاقيات جولة أوروجواي .

٥. الأصل فى اتخاذ القرارات هو مبدأ " **توافق الآراء أو الإجماع** " Consensus .غير أن تعديل اتفاق المنظمة يترتب عليه تغيير فى حقوق والتزامات الدول الأعضاء فانه يتطلب موافقة ثلثى الدول الإعضاء .

٦. تتولى منظمة التجارة العالمية مراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء بصفة دورية وذلك طبقا لنظام ثابت للمراجعة .

٣٠٢٠٣٠ إتفاق الزراعة :

يعتبر اتفاق الزراعة أحد المعالم الرئيسية للنظام التجارى الدولى الجديد الذى شهد ميلاده فى ١٩٩٣/١٢/١٥ . فهذا الاتفاق حقق تقدما كبيرا فى مجال القضاء على جانب كبير من مظاهر الحماية الزراعية فى الدول الصناعية المتقدمة من ناحية ، كما أقر معاملات تفضيلية خاصة للدول النامية والأقل نموا من ناحية أخرى . وسوف نحاول فى البداية عرض أهم القواعد والأحكام العامة التى نص عليها اتفاق الزراعة لتحرير التجارة الدولية الزراعية ، ثم نعقبها بتحليل اخر للقواعد التفصيلية الخاصة فى مجال تطبيق هذه القواعد والأحكام حينما يتعلق الأمر بالدول النامية.

وفى مجال تأصيل القواعد والأحكام العامة لاتفاق الزراعة ، فـان الأمـر يتطلب أن نذكر النقاط التالية :

أولا : التوصل إلى اتفاق يتعلق بتخفيض دعم التصدير (وهو ما يطلق علية أيضـا بالدعم الزراعى الخارجى) كخطوة على طريق تحريـر التجـارة الدوليـة الزراعية . وفى هذا الخصوص وافقت الدول الأعضاء فى مفاوضات جولة أوروجواى على تخفيض دعم التصدير بنسبة ٣٦% من متوسط قيمة دعـم الرسوم الجمركية التى كانت مطبقة فى الفترة (١٩٩١- ١٩٩٢) على مـدى ست سنوات ، أى خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٠) .

ثانيا : يحتوى الاتفاق على التزامات معينة فى مجال تخفيض الدعم الداخلى الـذى تمنحه حكومات الدول الأعضاء للمزارعين . وفى هذا الخصـوص فـان الدول الأعضاء تلتزم بتخفيض الدعم الممنوح لمنتجـى السـلع الزراعيـة بأشكاله المختلفة بنسبة ٢٠% من متوسط قيمة الدعم الممنوح للمزارعيـن خلال الفترة ١٩٨٦- ١٩٩٨ .

ثالثا : التعريفة الجمركية للحواجز التجارية المفروضة علـى التجـارة الدوليـة الزراعية ، وهو ما يعنى اتفاق الدول الأعضاء على تحويل كافة القيود غير الجمركية (مثل القيود الكمية ، والحصص الموسمية ، وحصص الاسـتيراد، وحظر الاستيراد ، وقيود التصدير الاختيارية) إلى رسوم جمركيـة يتـم تثبيتها كمرحلة **أولى** فى إطار مبدأ الشفافية الذى يحكم عمـل اتفاقيـات النظام التجارى الدولى ، ثم الاتجاه نحو تخفيضها كمرحلة **ثانية** فى إطـار مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة الذى يحكم أيضا هذه الاتفاقيات . وفـى إطار هذه المبادئ ، فانه يتم تخفيض الرسوم الجمركية بنسـبة ٣٦% مـن

متوسط الرسوم الجمركية التى كانت سائدة خلال الفترة الفترة (١٩٨٦-١٩٩٨) على مدار ٦ سنوات ، أى خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٠) .

رابعا : يقر اتفاق الزراعة التزامات معينة تضمن فتح الأسواق أمام السلع الزراعية الخاضعة للقيود التجارية غير الجمركية . ولقد حدد الاتفاق نسبة معينة مقدارها ٣% من نسبة الواردات فى عام ١٩٩٥ ، ثم ترتفع هذه النسبة إلى ٥% عام ٢٠٠٠ منسوبة إلى متوسط الاستهلاك السنوى خلال الفترة (١٩٨٦- ١٩٨٨) .

خامسا : يؤكد اتفاق الزراعة أيضا على حق الدول الأعضاء فى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الحمائية اللازمة لحماية صحة الإنسان والحيوان والنباتات كإجراءات وقائية . ولقد وضعت الاتفاقية ضوابط لحق الدول فى هذا الشأن ، حتى لا يتحول استخدامها إلى النطاق التعسفى أو النطاق التميزى. من هنا فلقد ربطت الاتفاقية بين حق الدول فى اللجوء إلى هذه الإجراءات الواقية ، وضرورة الاعتماد فى ذلك على معايير وتوصيات دولية تبرر الأخذ بها .

أما إذا انتقلنا إلى مجال **المعاملة التفضيلية** الخاصة بالدول النامية التى يقل متوسط نصيب الفرد السنوي عن ١٠٠٠ دولار أو الدول الأقل نموا ، فانه يمكن القول أن اتفاق الزراعة قد وفر الكثير من الاحكام والقواعد الخاصة بهذه الدول . وفى هذا الخصوص فانه يمكن ذكر الاحكام والقواعد التفضيلية التالية :

١. اتساع المدى الزمنى لتنفيذ أحكام اتفاق الزراعة فى حالة الدول النامية عنه فى حالة الدول الصناعية المتقدمة . وفى هذا المجال فلقد سمح الاتفاق للدول النامية التى يقل متوسط نصيب الفرد من الدخل السنوي عن ١٠٠٠

دولار بتنفيذ التزاماتها فى مجالات الاتفاقيات الثلاثة (النفاذ إلى الأسواق ، الدعم الداخلى ، الدعم الخارجى)على مدى ١٠سنوات بدلا من ٦سنوات ، مع إعفاء الدول الأقل نموا من هذه الالتزامات .

٢. انخفاض نسب تخفيض الدعم فى حالة الدول النامية بالمقارنة بنسب التخفيض التى تلتزم بها الدول الصناعية المتقدمة . فهذه النسب فى حالة الدول النامية تمثل ثلثى النسب التى تلتزم الدول الصناعية المتقدمة ، بمعنى ٢٤% لتخفيض دعم التصدير ،١٤% لتخفيض الكميات المدعمة من الصادرات الزراعية ،١٣,٣% لتخفيض الدعم الداخلى للإنتاج الزراعى . وفى حالة عدم تجاوز نسبة الدعم ١٠% من إجمالي قيمة السلع فان الدول النامية تعفى من الالتزام بإجراء أى تخفيضات فى نسب الدعم المختلفة .

٣. أجازت الاتفاقية للدول النامية تقديم بعض أشكال دعم الإنتاج الزراعى ، وهو الأمر الذى لم تسمح به للدول الصناعية المتقدمة ، وعلى الأخص فى مجالات دعم الاستثمارات الزراعية ودعم مدخلات الإنتاج الزراعى للمنتجين الفقراء ودعم تخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولى وتحديد رسوم النقل الداخلى على شحنات التصدير بشروط افضل من تلك المطبقة على الإنتاج المخصص للسوق المحلى .

٣٠٣٠٣ اتفاق المنسوجات والملابس :

من المعروف أن التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس ظلت – حتى تاريخ إعلان الدول المشاركة فى جولة أوروجواي فى ١٩٩٣/١٢/١٥ عن توصلها إلى اتفاق تجارى شامل – خارج حظيرة الجات ، أي لا تخضع لآليات التجارة الدولية متعددة الأطراف . واكتفت الدول المستوردة والمصدرة بدلا من ذلك على مجموعة من الترتيبات قصيرة الأجل يتم بموجبها تحديد حصص الدول

المصدرة ، والتى أغلبها من مجموعة الدول النامية . وقد حملت هذه الترتيبات اصطلاح اتفاقية الألياف المتعددة .

غير أن اتفاقيات جولة أورجواي نجحت فى إخضاع هذه النوعية من السلع الصناعية لآليات التجارة الدولية متعددة الأطراف التى تطبق على كافة بنود التجارة الدولية الصناعية .واختارت هذه الاتفاقيات فترة انتقالية قوامها عشر سنوات (يناير ١٩٩٥ – يناير ٢٠٠٥).

وفى خلال هذه الفترة الانتقالية يتم إلغاء نظام الحصص على أربعة مراحل وفق الترتيب التالى :

- **المرحلة الأولى (أول يناير ١٩٩٥- نهاية ديسمبر ١٩٩٧) :**

وهى المرحلة التى تلتزم فيها كل دولة بتحرير ١٧%من إجمالي قيمة وارداتها طبقا للمستوى الذى كانت عليه عام ١٩٩٠ . ويقصد بالتحرير فى هذه الحالة أن تقوم كل دولة بإلغاء نظام الحصص المفروضة على هذه النسبة من خلال اختيار بعض أصناف المنسوجات .

- **المرحلة الثانية (أول يناير ١٩٩٨ – نهاية ديسمبر ٢٠٠١) :**

فى خلال هذه المرحلة تخطو كل دولة خطوة أخرى عن طريق تحرير نسبة ١٧% من إجمالى قيمة وارداتها طبقا للمستوى الذى كانت عليه عام ١٩٩٠.

- **المرحلة الثالثة (أول يناير ٢٠٠٢ – نهاية ديسمبر ٢٠٠٤) :**

وهى المرحلة التى تتكفل خلالها كل دولة عضو بتحرير ١٨ % أخرى من إجمالي قيمة الواردات طبقا للمستوى الذى كانت عليه عام ١٩٩٠.

• **المرحلة الرابعة (أول يناير ٢٠٠٥) :**

حيث تقوم كل دولة فى هذا التاريخ بتحرير النسبة الباقية والتي تقـــدر بنســـبة ٤٩% من قيمة وارداتها طبقا للمستوى الذى كانت عليه عام ١٩٩٠. وفى هذا التاريخ أيضا تكون قد مرت ١٠سنوات على بدء سريان اتفاقيات تحرير التجارة الدولية علـــى النحو الذى تم إقراره فى ١٩٩٣/١٢/١٥ فى إطار مفاوضات جولة أوروجواي . ولقد أجازت الاتفاقية إمكانية دخول الدول الأعضاء فى مفاوضات تهدف إلـــى التحريـــر المبكر لنسبة ٤٩% .

٠٤٠٣٠٣ إتفاق النفاذ إلى الأسواق :

يطلق على اتفاق النفاذ إلى الأسواق أيضا " **بروتوكول فتح الأسواق** " وهـــو الاتفاق الذى يسعى إلى إزالة كافة القيود الجمركية أمام تدفقات السلع والخدمـــات وانتقالات عناصر الإنتاج . وبصفة عامة يمكن القول أن هذا الاتفاق يحتوى علـــى العناصر الجوهرية التالية :

١. المناهج واجبة الاتباع على طريق تنفيذ التنازلات الجمركية التى تقدمها كل دولة ، وذلك فى إطار المفاوضات التى تجريها كل دولـــة مـــع شـــركائها التجاريين الرئيسيين ، وتستغرق فترات التنفيذ كما حددتها اتفاقيات جولـــة أوروجواي ٤ سنوات للسلع الصناعية ، ٦ ســـنوات للســـلع الزراعيـــة ، ١٠سنوات للمنسوجات والملابس .

٢. تحديد الأساليب المناسبة الواجبة الاتباع لتنفيذ عملية "**التعريفة التجاريـــة** " أى عملية تحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركيـــة وفقـــا لمبـــدأ الشفافية الذى يعد ركنا أساسيا فى أركان النظام التجارى الدولى الجديـــد، وهو المبدأ الذى اعتمدت عليه منظمة الجات أيضا فـــى جولاتـــها الســـبع السابقة . ونظرا لأن هذه العملية تتطلب وقتا إضافيا فلقد أعطـــت الوثيقـــة

الختامية التى تم الإعلان عنها فى ١٩٩٣/١٢/١٥ مدة شهرين للأطـــراف المتفاوضة لإجراء مزيد من المشاورات والمفاوضات يتم من خلالها إعداد جداول التنازلات الخاصة بكل دولة على حدة ، على أن تلحق هذه الجداول بالبروتوكول الوارد فى الوثيقة الختامية .

٣. منح الدول النامية التى يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الدخـــل القومـــى السنوى عن ١٠٠٠ دولار معاملة تفضيلية فيما يتعلق بمقدار التخفيضـــات الجمركية وفترة التخفيض فى نطاق التجارة الدولية الزراعية .

٣٠٣٠٥٠ اتفاق الخدمات :

يعتبر اتفاق الخدمات خطوة كبرى على طريق توسيع دائـــرة المعـــاملات الاقتصادية الدولية المحددة ،وذلك بعد أن اتضح لدول العالم أن المستقبل قـــادم لقطاع التجارة الدولية فى الخدمات لنموها بمعدلات أعلى مـــن معـــدلات نمـــو التجارة الدولية فى السلع . وقد تمكنت الدول من الوصول إلى مشروع اتفاقيـــة تحرير التجارة الدولية فى الخدمات فـــى منتصـــف مـــدة مفاوضـــات جولـــة أوروجواي ، أي فى عام ١٩٨٨ . معنى ذلك أن هذه الاتفاقية لم تكن موضـــع خلاف يذكر بين الدول الصناعية المتقدمة .وهى الدول صاحبة المصلحة الأولى فى تحرير التجارة الدولية فى الخدمات .

وبصفة عامة يمكن القول أن اتفاق التجارة الدولية فى الخدمات يتضمـــن ثلاثـــة أجزاء رئيسية هى :

- **مجموعة الالتزامات العامة .**
- **مجموعة الملاحق التى تتضمن أحكاما خاصة .**
- **مجموعة الالتزامات المحددة .**

وفيما يتعلق بمحتويات **الجزء الأول – وهو الخاص باتفاق المبادئ والأحكام العامة** – فانه يضم كافة الالتزامات التى تجد طريقة إلى التطبيق على جميع الخدمات القابلة للتجارة الدولية والتى تغطيها نصوص وأحكام الاتفاقية ، وتنسحب هذه الاتفاقية بطبيعة الحال على المجالات التى اتفقت الدول الأعضاء على تحريرها بالفعل أو تلك التى سوف يتم تحريرها فى المستقبل فى إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف . وتضم التزامات الجزء الأول مجموعة المبادئ التى تضمنتها من قبل اتفاقية الجات وهى :

- شرط الدولة الأكثر رعاية .
- شرط الشفافية .
- مبدأ نشر المعلومات .
- التدرج فى تحرير التجارة الدولية فى الخدمات .

أما فيما يختص **بالجزء الثانى** والخاص بجدول الالتزامات المحددة فانه يمكن القول بأنها عملية إفصاح للقطاعات أو الأنشطة الخدمية التى تلتزم كل دولة عضو بتحريرها ، وشروط هذا التحرير ، والجداول الزمنية المرتبطة بها . ومن هنا فان كل دولة تصيغ التزاماتها المحددة فى شكل جداول تتولى بيان الشروط التى على أساسها يرخص لموردي الخدمة بالدخول إلى السوق الوطنية، وكذلك الضوابط التى تسرى على موردى الخدمة من الوطنيين . ولقد وضعت اتفاقية الخدمات قاعدة عامة مفادها عدم جواز التفرقة فى المعاملة بين الأجنبي والوطني فى مزاولة أنشطة التجارة الدولية فى الخدمات ، إلا فى عدد من الحالات الاستثنائية التى تحددها قائمة جداول الالتزامات المحددة .

وفى مجال تأجيل مجموعة الالتزامات المحددة – التزامات الجزء الثانى – ، فلقد اتفقت الدول الأعضاء على أربعة أساليب أو طرق لتأدية الخدمة وتوريدها ، هذه الطرق الأربعة هى :

- توريد الخدمة عبر الحدود الدولية .
- استهلاك الخدمة عبر الحدود الدولية .
- قيام المورد الأجنبي بالتواجد فى السوق الوطنية عن طريق إنشاء شركة او مكتب خدمات .
- انتقال العمالة بهدف تأدية الخدمة .

ولقد أجازت الاتفاقية أن يكون انطباقها فى حدود الالتزامات التى تحددها والواردة فى الجداول التى تفصح عنها ، بمعنى أن التحرير ينسحب على القطاعات الرئيسية والفرعية التى ترغب فيها الدولة ووفقا لظروفها .

وحول مكونات **الجزء الثالث** فانه يمكن القول بان مجموعة الملاحق التى تتضمن أحكاما خاصة ببعض قطاعات الخدمات التى لاتغطيها الاحكام العامة نظرا لطبيعتها وخصائصها المميزة . وفى هذا الخصوص فانه يمكن القول بوجود ملحق للخدمات المالية ، وملحق خدمات الاتصالات ،وملحق خدمات النقل الجوى ، وملحق انتقال الأيدي العاملة اللازمة لتوريد الخدمات .

ولقد أعطى اتفاق الخدمات بعض المزايا للدول النامية والأقل نموا تشجيعا لها على قبول اتفاقيات جولة أوروجواي ، نخص منها بالذكر مايلى :

١. يجوز للدول النامية فرض قيود مؤقتة على المدفوعات والتحويلات الخاصة بانشطة الخدمات الخاضعة لاحكام الاتفاقية فى حالة تعرض هذه الدولة لأزمات فى موازين مدفوعاتها .

٢. قيام الدول المتقدمة خلال عامين بإنشاء مراكز اتصال لتسهيل حصول الدول النامية على المعلومات التى تحتاجها عن أسواق الخدمات فى الدول الصناعية المتقدمة .

٣. عدم تطبيق أحكام اتفاق الخدمات على قوانين المشتريات الحكومية على الخدمات .

٤. الترخيص للدول النامية باتخاذ إجراءات وقائية خاصة لحماية قطاعات الخدمات التى التزمت بتحريرها بما فيها سحب أو تعديل التزاماتها بعد عام من بدء تنفيذ هذه الالتزامات عند تعرضها لخلل فى موازين مدفوعاتها .

٥. قيام أمانة منظمة التجارة العالمية بتقديم مساعدات فنية فى مجال تجارة الخدمات للدول النامية .

٣٠٢٠٦٠ اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة :

يعتبر اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة من الأمور الدالة على مدى التوسع الذى طرأ على مفاهيم التجارة الدولية فى إطار المفاوضات متعددة الاطراف التى دارت فى رحاب أوروجواى ، فمن المتفق عليه أن القوانين التى تفرضها الدولة لتنظيم الأنشطة الاستثمارية هى عمل مصنف فى نطاق الشئون الداخلية للدولة .ومن ثم فلا مجال لإخضاعها لآليات التجارة الدولية متعددة الأطراف . وعلى الرغم من سيطرة هذه المفاهيم ، إلا انه اتضح للدول الأعضاء

أن بعض الاحكام فى قوانين الاستثمار إنما تؤثر على الكيفية التى تسير بها التجارة الدولية ، وتتشابه بالتالى من حيث الأثر مع التدفقات السلعية الدولية التى نظمتها آليات العمل بقواعد الجات .

وفى هذا الخصوص ، فانه يمكن التفرقة بين ثلاثة نوعيات من أحكام قوانين الاستثمار وثيقة الصلة بالتجارة الدولية :

١. الأحكام المتصلة بشرط المكون المحلى ، وهى تلك الأحكام التى تضع حد أدنى من الموارد المحلية الواجب استخدامها فى المشروعات الصناعية التى يقيمها الأجانب .

٢. الأحكام المتصلة بشرط التوازن التجارى ، وهى تلك الاحكام التى تنص على ضرورة التزام المستثمر بأن يوازن بين قيمة وارداته وصادراته ، بمعنى ألا يستورد أكثر مما يصدر ، أو ربط وارداته بنسبة معينة من صادراته.

٣. الأحكام المنظمة للنقد الأجنبي ، وعلى الأخص تلك الاحكام التى تنص على شروط توازن العملات الصعبة للحصول على الموافقات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية داخل الدولة وفى هذا الخصوص فان هناك علاقة واضحة بين قيمة العملات الصعبة اللازمة لدفع قيمة الواردات المستخدمة فى الإنتاج المحلى والعملات الصعبة الناتجة عن صادرات من الإنتاج المحلى كشرط للترخيص بإنشاء الاستثمارات الأجنبية داخل أراضى الدولة .

وفى إطار اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة الدولية . فلقد انتهت جولة أوروجواي إلى وضع الترتيبات التالية :

- قيام الدول الأعضاء في اتفاقيات جولة أوروجواي بإخطار منظمة التجارة العالمية بكافة قوانين الاستثمار المرتبطة بالتجارة الدولية ، وعلى الأخص تلك المنظمة لشرط المكون المحلى ،وشرط التوازن التجارى ، وشرط توازن العملات الصعبة .

- التزام الدول الصناعية المتقدمة بإلغاء كافة الاحكام المقيدة لنشاط الاستثمارات الأجنبية ذات الصلة بالتجارة الدولية خلال مدة سنتين .

- التزام الدول النامية بإزالة الإجراءات الاستثمارية المرتبطة بالتجارة الدولية والمنوه عنها من قبل مدة خمس سنوات ، ومع زيادة هذه المدة إلى سبع سنوات في حالة الدول الأقل نموا .

- إنشاء لجنة للإشراف على تنفيذ هذه الالتزامات تخضع لقواعد العمل التى تضعها منظمة التجارة العالمية .

٠٧٠٣٠٣ اتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية :

حظيت العلاقة الوثيقة بين حقوق الملكية الفكرية والتجارة الدولية باهتمام دولى واسع النطاق حتى قبل مفاوضات جولة أوروجواي . ولقد اتخذ هذا الاهتمام عدد من الترتيبات والتنظيمات الدولية نخص منها بالذكر مايلى :

١. اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية لعام ١٩٨٦ .
٢. اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية فى عام ١٨٨٣ .
٣. اتفاقية روما لحماية الدواء والإنتاج الفنى والإذاعة فى عام ١٩٦١ .
٤. اتفاقية واشنطن لحماية الملكية الفكرية للدوائر المتكاملة فى عام ١٩٨٩.
٥. إنشاء المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية فى جنيف ، لتتولى عمليات الإشراف على تنفيذ المواثيق والاتفاقيات الدولية المنظمة لقضايا الملكية الفكرية .

وعلى الرغم من تعدد هذه الترتيبات والتنظيمات الدولية وتنوعها ، إلا أن الدول الصناعية المتقدمة ظلت تشعر بحالة من عدم الرضا لعدم وجود الآليات الكافية التى تضمن لها حقوقها فى المجالات المختلفة التى تتكون منها حقوق الملكية . وليست هناك صعوبة كبيرة فى تفسير حالة عدم القناعة التى اتسمت بها مواقف الدول الصناعية المتقدمة من اوجه القصور التى تعانى منها الترتيبات والتنظيمات المتعلقة بالجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية . فهذه الدول - أى الدول الصناعية المتقدمة – هى المالكة فى الغالب الأعم لبراءات الاختراع والعلامات التجارية الشهيرة والمؤلفات والمصنفات الفنية المبتكرة . وتشعر هذه الدول بالحاجة الشديدة لحماية حقوقها فى هذه المجالات فى إطار آلية دولية متعددة الأطراف تكون أكثر فاعلية من الترتيبات والتنظيمات الدولية القائمة . وترغب الدول الصناعية المتقدمة أن تتصدى فى رحاب هذه الآلية لثلاث مشكلات رئيسية تهدد حقوقها فى مجالات الملكية الفكرية ، نذكرها على الوجه التالى :

أولا : حالات الغش التجارى و تقليد العلامات التجارية وسرقة الأعمال الفنية والأدبية والعلمية وبراءات الاختراع . وتنتشر هذه الظواهر على وجه خاص فى دول شرق آسيا حيث نجد أنشطة صناعية كاملة تقوم على تقليد العلامات التجارية الدولية ، وعلى الأخص فى صناعات الملابس والساعات والأجهزة

الإلكترونية والسيارات والأفلام السينمائية والتليفزيونية . وغنى عن البيان فإن أعمال التقليد على نطاق واسع من شأنها تعريض أصحاب هذه العلامات التجارية فى الدول الصناعية المتقدمة للعديد من الخسائر المادية والمعنوية .

ثانيا : عدم كفاية الحماية القانونية القائمة حاليا فى رحاب الاتفاقيات و التنظيمات المنوه عنها من قبل لحقوق الملكية الفكرية ، فضلا عن عدم القدرة على تعويض أصحاب الملكية الفكرية تعويضا عادلا فى حالة تعرضهم لأضوار الغش و تقليد وسرقة العلامات التجارية و براءات الاختراع .

ثالثا : إخضاع الأعمال ، والمصنفات الأدبية ، والفنية الأجنبية للعديد من القيود حتى لا تنافس الأعمال ، والمصنفات الأدبية ، والفنية الوطنية ، وعلى الأخص فى ميادين الأنشطة السينمائية والتليفزيونية .

من هنا حرصت الدول الصناعية المتقدمة على وضع هذه الموضوعات على مائدة مفاوضات جولة أوروجواي بغية التوصل إلي إتفاق دولى يحمى حقوقها على وجه خاص فى المجالات التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية . وبالفعل أسفرت هذه المفاوضات عن اتفاق دولي يقوم على الأسس والمبادئ التالية :

أولا : إلتزام الدول الأعضاء بتنفيذ بنود الاتفاق مع تركها حرة فى اختيار الطريقة المناسبة لتنفيذ ما تقضى به من أحكام من خلال تشريعاتها ونظمها الخاصة.

ثانيا : التزام الدول الأعضاء بأحكام الترتيبات والتنظيمات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية على النحو الذى رسمته كل من اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية ، واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ،

واتفاقية روما لحماية الدواء والإنتاج الفنى والإذاعة ، واتفاقية واشنطن لحماية الملكية الفكرية للدوائر المتكاملة .

ثالثا : تطبيق المبادئ الأساسية للجات على حقوق الملكية الفكرية ، وعلى الأخص شرط الدولة الأكثر رعاية .

رابعا : تحديد الهدف من حماية الملكية الفكرية فى تنمية القدرات الوطنية التكنولوجية ونشر ونقل نتائجها عالميا لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الفوائد المشتركة للمنتجين والمستخدمين للمعرفة التكنولوجية .

خامسا : منح الدول الأعضاء الحق فى اتخاذ ما تراه مناسبا من إجراءات ضرورية لازمة لحماية الصحة العامة والتغذية والمصلحة العامة فى القطاعات الهامة التى تقود جهود التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، شريطة عدم تعارضها مع أحكام اتفاق حقوق الملكية الفكرية .

ولقد اشتملت اتفاقية الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية على أحكام وقواعد تتولى توفير الحماية الدولية فى المجالات التالية : براءات الاختراع ، والعلامات التجارية ، وحق المؤلف وما يرتبط به من حقوق ، والتصميمات الصناعية والأسرار التجارية غير المعلن عنها ، والدوائر المتكامل، والمؤشرات الجغرافية .

٠٨٠٣٠٣ إتفاق الدعم :

يضع اتفاق الدعم عدد من القواعد المنظمة لثلاثة أنواع رئيسية منه لا تنسحب على دعم الإنتاج الزراعى لخضوعه للأحكام المنصوص عليها فى اتفاق تحرير التجارة الدولية الزراعية . وتستمد معظم أحكام اتفاق الدعم مما سبق التوصل إليه

فى الجولة السابعة للجات ، وهى الجولة المعروفة اصطلاحا بجولة طوكيو .هـذه الأنواع الثلاثة من الدعم يمكن تلخيصها على الوجه التالى :

١ . الدعم المحظور أو غير المصرح به ، وهو ذلك النوع من الدعم الـذى يتجه لزيادة صادرات الدولة من سلعة معينة عن طريق تمكين المصـدر من بيعها بسعر اقل من تكلفة إنتاجها ، كذلك يحظر استخدام الدعم الـذى يستخدم لتفضيل سلعة محلية على سلعة أجنبية فى السوق المحلى ، ولقـد حرمت اتفاقية الدعم استخدام هذه الأشكال لتعويقها آلية المنافسة العالمية ، وخلق أوضاع غير متكافئة فى الأسواق العالمية .

٢. الدعم الذى يزيد عن ٥ % من قيمة السلعة ، وهو نوع من الدعم صنفته الاتفاقية على انه " دعم ضار " بالمصالح الاقتصادية لدول أخرى تتمتـع بميزة نسبية فى إنتاج السلع المدعومة . وتمشيا مع أحكام اتفاق الدعـم فى ثوبه الجديد أن تتوقف الدولة المطبقة لهذه النوعية من الدعـم عنـه فورا ، وإلا اصبح من حق الدول الأخرى المستوردة إن تلجا إلى فرض الرسوم التعويضية المناسبة لابطال مفعول الدعم الـذى تلقتـه السـلعة التصديرية .

٣ . الدعم المسموح به ، وهو ذلك الدعم الذى يتجه نحـو تقديـم المسـاعدات اللازمة لدفع الأبحاث الصناعية ، أو تلك المعونات اللازمة لتطوير بعـض مناطق النمو الصناعى .

٣٠٢٠٩٠ اتفاق مكافحة الإغراق :

وتستند محتويات هذا الاتفاق على نتائج مفاوضات جولـة الجـات السـابعة (جولة طوكيو) حيث تمت مراجعتها وتطويرها فى إطار جولة الجـات الثامنـة

(جولة أوروجواي) . ويتضمن الاتفاق الجديد توضيحا وتفسيرا لاحكـــام اتفـــاق طوكيو على نحو يجعله اكثر قابلية للتطبيق ، مع إزالة الكثير من جوانب الخلافات والنزاعات التى ثارت بين الدول الأعضاء فى الجات خلال حقبتـــى الســـبعينات والثمانينات للتحلل من أحكامه والالتفاف حولها . ويحتوى الاتفاق الجديـــد علـــى مجموعة من القواعد التى تتولى تنظيم التعامل مع ظواهر إغراق الأسواق ، وعلى الأخص المجالات التالية :

١. الطرق التى يمكن على أساسها وصف المنتج المؤدى إلى إغراق السوق .
٢. المعايير التى يمكن على أساسها تقدير الضرر الناتج عن المنتج المســتورد المتهم بإغراق السوق الوطنية .
٣. مجموعة الإجراءات المرخص بها لمكافحة الإغراق والأســـلوب الأمثـــل لتنفيذها.

الفصل الرابع

تحليل إتفاق الزراعة
فى إطار نتائج دورة أوروجواى

إعداد

حسن أمين محمد محمود

مساعد باحث بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية – جامعة حلوان

اعتمد هذا الفصل على رسالة الباحث للماجستير بعنوان "تحرير التجارة الزراعية فى اطار دورة أوروجواى وأثره على التنمية الزراعية فى مصر"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ١٩٩٨ .

١٠٤ ، مقدمة :

منذ نشأة الجات وحتى ديسمبر ١٩٩٣ [موعد إتمام دورة أوروجواى الأخيرة] ، نجحت الدول الموقعة على الاتفاقية – ومن خلال سبع دورات من المناقشات – فى تخفيض التعريفة على أغلب السلع الصناعية من متوسط يزيد عن (٤٠%) إلى حوالى (٥٠%) . على النقيض تماماً من القطاع الصناعى ، ظلت الزراعة مستثناه بشكل واضح من قواعد تخفيض التعريفة . ورغم أن الولايات المتحدة لعبت دوراً بارزاً داخل الجات فى قيادة الطريق تجاه تحرير التجارة الدولية فى المنتجات الصناعية ، فإنها لعبت نفس الدور فى استثناء المنتجات الزراعية من تطبيق قواعد الجات .

وأدى ذلك إلى نشوء علاقة خاصة للزراعة بالجات ، فبدلاً من أن تطبق الحكومات محلياً ما يتفق مع قواعد الجات ، على العكس فيما يتعلق بالزراعة ، كانت قواعد الجات تصاغ بالطريقة التى تتمشى مع برامج الزراعة المحلية لعدد من الدول ، وبخاصة الولايات المتحدة .

هذا ولم تنجح الجهود التى بذلت فى الدورات السبع السابقة لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف *MTNs* فى إخضاع الزراعة لقواعد الجات ، حيث تركزت المفاوضات خلال الدورات الخمس الأولى على تحرير تجارة السلع الصناعية . أما قضايا التجارة الزراعية ، فقد بدأ التركيز عليها ابتداء من دورة كيندى ***Kennedy Round*** (٦٣-١٩٧٦) ، بسبب التوتر الناشئ بين الولايات المتحدة ودول الجماعة الأوربية على التأثيرات التمييزية والتشوهات الخاصة بالسياسة الزراعية المشتركة للدول الأوربية ***CAP***. حيث تم فى هذه الدورة مناقشة موضوع القيود غير التعريفية فى الزراعة ، وتأثيرات سياسات الزراعة المحلية لبعض الدول ، ولكن بدون إحراز تقدم يذكر . كذلك تم إدراج موضوع

القيود غير التعريفية للتجارة الزراعية فى دورة طوكيو ***Tokyo Round*** (٧٣ -١٩٧٩) ، لكن لم يتم بحثها بسبب الأوضاع المتعارضة بين دول المجموعة الأوربية والولايات المتحدة على قضايا المنتجات الزراعية .

خلال النصف الأول من الثمانينات ، واجهت الزراعة العالمية أزمة كان من نتائجها انخفاض الأسعار والصادرات ، واضطرار عدد كبير من المزارعين إلى التوقف عن الزراعة ككل . ونتج عن ذلك انتشار قيود الاستيراد المباشر وغير المباشر ، وارتفاع دعم الصادرات . بالإضافة إلى ذلك ، واجه النظام التجارى العالمى الحر الذى نشأ بعد الحرب العالمية الثانية مشاكل أخرى فى بداية الثمانينات ، حيث اتجهت دول عديدة إلى تطبيق أساليب الحماية بأنواعها المختلفة بسبب المنافسة العالمية التى تواجهها منتجاتها عالمياً وبسبب المشاكل الناتجة عن توافق العمالة ***Labour Adjustment*** ، فضلا عن ظهور مصدرين أقوياء فى بعض أجزاء العالم النامى ينافسون المصدرين من الولايات المتحدة والجماعة الأوربية واليابان ، وهذا ما أدى إلى التحول فى اتفاقيات التجارة الثنائية ***Bilateral Agreements*** ، وانكماش حجم التجارة العالمية .

ولمواجهة هذه الأزمة والمشاكل التى نجمت عنها ، اجتمع وزراء مالية الدول الأعضاء فى الجات فى بنتادل ايست بأوروجواى ، وأصدروا إعلان بنتادل ايست ببدء دورة جديدة من المفاوضات المتعددة الأطراف [دورة أوروجواى ***Uruguay Round]*** ، تبدأ فى يناير ١٩٨٧.

٢٠٤ . مفاوضات الزراعة :

وقعت مفاوضات الزراعة فى إطار دورة أوروجواى على ثلاث مراحل ، بدأت المرحلة الأولى منها فى سبتمبر عام ١٩٨٦ بصدور إعلان بنتادل ايست ، حيث وافقت الدول الأعضاء على الدخول فى مفاوضات متعددة الأطراف من أجل زيادة تحرير الأسواق الزراعية . واستجابة لهذا ، قدمت عدة مقترحات للتحرير فى يوليو عام ١٩٨٧. فقد تقدمت الولايات المتحدة بمقترح يدعو إلى إلغاء الدعم المشوه للتجارة على أساس مقياس الدعم الإجمالى ***Aggregate (AMS) Measure of Support*** . أما مجموعة كيرنز ، فقد تطلعت إلى مشروع يجمد المستويات الحالية لدعم الأسعار بشكل فورى ، يتبعه تخفيض لهذه المستويات على المدى الطويل ، علاوة على أنه ينصب على إنشاء مجموعة جديدة من قواعد الجات تعمل على إلغاء الاستثناءات الحالية فى الزراعة .

أما الجماعة الأوربية ، فقد عارضت المقترحين للتفاوض حول تخفيض مستويات الدعم ، وركزت على اتخاذ إجراءات قصيرة الأجل لاستقرار الأسعار العالمية . وقد أدت المواقف المتعارضة للولايات المتحدة والجماعة الأوربية إلى خلق صورة خادعة تسمى لعبة الجمع الصفرية ***Zero-Sum Game*** ، والتى عن طريقها كان يعتقد أن مكسب الجماعة الأوربية هو خسارة للولايات المتحدة ، والعكس صحيح ووصلت الأمور إلى ذروتها فى الاجتماع الوزارى الذى عقد فى مونتريال ***Montreal*** فى ديسمبر عام ١٩٨٨ ، لكن إستؤنفت المفاوضات فى أبريل عام ١٩٨٩ ، عندما وافقت الدول الأعضاء على استعراض منتصف المدة ***Mid - Term*** الذى يجمد مستويات دعم الأسعار من ذلك الوقت حتى يمكن إنجاز باقى المفاوضات .

بالتوصل إلى استعراض منتصف المدة ، بـــدأت المرحلـــة الثانيـــة مـــن المفاوضات التى بدأت بتغيرات فى مواقف كل من الجماعة الأوربية والولايـــات المتحدة. حيث تراجعت الولايات المتحدة عن الدعوة إلى إلغاء أساس مقياس الدعم الإجمالى ***AMS*** ، ونادت بدلاً من ذلك بتخفيض ٩٠% من دعـــم الصـــادرات ، وتخفيض ٧٥% من كل من دعم الزراعة المحلية والتعريفـــة الجمركيـــة علـــى الواردات ، على أن يتم هذا التخفيض خلال فترة انتقالية قدرهـــا عشـــر ســـنوات (١٩٩٠-٢٠٠٠) تبدأ من يناير عام ١٩٩١ ، وباستخدام عام ١٩٩٠ كسنة أساس.

وعلى العكس من الولايات المتحدة ، اقترحت الجماعة الأوربية أن يكـــون هناك تخفيض مطرد فى الدعم بوجه عام من خلال مقيـــاس الدعـــم الإجمـــالى ***AMS*** . وقد قطع اقتراح الجماعة الأوربية شوطاً نحو فكرة فـــرض تعريفـــات جمركية ***Tariffication*** ، مع اشتراط أن يتيح ذلك اتخاذ ضمانات ضد إجـــراء تغييرات لامبرر لها فى الأسعار العالمية وأسعار الصرف. كذلك تشابه المقـــترح اليابانى مع المقترح الأوربى فى خفض الدعم الداخلى على مجموعة من المنتجات المتنوعة (متضمنة الأرز) بمقدار ٣٠% ، على أن يتم الخفض من أسعار عـــام ١٩٨٦. وعلى الرغم من أن اليابان لاتدعم صادراتها الزراعية الضئيلة ، إلا إنـــها لم تطالب بخفض الدعم فى مقترحها. أما فيما يتعلق بالقيود على الواردات ، فقـــد رفضت اليابان المساومة على أى قيود من منطلق تحقيق الأمن الغذائى .

أما بالنسبة للدول النامية ، فكان هناك عدد متنوع من الاختلافـــات داخلـــها أدت إلى انشقاق أطراف الجنوب / الجنوب ، وهذا ما خلق صعوبة أمام هذه الدول للتفاوض ككتلة واحدة. ونشأت هذه الاختلافات فىالدورة عندما تكونت مجموعـــة الدول المستوردة للغذاء ***Food - Importing Group*** فـــى الجـــات ، لتميـــيز حاجات هذه الدول عن الدول المصدرة للسلع الزراعية الرئيســـية والتـــى إنضـــم

معظمها لمجموعة كيرنز. وفى المقترح الذى تقدمت به الدول المستوردة للغذاء ، نادت تلك الدول الأطراف الأخرى للجات بتخفيض عبء زيادة الأسعار على فاتورة الواردات ، والنظر لحالة موازين مدفوعات الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء ، وتحفيز طاقة هذه الدول لزيادة إنتاجها الزراعى. وتضمن المقترح عدداً من الخسائر الرئيسية للدول المستوردة للغذاء من إصلاح سياسة التجارة الزراعية بسبب الزيادة فى الأسعار . وفى ضوء تلك الخسائر ، ناقشت الدول المستوردة للغذاء التعويض اللازم على شكل مبيعات غذاء تنازلية ***Concessional Food Sales*** ، وائتمانات صادرات ، وزيادة مساعدات الغذاء ، وتخفيض مستويات خدمة الديون .

أما مجموعة كيرنز ، فقد تبنت فكرة فرض التعريفات الجمركية ، وأيدت مع الولايات المتحدة تخفيض التشوهات المسببة بواسطة دعم الصادرات الذى تمارسه الجماعة الأوربية طبقاً لسياستها الزراعية المشتركة ، ولم تبد معارضة قوية بالنسبة للإعانات الداخلية . فعلى سبيل المثال ، ركز بيان البرازيل الموجه لأطراف الجات فى عام ١٩٨٩ على أنه لا يجب تخفيض مساعدات التنمية تحت برنامج أكثر عمومية للإصلاحات التجارية ، ويجب أن يتضمن المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية فترات ممتدة لإنجاز الإصلاحات ، مع تخفيضات صغيرة فى القيود التعريفية وغير التعريفية . وكذلك يجب السماح بدعم داخلى مرتفع فى الدول النامية مع إعطاء اهتمام خاص للتمييز فى المعاملة التى تواجهها الدول النامية فى مجال التدابير الصحية ***Sanitary*** وصحة النبات ***Phytosanitary*** .

وفى محاولة لإنهاء الخلافات حول مفاوضات الزراعة بين الولايات المتحدة ومجموعة كيرنز من ناحية ، ودول الجماعة الأوربية من ناحية أخرى ، قدم وزير الزراعة الأوربى السويدى هلستروم ***Hellstrom*** مقترحه التوفيقى

الذى اشتمل على مجموعة من الحلول الوسط فيما يتعلق بمستويات ، ومعدلات ، وجداول التخفيض المقدمة من الطرفين ، حيث تضمن هذا المقترح تخفيض ٣٠% من قيود الواردات والدعم المحلى ودعم الصادرات لمدة خمس سنوات تبدأ من عام ١٩٩٠ كسنة أساس . وبينما قبلت الولايات المتحدة ومجموعة كيرنز المقترح كأساس للمفاوضات ، رفضته الجماعة الأوربية واليابان و كوريا ، وهذا ما أدى إلى انسحاب الولايات المتحدة وبعض الدول النامية فى مجموعة كيرنز من المحادثات الزراعية ، وبالتالى انهارت المفاوضات وفشل اجتماع بروكسل .

فى ربيع عام ١٩٩١ ، تم استئناف المفاوضات عندما جدد الكونجرس الأمريكى سلطة الرئيس فى الدخول فى المفاوضات لمدة سنتين إضافيتين. ومع نهاية عام ١٩٩١ حدث تقارب بين مواقف المجموعة الأوربية من ناحية ، والولايات المتحدة ومجموعة كيرنز من ناحية أخرى ، بسبب القمة الأمريكية – الأوربية التى عقدت فى ٩ نوفمبر عام ١٩٩١ ، والتى تحرك فيها الرئيس الأمريكى جورج بوش ***George Bush*** خطوات كبرى تجاه موقف الجماعة الأوربية ، وقام بتخفيض طلبات الولايات المتحدة إلى ٣٠% فى دعم الصادرات ، و٣٠% فى المجالات الأخرى مع سريان ذلك خمس أو ست سنوات . وفى ديسمبر ١٩٩١ ، قابلت الجماعة الأوربية عرض الرئيس الأمريكى بأخذ خطوات إلى الأمام برفع عرضها لخفض الدعم المحلى ليصل إلى ٣٠% ليتوافق مع المقترح الأمريكى ، إلا ان الخلاف كان على استخدام سنوات الأساس .

هذا وبعد ذلك حدث تقارب أكثر فيما يتعلق بدعم الصادرات ، حيث وافقت الجماعة الأوربية على خليط من تخفيضات الكمية وتخفيضات الميزانية التى تسمح بدخول (١٣ – ١٥) مليون طن من القمح الأوربى المدعم إلى الأسواق الدولية ،

مقارنة بحوالى ٢٠ مليون طن مصدرة بواسطة المجتمع الأوربى فى عام ١٩٩٠ ، بينما كانت الولايات المتحدة تطلب ذلك بحد أقصى ١١ مليون طن .

ولقد تم تقديم فرص للتنازل من جانب بعض الدول الأوربية بواسطة آرثر دنكل ***Arthur Dunkel*** السكرتير العام للجات ، والذى قدم اقتراحه الأخير للمفاوضات فى ديسمبر عام ١٩٩١ لإنهاء الخلاف بين مواقف الولايات المتحدة والجماعة الأوربية ، وتعتبر هذه هى المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات. وتضمن هذا الاقتراح تخفيض ٣٦% من نفقات ميزانية دعم الصادرات ، مع خفض ٢٤% من حجم الصادرات المدعمة ، وتخفيض الدعم المحلى بنسبة ٢٠ % من متوسط الدعم فى الفترة (٨٦-١٩٨٨) مع سريان التخفيض على الفترة (٩٣-١٩٩٩) ، فضلا عن تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية مع تخفيض هذه التعريفة بنسبه ٣٦% فى الفترة (٩٣-١٩٩٩) ، على أن يتم التخفيض لأى منتج منفرد بما لا يقل عن ١٥%.

لقد انتقدت الجماعة الأوربية هذا المقترح لتجاهله طلب الجماعة الخاص ببند إعادة التوازن ، والمدفوعات التعويضية المقترحة للمزارعين فى الصندوق الأخضر ***Green Box*** المتعلق بعدم تشويه الدعم . وقد عدلت توصيات دنكل ***Dunkel*** إلى حد ما فى نوفمبر عام ١٩٩٢ بواسطة ***The Blair House Accord*** بين الولايات المتحدة والجماعة الأوربية . وأخيراً تم تمحيص و تنقية التوصيات فى مفاوضات الدقيقة الأخيرة فى جنيف فى ديسمبر ١٩٩٣. وجدير بالذكر أن توصيات دنكل ***Dunkel*** تعتبر هى أساس المفاوضات التى تم عن طريقها التوصل لاتفاق الزراعة ، وبالتالى اختتام دورة أوروجواى فى ديسمبر ١٩٩٣.

٣٠٤ . اتفاق الزراعة فى دورة أوروجواى :

يعد اتفاق الزراعة الذى تم التوصل إليه فى ختام دورة أوروجواى من أهم الاتفاقات التى أسفرت عنها الدورة ، وأحد عناصر التوازن الرئيسية فى نتائج الدورة . وتختلف الوثيقة الدولية لدورة أوروجواى – والتى تم توقيعها فى مراكش فى أبريل١٩٩٤ – عن سابقتها من وثائق الجولات الأخرى فى أنها أوسع أفقاً وشمولاً لاحتوائها على تخفيضات أكبر ، وفى معالجتها للحواجز غير الجمركية بصورة أكثر شمولاً . وقد تضمن اتفاق الزراعة تعهدات محددة وملزمة فى كل من المجالات التالية : النفاذ للأسواق ، والدعم الداخلى ، والمنافسة فى التصديرو ، بجانب التوصل إلى اتفاقية خاصة بالقضايا والموضوعات المتعلقة بالصحة والإجراءات الوقائية الصحية.

أولاً : التزامات النفاذ للأسواق :

Market Access Commitments

يعتبر النفاذ للأسواق وإزالة القيود المفروضة على الواردات من السلع الزراعية من أهم أهداف اتفاق الزراعة . وتتعلق تسهيلات النفاذ للأسواق التى يتضمنها هذا الالتزام بثلاثة عناصر رئيسية تتمثل فى فرض التعريفات ، وخفض التعريفات ، وفرص الوصول للأسواق الأخرى .

(١) اتفاقية فرض التعريفات ومجال ربط التعريفات على المنتجات الزراعية :

يعنى فرض التعريفات ***Tariffication*** أن كل التدابير غير التعريفية – باستثناء المصرح بها فى إطار اتفاقية الجات مثل استثناءات ميزان المدفوعات – يجب أن تتحول إلى رسوم تعريفية معادلة فى بداية فترة تنفيذ الالتزامات . ففى فترة ما قبل دورة أوروجواى ، كانت حوالى ٥٨% فقط من

خطوط تعريفة ***Tariff Lines*** المنتجات الزراعية فى الدول المتقدمة موضوعاً للربط ***Bindings*** ، علاوة على أن دولا عديدة كانت تطبق قيوداً غير تعريفية ***Non - Tariff Measures (NTM)***. أما فى إطار دورة أوروجواى ، فقد تزايد اتجاه ربط (تقييد) ***Bound*** خطوط التعريفة فى الدول المتقدمة من نحو ٥٨% إلى نحو ١٠٠% ، وتضاعف ذلك الاتجاه فى الدول الانتقالية ***Countries in Transition (CITs)*** من نحو ٥١% إلى ١٠٠% . ونتيجة لذلك [ولأول مرة فى تاريخ الجات] ، تزايد مستوى الأمان فى تجارة المنتجات الزراعية بشكل أكبر منه فى تجارة المنتجات الصناعية ، حيث ينص الاتفاق الجديد على زيادة التعريفات المربوطة من نحو ٨١% إلى ١٠٠% على واردات الدول المتقدمة (بالمقارنة بنحو ٨٣% من خطوط تعريفة المنتجات الصناعية) ، ومن نحو ٢٥% إلى ١٠٠% على واردات الدول النامية.

بالإضافة إلى أنه لن توجد أى قيود غير تعريفية على المنتجات الزراعية فى فترة ما بعد تنفيذ اتفاق الزراعة ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (١)

مجال ربط التعريفات على المنتجات الزراعية قبل وبعد دورة أوروجواى

مجموعات الــــــدول	قيمـــــــة الـــــواردات (بالبليون دولار)	نسبة ربط خطوط التعريفة		نسبة الواردات تحت المعدلات المربوطة	
		قبل دورة أوروجواى	بعد دورة أوروجواى	قبل دورة أوروجواى	بعد دورة أوروجواى
الدول المتقدمة	٨٤,٢	٥٨	١٠٠	٨١	١٠٠
الدول النامية	٣٠,٤	١٨	١٠٠	٢٥	١٠٠
الدول الانتقالية CITs	٤.٨	٥١	١٠٠	٥٤	١٠٠

المصدر :

- GATT, (1994) , News of the Uruguay Round , the Uruguay Round Deal , April , p.9.

(٢) تخفيض التعريفة على المنتجات الزراعية :

من المتوقع زيادة السوق نتيجة تزايد التنازلات نحو تخفيــض التعريفــات على المنتجات الزراعية . وبالنسبة لواردات الدول المتقدمة ، التى تحسب علــى أنها تمثل حوالى ثلثى الواردات العالمية فى المنتجات الزراعيـــة ، ســوف يتم تخفيض التعريفات (شاملة التعريفات المعادلة نتيجة تنفيذ اتفاقية فرض التعريفات) بنسبة تبلغ فى المتوسط ٣٧ % ، كما يظهر من الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

قيم الواردات ونسب تخفيض التعريفة على المنتجات الزراعية فى الدول المتقدمة

الدولة	الواردات من مناطق MFN	المتوسط البسيط لتخفيض التعريفة
أستراليا	١,٠٠٩	٤٥
النمسا	٠,٨٦٤	٣٤
كندا	٢,٠٦٥	٣٩
الجماعة الأوربية	٣٢,٧٢٨	٣٧
فنلندا	٠.٥٨٨	٣٦
إيزلاند	٠,٠٤٤	٣٨
اليابان	٢٥,٩٧٠	٣٦
نيوزيلندا	٠,٢٩٣	٤٥
النرويج	٠,٥١٢	٣٤
جنوب أفريقيا	–	٣٤
السويد	١,١٩٤	٣٧
سويسرا	١,٣٥١	٣٧
الولايات المتحدة	١٧,٥٥٥	٣٩
الدول المتقدمة	٨٤,١٧٣	٣٧

MFN : Most Favored Nation الدولة الأولى بالرعاية

المصدر :

GATT, (1993), ***"An Analysis of the Proposed Uruguay Round Agreement, with Particular Emphasis on Aspects on Interest to TNC / Developing Countries"***, Document MIN. W/122, MTN. GNG/W/30, Geneva, November,p.36.

هذا وتبلغ نسبة التخفيض فى الدول الانتقالية CITs معدلاً مشابهاً – فى المتوسط – لمعدل التخفيض فى الدول المتقدمة (حوالى ٣٩%) ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

قيم الواردات ونسب تخفيض التعريفة على المنتجات الزراعية فى الدول الانتقالية CITs

الدولة	قيم الواردات من مناطق MFN	المتوسط البسيط لتخفيض التعريفة
جمهورية التشيك	١,٢٧٨	٤٢
هنغاريا	٠,٧٥١	٣١
بولندا	١,٤٩٠	٣٧
سلوفاكيا	١,٢٧٨	٤٢
الدول الانتقالية	٤,٧٩٧	٣٩
رومانيا	٠,٨٧١	٢٦

- إجمالى الدول الانتقالية CITs لا يتضمن دولة رومانيا.

المصدر :

- GATT, (1994), *Schedules of Market Access Conssions*, Electronic Version, Geneva , p.8.

(٣) حصص تعريفة النفاذ الدنيا والحالية :

Current and Minimum Access Tariff Quotas

بالإضافة إلى حزمة النفاذ للأسواق ، التزمت الدول الأعضاء بفتح أسواق جديدة أمام الواردات من السلع الخاضعة حالياً لقيود غير تعريفية ، وقد وضعت شروط فرص النفاذ الدنيا والحالية فى اتفاق الزراعة لكى تخفف من ارتفاع التعريفات المعادلة المتوقعة بالنسبة للأسعار الداخلية ، والتى من الممكن أن تمثل حدوداً مرتفعة جداً لدخول الواردات فى بعض الدول . ومن الواضح أن النص على هذه الشروط فى اتفاق الزراعة ، يقود إلى استمرار وجود الحصص ، بل يفتح حصصاً جديدة فى جداول الجات . وبالنسبة للحصص الحالية ، فإنها تطبق على المنتجات ذات القيود المرتفعة جداً ، وذلك لتلافى وجود صعوبات كبيرة فى

النفاذ لأسواق الدول المستوردة . أما الحصص الدنيا ، فتعد لازمة عندما تكون نسبة النفاذ الحالية أقل من ٣% من الاستهلاك المحلى للفترة (٨٦ – ١٩٨٨) ، ويجب أن يزداد النفاذ لتصل هذه النسبة إلى ٣% على الأقل فى بداية فترة التنفيذ ، فضلاً عن أنه يجب أن تصل هذه النسبة إلى ٥% فى نهاية فترة التنفيذ ، أما إذا كان مستوى النفاذ أعلى من ٥% فى فترة الأساس ، فإنه يجب التمسك بمستوى النفاذ الحالى .

وتشير إحدى دراسات الجات ***GATT (1993)*** ، إلى أن الدول المتقدمة التزمت بتوفير فرص النفاذ الحالية ، وهى تؤثر على حوالى ١٢% من جميع خطوط تعريفاتها ، وذلك فيما يخص بعض المنتجات الرئيسية كالحبوب ، ومنتجات الألبان . أما بالنسبة لحصص النفاذ الدنيا ، فقد اشتملت على نحو ٦% من كل خطوط التعريفة فى الدول المتقدمة ، وركزت بشكل رئيسى على بعض مجموعات السلع الحيوانية ، واللحوم ، ومنتجات الألبان.

ثانياً : التزامات الدعم المحلى :

Domestic Support Commitments

ينص الاتفاق على تخفيض إجمالى الدعم الممنوح لمنتجى السلع الزراعية على أساس مقياس الدعم الإجمالى AMS بنسبة ٢٠% ، وذلك على أساس متوسط قيمة الدعم للفترة (٨٦-١٩٨٨) ، واستثناء التزامات تخفيض الدعم من قاعدة الآثار الدنيا ، تم إعفاء السياسة المتمثلة فى تحويل نسبة مئوية صغيرة للمنتجين ، والتى تبلغ اقل من ٥% من قيمة الإنتاج فى الدول المتقدمة ، وأقل من ١٠% فى الدول النامية . كما تم استثناء بعض السياسات التى لا تؤثر على الإنتاج أو تشوه التجارة ، مثل سياسات الصندوق الأخضر التى تشمل الخدمات العامة المقدمة لقطاع الزراعة ، ومخزون الأمن الغذائى ، والمعونة الغذائية المحلية ،

والمدفوعات المباشرة لبرامج الحد من الإنتاج التى تعطى كنتيجة لتلبية شروط معينة.

ثالثاً : التزامات المنافسة فى التصدير :

Export Competition Commitments

ينص الاتفاق على تخفيض الدعم المباشر للصادرات بنسبة ٣٦% ، وذلك من متوسط قيمة الدعم فى الفترة (٨٦ – ١٩٩٠) . وكذلك تخفيض حجم الصادرات المدعمة بحوالى ٢١% من متوسط حجم الصادرات للفترة (٨٦ –١٩٩٠) . كما ينص الاتفاق أيضاً على السماح للمصدرين فى بعض الحالات بالحفاظ على مستوى مرتفع من الصادرات المدعمة فى السنوات القادمة حتى عام ١٩٩٩ ، حتى يمكن أن يستفيد المصدرون من أقصى معدل للدعم فى الفترة (٩١–١٩٩٢) ، (٨٦ – ١٩٩٠) . فضلاً عن قيام أولئك المصدرين بإجراء تخفيضات اختيارية تؤدى إلى الوصول للمستوى النهائى المنصوص عليه بحلول عام ٢٠٠٠.

ويوضح جدول رقم (٤) قيم الدعم المباشر للصادرات فى الدول المتقدمة فى فترة الأساس ، حيث يظهر أن التزامات الدول المتقدمة تغطى نحو ١١٩ منتج ، كما أن كمية الصادرات المدعمة التى تغطيها الالتزامات تقدر بنحو ١٦,٤ بليون دولار. بالإضافة إلى أن دعم الصادرات فى الدول الانتقالية ***CITs*** يقدر بنحو ١ بليون دولار، وبنحو ١,٧ بليون دولار فى الدول النامية. ويقدر دعم الصادرات فى الدول المتقدمة بنحو ١٧% من قيمة الصادرات الزراعية للدول المتقدمة لأسواق قاعدة البيانات المتكاملة ***Integrated Data Base*** (نحو ٩% من إجمالى قيمة الصادرات الزراعية للدول المتقدمة) . كما تضمنت قواعد التخفيض ، التزامات خاصة بكمية الصادرات المدعمة . فعلى سبيل المثال [حسب بيانات متوسط الفترة (٨٦ – ١٩٩٠)] تصدر الدول المتقدمة حوالى ١,٢ مليون

طن من لحوم الأبقار فى ظل سياسة دعم الصادرات ، كما تصدر أيضاً حوالـــى ٦٠٠,٠٠٠ طن من الزبد ، و ٦٠٠,٠٠٠ طن من الجبن ، و ٤٨,٢ مليون طن مـن القمح ، و ١٩,٥ مليون طن من الحبوب الخشـــنة ***Coarse Grains*** ، و ١٠٨ مليون طن من السكر.

جدول رقم (٤)

التزامات دعم وكمية الصادرات فى الدول المتقدمة

المنتجات	دعم الصادرات فى فترة الأساس بالمليون دولار	عدد الالتزامات الفردية المقدمة لكمية الصادرات	إجمالى صادرت الدول المتقدمة لنحو ٤٥ دولة بالمليون دولار
الفاكهة والخضر	٠,١٥٦	١٠	٨,٧٩٤
البن والشاى والكاكاو والسكر وغيرها	٠,٩٨٧	١٢	٨,٩٨٨
المنتجات الخشنة	٥,١٨٩	٢٠	١١,١٥١
الحيوانات ومنتجاتها	٣,٠٥٥	٢٣	١٠,١٦٥
الزيوت البذرية والدهون والزيوت	٠,٢٣٠	١٤	٩,٣٦٦
الأزهار والنباتات وغيرها	٠	٠	١,٨٨٤
العطور والمشروبات	٠,٢١٣	٣	٧,٤٣٩
منتجات الألبان	٤,٩٨٥	٣٣	٤,١٠٣
التبغ	٠,٠٧١	١	٤,٥٠٤
منتجات أخرى	٠,٥٧٢	٣	١٨,٦٧٠
منتجات زراعية غير محصولية	٠,٩٦١	٠	داخلة فى القيم أعلاه
إجمالى المنتجات الزراعية	١٦,٤٢٠	١١٩	٩٦,٦٩١

المصدر :

GATT,(1993), "*An Analysis of the Proposed Uruguay Round Agreement, with Particular Emphasis on Aspects on Interest to Developing Countries*", Op.Cit., p.38.

رابعاً : اتفاقية الإجراءات الصحية والوقائية :

Sanitary and Phytosanitary Measures (SPM)

اتفق الأعضاء على جعل اتفاقية تطبيق الإجراءات الصحية والوقائية فعالة وذات جدوى.

كما ينص **اتفاق الزراعة** على السماح للدول الأعضاء بتطبيق شروط (أحكام) الحماية الخاصة ***Special Safeguard Provisions (SSP)*** فى حالة حدوث زيادات فى الحجم أو انخفاضات فى السعر ، حيث يسمح الاتفاق بفرض رسوم إضافية . ويعتبر الحجم الموجب لتطبيق الحماية الخاصة ***(SSP)*** حساساً لمستوى دخول الورادات ، أما السعر الموجب لتطبيق الحماية الخاصة ***(SSP)*** يرتبط بمتوسط أسعار الفترة (٨٦ – ١٩٨٨) بالعملة المحلية . ويقود الحجم الموجب للحماية إلى عدم التمييز فى تطبيق الرسوم الإضافية ، فى حين أن السعر الموجب للحماية يؤدى إلى رسوم إضافية تعتمد على نظام إرسالية – إرسالية ***Consignment - Consignment.***

وتحتوى **الوثيقة الختامية *Final Act*** لاتفاق الزراعة على أحكام لمنع التحايل على التزمات دعم الصادرات ، وضوابط على حقوق استخدام ائتمانات الصادرات ، وضمانات الائتمانات ، وشروط لتنظيم المعونة الغذائية لضمان أن تكون تلك المعونة غير مشروطة ، ويتم تنفيذها – وفقا لمبادئ تصريف الفوائض الصادرة من منظمة الفاو ***FAO*** – لأقصى حد ممكن فى صيغة منقحة كاملة.

هذا ولقد أعطى الاتفاق معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية فيما يخص التزاماتها ، حيث اتفق الأعضاء على الزامها بمعدلات تقل بنسبة الثلث عن التزامات الدول المتقدمة . كما تم إعفاء بعض أنواع الدعم الداخلى التى تتعرض لالتزامات تخفيض مثل دعم مدخلات الإنتاج المقدمة لفقراء المزارعين ، وإعانات

الاستثمار المقدمة للزراعة بصفة عامة ، وكذلك تم إعفاؤها من الالتزام بعدم منح الدعم الخاص بالنقل الداخلى ، والشحن ، والتسويق . فضلاً عن أنه تم السماح لهذه الدول بفرض أسعار تقليدية على المشتريات والمبيعات من مخزون الأمن الغذائى ، بشرط إدراج الإعانات المقدمة للمنتجين فى تدابير الدعم الإجمالى الشامل .

بالإضافة إلى ما سبق ، تضمن الاتفاق أحكاماً أخرى خاصة للدول الأقل نموا والدول النامية المستوردة للسلع الغذائية ، والتى ربما تعانى من الآثار السلبية نتيجة إتباع برامج إصلاح التجارة الزراعية ، حيث من المحتمل أن ترتفع الأسعار العالمية للسلع الغذائية نتيجة إلغاء الدعم المفروض عليها فى الدول المتقدمة . لذلك فقد تم وضع نظام متكامل يضمن تأمين هذه الدول النامية ضد الأضرار التى ربما تلحق بها من جراء تحرير التجارة الزراعية ، حيث تضمن القرار مراجعة مستوى المعونة الغذائية بصفة دورية فى لجنة المساعدات الغذائية من خلال مؤتمر الغذاء العالمى ، وإجراء مفاوضات لوضع مستويات مساعدات غذائية تكفى احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح الانتقالية (٦ سنوات) . وقد تضمن القرار بعض الخطوات العلاجية لتلك المسائل عن طريق المعونة الغذائية ، والمعونة الفنية لزيادة القدرة الإنتاجية الزراعية ، فضلاً عن توفير أحكام مناسبة لضمان الائتمان ، لتشجيع الصادرات الزراعية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

مما سبق يتضح شمولية اتفاق الزراعة ، وتوقع أن تكون أبعاد الالتزامات مؤثرة لعدد من السنوات . ومن المحتمل أيضاً أن توجد (تولد) تلك الالتزامات فرصاً تجارية جديدة ، وهذا ما سوف تتعرض له الدراسة فى النقطة التالية.

٤.٤. تحليل فرص التجارة الناشئة عن التزامات تحرير التجارة الزراعية :

٤٠٤٠١٠ التزامات الدول المتقدمة وآثارها على فرص التجارة فى الزراعة العالمية :

تنبأت إحدى دراسات الجات *GATT (1993)* بأنه من المتوقع أن يكون لتنفيذ التزامات الدول المتقدمة آثار رئيسية على أسواق وفرص التجارة فى الزراعة العالمية ، وبخاصة مع معرفة أهمية هذه الدول فى التجارة الزراعية العالمية . فبالنسبة لالتزامات النفاذ للسوق ***Market Access Commitments*** ، من المتوقع أن تؤثر اتفاقية فرض التعريفات على نحو ١٧% (كمتوسط بسيط مختلط) من خطوط التعريفة الزراعية ***Agricultural Tariff Lines*** فى بلدان ***OECD*** . وبالنسبة للأسواق الرئيسية التى تطبق عليها اتفاقية فرض التعريفات ، تتمثل نسبة خطوط التعريفة المطبق عليها الاتفاقية من إجمالى خطوط التعريفة فى نحو ٣١% فى الاتحاد الأوربى ، و٨٥ % فى اليابان ، و٨% فى الولايات المتحدة. وجدير بالذكر ، أنه حسب بيانات عام ١٩٩٢ ، بلغت قيمة الواردات للمنتجات الخاضعة للتعريفة "المعرفة" [تحت شروط النفاذ السائدة لعام ١٩٩٢] للأسواق الثلاثة حوالى ١٤,٤ ، ٢,٥ ، ٢,٨ بليون دولار على الترتيب ، وبلغت مشاركة الدول النامية كمصدر لتلك الواردات نحو ٥٦,٨% ، ١٣,٥% ، ١٢,٦% على الترتيب.

وتشير إحدى دراسات الأونكتاد ***UNCTAD** (1995)* إلى أنه من غير المحتمل أن تكون لاتفاقية فرض التعريفات آثار قوية على تحسين الفرص السوقية إلى الدول المتقدمة ، وبخاصة فى الأجل القصير أو المتوسط . ويرجع ذلك لعدة أسباب ، يتمثل الأول فى أن فرض التعريفات لن يؤدى مباشرة إلى فتح الأسواق ، وخاصة أن معظم التعريفات المبدئية كانت عند مستويات مرتفعة . ويتمثل السبب الثانى فى أن تخفيض مثل هذه التعريفات من المحتمل أن يكون له تأثير رئيسى

على تدفقات التجارة ، حيث أن الدول الأعضاء اشترطت أن يكون معدل الخفض الأدنى لكل بند من بنود التعريفة حوالى ١٥% فقط خلال فترة تنفيذ التزاماتها . فى حين يتمثل السبب الثالث فى أن حكومات الدول الأعضاء ركزت اهتمامها فى إيجاد أحكام وقائية خاصة تسمح بفرض رسوم إضافية ضد الإغراق . وجدير بالذكر أن نحو ٨٠% من البنود الخاضعة للتعريفة فى الدول المتقدمة كانت موضوعاً للبند الوقائى.

أما بالنسبة لالتزامات نفاذ حصص التعريفة ***Tariff Quota Access*** ، فتشير إحدى دراسات الجات ***GATT (1994)*** إلى أنه من المتوقع أن يكون لتنفيذ هذه الالتزامات آثار هامة على تدفقات إضافية للتجارة (فرص جديدة) فى بعض المنتجات الزراعية ، مثل منتجات الألبان ، والفول السودانى . ومن المحتمل أن تتولد هذه الفرص التجارية الجديدة بشكل رئيسى للدول العارضة الفردية ***The Individual Supplying Countries*** التى تحدد حصص تعريفاتها فى ظل شروط فرص السوق الحالية ***Current Market Opportunities*** . وتعكس الدرجة التى تتحدد بها حصص التعريفات للدول العارضة الفردية [تحت مختلف الشروط بين هذه الدول] الاختلافات الكبيرة بين ترتيبات وأنظمة الواردات فيما بين الدول فى فترة ما قبل دوَرة أوروجواى. وفى بعض الحالات لم يتم التقيد بتحديد حصص التعريفات بين الدول العارضة فى جداول الالتزامات ، ولكن تم ترك عملية تحديد الحصص بناء على تحديد كل دولة لحصص التعريفات الخاصة بها.

وبالنسبة لالتزامات الحد الأدنى للنفاذ ***Minimum Access Commitments*** ، من المحتمل أن يتم تغطية مشاركة السوق العالمى بزيادة تدفقات التجارة الجديدة فى ظل هذه الالتزامات . كما يوجد مجال هام لتحسين فرص التجارة للمصدرين ، يعتمد على الكيفية التى يحدد بها المستوردون حصص

نفاذ الحد الأدنى للواردات بين المصدرين . ومن الواضح أنه تم إعطاء الدول العارضة الفردية أو مجموعات الدول ككل الحرية الكاملة فى تحديد حصص نفاذ الحد الأدنى . ومن المحتمل أيضاً أن تكون للدول العارضة إلى حد ما القدرة على المنافسة فى الأسواق ، بحيث يمكنها النفاذ عن طريق تحديد أسعار متوسط الحصص ***Quoting Average Prices*** ، التى تبنى على أساس واردات داخل أو أعلى من الحصص ***Over - Quota, In - Quota*** التى قد تظل أقل من الأسعار المحلية ، رغم أن الشرط الوقائى ربما يؤدى إلى عدم تشجيع ذلك.

لقد تمثلت المنتجات الزراعية [التى كانت موضوعاً للحماية الزراعية فى الماضى] بشكل رئيسى فى منتجات أقل حساسية ، وسوف تخضع هذه المنتجات لتخفيض مستوى التعريفات عليها بمتوسط ٣٦% فى اليابان ، و ٣٧% فى الاتحاد الأوربى ، و ٣٩% فى الولايات المتحدة . أيضاً سوف يتم تخفيض التعريفات على كل من العطور ، والأزهار ، والنباتات فى الأسواق الثلاثة بمتوسط ٥٥% ، ٦١% ، ٤٧% على الترتيب. كما يخضع تسليم المنتجات الأخرى [شاملة المشروبات الاستوائية ، والزيوت البذرية] لتخفيض تعريفاتها فوق المتوسط فى الأسواق الثلاثة السابقة.

أما فيما يخص التزامات النفاذ التفضيلي ***Preferential Access*** ، فقد أشارت دراسة ***GATT (1993)*** إلى أن اتفاق الزراعة يشتمل على ثلاث آليات تفضيلية رئيسية تتمثل فى الإعفاءات ***Exemption*** من التعريفات ، وحصة نفاذ خاصة ***Special Quota Access*** ، وتخفيض الضرائب المتغيرة ***Variable Levies*** ، وكانت هذه الأدوات تستخدم بشكل واسع لمنتجات زراعية معينة ، تمثلت فى المنتجات الاستوائية ، والحبوب ، والسكر ، واللحوم ، والألبان . وقد أخذت أربعة دول عظمى بنظام النفاذ التفضيلى فى سياق تدابيرها ***GSP*** ، هى

الاتحاد الأوربى ، والولايات المتحدة ، واليابان ، وكندا . وفى بعض الحالات ، تم الحفاظ على حصص النفاذ التفضيلى من خلال حصص التعريفات المنشأة ***Tariff Quota Established*** ، إلا إن ذلك لم يحدد فى جداول التنازلات ، لـــــذا فقــد وضعت لتكون موضوعا للتفاوض فى المستقبل.

وتشير إحدى تقارير الأونكتاد ***UNCTAD (1994)*** عن الآثـــار الكليــة لدورة أوروجواى ، إلى أنه بالنسبة لالتزامات الدعم المحلى ، فقد التزمت الــدول المتقدمة بتخفيض إجمالى المستوى الأساسى لمقياس الدعم AMS من ١٥٨ بليون دولار فى عام١٩٩٥ إلى ١٢٩ بليون دولار فى عام ٢٠٠٠ . إلا إنه رغم إجــراء تلك التخفيضات ، لا تزال مستويات الدعم المتبقية مرتفعة إلى حد مــا ، ويظـــهر ذلك بوضوح عند مقارنتها بالناتج المحلى الإجمالى ***GDP*** الزراعى فـــى بلـــدان ***OECD*** . وبوجه خاص ، من المتوقع أن تمثل عملية تقديم الدعم المحلى علـــى أساس مقياس إجمالى الدعم ***AMS*** انخفاضاً فى القيمة المضافة للزراعة فى الدول المتقدمة من ٤٠% عام ١٩٩٢ إلى نحو ٣٢% عام ٢٠٠٠.

أما بالنسبة لالتزامات المنافسة فى التصدير ، فإنه من المتوقـــع أن تتـــأثر نسبة هامة من التجارة الزراعية بتلك الالتزامـــات ، وذلـــك لمعظـــم المنتجـــات الزراعية، حيث أنه من المحتمل أن يحدث انخفاض فى كمية الصادرات المدعمــة بمقدار ٢١% عام ٢٠٠٠ ، إلا إنه مع ذلك التخفيض لا يـــزال مســتوى الدعــم المتبقى المسموح به ، ذا أهمية وتأثير . وقد تم السماح لكل الدول المتقدمة بتقديــم دعم لصادراتها [سواء من حيث الحجم و/أو الإنفـــاق] للعديـــد مـــن المنتجـــات الزراعية مثل القمح ، ودقيق القمح ، والأرز ، والزيوت البذرية ، والتبغ ، علـــى أن يتم تخفيض ذلك الدعم على أساس مستوياته فى عام ١٩٩٨/٩٧.

كما تضمنت التزامات الدول المتقدمة نصوص (قواعد) جديدة تتعلق بالإجراءات الصحية والوقائية ، ووضعت تلك الإجراءات لكى تحجم من الصعوبات الكبيرة التى تواجه الدول النامية المصدرة للسلع الزراعية ، وتهدف تلك القواعد إلى التأكد من أن هذه الإجراءات الجديدة سوف يتم تطبيقها فقط حين تنشأ الحاجة إلى حماية أمان الغذاء والحيوان وصحة النبات . وسوف تبنى هذه الحماية بقدر الإمكان على أساس تحليل وتقييم موضعى لمعلومات علمية ***Scientific Data*** . وتنص هذه القواعد على تكوين احتياطيات ***Provision*** بهدف تقديم المساعدة الفنية ***Technical Assistance*** للدول النامية ، فضلاً عن الاحتياطيات التى تنشأ من أجل الدراسات والبحوث التى تقوم للتعرف على مناطق الأمراض ***Disease*** فى تلك الدول. ومن الهام التأكيد على أن الاحتياطيات التى تنشأ عن تلك القواعد الجديدة تعد أداة فعالة ، وبالتحديد لأنها تتم على أساس معدلات محلية أعلى من المقاييس الدولية التى تدنو . ويؤخذ فى الاعتبار أنه فى ظل إزالة إجراءات صحية معينة ، سوف يتم إلغاء حصص بعض الدول .

٢٠٤٠٤. التزامات الدول النامية :

رغم أن مشاركة الدول النامية فى التجارة الزراعية العالمية صغيرة نسبياً [حوالى ٢٥% حسب إحصائيات عام ١٩٩٢] ، فإن هذه المشاركة مصيرية لأغراض التنمية ، ومن المحتمل أن يكون لالتزامات تلك الدول آثار هامة فى ذلك الاتجاه . وتعتبر التزامات تحرير التجارة الزراعية بوجه عام أكثر ملاءمة للدول النامية ، وبالتحديد من حيث نسب التخفيض ، والفترات الزمنية لإجراء التخفيضات اللازمة.

وتشير إحدى دراسات الأونكتاد ***UNCTAD (1995)*** إلى أن هناك ثلاثة عناصر جديرة بالملاحظة بالنسبة لالتزامات النفاذ للأسواق ، يتعلق العنصر الأول بتعاظم مستويات الأمان للتجارة الزراعية فى أسواق الدول النامية . ويرجع ذلك

لسببين ، **أولاً** : أن اتفاقية فرض التعريفات من المحتمل أن تؤدى إلى عدم وجود قيود غير تعريفية تؤثر على التجارة الزراعية ، فضلاً عن أنها سوف تزيد من درجة الشفافية للمتاجرين ***Traders*** . **ثانياً** : أنه سوف يتم ربط كل التعريفات على المنتجات الزراعية ذات المعدلات المرتفعة . ومن المعروف أن نسبة الورادات الزراعية التى حددت معدلاتها القصوى تبلغ حوالى ٨% فى أفريقيا ، و٣٦% فى آسيا ، و٧٤ % فى أمريكا اللاتينية .

أما العنصر الثانى ، فيتمثل فى أن اتفاقية فرض التعريفات تسببت فى عدد مرتفع إلى حد ما من التعريفات ، ولكن هذا العدد لا يزال بصفة عامة أقل منه فى الدول المتقدمة ، حيث تم تخفيض ذلك العدد المرتفع إلى مستويات دنيا فى حالات كثيرة . وتتشابه معظم المنتجات الزراعية التى من المحتمل أن تتأثر باتفاقية فرض التعريفات فى الدول النامية مع مثيلتها فى الدول المتقدمة ، حيث تتمثل فى الحبوب ، والزيوت البذرية ، واللحوم ، ومنتجات الألبان ، ولكنها تشمل أيضاً بعض المنتجات الاستوائية التى تتمثل فى البن ، والشاى ، والعطور.

كما تشير الدراسة إلى أن معدلات تخفيض التعريفات التى احتوتها جداول تنازلات الدول النامية أخذت بشكل واسع شكل قيود سقفية ***Ceiling Binding*** ، حيث أنه فى عديد من الأمثلة تجاوزت تلك المعدلات حدود التعريفة المطبقة على الدولة الأولى بالرعاية ***MFN*** فى فترة ما قبل دورة أوروجواى.

ويتعلق العنصر الثالث بالتزامات الحصص التعريفية ***Tariff Quota*** ، حيث تم تجميع الدول النامية فى عدة مناطق فيما يتعلق بالتزامات حصص التعريفات . وتعتبر كميات مستويات النفاذ التى التزمت بها الدول النامية عبر

مناطقها مرتفعة نسبياً للحبوب ، تليها الزيوت البذرية ، ثم الزيوت النباتية . وكذلك الحال بالنسبة لالتزاماتها بخصوص منتجات الحيوانات الحية ***Live Animals*** [بالتحديد فى آسيا] التى تتمثل فى منتجات الألبان ، ومن المتوقع أن تولد هذه المنتجات [التى لم تكن موضوعا لحصص التعريفات أو التى سيتم تطبيق تخفيضات هامة على تعريفاتها فى أسواق معينة] فرصا سوقية إضافية.

أما بالنسبة للتنافس على الصادرات ، فقد كان دعم الصادرات فى الدول النامية مجالا لالتزامات تخفيض . وتتمثل معظم المنتجات الزراعية التى سوف تتأثر بالتزامات تخفيض دعم الصادرات عبر مناطق الدول النامية فى السكر ، والأرز ، والخضر ، والفاكهة . وفيما يخص الضغط على الإنفاق فى الموازنات الحكومية ، فإنه باستبعاد المكسيك ، وكولومبيا ، وجنوب أفريقيا ، يتمثل مستوى دعم الصادرات لجميع الدول النامية فى مستوى منخفض جداً ، ويرجع ذلك إلى أن دولاً نامية عديدة لم تكن تقدم دعماً لصادرتها الزراعية.

كما التزمت الدول النامية التى كانت تطبق أشكالاً غير معفاة من الدعم المحلى على المنتجات الزراعية ، بتخفيض حوالى ١٤% على أساس مقياس الدعم الإجمالى . فعلى سبيل المثال ، تبلغ هذه النسبة حوالى ٩,٧ بليون دولار فى المكسيك ، وحوالى ٤,٠ بليون دولار فى جمهورية كوريا ، وحوالى ١,٣ بليون دولار فى فنزويلا ، وحوالى 1.1 بليون دولار فى البرازيل.

مما سبق يتضح أنه فى ظل تنفيذ الدول الأعضاء لالتزامات تحرير التجارة الزراعية ، من المتوقع أن تستفيد بعض مجموعات الدول من خلال جنى الفرص التجارية الجديدة ، فى حين تخسر بعض المجموعات الأخرى بسبب ضياع فرص

تجارية كانت تتحقق فى فترة ما قبل دورة أوروجواى . وتسعى الدراسة فى النقطة التالية إلى تحديد المستفيدين والخاسرين من جراء تحرير التجارة الزراعية ، وكذلك تحديد مصادر المكسب والخسارة على المدى القصير والطويل.

٤٠٥٠ آثار تحرير التجارة الزراعية العالمية على الدول المتقدمة والنامية :

تعرضت دراسات عديدة لتقدير حجم وتوزيع العوائد ***Benefits*** التى تنتج من إصلاح التجارة الزراعية ***Agricultural Trade Reform*** وانقسمت إلى قسمين ، يعتمد القسم الأول على نماذج التوازن الجزئى ***Partial Equilibrium Models*** ، فى حين يقوم القسم الثانى على نماذج التوازن العام ***General Equilibrium Models*** . هذا وقد اختلفت هذه الدراسات فيما بينها حول تقدير آثار تحرير التجارة الزراعية العالمية على الدول المتقدمة والنامية.

٤٠٥٠١٠ أثر تحرير التجارة الزراعية من خلال نماذج التوازن الجزئى : ***Partial Equilibrium Models***

لقد ركزت نماذج التوازن الجزئى بصفة عامة على تحركات الزراعة فى حدود تغيرات ثابتة نسبياً ، واشتمل التحرير فيها على ثلاث نقاط رئيسية هى تحركات الموارد خارج (أو داخل) الزراعة ، واستجابة العرض الحدى ، وتغيرات الرفاهية . وسوف يتركز التحليل فى هذا الجزء على نموذجين من نماذج التوازن الجزئى هما : نموذج ***SWOPSIM (1990)*** ، ونموذج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ***UNCTAD (1990)*** . كما تتم الإشارة إلى نتائج بعض النماذج الأخرى مثل نموذج ***The OECD MTM (1990)*** ، و ***Zietz*** و ***valdès (1990)*** ، وذلك فى محاولة لإجراء مقارنة بين نتائج هذه النماذج جميعاً فيما يخص تأثيرات السعر العالمى ، والرفاهية.

يعرف النموذج الأول ***SWOPSIM*** بالنموذج الإستاتيكى لمحاكاة السياسة العالمية ***Static World Policy Simulation*** ، وقد أجرى بوزارة الزراعة الأمريكية ***USDA*** . ويشمل هذا النموذج ٣٦ دولة ومنطقة ، و ٢٢ سلعة . ويعتمد نموذج ***SWOPSIM*** على منهج التوازن الإستاتيكى والجزئى ، حيث تحدث تحركات (زيادات) الإنتاج الزراعى بسبب زيادة الأسعار نتيجة للتحرير عبر منحنى العرض ، بدلاً من التحرك الديناميكى تجاه الخارج ***Outward*** . ويحتوى هذا النموذج على ثلاثة سيناريوهات بديلة لتحرير التجارة الزراعية العالمية [الناشئة عن هذا التحرير] جزئياً على الأسعار فى الدول النامية ، وذلك بمعامل تحرير سعرى يساوى ٠,٥ ، أى أن التغير فى السعر العالمى بدولار واحد ينعكس على السعر بالدول النامية بتغير قدره نصف دولار ، وهو ما ينطوى على سياسة حمائية من قبل الدول النامية . بينما يفترض السيناريو الثانى حدوث تحرير كامل للتجارة الزراعية فى الدول المتقدمة ولا يحدث عزل فى الدول النامية ، للدرجة التى تستوعب هذه الدول زيادات السعر الناتجة عن التحرير ، وفى تلك الحالة فإن الزيادة فى الأسعار العالمية بدولار واحد تؤدى إلى زيادة السعر فى الدول النامية بنفس القيمة . أما السيناريو الثالث ، فيتضمن تحقيق التحرير عن طريق إلغاء جميع برامج الدعم والضرائب.

ويعرض الجدول رقم (د/١) بالملحق التغيرات المتوقعة فى الأسعار العالمية للسلع الزراعية فى ظل السيناريوهات البديلة لتحرير التجارة الزراعية العالمية مقارنة بفترة الأساس (٨٤-١٩٨٦) . وتشير هذه النتائج إلى أنه طبقاً لسيناريو التحرير الكامل سوف ترتفع الأسعار العالمية فى المتوسط بنحو ١٦% . أما على المستوى السلعى ، فمن المتوقع حدوث زيادات كبيرة فى أسعار منتجات الألبان بنحو ٨١% ، يليها السكر بنحو ٤٠% ، ويتوقع أن يزداد سعر القمح بنحو

٢٠% ، والأرز بنحو ١٥%. بينما يتوقع حدوث زيادات طفيفة فى سعر القطـن ، وكذلك سعر البيض . وبصفة عامة ، تشير نتائج النموذج إلى إنه بإتمام عمليـات التحرير الكامل فى الدول المتقدمة والنامية ، من المتوقع أن تحدث قوى السـوق أثرها وتعود الأسعار إلى أوضاعها التوازنية ، وبالتـالى تحقـق معظـم السـلع الزراعية مستويات سعرية أقل عنها فى حالة التحرير الجزئى فى الدول المتقدمـة فقط.

أما بالنسبة لتـأثيرات الرفاهيـة ***Welfare Effects*** ، فتشـير نتـائج السيناريوهات البديلة إلى تنوع التأثيرات الإقليمية على الرفاهية الصافية بعمق من إقليم لآخر بغض النظر عن السيناريو [كمـا يتضـح مـن جـدول رقـم (د/٢) بالملحـق] ، حيث أنه من المتوقع أن تعانى معظم الدول النامية من الخسائر فـى حالة إتمام التحرير فى الدول المتقدمة فقط (تقدر خسـارة الـدول الناميـة فـى مجموعها بنحو ٤,٥ بليون دولار) ، إلا إنه من المحتمل أن تكـون نسـبة هـذه الخسائر إلى الناتج المحلى الإجمالى ***GNP*** ضئيلة فى غالبية الدول النامية . أمـا فى حالة إتمام التحرير فى الدول المتقدمة والنامية ، فيتغير الوضع إلى حـد مـا نتيجة تحقيق الدول النامية بعض المكاسب مـن تخفيـض خسـائر الموازنـات ***Deadweight*** ، وفى حالات أخرى من التغيرات فى شروط التجارة ***Terms of Trade*** ، وتشير تقديرات النموذج إلى احتمال أن تصل مكاسب الدول النامية إلى نحو ١٤ بليون دولار ، كما يظهر من جدول رقم (د/٣) بالملحق . كما يتضح أنـه بوجه عام من المتوقع أن تستفيد دول إقليم أمريكا اللاتينية من تحريـر التجـارة الزراعية فى كل من الدول المتقدمة والنامية ، فى حين أنه من المحتمل أن تلحـق الخسائر بمعظم الدول الأفريقية ، وبالتحديد المستوردة للغذاء فى شـمال أفريقيـا والشرق الأوسط .

أما الدراسة الثانية الرئيسية ***[(1990) UNCTAD]*** ، فقد حاولت تقدير آثار درجات من الإصلاح الكامل ، وتقدر تلك الدراسة تأثير إصلاحات التجارة الزراعية على الدول النامية طبقاً لأربعة أنواع مختلفة من الإصلاحات التى تقوم بها الدول المتقدمة (أستراليا ، وكندا ، والجماعة الأوربية ، واليابان ، والولايات المتحدة) . وتغطى هذه الدراسة بعض المحاصيل (القمح ، والذرة ، والأرز ، والشعير) ، واللحوم (البقر ، والعجول) ، والسكر ، والزيوت البذرية ، والزيوت ، والقهوة ومنتجاتها ، والكاكاو ، والشاى ، والدخان ، والقطن . وهى بذلك تغطى محاصيل أكثر من المحاصيل التى تغطيها دراسة ***Anderson* و *Tyers* *(1990)*** ، لكنها تستخدم منهج التوازن الإستاتيكى المقارن والجزئى ***Comparative Static and Partial Equilibrium*** ، لذلك تنطوى نتائجه على تقديرات تبالغ فى الأثر السلبى على الدول المستوردة الصافية.

ويحتوى نموذج ***UNCTAD*** على أربعة سيناريوهات بديلة لإصلاح التجارة الزراعية ، مستخدماً الفترة (٨٤ – ١٩٨٦) كأساس . **الأول** ، يحتوى على تحرير كامل للتجارة الزراعية عن طريق إلغاء كل دعم المنتجين والمستهلكين ، بالإضافة إلى إلغاء التعريفات الجمركية والحصص والضرائب المحلية على المنتجات الاستوائية. **الثانى** ، يحتوى على تخفيضات فى دعم سعر المنتجين بنسبة تبلغ ٢٠% . **الثالث** ، يحتوى على إلغاء دعم الصادرات . **الرابع** ، يحتوى على زيادة الواردات بنسبة ١٠% فى أسواق السلع الاستوائية والمنتجات الأخرى للدول النامية ، شاملة السكر ، سواء عن طريق زيادة أو خفض التعريفات الجمركية .

وتعرضت الدراسة لقياس أثر الإصلاحات الأربعة على الأسعار العالمية للسلع المقترحة [كما يتضح من جدول رقم (د/٤) بالملحق] ، حيث يعكس السيناريو رقم (١) ، ورقم (٢) الارتفاع الكبير فى أسعار الأرز ، بينما يعكس

السيناريو رقم (٣) التأثير الكبير على أسعار القمح ، ولحوم البقر ، والأرز . ويعكس السيناريو رقم (٤) أثر الزيادة الكبرى فى أسعار المنتجات الاستوائية ، تأكيداً على أهمية زيادة نسبة ١٠% فى النفاذ للأسواق باطراد .

بصفة عامة ، تقوى النتائج الإجمالية لنموذج ***UNCTAD*** من فكرة أن النفاذ للأسواق هو عنصر المكاسب الأهم للدول النامية ، حيث تظهر السيناريوهات رقم (١) ، و (٢) ، و (٣) فوائد أقل من ٤ – ١٠ % زيادات فى نفاذ الأسواق ، كما تشير التقديرات إلى أنه ليس من المتوقع أن يكون التحرير الكامل فى الأجل الطويل فى صالح الدول النامية ، وأنه بدون زيادات رئيسية فى النفاذ للأسواق – تفضيلياً أكثر من ١٠% – ، فإن أى حزمة إصلاح تحتوى على عناصر السيناريوهات رقم (٢) ، و(٣) ، و(٤) لا تكون فى صالح الدول النامية .

من تحليل نماذج التوازن الجزئى موضع الدراسة ، يتضح أنه بالنسبة لتأثيرات السعر العالمى ***World Price Effects*** ، تشير تقديرات جميع النماذج [بعد الأخذ فى الاعتبار نموذج ***(1990) The OECD's MTM*** ، ونموذج دراسة ***Zietz و Valdès (1990)]*** إلى أن تحرير التجارة الزراعية فى الدول المتقدمة فقط ، من المتوقع أن يؤدى إلى ارتفاع أسعار اللحوم ، والألبان ، والسكر ، فى حين تشير تقديرات كل النماذج باستثناء نموذج ***The OECD's MTM*** إلى احتمال ارتفاع أسعار القمح . أما بالنسبة للحبوب الخشنة ، فقد جاءت النتائج أكثر غموضاً ، حيث أشارت بعض النماذج [نموذج ***The OECD's MTM (1990)***، ونموذج ***Zietz و Valdès (1990)***] إلى احتمال انخفاض أسعارها ، بينما تنبأت بقية النماذج باحتمال ارتفاع أسعار الحبوب الخشنة ، وذلك كما يتضح من جدول رقم (د/٥) بالملحق .

أما فى حالة التحرير الكامل ، فتشير تقديرات معظم نماذج التوازن الجزئى إلى أن تنفيذ الدول النامية لالتزاماتها تجاه التحرير ، من المحتمل أن يعضد زيادات الأسعار العالمية ، حيث أنه من المتوقع أن يحدث انتقال كامل للتغيرات فى الأسعار العالمية إلى المزارعين فى الدول النامية . ولعل استجابة الناتج الزراعى لتلك التغيرات السعرية تعتبر السبب الرئيسى وراء اختلاف النتائج فى حالة التحرير الكامل عنها فى حالة التحرير الجزئى، كما يظهر من جدول رقم (د/٥) بالملحق .

كما تشير نتائج نماذج التوازن الجزئى فيما يخص تأثيرات الرفاهية ، إلى أن دلائل وجود آثار على الرفاهية نتيجة تحرير التجارة الزراعية تعد أكثر محدودية واختلافا عن دلائل وجود آثار على الأسعار العالمية . ولقياس الأثر الصافى على الرفاهية ، يجب تحقيق بعض الربط بين أثر تخفيض الحماية السلبية المتبعة فى الدول النامية ، وأثر إزالة إختلالات السياسات المحلية فى الداخل ، علاوة على أنه يجب التعامل مع هذه الآثار فى ضوء التحرير على الأسعار العالمية . وعموماً ، هناك اختلاف واضح بين تقديرات النماذج موضع الدراسة فيما يخص تأثيرات الرفاهية . وعلى الرغم من اتفاق النتائج [إلى حد ما] حول المكاسب المحققة للدول المتقدمة ، إلا إنه يوجد اختلاف كبير حول تأثيرات الرفاهية فى الدول النامية .

مما سبق يتضح أنه من المتوقع أن تحدث زيادة فى رفاهية العالم فى حالة التحرير الكامل للتجارة الزراعية فى الدول المتقدمة والنامية ، بشكل أكبر منه فى حالة التحرير الجزئى فى الدول المتقدمة فقط.

٢٠٥٠٤ ، أثر تحرير التجارة الزراعية من خلال نماذج التوازن العام :

General Equilibrium Models

يرتكز التحليل فى نماذج التوازن العام بوجه عام على ثلاث آليات محددة هى تأثيرات شروط التجارة ***Terms of Trade Effects*** ، وتأثير الموازنات الحكومية ***Public Sector Financing Effects*** ، وتأثيرات تخصيص الموارد ***Resource Allocation Effects***. هذا ويعتمد التحليل فى هذا الجزء من الدراسة على التركيز على دراسة وتحليل تأثيرات شروط التجارة بوجه خاص ، حيث أنها تمثل التأثيرات الرئيسية للتحرير ، وذلك من خلال التعرض لنتائج (تقديرات) نموذجين للتوازن العام هما نموذج ***RUNS (1993)*** ، ونموذج دراسة ***Tarr, et. al. (1995)***.

يعرف النموذج الأول [نموذج ***RUNS (1993)***] بنموذج الجنوب/ الشمال – الحضر / الريف ***Rural/Urban - North/South*** ، وقد تم تطويره أساساً فى دراسة ***Burniaux*** و ***Mensbrugghe (1991)*** ، ثم أدخلت عليه دراسة ***Goldin,(et.al.) (1991)*** ، بعض التعديلات لتلافى العديد من المشاكل التى واجهت الدراسة الأولى عند التطبيق . وأخيراً ، كان الإصدار الأخير لتطبيق نموذج ***RUNS*** لقياس أثار إصلاح التجارة الزراعية فى إطار مقترح دنكل ***Dunkel*** على الدول النامية ، وهو الإصدار الذى سوف يعتمد التحليل على تقديراته فى هذا الجزء .

يحتوى نموذج ***RUNS*** على ٢٢ منطقة ، تشتمل كل منطقة على قطاعين زراعيين (نباتى ، وحيوانى) . يشتمل القطاع النباتى على ١١ سلعة ، فى حين يشتمل القطاع الحيوانى على أربع سلع رئيسية ، بالإضافة إلى خمس سلع صناعية تنتج بواسطة القطاعات الإنتاجية كل على حدة . ويقوم النموذج على مجموعة من

الافتراضات الرئيسية . **أولاً** ، وجود إحلال كامل بين السلع الزراعية المحلية ، والسلع الزراعية المدرجة فى التجارة الدولية . **ثانياً** ، تختلف السلع الصناعية فيما بينها من منطقة لأخرى باستعمال توصيف ***Armington Specification*** [بواسطة دالة الواردات ***Constant Elasticity of Substitution (CES)*** ، ودالة الصادرات ***Constant Elasticity of Transformation (CET)***]. **ثالثاً** ، تتمثل عوامل الإنتاج فى أربعة عوامل رئيسية ، هى رأس المال ، والعمل البشرى ، والأرض ، والعامل الحيوانى ***Draught Cattle*** . **رابعاً** ، يتم تحديد حجم الاستثمارات بحجم المدخرات. **خامساً** ، يتسم رأس المال الثابت فى القطاع الصناعي بحرية الحركة كلياً فى خلق سلع جديدة. **سادساً** ، فى القطاعات الريفية ، يتجمع رأس المال والأراضى الصحراوية فى مزيج لعامل واحد ، كما تتجمع عناصر العمل البشرى والعمل الحيوانى والأراضى المروية فى مزيج لعامل آخر. **أخيراً** ، يتحدد الاستثمار الريفى بالربحية النسبية لأصول متعددة ، هى الأراضى الصحراوية ، والأراضى المروية ، والجرارات الزراعية ، والعمل الحيوانى.

هذا ويقوم النموذج على أربعة سيناريوهات بديلة لتحرير التجارة الزراعية . يفترض السيناريو الأول تحرير التجارة الزراعية فى الدول المتقدمة [دول ***OECD***] فقط . بينما يفترض السيناريو الثانى التحرير الكامل للتجارة الزراعية فى الدول المتقدمة والنامية . أما السيناريو الثالث ، فيأخذ بمقترح دنكل لإصلاح التجارة الزراعية. ويفترض السيناريو الرابع تحرير التجارة الزراعية فى الدول النامية فقط . وباستثناء السيناريو الرابع ، تعد السيناريوهات الثلاثة الأولى أقرب إلى اتفاق الزراعة فى إطار دورة أوروجواى ، وبالتالى يمكن الاعتماد على نتائجها فى التنبؤ بآثار التحرير على الدول النامية.

تشير تقديرات نموذج ***RUNS*** فيما يتعلق بتأثيرات السعر العالمى ، إلى أنه بإتمام تحرير التجارة الزراعية فى دول ***OECD*** فقط ، تزداد أسعار بعض السلع الزراعية كالألبان ، ولحوم البقر ، والسكر ، والقمح بشكل كبير ، ويرجع ذلك للمبالغة فى حماية هذه السلع فى فترة ما قبل دورة أوروجواى . أما فى حالة التحرير الكامل ، فإنه من المتوقع أن تزداد أسعار بعض المنتجات كالسكر ، والألبان بشكل أعلى منه فى حالة التحرير الجزئى فى دول ***OECD*** فقط ، وذلك بسبب الدعم الكبير الذى كان يقدم لمنتجى هذه السلع فى الدول النامية ، وذلك كما يتضح من جدول رقم (د/٦) بالملحق .

ويوضح جدول رقم (د/٧) بالملحق تأثيرات السعر العالمى حسب السيناريوهات البديلة فى حالة استجابة النمو فى الإنتاجية للتغيرات السعرية . ففى حالة التحرير الجزئى فى بلدان ***OECD*** فقط ، من المحتمل أن يحدث تباطؤ فى معدل زيادة الإنتاجية الزراعية كاستجابة لأسعار المنتجين المنخفضة فى الدول المتقدمة ، فى حين يحدث العكس تماماً فى الدول النامية التى تحدث فيها سرعة فى معدل زيادة الإنتاجية كاستجابة للأسعار العالمية المرتفعة . أما فى حالة التحرير الكامل ، فتتغير الأسعار العالمية بشكل مشابه للتغيرات فى حالة عدم استجابة النمو فى الإنتاجية الزراعية.

كما تشير التقديرات فيما يتعلق بتأثيرات الرفاهية ، إلى أنه فى حالة إتمام عمليات التحرير فى دول ***OECD*** فقط ، من المتوقع أن تحقق غالبية الدول النامية خسائر فى الرفاهية ، باستثناء مجموعة صغيرة منها تحقق مكاسب ضعيفة بمقدار ٦٢٩ مليون دولار ، فى حين أنه من المتوقع أن تحقق الدول المتقدمة مكاسب كبيرة من جراء التحرير بمقدار ٧٢,٧ بليون دولار . أما فى حالة التحرير الكامل ، فتشير التقديرات إلى احتمال تحقيق الدول النامية مكاسب فى

الرفاهية بمقدار ٥٩ بليون دولار ، فى حين تظل مكاسب الدول المتقدمة كما هى تقريباً [نحو ٧٣,٤ بليون دولار] ، وذلك كما يتضح من جدول رقم (د/٨) بالملحق . أما فى حالة حدوث استجابة النمو فى الإنتاجية ، فمن المتوقع حدوث زيادات فى مكاسب الرفاهية للدول النامية بوجه عام ، حيث من المحتمل أن تزداد مكاسب الرفاهية من نحو ٦٢٩ مليون دولار إلى نحو ٢٩ بليون دولار فى حالة التحرير الجزئى ، ومن نحو ٥٩,٢ بليون دولار إلى نحو ١٣١ بليون دولار فى حالة التحرير الكامل ، وذلك كما يتضح من جدول رقم (د/٩) بالملحق .

أما الدراسة الثانية [دراسة ***Tarr, et. al. (1995)]*** فقد حاولت استخدام نموذج تطبيقى واسع النطاق لتقدير حجم منافع الرفاهية المترتبة على دورة أوروجواى ، باستخدام ٢٤ منطقة ، و ٢٢ من نماذج السلع الرئيسية فى التجارة العالمية . وتمتاز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات الأخرى بتقسيم مجمل سيناريو إصلاح التجارة الزراعية إلى ثلاثة مكونات رئيسية هى دعم الصادرات ، ودعم الإنتاج ، وحماية الواردات . وبالنسبة للمكون الأول [خفض دعم الصادرات الزراعية] ، من المتوقع أن يحقق مكاسب للاتحاد الأوربى بمقدار ١١,٥ مليار دولار.

فى حين تستفيد بدرجة طفيفة الدول المصدرة الرئيسية للغذاء (الأرجنتين ، وأستراليا ، وكندا ، ونيوزيلاند) ، وتخسر معظم الدول الأخرى . وهذا السيناريو هو الذى تخشاه الدول المستوردة الصافية للغذاء ، لما تتوقعه من خسائر صافية لها فى شروط التجارة . وعموماً ، من المتوقع أن تحقق الدول النامية خسائر صافية فى الرفاهية نتيجة خفض دعم الصادرات ، تقدر بنحو ٢,٣ بليون دولار ، كما يتضح من جدول رقم (د/١٠) بالملحق .

وفيما يتعلق بالمكون الثانى [خفض دعم الإنتاج] ، فإن كل الدول التى شملتها الدراسة تقريباً كان لديها على الأقل قدر من دعم الإنتاج الزراعى ، وكان هذا الدعم مرتفعاً جداً فى بعض الحالات ، مثل حالات الحبوب فى الشرق الأوسط ، والأرز فى كوريا . لذلك ، فإن الحد من هذه التشوهات فى الإنتاج ، من المحتمل أن يحقق فوائد لمعظم هذه الدول ، لكن من المتوقع أن تعانى بعض الدول المستوردة الصافية للغذاء – من القمح ، والحبوب ، وباستثناء الأرز– من تحقيق خسائر صافية فى الرفاهية مثل الدول الأفريقية الصحراوية ، وتايوان ، والمكسيك ، وسنغافورة.

أما بالنسبة لتخفيض حماية الواردات ، فتشير النتائج إلى تحقيق كل من اليابان ، وكوريا لمكاسب كبيرة [نحو ١٧,٧ ، ٤,٧ بليون دولار على التوالى] فى الرفاهية ، ويرجع ذلك إلى المستوى المرتفع للغاية من الحماية الزراعية الذى كانا يأخذان به ، وتحقق أيضاً بعض الدول الأخرى التى تفرض حماية زراعية مرتفعة نسبية بعض المكاسب فى الرفاهية ، وذلك كما يتضح من جدول رقم (د/١٠) بالملحق .

تشير تقديرات الدراسة بصفة عامة ، إلى أنه من المحتمل أن تحقق الدول النامية مكاسب صافية ضئيلة فى الرفاهية بمقدار ٩,٢ بليون دولار ، ويرجع ذلك بشكل رئيسى إلى خسائر الدول النامية المستوردة للغذاء.

بوجه عام ، تشير تقديرات نماذج التوازن العام موضع التحليل إلى أنه من المتوقع أن يكون لعمليات إصلاح التجارة الزراعية ، تأثيرات رئيسية على ارتفاعات الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية الرئيسية ، إلا إنه من المحتمل أن

تكون حدة هذه الارتفاعات أقل وطأة فى حالة التحرير الجزئى عنها فى حالة التحرير الكامل . وبالنسبة لتأثيرات شروط التجارة ، تشير التقديرات إلى احتمال استفادة بعض دول إقليم الدول المتقدمة كأمريكا الشمالية وأستراليا ، وخسارة بقية دول الإقليم . أما الدول النامية ، فبينما تحقق بعض دول أمريكا اللاتينية والكاريبى بعض المكاسب (وكذلك الحال لبعض دول الشرق الأقصى) ، تعانى معظم الدول الأفريقية ، وبلدان الشرق الأدنى من الخسائر فى تجارتها الزراعية.

وعلى الرغم من أهمية تلك النماذج – سواء نماذج التوازن الجزئى أو العام – لتقدير حجم وتوزيع العوائد ***Benefits*** التى تنتج من إصلاح التجارة الزراعية فى إطار دورة أوروجواى ، إلا إنه يعترى تلك التقديرات مشاكل عديدة فيما يتعلق بالنماذج القياسية ***Econometric Models*** التى اعتمدت عليها ، وبالتالى يجب تفسيرها بشئ من الحذر. حيث يعاب على تلك النماذج عدم احتوائها على قضايا ديناميكية هامة ، مثل الانتقام ***Retaliation*** ، وكيفية السلوك تجاه المخاطر ***Risks*** ، ومعالجتها للزراعة كقطاع صغير ومنفصل . وأيضاً اتجاه تلك النماذج إلى تجميع سلع عديدة مع بعضها بافتراض أنها متجانسة ، بالإضافة إلى أن النماذج التى يتم بنائها على الدول المتقدمة لا تتمشى مع الدول النامية لعدم ملاءمة الافتراضات التى تقوم عليها لظروف الدول النامية.

مما سبق يتضح أن تأثيرات السعر العالمى تعتبر من التأثيرات الرئيسية لتحرير التجارة الزراعية ، والتى تتسبب فى إحداث بقية التأثيرات الأخرى . ولما كانت التنمية الزراعية من أهم تلك التأثيرات ، فإن الفصل التالى يسعى إلى تحليل وتقدير أثر التغيرات المتوقعة فى الأسعار العالمية على التنمية الزراعية فى مصر.

الملحق الإحصائى

جدول رقم (د/١)

تغيرات السعر العالمى فى كل سيناريوهات SWOPSIM

(%)

السلعة	سيناريو رقم (١)	سيناريو رقم (٢)	سيناريو رقم (٣)
لحوم البقر	١٩	١٦	١١
الخنزير	١٤	١٢	١١
الأغنام	٣١	٢٥	٢١
الدواجن	١٨	١٦	١٦
البيض	٦	٥	٤
اللبن	٠	٠	٠
الزبدة	٩٩	٨٤	٨٥
الجبن	٤٣	٣٧	٣٨
منتجات الألبان	٨٨	٨١	٨١
القمح	٣٧	٢٧	٣٠
الذرة	٢٩	٢٢	٢٣
الحبوب الخشنة	٢٢	١٦	١٥
الأرز	١٩	١١	١٥
فول الصويا	٢-	٢-	٣-
لحوم أخرى	١-	١	٢
زيوت أخرى	٩	٧	١٤
القطن	١٢	٨	٤
السكر	٤٨	٢٩	٤٠
الدخان	٤	٣	٣
المتوسط	٢١	١٦	١٦

المصدر :

- Krissoff, B., J. Sullivan, J. Wainio, and B. Johnston (1990) "***Agricultural Trade Liberalization and Developing Countries***", Agricultural and Trade Analysis Division, USDA, Washington, D.C., p. 45.

جدول رقم (د/٢)

تقدير تأثيرات الرفاهية حسب السيناريوهات البديلة لنموذج SWOPSIM

(بالمليون دولار)

السيناريو / الدولة	سيناريو رقم (١)	سيناريو رقم (٢)	سيناريو رقم (٣)
بنجلاديش	٤٠-	٤٠-	٢٤ -
الصين	٧٣-	٦٩-	٧٦ -
الهند	٣٣٢	٣٣٥	١,٧٤٦
إندونيسيا	٨٤-	١٠٥-	١١٩
باكستان	١٠٩	٥٠	٣١٧
الفلبين	١٠	٢٧-	٦٧
تايوان	٢٥٤-	٢٧٣ -	٥٨ -
دول أسيوية أخرى	١١٧-	٣٢٥ -	١٦٦ -
الأرجنتين	٦٥٦	٥٣٢	٦٣٧
البرازيل	٢٩٢-	٤٣١-	٤٠٦
المكسيك	١٣٣-	٥٩-	٥٠٥
دول لاتينية أخرى	٦٩-	١٦٢	٧١٦
مصر	٥٢٩-	٤٤٢-	١٨١ -
نيجيريا	٦٢-	٢٨-	٢٤
دول الصحراء الأفريقية الأخرى	-	٦٤-	٥٤ -
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-	٢,١٨٤-	٢,٢١١ -
أوروبا الشرقية	-	٦٩١	٧٢٩
بقية العالم	١,٤٤٥-	١,١٦٤-	١,٠٨٣ -
إجمالى البلدان النامية	٤,٤٧٦-	٤,٩٨٥-	٢,٠٦٠
إجمالى البلدان الصناعية	-	٣٣,١٢٨	٣٣,٠٦٥
إجمالى العالم	-	٢٨,١٣٣	٣٥,١٢٥

المصدر :

- Krissoff, B., J. Sullivan, J. Wainio, and B. Johnston (1990) "***Agricultural Trade Liberalization and Developing Countries***", Agricultural and Trade Analysis Division, USDA, Washington, D.C., p. 44.

جدول (د/٣)

التغيرات فى شروط التجارة Terms of Trade الزراعية حسب السيناريوهات البديلة لنموذج SWOPSIM

(بالمليون دولار)

السيناريو / المنطقة	عام ١٩٨٦ أساس	سيناريو رقم (١)	سيناريو رقم (٢)	سيناريو رقم (٣)
المكسيك	١,٢٢١-	٥٢٠	١,١١٠	١,٨٤٣
البرازيل	٢,٦	٩١٣	١,٥٨٠	١,٠٦٢
الأرجنتين	٣,٦٢٧	١,٧٣٠	٢,٣٣٤	٤,٦١
*إجمالى أمريكا اللاتينية	٥,٢٩١	٤,٢٧٧	٦,٤٥١	٩,٢٩٨
نيجيريا	٤٣١-	١٢	٨٧	١٣٧
كينيا	٨٥-	٢٨	٤٧	٤٥
دول الصحراء الأفريقية الأخرى	٥٤٢	٢٦٤	٣٩٩	٤١٦
مصر	١,٩٨١-	٣١٤-	٤٤-	٨٤-
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منتجة للبترول	٦٤٢٢-	١,٩٧١-	١,١٤٤-	١,٢١٢-
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير منتجة للبترول	٩٩٢-	٥٦	٣٠١	٢٢٠
إجمالى الدول الأفريقية (شرق / وسط)	٩,٣٦٩-	١,٤٨٣-	٣٥٤-	٧٣-
الهند	١٨٤-	٢,٦٤٧	٣,٦٩٦	٤,٢٤٦
باكستان	٥٢١	٤٩٨	٦٠٨	١,٣٢٣
بنجلاديش	٣٧٠-	٢٣٢	٢٩٥	٤١٧
إندونيسيا	٥٧-	٣٠٢	٣٩٠	١٥٧-
ماليزيا	٢,٢٤٠	١٥٧	١٥١	٣٢٨
الفلبين	٥٤٩	١٩٦	٢٥٤	٧١
تايوان	١,١٧٧-	٥٢-	٦٨	١١٥-
إجمالى الدول الآسيوية	١,١٥٩-	٤,٢٢٠	٥,٩٢٧	٥,٩٩٥
بقية العالم	٤,٨٦٤-	١,١٢٦ -	٥٠٢-	٤٦٣-
إجمالى الدول النامية	١٠,١٠١	٥,٤٤٥	١١,٥٩١	١٤,٢٨٣

المصدر :

- Krissoff, B., J. Sullivan, J. Wainio, and B. Johnston (1990) "*Agricultural Trade Liberalization and Developing Countries*", Agricultural and Trade Analysis Division, USDA, Washington, D.C., p. 47.

جدول رقم (د/٤)

آثار التحرير الكامل Global على عوائد النقد الأجنبى والرفاهية الاقتصادية فى البلدان النامية بافتراض نمو الإنتاجية نتيجة استجابة السعر فى عام ١٩٩٠

(أساس عام ١٩٨٥ ، بالبليون دولار)

نوع الإصلاح / الدولة	التحرير الجزئى (فى بلدان OECD فقط)			التحرير الكامل Global		
	التغير فى صافى حصيلة النقد الاجنبى من حصيلة تجارة الغذاء	التغير فى رفاهية المزارعين	التغير فى صافى الرفاهية الاقتصادية	التغير فى صافى حصيلة النقد الاجنبى من حصيلة تجارة الغذاء	التغير فى رفاهية المزارعين	التغير فى صافى الرفاهية الاقتصادية
* آسيا :						
بنجلاديش	٠,٢	٠,٧	٠,٢	٠,١	٠,٥ −	٠,١
الصين	٦,٣	٦,١	٢,٩	٣٧,٠٠	٢٩,٤	١٢,٩
الهند	٥,٨	٥,٧	١,٣	٣.٣	١,٦	١.١
إندونيسيا	١,٨	١,٣	٠,٤	١,٣−	١.١−	٠,٩
كوريا الشمالية	٠,٠	٠,٤	٠,٩−	٦,٨−	٦,٨−	٦,٥
الفلبين	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٣	٠,٢−	٠,١−
تايوان	٠,١	٠,٤	٠,٢−	١,٧−	١,٨−	٠,٤
تايلاند	١,٠	٠,٦	٠,٥	٠,٥−	٠,٣	٠,٢−
دول أخرى	١,٨	١,٤	٠,٥	١٥,٣	٧,٥	١,٧
الإجمالى	٢٠,٠	١٧,٨	٤,٦	٤٩,٠	٣٢,٩	٢٣,٧
* أمريكا اللاتينية :						
الأرجنتين	٧.٧	١,٩	٥,٤	١٣,٨	١١,٣	٥,١
البرازيل	٧,٩	٣,٨	٢,٩	٧,٨	٥,٨	٠,٨
المكسيك	٢,٨	١,٠	١,٢	٥,١	٣,١	٠,٩
دول أخرى	٦,٤	٢,٣	٣,٢	٨,٦	٧,٤	٠,٨
الإجمالى	٢٤,٨	٩,٠	١٢,٧	٣٥٣	٢٧,٦	٧,٦
* أفريقيا والشرق الأوسط :						
مصر	٠,٠	٠,٢	٠,٣−	٠,١	٠,٣	٠,٤
ليجيريا	١,٢	٠,٤	٠,٦	١,٣	٠,٨	٠,٢
جلوب أفريقيا	١.١	١,٣	٠,٧−	١,٢−	٠,٥−	٠,٢−
دول الصحراء	٣,٩	١,٣	٢,٠	١٢,٢	٧,٥	٢,٣
أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط	٠,٠	١,٥	٢,٣−	٠,٨	١,٣	٠,٦−
الإجمالى	٦,٢	٤,٧	٠,٧−	١٣,٢	٩,٤	٢,١
إجمالى البلدان النامية	٥١,٠	٣١,٥	١٦,٦	٩٧,٥	٦٩,٩	٣٣,٤
إجمالى البلدان المتقدمة	٧٨.٥−	٨٧,٠−	٤٦,٥	١٣٤,٢−	١٦٠,٩−	٧٣,٣٦
إجمالى العالم	٢٠,٨−	٤٤,٤−	٦٢,٢	٣٥,٢−	٨٧,٥−	١٠٦,٤

المصدر :

- Anderson, K., and R. Tyers (1990), "*Welfare Gains to Developing Countries from Food Trade Liberalization following the Uruguay Round*", Department of Economics and Center for International Economic Studies , University of Adelaide, Adelaide, Australia, p .23.

جدول رقم (د/٥)

التغير المقدر فى الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية وفقا لسيناريوهات تحرير بديلة لنموذج UNCTAD (1990)

(الزياده نسبة مئوية)

السلعة	السيناريو			
	تحرير كامل (١)	٢٠% تخفيض فى سعر المنتج (٢)	دعم الصادرات (٣)	١٠% زيادة فى الواردات (٤)
القمح	٢٠,٤	٧,٥	١٢,٢	١.١
الذرة	١٥,١	٤,٨	٠,١	٣,٩
الأرز	٤٢,٦	١٨,٣	٨,٥	٢.٢
الشعير	١٢,٤	١,٩	٠,٠	٢,٤
فول الصويا	٣,٦	٠,٠	٠,٠	٢,٥
زيت فول الصويا	١,٩	٠,١	٠,٠	٠,٠
البقر والعجول	١٢,٥	١٣,٠	١١,١	١,٦
السكر	٢٦,٥	١٠,٦	٠,٩	٤,٣
القطن	٠,١	٠,٩	٠,٠	٩,١
الفول السودانى	٠,١	١,٥	٠,٠	٥,١
زيت الفول السودانى	٢,٨	٠,٦	٩,٠	٣,٩
لب جوز الهند	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٠,١
زيت النخيل	٠,٤	٠,٠	٠,٠	١,٦
البن:				
الخضراء	٤.٤	٠,٤	٠,٠	٢٩,٩
المحمصة	٧,٥	٠,٠	٠,٠	٣٨,٧
الكاكاو :				
الفول	٠,١	٠,٠	٠,٠	١٩,٧
الزبدة	٢,٨	٠,٥	٠,٠	٩,١
البودرة	٥,٢	٠,٨	٠,٠	٤,٢
الدخان :				
الأوراق	٢,٦	٠,٣	٠,٠	١٢,٣
السجاير	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٠
السيجار	٣,٢	٠.٨	٠,٠	٠,١

المصدر :

- UNCTAD, (1990), "***Effects of Agricultural Trade Liberalization on Developing Countries***", New York, United Nations , p.XVI.

جدول رقم (د/٦)

أثر تحرير التجارة الزراعية على الأسعار العالمية حسب نماذج التوازن الجزئى

(نسبة مئوية)

الدراسة / السلعة	القمح	الأرز	الحبوب الخشنة	اللحوم	الألبان	السكر
* حاله التحرير الجزئى :						
-Tyers / Anderson						
أ- السعر فى حالة عدم استجابة الناتج	٢٥	٥	٣	٤٣	٩٥	٢٢
ب- السعر فى حالة استجابة الناتج	١٩	-	٢	٣٩	٩٠	٢٧
-Valdès / Zietz	٣	٢	٣-	١٠	-	١٥
-OECD / MTM	٥-	-	١٠-	٥	٣١	٩
- USDA / SWOPSIM	٢٧	١٨	٢٢-١٦	١٦	٨٤	٢٩
* حاله التحرير الكامل :						
-Tyers /Anderson						
أ- السعر فى حالة عدم استجابة الناتج	١	٦-	٨٨-	٦٠	١٢-	-
ب- السعر فى حالة استجابة الناتج	١	-	٧-	٢-	٥٦	١٩-
-Valdes / Zietz	١٢-	٢١-	٢٤-	١٣	-	١
- OECD / MTM	٧-	٥-	١٢-	٤-	٢٩	٧
- USDA / SWOPSIM	٢٣	-	٩-٨	٧	٧٩	٧
- UNCTAD	٢٠	٤٣	١٥	١٣	-	٢٧

المصدر :

- Anderson, K., and R. Tyres (1990), "*Welfare Gains to Developing Countries from Food Trade Liberalization following the Uruguay Round*", Department Economics and Center for International Economic Studies , University of Adelaide, Adelaide, Australia, p.21.
- Moreddu, C., K. Parris, and B. Huff (1990), "*Agricultural Policies in Developing Countries and Agricultural Trade*", in I. Goldin, and O. Kundsen, (eds.), Agricultural Trade Liberalization : Implications for Developing Countries, OECD and World Bank, Paris, p. 153.
- Zietz, J., and A. Valdès (1990), "*International Interactions in Food and Agricultural Policies : Effects of Alternative Policies*", in I. Goldin, and O., Kundsen (eds.), Agricultural Trade Liberalization : Implications for, Developing Countries OECD and World Bank, Paris, p. 96.
- جمعت بقية القيم من ملحق رقم (١) جدول رقم (ب/٣) ، (ب/٩) بأصل الرسالة .

جدول رقم (د/٧)
تأثيرات إصلاح السياسة الزراعية على الأسعار العالمية للسلع الزراعية

(تغيرات النسب من سنة الأساس)

السلعة	التحرير فى البلدان المتقدمة فقط		التحرير الكامل		مقترح Dunkel	التحرير فى البلدان النامية فقط
	U.S. Set Aside Policy Unchanged	تخفيض U.S %٢٠ Set Aside	U.S. Set Aside Policy Unchanged	تخفيض ٢٠ % من U.S. Set Aside		U.S. Set Aside Policy Unchanged
القمح	٤,٣٥	٣,٨٧	٦,٢٩	٥,٧٧	٦,٣٢	١,٠٣
الأرز	١,٩٩	١,٧٩	٢,٧٩ -	٣,٠٠ -	٤,٢٢	٤,٧٩ -
الحبوب الخشنة	٢,٧٩	٢,٢٣	٤,٢٦	٣,٦٥	٤,٤٢	١,٦٠
السكر	٦,٣١	٦,٢٥	١٢,٣٧	١٢,٢٩	١٠,١٨	٤,٨١
الأبقار والعجول والأغنام	٥,٣١	٥,٠٢	٤,٩١	٤,٨٠	٦,٠٨	٠.٧٨ -
لحوم أخرى	٢,٢٠	٢,٠٩	١.١٤	١,٠٢	٣,٢٠	١,٦٧ -
البن	٠,٨٥	٠,٧٩	٦,٧٨ -	٦,٨٥ -	٠,٤١	٧,٤٨ -
الكاكاو	٠,٦٠	٠,٥٧	٤,٧٥ -	٤,٧٧ -	٠,١٤	٥,٢٨ -
الشاى	١,٨٨	١,٧٧	٣,٨٢	٣,٦٨	٢,٣٤	١,٩٩
الزيوت البذرية	٢,٥١	٢,٥٥	٣,٧٦	٣,٧٨	٤,٥٢	١,٠٩
منتجات الألبان	٩,٦٧	٩,٥٣	٩,٠٤	٨,٨٣	١٠,١٣	٠,٢٥ -
منتجات غذائية أخرى	٠,٧١	٠,٦٤	١,٧٨ -	١,٨٧ -	٠,٦٥	٢,٣١ -
الصوف	١,٦٥	١,٤١	٣,٢٤	٢,٨٢	١,٩٦	٢,٤١
القطن	١,٦٤	٠,٨٨	٤,٣٤	٣,٤٩	٢,٢٣	٢,٨٧
سلع زراعية أخرى	١,٢٣	١,١٢	٧,٣٥	٧,١٧	٢,٢٣	٦,٢٧

المصدر :

- Salazar, A., P. Brandoa, and W. Martin (1993), "*Implications of Agricultural Trade Liberalization for the Developing Countries*", Working Papers, Agriculture and Rural Development Department and the International Trade Department, World Bank, March, p. 36.

جدول (د/٨)

أثار تحرير التجارة الزراعية على الرفاهية حسب السيناريوهات البديلة للنموذج RUNS

السيناريو / الدولة	التحرير فى بلدان OECD فقط		التحرير الكامل Global		مقترح Dunkel		التحرير فى البلدان النامية فقط	
	التغير بالمليون دولار	% من GNP	التغير بالمليون دولار	% من GNP	التغير بالمليون دولار	% من GNP	التغير بالمليون دولار	% من GNP
الصين	٨١ –	٠,٠٠	٢٤,١٣	٢,١	٨٩٣	٠,١	٢٣,٣٣٤	٢,٠
الهند	٢,٠٢٠	٠,٣	٢,١٨٢	٠,٣	٢,٥٥٥	٠,٤	٢٢٥	٠,٠٠
إندونيسيا	٤٥	٠,٠٠	٦١٦ –	٠,٢ –	٧	٠,٠٠	٦١٤ –	٠,٢ –
دول شبه الصحراء الأفريقية	٣٤٠ –	٠,١ –	١٠٧ –	٠,٠٠	٢١٧ –	٠,١ –	٢٠٨	٠,١
نيجيريا	١٣٤	٠,١	١٦٢ –	٠,١ –	٩٣	٠,٠	٢٢٧ –	٠,١ –
المغرب	١٧٠ –	٠,٢ –	٢٩ –	٠,٠٠	١٢٣ –	٠,١ –	٤٥	٠,٠٠
دول وسط أسيا مصدرة للبترول	– ٣,٠٢٧	٠,٦ –	٣,١٦١	٠,٦	٢٠٧	٠,٠٠	٦,٠٨١	١,٢
أمريكا اللاتينية	٢,٠٨٠	٠,٤	٦,٤٢٤	١,٢	٣,٨٤٣	٠,٧	٤,٠٤٥	٠,٨
البرازيل	١,٠٩٥	٠,٢	١,٩٩٦	٠,٣	٢,٠٥٧	٠,٣	٤١٢	٠,١
المكسيك	٣٣٨	٠,١	٢,٤١٠	٠,٦	١,١٩٩	٠,٣	١,٩٤٨	٠,٥
إجمالى الدول النامية	٦٢٩		٥٩,١٥٢		١٩,٧٩١		٥٦,٤٦٤	
أوربا الشرقية	٣٦	٠,٠٠	٢,٥٥٨	٠,٤	٢,٢٠٢	٠,٤	٦٥٨ –	٠,١ –
إجمالى الدول غير دول OECD	٥,٦٨٩		٦٥,٦٣٦		٢٥,٥٥٠		٥٤,٩٤٧	
أمريكا	١٢,٥٤٨	٠,٢	١٣,١٤٩	٠,٢	١١,٤٤٣	٠,٢	٢,٥٨٧	٠.٠٠
كندا	٢١٧٧	٠,٤	٢,٤٤٧	٠,٥	٢,٣٢٧	٠,٤	٧٧	٠,٠٠
أستراليا	١,٧٢٢	٠,٥	٢,٠٥٧	٠,٦	٢,١٤٥	٠,٦	٢٧٨	٠,١
اليابان	١٤,١٩٦	٠,٦	١٦,٧٨٧	٠,٧	١٣,١٩٧	٠,٦	٢,٣٦٥	٠,١
الجماعة الأوربية	٣٣,٧٦٥	٠,٨	٣٠,٧٢٧	٠,٧	٢٦,٣٨٢	٠,٦	٢١,٠٢٨–	٠,٥ –
دول الإفتا EFTA	٨,٢٥٨	١,٣	٨,٢٥٨	١,٣	٧,٨١٠	١.٢	٢,٤٣٧ –	٠,٤ –
إجمالى البلدان الصناعية	٧٢,٦٦٦		٧٣,٤٢٥		٦٣,٣٠٤		١٨,١٥٨ –	
إجمالى العالم	٧٨,٣٥٥		١٣٩,٠٦ ١		٨٨,٨٤٥		٣٦,٧٨٩	

المصدر :

- Salazer, A., P. Brandoa, and W. Martin (1993), "*Implications of Agricultural Trade Liberalization for the Developing Countries*", Working Papers, Agriculture and Rural Development Department and the International Trade Department, World Bank, March, p. 38.

جدول (د/٩)

آثار تحرير التجارة الزراعية على الرفاهية حسب السيناريوهات البديلة لنموذج RUNS فى حالة استجابة النمو فى الإنتاجية

السيناريو / الدولة	التحرير فى بلدان OECD فقط		التحرير الكامل Global		مقترح Dunkel		التحرير فى البلدان النامية فقط	
	التغير بالمليون دولار	% من GNP	التغير بالمليون دولار	% من GNP	التغير بالمليون دولار	% من GNP	التغير بالمليون دولار	% من GNP
الصين	٤,٣٠٤	٠,٤	٨١,٤٥٧	٧,١	٧,٣٩٣	٠,٦	٧٤,٩٠٠	٦,٥
الهند	٦,٢٨٨	١,٠	٧,٩٨٣	١,٢	٧,٩٠٥	١,٢	١,٦٨١	٠,٣
إندونيسيا	٤٠٥	٠,٢	١,٨٦٤ –	٠,٧ –	٢٥٦	٠,١	٢,٠٩٤ –	٠,٨ –
دول شبه الصحراء الأفريقية	٣,٦٢٦	١,٥	٣٤١	٠,١	٣,٠٦٢	١,٢	٣,١٩٥ –	١,٣ –
نيجيريا	٩٧٣	٠,٤	١,٣٩٧ –	٠,٦ –	٥٧٠	٠.٢	٢,٢٤٠ –	٠,١ –
المغرب	٣٨٨	٠,٤	٩٢	٠,١	٢٧٥	٠,٢	٣٥٧ –	٠,٣ –
دول وسط آسيا مصدرة للبترول	٢,١٢٣ –	٠,٤ –	١,١٢٥ –	٠,٢ –	٢,٣٩٥ –	٠,٥ –	١,٥١٨	٠,٣
أمريكا اللاتينية	٤,٣٤٨	٠,٨	١٠,٢٠١	١,٩	٦,٠٠٧	١.١	٥,٥٩٤	١.١
البرازيل	٦,٢٠٤	٠,٨	٩,٣١١	١,٢	٦,٣٦٠	٠,٨	١,٨٠٥	٠,٢
المكسيك	١,٦٧٨	٠,٤	٤,٣٤٥	١,٠	٢,٤٢١	٠,٦	٢,٤٠٩	٠,٦
إجمالى البلدان النامية	٢٩,٢٩٩		١٣٠,٩٦١		٤٤,٢٦٤		٩٨,٢٨٢	
أوربا الشرقية	١,٧١٧	٠,٣	٢,٨٧٨	٠,٥	٣,٤٤٩	٠,٦	١,٠٠٥ –	٠,٢ –
إجمالى الدول غير OECD	٣٦,٧٢٤		١٣٧,٩٦٩		٥١,٥٦٦		٩٦,٤٠٤	
أمريكا	١١,٩٣٩	٠,٢	١٠,٨٢٠	٠,٢	١١,٣٨١	٠,٢	٢٣٣	٠,٠٠
كندا	١,٦٨٧	٠,٣	١,٧٩٢	٠,٣	١,٩٩٥	٠,٤	٧٣	٠,٠٠
أستراليا	٢,٢٩٩	٠,٦	٢,٠٤٦	٠,٦	٢,٧٣٧	٠,٧	٢٩٨ –	٠,١ –
اليابان	١٤,٩٥٩	٠,٦	١٧,٦٩٠	٠,٨	١٣,٤٤٧	٠,٦	٢,٩٩١	٠,١
الجماعة الأوربية	٣١,٥٥٢	٠,٧	٢٣,٨٧٩	٠,٥	٢٤,١٢٨	٠,٥	٢٢,٧٣٩ –	٠,٥ –
الإفتا	٨,٦١٩	١,٣	٨,٧٤٥	١,٣	٧,٩٤٨	١.٢	٢,٤٦٨ –	٠,٤ –
إجمالى البلدان الصناعية	٧١,٠٥٥		٦٤,٩٧٢		٦١,٦٣٦		٢٢,٢٠٨ –	
إجمالى العالم	١٠٧,٧٧٩		٢٠٢,٩٤١		١١٣,٢٠٢		٧٤,١٩٦	

المصدر :

- Salazer, A., P. Brandoa, and W. Martin (1993), "*Implications of Agricultural Trade Liberalization for the Developing Countries*", Working Papers, Agriculture and Rural Development Department and the International Trade Department, World Bank, March, p. 39.

جدول رقم (د/١٠)

توزيع آثار الرفاهية الناتجة عن تحرير التجارة الزراعية حسب نتائج دراسة Tarr, (et.al.)

(بالبليون دولار)

الإصلاح / الدول	التحرير الكامل		دعـــم	دعـــم	تشوهـــات
	فى الأجل القصير	فى الأجل الطويل	الصادرات	الإنتـــاج	الاستيـــراد
إندونيسيا	٠,٢	٠,٣	صفر	٠,١	٠,١
ماليزيا	١,٢	٢.٢	صفر	٠,١	١,٢
الفلبين	٠,٧	١.١	- ٠,١	صفر	٠,٩
سنغافورة	٠,٦	٠,٥	صفر	صفر	٠,٦
تايلاند	٠.٨	١,٤	صفر	٠,٢	٠,٦
الصين	- ٠,٥	- ٠,٨	- ٠,٢	- ٠,١	- ٠,٣
هونج كونج	٠,٦	٠,٦	٠,١	صفر	٠,٢
تايوان	صفر	صفر	صفر	صفر	٠,١
الأرجنتين	٠,٤	٠,٧	٠,١	٠,٢	٠,١
البرازيل	٠,٣	٠,١	صفر	٠,٢	٠,١
المكسيك	صفر	٠,٧	صفر	صفر	٠,١
أمريكا اللاتينية	١,٥	٢,٠	صفر	١,٤	٠,١
أفريقيا جنوب الصحراء	- ٠,٢	- ٠,٥	- ٠,٤	- ٠,١	٠,٣
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	- ٠,٣	٠,١	- ٠,٨	٠,٢	٠,١
أوروبا الشرقية	- ٠,١	صفر	- ٠,٦	٠,٣	صفر
جنوب آسيا	٠,٣	٠,٢	صفر	٠,١	صفر
إجمالى البلدان النامية	٩.٩	١٣,٩	- ٢,٣	٢,٤	٨.٨
إجمالى البلدان الصناعية	٤٨,٧	٤٩,٨	٩	٢١,٥	١٧,٣
إجمالى العالم	٥٨,٦	٦٣,٧	٦,٧	٢٤,٠٠	٢٦,١

المصدر :

- Tarr D., G. Harrison, and T. Rutherford (1995), "***Quantifying the Uruguay Round***", in W. Martin, and L. A. Winters (eds.), The Uruguay Round and Developing Economics, World Bank Discussion, Paper No. 307, World Bank, Washington. p. 276.

الفصل الخامس

تحليل اتفاق الخدمات
(مع إشارة للخدمات المالية)
فى إطار نتائج دورة أوروجواى

إعداد

السيد متولى عبد القادر

مدير إدارة بوزارة التجارة والتموين

أعتمد هذا الفصل على رسالة الباحث للماجستير بعنوان " أثر تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المالية على النظام المصرفى المصرى " كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ١٩٩٨ .

٥ . ١ مقدمة :

جاء الاهتمام بوضع قواعد تحكم التجارة الدولية فى الخدمات ، والخدمات المالية بصفة أساسية من بعض الدول الكبرى فى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ***OECD*** ، وحيث أن الأجهزة المالية من هذه الدول تعمل إما فى الأسواق المالية للدول الأخرى أعضاء ***OECD*** ، أو فى الأسواق المالية من طرف ثالث ، فقد كان تحرك هذه الدول بداية من أوائل السبعينيات متمثلاً فى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتوجهات الهادفة إلى تحرير كل من التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل ، والاستثمار الأجنبى المباشر فى مجال الصناعة الخدمية فيما بينها . وبداية من مفاوضات الجولة الأخيرة من الجات ***GATT*** (٨٦ – ١٩٩٣) تم إدراج القيود على النفاذ للأسواق والمعاملة الوطنية للمؤسسات المالية الأجنبية للتفاوض متعدد الأطراف .

وفى مقابل ذلك فان الدول النامية قد ركزت اهتمامها إلى أن الدخول فى مفاوضات حول تحرير التجارة فى الخدمات يجب أن يحقق لها أمرين ، **الأول :** معاملة تفضيلية تتناسب و ظروف هذه الدول ، و**الثانى :** أن يرتبط اتفاق الخدمات بزيادة الفرص لنقل التكنولوجيا إليها . وذلك لأن هذين الأمرين لهما أهمية كبيرة فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لهذه الدول .

٥ . ٢ . مفهوم التجارة الدولية فى الخدمات :

يختلف مفهوم ومحددات قيام التجارة فى الخدمات ***Trade in Services*** اختلافاً واضحاً عن التجارة فى السلع ، ففى حالة قيام التجارة فى السلع ، فإن الاستثمار الأجنبى المباشر ***Foreign Direct Investment (FDI)*** يعتبر بديل كامل عن هذه التجارة ، كما إن انتقال العمالة والمستهلكين عبر الحدود لا

يعدان شرطا فى إتمام الصفقات الدولية فى السلع . أما التجارة الدولية فى الخدمات فيقصد بها : " **كافة المعاملات الدولية فى الخدمات ، والتى تشتمل على التجارة فى الخدمات المنفصلة ، وتسليم الخدمات عن طريق انتقال مقدم الخدمة ومستهلكها انتقالا مؤقتا ، والاستثمار الأجنبى المباشر فى الخدمات** ".

وتمثل إحصاءات موازين المدفوعات ***Balance of payments Statistics*** المصدر الإحصائى الأساسى لقياس التجارة الدولية فى الخدمات . ونقسم هذه الإحصاءات الخدمات إلى خدمات عامليه وخدمات غير عامليه غير أن استخدام هذه الإحصاءات يوجهه العديد من الصعوبات والمحددات التى تقلل من أهمية استخدامها كمقياس للتجارة الدولية فى الخدمات ، واهم هذه المحددات :

أولا : حتى وقت قريب لم يكن لبعض الاقتصاديات الكبرى (الاتحاد السوفيتى السابق) حسابات مستقلة لتجارتها غير المنظورة (الخدمية) .

ثانيا : الاختلاف بين الدول فى درجة تجميع البيانات المسجلة فى حساباتها القومية، ليس هذا فقط ولكن هناك بنود معينة يتم معاملاتها بطرق متباينة بين دول العالم عند إدراجها فى ميزان المدفوعات ، فقد لا تدرج كلية فى ميزان المدفوعات ***Notreported*** مثل التجارة بين الصناعات- ***Intra Firm Trade*** ، إما أن تقيد بأعلى ***Over reported*** أو اقل من قيمتها ***Under reported*** ، وأخيرا فغالبا ما يتم تسجيل بعض المعاملات الخدمية كما هو الحال فى بعض الخدمات المالية (التأمين) على أساس القيمة الصافية وبالتالى لا تظهر قيمة الصادرات أو الوردات .

ثالثاً : تمثل البيانات المسجلة لدى البنوك المركزية عن تدفقات الصرف الأجنبي والمنسوجات والإحصاءات الدورية للصناعات الخدمية المصدرين الأساسيين لبيانات موازين المدفوعات ، وبينما يركز المصدر **الأول** على المدفوعات فقط ولا يسجل المعاملات ، بالإضافة إلى وجود بعض المعاملات التى قد تتم خارج هذه الأجهزة (كما هو الحال فى استخدام الكمبيالات) ، فإن المصدر **الثانى** المعاملات الخدمية الدولية للقطاع العائلي والحكومة ومعاملات الشركات الأخرى ، وبالتالي فإن هذين المصدرين لا يقدمان صورة واضحة عن التجارة فى الخدمات .

ومن ثم يجب التمييز بين الأشكال التالية كبديل عن مفهوم التجارة الدولية فى الخدمات وذلك على النحو الآتى :

٥ . ٢ . ١ الخدمات التجارية :

فى خلال المفاوضات الأولية من جولة أوروجواى ، تركزت المناقشات بين الأطراف المتعاقدة حول مفهوم الخدمات غير العاملية ، ثم اتجهت المفاوضات إلى الأخذ بالتحليلات الإحصائية القائمة على إحصاءات موازين المدفوعات ، وتركز هذه البيانات على مفهوم الخدمات التجارية (***Commercial Services***) كبديل عن مفهوم التجارة فى الخدمات . وتشتمل الخدمات التجارية على الخدمات العاملية والخدمات غير العاملية باستثناء الخدمات الحكومية .

ويوضح جدول (١) قيمة ونمو التجارة الدولية فى الخدمات التجارية بالمقارنة فى بنود الحساب الجارى ، وتشير البيانات إلى حدوث توسع سريع فى التجارة الدولية فى الخدمات التجارية خلال الثمانينات إلا إن الأهمية النسبية لها لم ترتفع بنسبة كبيرة خلال العقدين الماضيين . ففى الفترة من (٧٠ – ١٩٩٠)

تراوح نصيب الخدمات التجارية من ١٦% الى ٢٠% من حجم التجارة العالمية. كما شهدت فترة الثمانينيات انخفاضا حادا فى معدل النمو لصادرات وواردات الخدمات التجارية بالمقارنة بمعدلات فترة السبعينات ، ثم ارتفع نصيب هذه الطائفة مرة أخرى ليصل الى ١٥% خلال الفترة (٩٠ – ١٩٩٧) .

هذا ولقد تغيرت الأهمية النسبية لمكونات مجموعة الخدمات التجارية بشكل واضح، فيشير جدول (٢) إلى انه خلال الفترة (من ٧٠ – ١٩٩٧) حدث تحول فى هيكل التجارة فى الخدمات التجارية ،ففى جانب الصادرات زاد نصيب الخدمات الأخرى والدخول من ٣١% إلى ٤٤,٢% من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٧ ، وفى المقابل انخفض نصيب خدمات النقل (الملاحة وخدمات النقل الأخرى) من ٤٠,٥% إلى ١٧,١% عن نفس سندات المقارنة وذلك من إجمالى صادرات الخدمات التجارية .

وبمقارنة نصيب الدول النامية والمتقدمة من الخدمات التجارية يوضح جدول (٣) إلى أن نصيب الدول الصناعية تتراوح بين ٨٣.١% إلى ٩٥.٤% من إجمالى التجارة الدولية فى الخدمات التجارية ، وذلك خلال نفس فترة المقارنة وفى المقابل فان نصيب الدول النامية تتراوح بين ٩.١% إلى ٢٩.٧% منها .

٥ . ٢ . ٢ الاستثمار الأجنبى المباشر المتعلق بالخدمات :

ولإظهار دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى المعاملات الخدمية الدولية . ي تم استخدام البيانات الخاصة لأرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من الدول الأم إلى الدول المضيفة .وتستخدم هذه الإحصاءات نظرا لان إحصائيات موازين المدفوعات لا تفرق بين الإيرادات المتولدة عن (*FDI*) فى مجال التصنيع أوفى

قطاع الخدمات ، وبين الإيرادات المتولدة عن (***FDI***) وتلك المتولدة عن الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية .

ويشير الجدول (٤) إلى انه خلال الثمانينيات ، استأثر قطاع الخدمات فى الدول الصناعية النامية بما يقرب من ٥٠% من إجمالى تدفقات (***Outword***) الاستثمار الأجنبى المباشر من الدول الام الرئيسية (الولايات المتحدة، اليابان ، المملكة المتحدة ، كندا وفرنسا) ، وان هذه التدفقات اتجهت اغلبها إلى الدول الصناعية المتقدمة ، وتعتبر الشركات متعددة الجنسية المسئول الأساسى عن تدويل الأنشطة الخدمية سواء فى الدول النامية أو الدول المتقدمة . وتقاس الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبى المباشر كطريقة لتسليم الخدمات فى الأسواق باستخدام النسبة بين صادرات الخدمات التجارية الى مبيعات الفروع الأجنبية .

٥ . ٢ . ٣ تحركات العمالة *Labor Movements*

تسجل التدفقات الناشئة عن تحركات العمالة عبر الحدود فى إحصاءات موازين المدفوعات كل من دخول العمل والتحولات من جانب واحد . وتشير البيانات إلى أنه فى المتوسط خلال الفترة من (١٩٨٠ – ١٩٩٠) مثلت تحويلات العمالة ***Worker Remittances*** ما يقرب من ٦٢% من جملة الدخول المرتبطة بالعمل المصدر إلى الأسواق الأجنبية ، كما مثل دخل العمل حوالى ٣١% و الباقى نتج عن تحويلات المهاجرين ***Migrant Transfers*** . وتجدر الإشارة إلى أن الدول النامية قد اقترحت إدراج كل القيود المتعلقة بانتقال العمل المؤقت إلى التفاوض متعدد الأطراف ، وذلك تحقيقاً لمبدأ **التماثل** فى معاملة عناصر الإنتاج فى مفاوضات جولة أوروجواى الأخيرة .

٥ . ٣ . تحرير التجارة الدولية فى الخدمات :

سارت المفاوضات متعددة الأطراف فى منهاجها لتحرير التجارة الدولية فى الخدمات على الأسس التالية :

أولا : تصنيف القيود على توريد الخدمات إلى الأسواق الدولية إلى ثلاثة طوائف ، **الأولى** وهى مجموعة القيود التى تتعلق بالنفاذ للأسواق ، و**الثانية** : مجموعة القيود التى تتعلق بالمعاملة الوطنية ، **الثالثة** : مجموعة القيود الأخرى التى لا ترتبط بالنفاذ للأسواق أو المعاملة الوطنية .

ثانيا: أن الإجراءات التى تؤثر على توريد الخدمة هى أي أجراء يتخذه عضو ما سواء على شكل قانون أو نظام أو قاعدة أو قرار أو إجراء إدارى أو أى شكل آخر يتعلق بشراء الخدمة أو تسديد مقابلها أو استخدامها أو الطريقة التى يجب تسليم الخدمة بواسطتها .

ثالثاً : أن تحرير التجارة الدولية فى الخدمات يعنى " **اتخاذ إجراءات تؤدى إلى توسيع النفاذ للأسواق لموردى الخدمات الأجانب وتخفيض التمييز ضدهم بما يؤدى إلى مساواتهم بموردى الخدمات المحليين** "ويشتمل هذا التعريف على العديد من المفاهيم الفرعية التالية :

(أ) الإجراءات التى تعوق التجارة الدولية فى الخدمات لا تتضمن فقط السياسات التجارية التى تعوق انتقال الخدمات عبر الحدود ، ولكنها تشتمل أيضا على السياسات المحلية التى تؤثر على إنتاج الخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها وتسليمها وتؤدى إلى تشويه التجارة والمنافسة .

(ب) النفاذ للأسواق " **الحر** " يعنى إن عارضى الخدمات الأجانب والمستهلكين غير المقيمين لديهم الحرية التامة فى اختيار الطريقة التى تناسبهم لتسليم الخدمات ، وتشتمل هذه الطرق على :

** التواجد التجارى الدائم **انتقال الخدمة عبر الحدود

** انتقال العمالة ** انتقال المستهلكين

(ج) المعاملة الوطنية : تعنى أن عارضى الخدمات الأجانب يجب معاملتهم _ فور دخولهم إلى السوق المحلى – معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك الممنوحة للخدمات المحلية وعارضيها .

٥٠٣٠١٠ الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات :

General Agreement on Trade in Services . (GATS)

تعد الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات ***GATS*** أحد أهم الاتفاقات التى تم التوصل إليها من خلال المفاوضات متعددة الإطراف فى نطاق جولة أوروجواى آخر دورات الجات *GATT* ، فطبقا للمفاهيم والمبادئ والقواعد التى أفرزتها الاتفاقية ***GATS*** . فإنه يمكن توقع انخفاض درجة عدم التأكد التى تواجه عارضى الخدمات عن طريق زيادة الشفافية ، أيضا يمكن أن تؤدى إلى تخفيض وإزالة درجات التمييز الموجودة بين عارضى الخدمات والأجانب أو بين الأجانب أنفسهم ، الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى تخصيص الموارد المحلية على نحو أفضل عن طريق زيادة إمكانيات النفاذ إلىأسواق الواردات الوسيطة (خدمات وسيطة) وأسواق الصادرات وبالتالى زيادة كفاءة القطاعات الخدمية للدول أطراف الاتفاق .

وسوف نتناول فى هذا القسم : وجهات نظر الأطراف خلال المفاوضات ، بنود وملاحق الاتفاقية ***GATS*** ، موقع الدول النامية فى الاتفاق .

٢٠٣٠٥ . موقف الأطراف المتعاقدة خلال المفاوضات :

(أ) موقف الدول النامية :

قبل الإعلان الوزارى فى بونتادل است Punta del Este عام ١٩٨٦ طالبت عشرة دول نامية بعدم ادراج الخدمات فى أجنده الجات ، ولكن لم يكتب النجاح لهذه المحاولة ، إلا أن هذه المجموعات نجحت فى وضع الخدمات فى إطار منفصل ***Separate Track*** فى محاولة لوضع مبادئ خاصة بالخدمات لا ترتبط بقواعد الجات التقليدية كما نجحت فى إقناع باقى الأطراف على ضرورة اخذ أهداف التنمية الاقتصادية للدول النامية فى الاعتبار فى أى اتفاق سوف يتم التوصل إليه .

وفى عام ١٩٨٧ تكونت مجموعة العشرة ***G10*** ، لتعبر عن وجهات نظر الدول النامية فى المفاوضات ، اقترحت هذه المجموعة أن هدف زيادة معدلات التنمية فى الدول النامية يمكن تحقيقه بشكل افضل باستخدام اتفاقيات اقتسام الأسواق ***Mark Sharing Arrangements*** وبالتالى زيادة نصيب الدول النامية من التجارة العالمية فى الخدمات . وبناءا على محدودية إحصائيات موازين المدفوعات عن التجارة الدولية فى الخدمات اقترحت الدول النامية استبعاد الاستثمار الأجنبى المباشر وتحركات العمالة والمستهلكين – كأشكال متكاملة لتقديم الخدمات من مفهوم التجارة الدولية فى الخدمات مما يعنى التركيز على المفهوم الضيق فى تعريف التجارة فى الخدمات .

وتركز الاهتمام من قبل الدول النامية على حاجة الحكومات إلى وضع قيود على ممارسات القطاع الخاص وفرض شروط على تدفقات *FDI* ، دعم الصناعات الناشئة ، ويعنى ذلك استبعاد شرط المعاملة الوطنية من اتفاق الخدمات.

(ب) موقف الجماعة الأوربية (دول الاتحاد الأوروبي الآن) :

تمثل الموقف الأول للجماعة الأوروبية حول الكيفية التى يتم التعامل بها مع القيود التى تعوق التجارة الدولية فى الخدمات على عدة مفاهيم :

أولا : لتحقيق هدف النفاذ الفعال للأسواق يجب على الأطراف المتعاقدة قبول مفهوم التجارة الدولية فى الخدمات بالمعنى الواسع .

ثانياً : أن يغطى الاتفاق كل الأعضاء وجميع القطاعات الخدمية وأن يتم تحرير طبقاً لمبدأ قطاع – بقطاع Sector-by-Sector .

ثالثاً : لا يتم ربط الالتزامات ***Binding*** (تحديدها فى جدول الالتزامات) ويكفى الاعتماد على مبدأ المعاملة الوطنية والتبادلية لتحقيق أهداف الاتفاق .

(ج) موقف الولايات المتحدة :

قدمت الولايات المتحدة اقتراحاً يشتمل علي خمسة عناصر هى: الشفافية ، عدم التمييز ، النفاذ للأسواق ، المعاملة الوطنية ، ومبادئ تحكم الممارسات الاحتكارية في مجال تقديم الخدمات . و اكد المقترح الأمريكي علي أن مبدأ المعاملة الوطنية مبدأ أساسي ويجب ربطه ***Bind*** الالتزامات العامة ، وأن يلتزم جميع أطراف الاتفاق بمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية (***MFN***) وأن يتعامل الاتفاق مع جميع القيود التي تعوق التجارة الدولية في الخدمات بمفهومها الواسع .

وبعد عامين من المناقشات (١٩٨٨) ، كانت الدول النامية قد قبلت أن يشتمل مفهوم التجارة الدولية في الخدمات علي أشكال التواجد التجاري الدائم ، كما أن المفاوضات قد توصلت إلى عدة مفاهيم تتناسب مع اهتمامات الدول النامية مثل : التحرير التدريجي ، تحرير عدد اقل من القطاعات ، تشجيع الصادرات الخارجية في أسواق الدول الصناعية ، وفي نهاية عام ١٩٩١ كانت الأطراف قد توصلت إلى اتفاق بشأن مفهومي التعاريف والنطاق ، فقد تم قبول المفهوم الموسع للتجارة في الخدمات و قبول مفهوم القائمة الموجبة في تحديد الالتزامات المحددة التي يغطيها الاتفاق .

٥ . ٣ . ٣٠ مكونات وهيكل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) :

تتكون اتفاقية (GATS) من ثلاثة عناصر رئيسية كالآتي:

أولاً : الالتزامات العامة :

تتكون الالتزامات العامة من جزئين ، يشتملا على خمسة عشرة مادة . وتمثل المادتين الأولى والثانية "النطاق والتعاريف و معاملة الدول الأكثر رعاية" أهمية خاصة فى هذين الجزئين ، فلقد تناولت المادة الأولى النطاق الذى يغطيه الاتفاق و الذى يتمثل فى الإجراءات التى يتخذها الأعضاء وتؤثر على التجارة الدولية فى الخدمات ، وتعرف المادة الأولى التجارة فى الخدمات بأنها توريد الخدمة: ***(a)*** من أراضى عضو إلى أراضى أى عضو آخر ؛ ***(b)*** من خلال التواجد التجارى لمقدمى الخدمة من عضو ما فى أراضى أى عضو أخر **(c)** من أراضى عضو ما إلى مستهلك الخدمة إلى أراضى عضو أخر ***(d)*** من خلال وجود أشخاص طبيعيين من موردى الخدمات من عضو ما فى أراضى أى عضو

آخر . ويجب التركيز على أن استخدام أى من الوسائل الأربعة السابقة يجب أن يذكر صراحة فى جدول التزامات العضو .

وتتناول المادة الثانية معاملة الدولة الأكثر رعاية الغير مشروطة ويلتزم كل عضو بمنح الخدمات و مورديها من عضو آخر و دون شروط معاملة لاتقل رعاية عن تلك التى تمنحها ما يماثلها من خدمات ومورديها من عضو آخر، ويشتمل ملحق الاتفاق على الاستثناءات الواردة على أن لا تطول مدة هذه الاستثناءات عن عشرة سنوات و هى موضوعة للتفاوض فى المستقبل ، وتبرز أهمية ورود استثناءات على هذه المادة فى الحالات التالية :

الأولى : بفرض أن الدولة A قدمت فرصاً واسعة ومتساوية للمنافسين الأجانب من الدولة B و الدولة C للدخول إلى أسواقها المحلية ، و فوجئت الدولة A بوجود عوائق على الدخول إلى سوق الدولة B ، فى هذه الحالة سوف تميز الدولة A فى المعاملة بين موردى الخدمة من B وC بهدف الضغط على الحكومة B ، و بالتالى فإن وجود استثناءات يؤدى إلى وجود درجة من التبادلية .

الثانية : إن التطبيق الفورى لشرط MFN يؤدى إلى استفادة بعض الأطراف على حساب الأطراف الأخرى دون تحمل التكاليف المرتبطة بعملية التكيف التى تنشأ عن تطبيق مبدأ MFN وهو ما يعرف بالركوب المجانى ، بالإضافة إلى وجود بعض الاتفاقيات الثنائية و التى تطبق منذ سنوات طويلة ولم تصمم لكى تكون متعددة الأطراف .

والالتزامات العامة الأخرى :

*الشفافية Transparency وتعنى نشر كافة القوانيـن والقواعـد والممارسـات الإدارية .

- زيادة مشاركة الدول النامية عن طريق زيادة قدراتها التصديرية فـى مجـال الخدمات .
- التكامل الاقتصادى والاعتراف المتبادل بالتعليم ، المؤهلات ، المعـايير والتصاريح .
- القواعد المحلية و التى تعنى حق العضو فى التأكد من كفاءة المـهنيين مـن عضو آخر و لكن بشرط ألا تؤدى إجراءات التحقق إلـى تعطيـل أيـا مـن التزامات العضو المحددة .
- حرية المدفوعات فى التحويلات الناتجة عن أداء خدمات باستثناء الإجـراءات المتعلقة بحماية ميزان المدفوعات .
- * الدعم له آثارا تشويهية على التجارة فى الخدمات و هو موضوع للتفـاوض فى المستقبل .

* تم الأستثناءات العامة و الأستثناءات الأمنية .

ثانيا : الالتزامات المحددة :

يتكون الجزء الثالث من ثلاثة مواد (المادة ١٦) النفاذ للأسواق (المـادة ١٧) المعاملة الوطنية (المادة ١٨) الالتزامات الإضافية ، وهذه المواد ليست عامة تطبق على كافة الأطراف ولكنها تطبق فقط على الصناعات الخدمية التى تـدرج فـى جداول الالتزامات ، ووجود المـادتين ١٦، ١٧ يسـمحان بوجـود الشـروط أو المحددات ، فلو أن عضو ما احتوت جداوله على قائمة بمحددات أو شروط علـى المعاملة الوطنية والنفاذ للأسواق لصناعة خدمية ما ، فإن الدخول للسـوق والمعاملة الوطنية تعتبر غير مقيدة باستثناء هذه القيود . و تشتمل المادة ١٦ علـى

قائمة بالإجراءات التى تعتبر مقيدة للنفاذ للسوق ، على أنه إذا لم تدرج فى الجداول المحلية فلا يجوز للعضو أن يستبقيها أو يعتمدها و هى الحد من عدد موردى الخدمات أو إجمالى قيمة تعاملهم ، أو عدد عملياتهم ، أو مجموع عدد الأشخاص الذين يجب توظيفهم فى قطاعات خدمية ، أو الحد من الملكية بنسبة معينة .

ويقصد بالمادة ١٧ منح معاملة لا تقل تفضيلاً لمقدمى الخدمات والخدمات الأجنبية عن تلك الممنوحة للخدمات و عارضيها المحليين ، و تعتبر المعاملة أقل رعاية إذا عدلت من شروط التنافس بين عارضى الخدمات ولصالح عارض من عضو آخر .

وتمثل المادة ١٨ الالتزامات الإضافية التى تسمح بوجود التزامات يتم التفاوض بشأنها حتى تلك التى يتم الأتفاق بشأنها فى هذه الجولة .

ثالثا : الملاحق :

يشتمل الاتفاق على ست ملاحق وتعتبر جزءاً أساسياً من الاتفاق وهى :

*ملحق إستثناءات المادة الثانية وملحق بشأن حركة الأشخاص الطبيعيين الموردين للخدمات و ملحق بشأن خدمات النقل الجوى و ملحق بشأن الخدمات المالية وملحق بشأن خدمات النقل البحرى و ملحق بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية .

٥ .٣ .٤٠ وضع الدول النامية فى الاتفاق :

تناولت الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات أحكاماً خاصة بالدول النامية تضمن منح الدول النامية معاملة تفضيلية تراعى ظروفها وأهدافها الاقتصادية ، وهذه الأحكام اشتملت عليها المواد التالية :

الشفافية :

طبقا لهذه المادة يطلب من كافة الأعضاء إنشاء نقاط استفسار في غضـون سنتين من بدء تنفيذ الاتفاق ، وتمد نقاط الاستفسار باقي الأعضـاء بالمعلومـات الكاملة عن القواعد والقوانين ، ولكن تعطي الدول النامية المرونة المناسـبة فيمـا يتعلق بالمدة المحددة ، وكذا أعضاءها من شرط إيداع القوانين والأنظمة المختلفـة في مراكز المعلومات .

زيادة مشاركة الدول النامية :

طبقا للمادة ٤ فإن زيادة مشاركة الدول النامية في التجارة العالمية تتم مـن خلال الالتزامات المحددة التى يتفاوض عليها الأعضـاء والتـى ترتبـط بنقـل التكنولوجيا على أساس تجاري والنفاذ إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومـات ، وتسهيل وصول موردي الخدمات من الدول النامية إلى الأسواق التصديرية فـي الدول الصناعية المتقدمة وذلك عن طريق قيام الطرف الآخر بإنشاء نقاط استفسار تمد الدول النامية بالمعلومات والبيانات عن أسواقها المحلية .

التكامل الاقتصادى :

تضمن الفقرة (٣) من المادة ٥ على حق الدول النامية التى تكون طرف في اتفاق ما يتعلق بتحرير التجارة في الخدمات في المرونة المناسـبة فيمـا يخـص الشرطين (أ ، ب) على الفقرة (١) من المادة الخامسة .

الدعم :

يعترف الأعضاء على انه بالرغم إن للدعم آثار تشويهية علـى التجـارة فـى الخدمات يجب إزالتها عن طريق المفاوضات فى المستقبل ، إلا أن الأعضاء أيضا

اعترفوا بدور الدعم فى برامج التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية وان تأخذ فى اعتبارها حاجة الأطراف وخاصة الدول النامية إلى المرونة فى هذا المجال .

التفاوض بشأن الالتزامات المحددة :

تنص هذه المادة على إعطاء الدول النامية المرونة المناسبة وذلك فيما يخص فتح عدد اقل من القطاعات وتحرير أنماط اقل من العمليات الخدمية والتدرج فى توسيع نطاق النفاذ للأسواق بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية ، و السماح للدول النامية بفرض شروط على توريد الخدمة عند النفاذ إلى أسواقها بما يحقق زيادة مشاركتها فى التجارة الدولية فى الخدمات .

التعاون الفنى :

تمنح هذه المادة العديد من المزايا للدول النامية مثل الحق فى الوصول والاستفادة من نقاط الاستفسار المشار إليها ، و توفر سكرتارية منظمة التجارة العالمية المساعدة الفنية للدول النامية فى أطار متعدد الإطراف وفقا لما يقرره مجلس التجارة فى الخدمات .

الملحق الخاص بالاتصالات السلكية واللاسلكية :

يعتبر هذا الملحق القطاع الوحيد الذى تعامل مع الدول النامية ، فطبقا لهذا الملحق فإن الدول النامية يسمح لها بفرض الشروط المقبولة على النفاذ الى أو استخدام شبكة الاتصالات بها مع إمكانية الاستفادة فى مجال التعاون الفنى مع بعض المنظمات الدولية المتخصصة .

٥ . ٤ . التجارة الدولية فى الخدمات المالية : المفهوم والقياس :

يختلف مفهوم ومحددات قيام التجارة فى الخدمات ***Trade in Services*** اختلافا واضحا عن التجارة فى السلع ، ففى حالة قيام التجارة فى السلع ، فإن الاستثمار الأجنبى المباشر ***Foreign Direct Investment (FDI)*** يعتبر بديل كامل عن هذه التجارة ، كما إن انتقال العمالة والمستهلكين عبر الحدود لا يعدان شرطا فى إتمام الصفقات الدولية فى السلع . أما التجارة الدولية فى الخدمات فيقصد بها : " **كافة المعاملات الدولية فى الخدمات ، والتى تشتمل على التجارة فى الخدمات المنفصلة ، وتسليم الخدمات عن طريق انتقال مقدم الخدمة ومستهلكها انتقالا مؤقتا ، والاستثمار الأجنبى المباشر فى الخدمات** ".

وتتكون التجارة الدولية فى الخدمات المالية ***International Trade in Financial Services(ITFS)*** من طائفتين أساسيتين :

أ - الخدمات المالية غير العاملية ***Non- Factor Financial Services***

وتتكون هذه الخدمات من ذلك الجزء من ناتج ***Output*** الصناعة المالية والذى يباع لغير المقيمين ، مثل خدمات المدفوعات والتحويلات وباقى الخدمات المالية المرتبطة بحلقة الوساطة المالية بين المقرض والمقترض النهائى . ويتم تقديم هذه الخدمات عبر الحدود ***across – borders*** بواسطة مؤسسة مالية مقيمة فى دولة ما إلى مستهلك هذه الخدمة فى دولة أخرى دون انتقال مقدم الخدمة . وتدرج هذه الطائفة فى إحصاءات موازين المدفوعات لصندوق النقد الدولى(IMF) تحت بندى :الدخل الناتج عن الاستثمار المالى ***Financial investment Income*** ، والذى يشير إلى العوائد المتولدة عن الاستثمار فى الأصول المالية الأجنبية مثل الأسهم والسندات الدولية ، والعمولات والسمسرة على الصفقات غير التجارية

Commission and Brokerage on Non-Merchandise Transactions .

أما البنود التى تمثل الأصول والخصوم الدولية للبنوك ، فيقوم الصندوق ***(IMF)*** اعتبارا من عام ١٩٨١ بنشرها فى إصداره المعروف بالإحصاءات المالية الدولية ***International Financial Statistics (IFS)*** وذلك تحت عنوانى : إئتمانات البنوك المقدمة لغير البنوك عبر الحدود ***Cross - Border Bank Credit to Non- Banks*** ، وحقوق ما بين البنوك عبر الحدود ***Cross - Border Inter - Bank Claims*** وتصنف هذه الإحصاءات البنود السابقة طبقا للدولة التى يقيم فيها البنك المقرض ***by Residence*** of ***Lending Bank*** والدولة التى يقيم فيها العميل – غير البنكى – والبنك المقترض ***by Residence of Borrower*** على الترتيب .

وحتى عام ١٩٩٠ كانت الخدمات المالية غير العاملية تدرج فى إحصاءات التجارة الدولية لمنظمة الجات ***GATT*** ضمن طائفة الخدمات الأخرى ، والتى تشتمل على الخدمات الاستشارية والترفيهية ، وغيرها . وتمثل الطائفة السابقة أحد الطوائف الفرعية التى يشتمل عليها بند " الدخول والخدمات الأخرى " مثل دخول العمل ، والملكية ، ودخول الخدمات الأخرى . وبداية من عام ١٩٩١ قدمت سكرتارية ***GATT*** تصنيفا للخدمات التجارية ***Commercial Services*** ، لتلبية حاجة مفاوضات جولة أوروجواى فى مجال تحديد النطاق ***Scope*** والمفاهيم والقطاعات الخدمية الفرعية ، التى يجب أن يشتمل عليها اتفاق التجارة فى الخدمات ***General Agreement on Trade in Services (GATS)*** وتم تقسيم الخدمات المالية إلى :

- **خدمات تأمينيـــة** : وتشتمل على أربعة طوائف فرعية .
- **خدمات مصرفية** : وتشتمل على اثنى عشرة طائفة فرعية .

ب – الخدمات المالية العاملية ***Factor Financial Services*** :

يتطلب إتمام العديد من الصفقات المالية الدولية ــ على خلاف التجارة فـــى السلع ــ التواجد التجارى الدائم فى أسواق الدول المضيفة ، ويرتبط هذا التواجـــد الدائم بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال . وفى هذه الحالة يتم تقديم الخدمة المالية عن طريق ***(FDI)*** فى مجال الصناعة المالية فى الدول الأجنبية ، ويحدث ذلـك فى شكل إنشاء فروع***Branches*** أو شركات تابعة ***Subsidiaries*** أو وكـالات ***Agencies*** للمؤسسات المالية فى الدول الأخرى ، وينشأ عن تلـك التحركـات أرباحا وعوا ئدا ، تمثل دخولا لطائفة الخدمات المالية العاملية .أما بـــاقى طـرق تسليم***Modes of Delivery*** الخدمات المالية الأخرى ، وهما انتقال المســـتهلكين وانتقال العمالة ، فهما نادرتا الاستخدام فى حالة التجارة الدوليـــة فـــى الخدمـات المالية .

وينشأ عن تنوع الخدمات المالية وتعدد طرق تسليمها دوليـــا ، العديـــد مـــن الصعوبـات عنـــد قيـاس ***Measuring*** مجموعـــة الأنشـطة التـــى تمثـــل ***(ITFS)*** ، وأهمها ما يلى :

- ❑ لا يتم تسجيل البنود التى تتكون منها ***(ITFS)*** فـــى حســاب واحـد فـــى إحصاءات موازين المدفوعات ، ولكن يتم إدراج بعض المعـــاملات الماليـــة الدولية فى حساب المعاملات الجارية غير المنظـورة ***Current Invisible Account*** ، بينما يتم إدراج البعض الآخر فى حساب رأس المال ***Capital Account*** .

- من ناحية أخرى ، فإن الحسابات القومية تعالج معظم ناتج الصناعة المصرفية على أنه معاملات تحويلية ، ومن ثم لا يتم إدخالـــه ضمـــن النـــاتج المحلـــى الإجمالى .

- وأخيرا فإن الإحصاءات المنشورة عن المعاملات المالية الدولية ، توضح فقط معدلات النمو ، أو الاتجاهات الجارية لبعض الأنشطة المصرفية الدوليـــة، أو عدد الفروع الأجنبية ، أو حجم الأصول للبنوك الدولية فـــى أســـواق الـــدول المضيفة . وبالتالى فمن الصعوبة بمكان ، استخدام أي من هذه الإحصـــاءات بشكل منفرد لقياس *(ITFS)* .

ووفقا لإحدى الدراسات ، فإن الائتمانات ***Credits*** المصرفية التى تقدمـــها البنوك لغير المقيمين وحقوق ***Claims*** ما بين البنوك عبر الحدود ، تمثل صادرات خدمات مصرفية . أما الواردات فتتكون من الائتمانات المصرفية المقدمـــة مـــن بنوك خارجية إلى المقيمين والتزامات البنوك المحلية قبل البنوك الدولية . بينمـــا تركز دراسة أخرى على استخدام مفهوم القيمة المضافة ***Value Added*** لمجموعة الأنشطة التى يشتمل عليها مفهوم التجارة الدولية فى الخدمات المصرفية ، وذلـــك على النحو التالى :

- التجارة عبر الحدود : يتم استخدام البيانات عن الرسوم ***Charges*** الناتجـــة عن تقديم الخدمات المصرفية لغير المقيمين ، بالإضافة إلى هـــامش الفـــائدة ***Interest Margin*** بين معـــدلات الإقـــراض والاقـــتراض (الائتمانـــات والقروض ، الايداعات عبر الحدود) والتى تقدم من أو إلى غير المقيمين .

- الاستثمار الأجنبى المباشر فى مجال البنوك : ويتم تقدير القيمـــة المضافـــة لفروع البنوك الأجنبية (شركات تابعة ، فروع .....) ، عن طريق البيانـــات المنشورة عن عوائد وهوامش هذه البنوك .

٥٠٥ ، تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المالية :

تتعدد القيود التى تعوق *(ITFS)* بتعدد طرق تقديم هذه الخدمـــات . وطبقـــا لمفهوم *(ITFS)* السابق ، يمكن تصنيف هذه القيود إلى مجموعتين :

الأولى : مجموعة القيود التى تعوق انتقال الخدمة المالية عـــبر الحـــدود ، وأهـــم أدوات تلك القيود ، تتمثل فى الرقابة على أسواق الصـــرف الأجنبـــى ، سواء من خلال منع المقيمين من التعامل مع المؤسسات المالية فى الـــدول الأجنبية ، أو من خلال فرض ضريبة على المعاملات المالية التى تتم بين المقيمين وغير المقيمين .

الثانية : مجموعة القيود التى تؤثر علـــى النفـــاذ للأســـواق ***Market Access*** والتمييز فى المعاملة الوطنيـــة ***National Treatment*** ، للشـــركات التابعة أو الفروع الأجنبية للبنوك فى السوق المحلى .

وفيما يلى تحليلا لأهم الإجراءات التى اتخذت فى مجال تحرير *(ITFS)* .

١٠٥٠٥ ، خبرة دول منظمة التعاون الاقتصادى و التنمية *OECD* :

تعاملت دول ***OECD*** مع القيود التى تعوق التجارة الدولية فى الخدمات المالية بين الدول الأعضاء ، باستخدام نوعين من الأدوات هما :

(١) دليل تحرير تحركات راس المال ، ودليل تحرير المعاملات الجارية غير المنظورة ***The Code of Liberalization of Capital Movements (CLCM) and The Code of Liberalization of Current Invisible Operations (CLCIO)*** الصادر عام ١٩٦١ .

(٢) إعلان الاستثمار الدولى والشركات متعددة الجنسيات الصادر فى ١٩٧٦ .

وتتعامل الأداة الأولى مع القيود على التجارة الدولية فى طائفة الخدمات المالية التى يتم تقديمها عبر الحدود إلى غير المقيمين ، فيحدد (***CLCIO***) الأنشطة المالية الفرعية التى يشتمل عليها هذا الشكل من التجارة ، والإجراءات الواجب اتخاذها لإزالة القيود ، وتتمثل هذه الإجراءات فى شكل التزامات ***Commitments*** تتقدم بها الدولة العضو . أما الخدمات المالية التى يتم تقديمها عبر إنشاء فروع أجنبية فى أسواق الدول الأخرى ، فيتم تنظيمها من خلال تطبيق المواد التى يشتمل عليها ***(CLCM)*** ، حيث يشتمل على ملحق بالأنشطة التى يجب تحريرها ، ومنها الاستثمار الأجنبى فى مجال الخدمات المصرفية ، ويعالج ***(CLCM)*** المشكلات التى تواجه عملية النفاذ للأسواق فقط .

غير أن تحرير ***(FDI)*** فى مجال الصناعة المالية ، يتطلب أكثر من إزالة القيود على النفاذ للأسواق . وعلى ذلك يتم استخدام الأداة الثانية ، والتى تعالج القيود على عمليات الأجهزة المالية الأجنبية ، وبهدف الوصول إلى معاملة وطنية متساوية مع الأجهزة المالية المحلية .

وفى مايو ١٩٨٩ تم إضافة بعض البنود التكميلية إلى ***(CLCM)*** و ***(CLCIO)*** . واشتمل ذلك على إضافة المعاملات المالية المستحدثة إلى قائمة الأنشطة التى تشملها إجراءات التحرير وهى :

- تحركات رؤوس الأموال : وتشتمل على تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل والتعامل فى المبتكرات المالية مثل : عمليات سوق النقد ، القروض والائتمانات المالية قصيرة الآجل ، العمليات الآجلة ***Forward Operations***، المبادلات ***Swaps*** ، الخيارات ***Options*** وغيرها .

- الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية ، وإدارة الأصول ، وخدمات الوكالات مثل البحوث والاستشارات المالية .

- حق التأسيس ***Establishment*** ، ويعنى ذلك إعطاء معاملة وطنية متكافئة للبنوك الأجنبية مقارنة بالبنوك المحلية ، ووضع معايير تفصيلية للتأكد من تطبيق هذا المبدأ .

٥٠٥٠٢٠ الاتحاد الأوروبى :

خلال الفترة من بداية السبعينات وحتى نهاية الثمانينات ، تواكبت السياسات الاقتصادية والمالية التى اتخذتها دول الجماعة الأوروبية (دول الاتحاد الأوروبى) بتدفقات لانهائية لمبتكرات مالية جديدة ، مثل السندات الأوروبية ، السندات ذات السعر الثابت ، تسهيلات إصدار الأذون وعمليات المبادلات بكافة صورها . هذه المبتكرات تطلبت سهولة النفاذ للأسواق المالية الواسعة ، وإزالة الفصل بين أنشطة المؤسسات المالية عن طريق اتخاذ ثلاث خطوات متتابعة :

تمثلت **الخطوة الأولى** فى إزالة القيود والاختلافات بين الأنشطة التى تقدمها جميع المؤسسات المالية ، وذلك لتسهيل الوصول إلى البنوك الشاملة ***Universal***

Banks ، التى تقدم جميع الخدمات المالية التجارية والاستثمارية . أما **الخطوة الثانية** فاشتملت على إزالة قيود الصرف الأجنبى ***Foreign Exchange Controls*** على تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الآجل ، وإزالة كافة المخاطر المترتبة على ذلك ، وتحقق الاستقرار فى أسعار الصرف فى ظل النظام النقدى الأوروبى ، **والخطوة الأخيرة** تركزت فى تعميق أسواق الأسهم ، وزيادة درجة المنافسة الأجنبية فى هذا السوق ، باعتبارها المسئولة عن نمو النشاط الاستثمارى.

وانتهت دول الاتحاد الأوروبى من الخطوتين الأولى والثانية . أما الخطوة الثالثة فلم تنتهى منها سوى المملكة المتحدة . ففى يوليو ١٩٨٨ أقر المجلس الأوروبى التوجه البنكى الثانى ***Second Banking Directive (SBD)*** ، والذى يعتبر منهج شامل لتحديد اختصاصات البنوك وانتشارها الجغرافى . وطبقا لهذا التوجه ، فإن البنك كمؤسسة ائتمان ***Credit Institution*** ، يمكن أن يقدم خدماته المصرفية ، سواء من خلال إنشاء فروع أوعبر الحدود ***Cross- Border*** دون الحصول على ترخيص من البلد المضيف ، ولكن بشرط أن يكون الفرع الأجنبى تحت رقابة البلد الأم ***Home Country*** . كما اشتمل هذا التوجه على قائمة بالأنشطة المصرفية المسموح بها على أساس مفهوم البنوك الشاملة ***Universal Banking*** ، والتى تقوم بتقديم جميع الخدمات المالية التجارية والخدمات المالية المرتبطة بالاستثمار فى الأوراق المالية .

وقد اشتمل ***(SBD)*** على عدة مبادئ تحكم العمل المصرفى بين دول الاتحاد ، وتنظم بعض معاملاتها المالية مع الدول الأخرى ، وهذه المبادئ هى :

(١) مبدأ المعاملة بالمثل أو التبادلية *Reciprocity* :

وفقا لهذا المبدأ ، لا يتم السماح لأى طرف من خارج دول الاتحاد بتأسيس أو امتلاك شركات تابعة فى أى من دول المجموعة ، إلا إذا قامت الدولة التى تنتمى إليها الشركة التابعة بمنح معاملة مماثلة للمؤسسات المالية من دول الاتحاد . أما الفروع ***Branche*s** ، فإنها لم تخضع لمبدأ المعاملة بالمثل ، ولكن يتم الترخيص لها وفقا لمعايير كل دولة مضيفة على حده . وبخصوص الشركات التابعة القائمة قبل صدور التوجه ، فسوف تتمتع بنفس المعاملة التى تحصل عليها المؤسسات المالية القائمة فى الدول المضيفة .

(٢) مبدأ الاعتراف المتبادل *Mutual Recognition* :

يقوم هذا المبدأ على أساس أن تعترف كل دولة عضو فى الاتحاد بالقوانين والنظم والممارسات الإدارية للدول الأعضاء ، باعتبارها معادلة لقوانينها وأنظمتها . ويهدف هذا المبدأ إلى الحيلولة دون استخدام الاختلافات بين القوانين المحلية كقيود على عملية النفاذ للأسواق فيما بين هذه الدول .

(٣) مبدأ رقابة الدول الأم :

يعنى تطبيق هذا المبدأ قبول القوانين والقواعد الإشرافية ورقابة البلد الأم على عمليات الفروع ***Branches*** ، وعلى عملية تقديم الخدمة المالية عبر الحدود . ويتم إتباع هذا المبدأ فى مجال القوانين والقواعد المصرفية التى لم يتم تنسيقها على مستوى الدول الأعضاء ، ويشتمل هذا المبدأ ضمنيا على مفهوم التصريح الواحد ***Single Passport*** ، والأحكام الخاصة بحماية حاملى الأسهم والحفاظ على استقرار النظام المالى .

(٤) الاستثناءات :

اشتمل *(SBD)* على بعض الاستثناءات على المبادئ السابقة وهى :

- للدول المضيفة حق السماح فقط للبنوك من الدول الأخرى للعمل بها ، بشرط أن تلتزم هذه البنوك بالأحكام الضرورية لمواجهة مخاطر السوق .
- لا يعد قبول مبدأ رقابة الدولة الأم أمر مطلق ، بمعنى أن الدولة المضيفة سوف تحتفظ بحقها فى فرض القيود الضرورية على شكلى التجارة الدولية فى الخدمات المالية ، إذا كان ذلك ضروريا لحماية المصلحة العامة .
- تعتبر الدولة المضيفة مسئولة مسئولية كاملة عن القيود والإجراءات المتعلقة بتطبيق السياسات النقدية وإدارة السيولة المحلية .

٣٠٥٠٥ مقررات لجنة بال الإشرافية *Basle Supervision Committee* :

فى ظل الاعتقاد باختلاف المخاطر التى تتعرض لها البنوك من دولة إلى أخرى وفى ذات الدولة الواحدة ، مع إمكانية تعرض البنوك لهذه المخاطر مهما قويت الضمانات . وفى ضوء تعدد وتنوع المخاطر وما يتوقع من خسائر تؤثر فى قيمة أصول هذه البنوك ، فقد أقرت لجنة الرقابة المصرفية الدولية معايير محددة لقياس معدلات العلاقة المالية ، وتحديد العناصر التى يجب أن يتضمنها رأس مال أى مصرف ، وكذا المخاطر التى تتعرض لها أصوله ، وتم التوقيع عليها فى يوليو ١٩٨٨ ، من قبل ممثلى البنوك المركزية لاثنى عشرة دولة صناعية بهدف إنشاء إطار موحد لرأس المال يطبق على جميع المؤسسات المالية التى تعمل عبر الحدود ، وتشجيع البنوك الدولية على تقوية مراكزها المالية ، وتخفيض مصادر المنافسة غير المتكافئة الناتجة عن اختلاف اللوائح الإشرافية والرقابية على البنوك بين الدول .

وقسمت الاتفاقية دول العالم إلى مجموعتين ، وذلك كأساس لقياس المخاطر الائتمانية ، تاركة للسلطة الرقابية المحلية حرية شمول المخاطر الأخرى فى طريقة القياس ، **المجموعة الأولى** : تشتمل على مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة ، وتضم دول ***OECD*** بالإضافة إلى السعودية وسويسرا . **والمجموعة الثانية** تشمل مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة ، وتضم باقى دول العالم .

كما قسمت الاتفاقية رأس المال إلى شريحتين كالآتى :

(أ) رأس المال الأساسى أو الشريحة الأولى ***Core Capital or Tier 1***
ويتكون من رأس المال المدفوع بالكامل للأسهم العادية + الاحتياطيات العامة والقانونية المعلنة + الأسهم الممتازة .

(ب) رأس المال المساند أو الشريحة الثانية ***Supplemented Capital or Tier 2*** ، ويتكون من الاحتياطيات السرية ، بشرط أن يتم إقرارها من السلطات الرقابية ، واحتياطيات إعادة تقييم الأصول بسعر السوق ، ومخصص المخاطر العامة ، وبنود تجمع بين خصائص حقوق الملكية وخصائص القروض غير المضمونة والقروض المساندة .

وفى هذا المجال ، ألزمت الاتفاقية البنوك العاملة بأن يمثل رأس المال الأساسى٥٠% من إجمالى رأس المال، وان تمثل نسبة راس المال الأساسى إلى الأصول الخطرة ما لا يقل عن ٥٠% من إجمالى النسبة فى نهاية ١٩٩٢ .

ولاحتساب الأصول الخطرة وأوزانها ، ربطت الاتفاقية احتياجات أو متطلبات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة ، بصرف النظر عما

إذا كانت هذه الأنشطة متضمنة فى ميزانية البنك *On – Balance Sheet* أو خارج بنود الميزانية *Off – Balance Sheet* ويتم تصنيف الأصول وفقا لدرجة المخاطر التى قد تتعرض لها كالآتى :

(أ) البنود ضمن المركز المالى : يتم تقسيمها إلى أربعة طوائف ، تأخذ كل طائفة وزنا للمخاطرة يتراوح بين (صفر ، ٢٠% ، ٥٠% ، ١٠٠%) ، وتتحدد هذه الأوزان طبقا لمقدرة المدين أو الضامن أو طبيعة الضمان .

(ب) البنود خارج الميزانية : يتم تصنيف هذه البنود والحصول على قيمة الأصل المرجح على مرحلتين :

الأولى : يتم ضرب " قيمة البند خارج الميزانية "×" معامل " يتراوح بين (١ و ٠,٥ و ٠,٢ و صفر) ، وتعرف هذه الاتفاقية هذا المعامل بأنه عنصر التحويل *Conversion Factor* وتمثل محصلة هذه الخطوة كمية الائتمان المكافئ *Credit Equilivant Amount (CEA)* .

الثانية : يتم ضرب *(CEA)* x **(وزن المخاطرة)** للحصول على كمية البند الأصل المرجح .

ويتم جمع ناتج (أ) + ناتج (ب) للوصول إلى القيمة الإجمالية للأصول المرجحة بأوزان المخاطر *Total Risk – Weighted Assets* التى تمثل مقام نسبة الملاءة *Capital Adequacy* ، والتى يجب أن لا تقل عن ٨% اعتبارا من بداية ١٩٩٣ .

وفى أبريل ١٩٩٣ قدمت لجنة بال تطويرا لمعايير كفاية رأس المال والتى أقرتها فى ١٩٨٨ ، وذلك من خلال استخدام النماذج الإحصائية فى تقدير حجم

رأس المال المتوقع الذى يشتمل على مخاطر السوق ، مثل مخاطر التقلبات فى أسعار السلع والأصول المالية أو نقص السيولة أو مخاطر انتقال الأزمات المالية ، والذى يتناسب مع حيازة البنوك كل علىحده لحجم معين من الأصول الخطرة . إلا أن التباين فى نتائج هذه النماذج قد أدى إلى درجة من الاختلاف حول موضوعية هذه المعايير ، ومن ثم تم تعديلها فى أبريل ١٩٩٥ . وفى سبتمبر ١٩٩٧ قدمت هذه اللجنة ملحقا لتوصياتها اشتمل على ضرورة أن يتضمن المعيار السابق متطلبات التكنولوجيا لعام ٢٠٠٠ .

٥٠٦٠ تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المالية فى إطار *WTO*

فى يناير ١٩٩٥ ، ظهرت منظمة التجارة العالمية ***World Trade Organization (WTO)*** كوريث لما عرف بالاتفاقيات العامة للتجارة والتعريفات ***GATT*** ، وكانت الأطراف المتفاوضة قد توصلت إلى ٢٨ اتفاقا ، من بينهم الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات ***General Agreement on Trade in Services (GATS)***، واشتملت ***GATS*** على العديد من المبادئ وبعض الاستثناءات ، كما أرفق بالاتفاقية عدة ملاحق قطاعية ومن بينها ملحقى الخدمات المالية الأول والثانى .

٥٠٦٠١٠ تطبيق مبادئ GATS لتحرير التجارة الدولية فى الخدمات المالية:

إن الهدف الأساسى من التوصل لاتفاقية دولية تحكم ***(ITFS)*** يتمثل فى زيادة الكفاءة الاقتصادية لقطاع الخدمات المالية للدول أطراف التعاقد ، ولتحقيق هذا الهدف ، فإن الاتفاقية اشتملت على مجموعة من المبادئ التى تساعد على تخفيض درجة عدم التأكد التى تواجه عارضى الخدمات المالية ، وإزالة أو

تخفيض التمييز بين عارضى أو موردى ***Supplier*** الخدمة المالية المحليين والأجانب أو بين الموردين الأجانب بعضهم البعض ، وهو الأمر الذى يؤدى إلى تخصيص الموارد المالية على نحو أفضل .

وفيما يلى تحليلا لأهم المبادئ التى اشتملت عليها (***GATS***) والكيفية التى يمكن من خلالها تطبيق هذه المبادئ العامة فى هذا المجال :

(١) مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية *MFN* :

يعنى هذا المبدأ فى مجال الخدمات المالية ، التزام كل عضو بمنح الخدمة المالية وموردها (بنك – شركة تأمين) من عضو آخر ، ودون شروط معاملة لا تقل رعاية عن تلك التى يمنحها إلى ما يماثلها من خدمات مالية ومورديها من عضو ثالث . والمشكلة الرئيسية التى ظهرت عند محاولة تطبيق هذا المبدأ ، هى تعارضه مع مبدأ المعاملة بالمثل أو التبادلية الذى يعتبر أحد أهم مبادئ (***SBD***) ، كما أن هذا المبدأ يمثل هذا جزء من قوانين بعض الولايات فى (***USA***) ، بالإضافة إلى أن التطبيق الفورى لهذا المبدأ ***MFN*** سوف يؤدى إلى استفادة أطراف أخرى بمكاسب التحرير دون أن تتحمل أى تكاليف تتعلق بتحرير التجارة فى الخدمات المالية ، أو ما يعرف بالركوب المجانى ***Free Rider*** .

ولحل هذه المشكلات أوردت الاتفاقية بعض الاستثناءات فى ملحق الاتفاق على مبدأ ***MFN*** ، وتهدف هذه الاستثناءات إلى إيجاد درجة من التبادلية فى مجال فتح الأسواق المالية الأجنبية . لكن الولايات المتحدة رأت أن هذه الاستثناءات غير كافية لمنع الأطراف الأخرى ، خصوصا من دول جنوب شرق

آسيا ، من استخدام العوائق القانونية والاجتماعية على النفاذ إلى أسواقها ، وقدمت مقترحين هما :

الأول : التفاهم حول الالتزامات ***Understanding on Commitments*** في الخدمات المالية ، وكان الهدف من هذا المقترح هو محاولة وضع الشروط والمعايير والقيود التى يضعها الأعضاء على النفاذ للأسواق والمعاملة الوطنية فى جدولة للتفاوض ، وذلك حتى تضمن ***USA*** عدم استخدام هذه القيوم بشكل يعوق التجارة فى الخدمات المالية فى المستقبل.

الثانى : وتمثل فى وضع الأطراف التجارية الأخرى فى شريحتين ***Tow Tiers Approaches*** ، الشريحة الأولى : هى مجموعة الدول التى لها فروع بنوك أجنبية قائمة بالفعل فى ***USA***، ويكون لها فرص للنفاذ غير المحدود إلى أسواقها . أما **الشريحة الثانية** : وتتمثل فى الفروع الجديدة فسوف تتوقف فرص النفاذ إلى أسواقها المالية على ما يرد بجدول التزامات الطرف الآخر .

ولكن مجموعة الدول النامية ، بقيادة ماليزيا نجحت فى عدم ضم أى من المقترحين إلى بنود اتفاقية ***GATS*** ، وعلى ذلك لم توقع الولايات المتحدة على اتفاقية الخدمات المالية فى أبريل ١٩٩٤ .

(٢) مبدأ النفاذ للأسواق *Market Access*

يقصد بهذا المبدأ ، أن للمؤسسات المالية التابعة للدولة العضو الحق فى الدخول إلى أسواق مالية محددة ، وتشتمل هذه المادة من ***GATS*** على قائمة

بالإجراءات التى تعتبر مفيدة للنفاذ للأسواق ، وإذا لم تدرج هذه الإجراءات فى الجداول المحلية فلا يجوز للعضو أن يبقيها أو يعتمدها فى المستقبل .

(٣) مبدأ المعاملة الوطنية *National Treatment* :

يقصد بهذا المبدأ ، منح الخدمة المالية وموردها الأجنبى معاملة لا تقل تفضيلا عن تلك الممنوحة للخدمة المالية وموردها المحلى ، وتعتبر المعاملة أقل رعاية إذا عدلت أو غيرت من شروط التنافس العادل والمتكافئ بين عارضى الخدمات المالية . ويتطلب تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية فى مجال ***(ITFS)*** السماح بإقامة البنوك التابعة أو الفروع أو مكاتب التمثيل داخل السوق المحلى ، وطبقا لنفس قواعد الملكية المطبقة محليا ، وحرية استيراد الموارد الضرورية واستقدام المهنيين ، وحرية النفاذ إلى شبكات الاتصالات المحلية ، والتماثل فى تطبيق قيود الصرف الأجنبى بين عارضى الخدمات المالية المحليين والأجانب ، بالإضافة إلى منح المؤسسات الأجنبية حق التعامل مع مجموعة العملاء والبنوك المحلية والحق فى بيع إنتاجها فى السوق المحلى .

وتسمح الاتفاقية للدولة العضو بوضع الشروط والمحددات على النفاذ للأسواق والمعاملة الوطنية للقطاع الخدمى الفرعى الذى يرغب فى تحريره ، وتستخدم هذه القيود لتحقيق أهدافا متعددة منها :

الأول : تكوين كوادر محلية ذات مهارة متميزة فى مجال الصناعة المالية .

الثانى : نقل التكنولوجيا إلى الأسواق المالية المحلية .

الثالث : حماية المؤسسات المالية المحلية من الممارسات السعرية غير العادلة من قبل المؤسسات المالية الدولية .

(٤) مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية :

يهدف هذا المبدأ ، إلى زيادة نصيب الدول النامية من التجارة الدولية فى الخدمات المالية ، من خلال تقوية النظام المالى المحلى . وتنقسم تلك الإجراءات إلى :

(أ) إجراءات تتعلق مباشرة بالنظام المالى المحلى : مثل السماح للدولة العضو من الدول النامية باستخدام الشروط والمحددات على النفاذ إلى الأسواق ، والمعاملة الوطنية كأدوات لحماية الصناعة المالية .

(ب) إجراءات تتعلق بالتواجد فى الأسواق المالية الدولية : وترتبط بالفرص العامة التى توفرها جداول الالتزامات ***Commitments Schedules*** المحددة للدول الأعضاء .

٥٠٦٠٢٠ ملحقا الخدمات المالية *Annex on Financial Services*

(أ) الملحق الأول للخدمات المالية :

اشتمل الملحق الأول على تحديد النطاق الذى يغطيه اتفاق التجارة الدولية فى الخدمات المالية ، والتعاريف ، وبعض الأحكام الخاصة ، على اعتبار أن القطاع المالى له طبيعة خاصة تميزه عن باقى القطاعات الخدمية الأخرى ، وذلك على النحو التالى :

(١) النطاق *Scope*

تغطى اتفاقية ***(ITFS)*** جميع الإجراءات التى تعوق عملية توريد الخدمة المالية دوليا ، والتى نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة الأولى من اتفاقية ***GATS*** .

(٢) التنظيم على الصعيد المحلى ، والاعتراف ، وتسوية المنازعات :
Domestic Regulation, Recognition and Dispute Settlement

تجيز الاتفاقية للعضو أن يتخذ إجراءات تتعلق بالحصانة أو الحيطة المالية ***Prudential Measures*** ، وتشتمل هذه الإجراءات على حماية المستثمرين والمودعين وحاملى الأسهم وأية أشخاص يعتبر مورد الخدمة المالية مسئولا عنهم ائتمانيا ، أو أية إجراءات تتعلق بتحقيق الاستقرار والثبات فى النظام المالى المحلى . وفى حالة وجود منازعات حول هذه الإجراءات ، فيجب عرضها على لجان تحكيم تتوافر لديهم الخبرة اللازمة المتعلقة بموضوع النزاع فى إطار منظمة . (***WTO***)

(٣) التعاريف : *Definitions*

يتضمن الملحق تصنيفا للأنشطة التى تعتبر خدمات مالية تورد على أساس تجارى ، ولا يجوز القيام بها فى إطار ممارسات حكومية .

(ب) الملحق الثانى للخدمات المالية :

تضمن الملحق الثانى للخدمات المالية على نص يجيز قيام العضو بسحب أو تعديل أو تحسين بعض أو كل ما ورد فى جدول التزاماته ، وذلك خلال ستون يوما بعد مرور أربع أشهر من دخول ***WTO*** حيز التنفيذ .

وحتى ١٥ ديسمبر١٩٩٣ ، موعد انتهاء مفاوضات جولة أورجواى ، لم تتمكن الأطراف الرئيسية (الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى ودول جنوب شرق آسيا) من الاتفاق على التحرير الشامل للتجارة الدولية فى الخدمات المالية . حيث تم الاتفاق فقط على حرية البنوك وشركات التأمين من أى عضو من ***GATS*** على دخول أسواق الدول الأخرى ، وإعطاء الولايات

المتحدة مهلة ثمانية عشر شهرا (الفترة من ٢/١٥ ١/١٩٩٣ حتى ١٩٩٥/٧/١٥) ، لتقرر مدى التزام الأطراف الأخرى بتحرير أسواقها المالية ، طبقا لمفهوم مبدأ شرط الدول الأولى بالرعاية ***MFNs*** . وفى ١٩٩٥/٦/٢٨ ، أعلنت *(USA)* رفضها التوقيع على اتفاق الخدمات المالية ثم استمرت المفاوضات بينها وبين كوريا واليابان وتحت قيادة الجماعة الأوروبية ، وفى خلال المفاوضات تمسكت *(USA)* فى حفظ حقها فى فرض قيود فى المستقبل على نفاذ البنوك الأجنبية إلى أسواقها .

ثم توقفت المفاوضات مرة أخرى خلال الفترة من ١٩٩٥/٧/٢٧ وحتى أبريل ١٩٩٧ ، واستؤنفت اعتبارا من هذا التاريخ ، حيث دارت المفاوضات بين الأطراف السابقة وكانت نقطة الخلاف الرئيسية بين الولايات المتحدة من جانب ، وكوريا الجنوبية وماليزيا من جانب آخر ، حول النسبة المسموح لعارضى الخدمات المالية بامتلاكها فى الأسواق المالية المضيفة ، حيث تمسكت الولايات المتحدة بمبدأ حق امتلاك نسبة ١٠٠% من الاستثمارات المالية ، فى مقابل اقتراح ماليزيا وكوريا بأن لا تتجاوز هذه النسبة ٥١ % ، وانتهت المفاوضات رسميا فى ١٩٩٧/١٢/١٣ ، بعد تسوية نقاط الاختلاف ، ووقعت حوالى سبعون دولة على اتفاقية الخدمات المالية على أن تسرى اعتبارا من أول عام ١٩٩٩ .

الملحق الإحصائى

جدول (١)

التجارة العالمية (المنظورة وغير المنظورة ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩٠، ١٩٩٧)

ومعدل النمو (١٩٧٠ –١٩٨٠) ، (١٩٨٠ –١٩٩٠) ، (١٩٩٠– ١٩٩٧)

	القيمة ببلايين الدولارات								معدل النمو الاسمى %					
	١٩٧٠		١٩٨٠		١٩٩٠		١٩٩٧		٧٠– ١٩٨٠		٨٠–١٩٩٠		٩٠–١٩٩٧	
البند	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين
١. الميزان التجارى	٣٩٠,٦	٣٩٣,١	٢٥٧٦,٧	٢٦٢١,٢	٤٠١٠,٣	٤٣١١,٦	٨٤١٤,٣	٨٤٣٠,٥	١٩,٦	٢٠,٢	٧,٦	٧,٤	١٥,٦	١٥,٠
١/١ الميزان السلعى	٢٧٩,٨	٢٧١,٥	١٨٣٢,٧	١٨١٣,٨	٣٢٧٩,٢	٣٢٥٣,٤	ـــــ	ـــــ	١٩,٢	٢٠,٣	٦,٨	٦,٤	--	_
٢/١الميزان الخدمى	١١٠,٨	١٢١,٦	٧٤٤,٠	٨٠٧,٠	٨١١,٤	٨٥٨,٢	١٣٥٥,٨	١٣٥٢,٢	٢٠,٤	٢٠,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٦	١٨,٠
١/٢/١ الخدمات التجارية	٦٢,٩	٦٧,٠	٣٦٢,٨	٣٨٧,٩	٧٥٧,٧	٧٩٢,٩	١٣٠٦,٢	١٢٩٣,٢	١٨,٥	١٨,٠	٧.٧	٧,٨	١٠,٣	٩
نسبة الخدمات التجاريـة / الميزان التجارى	%١٦	%١٧	%١٤	%١٤,٧	%١٨,٥	%١٩,٣	%١٠,٥	%١٥,٣	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ

جدول (٢)

هيكل التجارة العالمية فى الخدمات التجارية للسنوات ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩٠، حتى ١٩٩٧

البند	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٧
الدائن صادرات	٦٢,٩	٣٦٢,٨	٧٥٧,٧	٨٠٢,٨	٩١٣,٩	٩١٥,٥	١٣٠٦,٣
الخدمة التجارية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
(١)النقل الاخرى	١٩,٥	٢٠,٥	١٧,١	١٦,٦	١٥,٦	١٥,٣	٦,٢
(٢)الملاحة	٢١,١	١٦,٥	١٢,٤	١٢,٣	١١,٣	١١,٥	١٠,٩
(٣)السفر	٢٨,٣	٢٦,٠	٣١,٥	٣٠,٦	٣٠,٨	٣٠,٤	٣٢,٢
(٤)خدمات اخرى	٣١,١	٣٧,٠	٣٨,٩	٤٠,٨	٤٢,٣	٤٢,٨	٤٤,٢
المدين واردات	٦٧,٠	٣٨٧,٩	٧٩٢,٩	٨١٧,٩	٩٢٩,٦	٩٢٠,٦	١٢٩٣,٢
الخدمات التجارية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
(١)النقل الاخرى	٢٠,١	١٩,٩	١٧,٠	١٦,٧	١٥,٩	١٥,٨	٧,٥
(٢)الملاحة	٢٤,٦	٢٢,٧	١٧,٠	١٧,٤	١٦,٢	١٦,١	١٦,٠
(٣)السفر	٢٦,٣	٢٤,٩	٣٠,١	٢٩,٦	٣٠,٢	٢٩,٧	٢٩,٨
(٤)خدمات اخرى	٢٩,٠	٣٢,٥	٣٥,٩	٣٦,٧	٣٧,٧	٣٨,٤	٤٠,٨

(١)السنوات (١٩٧٠)، (١٩٨٠) نقلا عن

IMF and Wbdatabase in op . cit .p

(٢)السنوات (١٩٩٠) حتى (١٩٩٧) المصدر

IMFbalance of payments statistices, 1995,

جدول (٣)

نسب مشاركة الدول المتقدمة والنامية من صادرات الخدمات التجارية (%)

اعوام ١٩٧٠ ،١٩٩٠، ١٩٩٧

	الخدمات التجارية			خدمات النقل			الملاحة			السفر			الخدمات الخاصة الاخرى		
الاقليم او الدولة	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩٧
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
كل دول العالم	٩٠,٧	٨٧,٠	٧٠,٢	٩٠,٥	٨٨,٤	٧٢,٤	٩٥,٦	٨٨,٦	٦٧,٧	٨٤,٤	٨٣,٤	٦٧,٣	٩٣,٨	٩٠,٣	٧١,٢
الاقاليم المتقدمة او الدول الصناعية	١٦,٥	١٧,٥	١٧,٧	٢٢,٤	٢٤,٦	١٥,٥	٨.٨	٨,٣	٨,٣	١٤,٤	١٩,٦	٢٠,١	٢٧,٦	٢٢,٠	١٧,٣
الدول النامية	٩,١	١٢,٩	٢٩,٧	٩,٥	١١,٦	٢٧,٦	٤,٣	١١,٤	٣٢,٣	١٥,١	١٧,٠	٣٢,٧	٦,٢	٧,٤	٢٨,٦
افريقيا	١,٢	٠,٩	١,٤	١.١	١,٠	١,٧	٠,٩	٠,٨	١.١	٢,٠	١,٦	٢.٢	١,٥٥	٥.٥	٠,٧
اسيا	٢,٤	٧,١	١٥,١	٣,٩	٦,٧	١٠,٦	١,٤	٧,٣	١٧,٦	٢,٥	٧,٩	١٤,٦	٤,٢	٣,٤	١٧,٩
الشرق الاوسط	—	—	٢,٦	—	—	٢,٤	—	—	٢,١	—	—	٢.٢	—	—	٣,٠٤
مصر	٠,٧	٠,٧	٠,٦	—	٠,٢	٠,٨	—	٠,٢	٠,١	—	٠,٤	٠,٩	—	٠,٤	٠,٥

المصدر : السنوات ١٩٧٠،١٩٩٠ نقلا IMF andWB data base

جدول (٤)

نصيب قطاع الخدمات من تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر من الدول الام الى الدول المضيفة

الدولة	الفترة	نصيب قطاع الخدمات		اجمالى التفقات من الدول الام بالمليون
كندا	١٩٨٣	٢٥,٨	٥,١	٣٧٧٩٣
	١٩٨٩	٣٢,٨	٩,٤	٧٩٢٢٧
المانيا	١٩٨٥	٤٣,١	٤,٧	١٤٧٧٩٤
	١٩٩٠	٤٩,٧	٤,٨	٢٣١٧٦٩
اليابان	١٩٨٦	٣٧,١	٣٢,٤	١٠٥٩٧٠
	١٩٩٠	٤٨,٠	١٩,٤	٣١٠٨٠٧
المملكة المتحدة	١٩٧٤	٢٢,٤	٨,٠	١٠١١٧
	١٩٨٤	٢٦,٩	٨,٠	٧٥٧١٥
الولايات المتحدة	١٩٨٦	٢٦,٦	٧,٨	٢٧٧٠٣٠
	١٩٩٠	٢٤,٧	١٠,٨	٥٥٠٤٥٦

الفصل السادس
تحليل اتفاق حقوق الملكية الفكرية
فى إطار نتائج دورة أوروجواى

إعداد

ياسر محمد جادالله محمود

باحث دكتوراه بقسم إقتصاديات التجارة الخارجية

كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

- اعتمد هذا الفصل على رسالة الماجستير للباحث بعنوان:

" إتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى اطار دورة اوروجواى وتأثيرها على قطاع الصناعات الدوائية فى مصر"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ١٩٩٧.

١٠٦٠ مقدمة :

يعد التغير التكنولوجي مصدراً من مصادر النمو الاقتصادي ، ذلك لما يعنيه من استحداث طرق إنتاجية أو تحسين طرق قديمة (اختراعات تكنولوجية) أكثر كفاءة من تلك المستخدمة ، بما يؤدى إلى زيادة الإنتاج أو توفير جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة . والاختراعات التكنولوجية ما هى إلا نتاج فكر فردى او مشترك لمجموعة من الأفراد ، بالتالي فحماية حقوق هذا الفكر من شأنها دفع هذا الفرد أو هؤلاء الأفراد إلى مزيد من الجهد فى هذا المجال .

وتعرف هذه الحقوق إصطلاحاً بحقوق الملكية الفكرية

Intellectual Property Rights (IPRs)

يتضح مما سبق العلاقة بين حماية (**IPRs**) و زيادة النشاط الاختراعى ، ويشمل ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر

Foreign Direct Investment (FDI)

هذا بالإضافة إلى أن حماية ***IPRs*** تعد بمثابة وسيلة مناسبة للإفصاح الفعال عن المعرفة الحديثة ، بما يؤدي إلي مزيد من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية كما أن الحماية غير الكافية في العديد من الدول لا تمكنها من جذب الاستثمار بدرجة مناسبة ، مما لا يدع مجالاً للشك أن حماية ***IPRs*** أصبحت عنصراً هاماً للسياسة التجارية للدول المتقدمة (حيث تتركز الاختراعات فيها) ، ولكى يتسنى عرض هذا الموضوع فسوف يتم تناول مفهوم ***IPRs*** وأدواتها وخصائصها، ثم محاولة التعرض للجوانب الاقتصادية المتعلقة بها، وربط ذلك بالتجارة الدولية وبشيء أكثر تحديداً بالهيكل الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ثم تحليل لمجموعة الإتفاقات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية والمفاوضات التى اجريت فى اطار دورة اوروجواى، وأخيراً تحليل اتفاق ***TRIPS*** ، وذلك فيما يلى :

٢٠٦٠حقوق الملكية الفكرية .. مفهومها و خصائصها وأدواتها:

٢٠٦٠١٠ مفهوم حقوق الملكية الفكرية:

يشير مفهوم حقوق الملكية الفكرية إلي إبداعات الفكر الإنساني ، كما أنـــها تمثل التعبير القانوني عن الامتيازات الممنوحة بواسطة الدولـــة لصـــاحب الحـــق و يمكن تقسيم تلك الحقوق إلى جزئين رئيسيين هما الملكية الصناعيـــة وحقـــوق الطبع.

٢٠٦٠١٠١٠ الملكية الصناعية :

تضم الملكية الصناعية : الاختراعات ، الماركات التجارية ، وكبح المنافســة غير العادلة .

- **الاختراعات :**

يعني الاختراع ، اكتشاف طريقة فنية جديدة لإيجاد سلعة او منتج لم يكــن موجوداً من قبل ، او التوصل الي أسلوب حديث لإنتاج سلعة موجـــودة بنفقـــة أقل، أما التطبيق العملي للإختراع او عملية الصنع للمنتج الجديد و تطويره بمــا يجعله أكثر قبولاً للمستهلك من الناحية الاقتصادية ، فيعرف بالابتكار أو التجديد ***Innovation*** ، وتعد عملية الاختراع المهمة الأساسية للمخترع ، أما عمليـــة الابتكار فهي وظيفة المنظم ***Entrepreneur*** أو رجل الأعمال .

كما تجدر الإشارة الي أن الدولة الأكثر تقدماً هي القادرة علي تطبيـــق الاختراعات ، حيث يؤكد ***Vernon*** أن التساوى في الاخـــتراع أي المعرفـــة العلمية بين دولتين لا يعني الحصول علي مســـتوى واحـــد مـــن التجديـــد أو التطوير، لأن هناك فرق بين الإختراع وتطبيقه. وتتم حماية هذه الاختراعـــات بإستخدام البراءات ، وتحدد درجة إمكانية الاختراع في الحصول علي بـــراءة وفقاً للقانون المحلى للدولة .

▫ **الماركات التجارية :**

تتمثل الماركة التجارية في صورة علامة معينة أو توليفة من علامات معينة بما يميز السلعة أو الخدمة عن غيرها وتشمل بنود الماركات التجارية والماركات الخدمية .

▫ **كبح المنافسة غير العادلة :**

توجد هناك بعض الممارسات التجارية غير الصحيحة والمضللة ، كأن يتم إنتهاك سر تجارى أو أن يتم إنتاج سلع مقلدة ، ويقصد بكبح المنافسة غير العادلة ، إستخدام مرسوم ***Act*** مضاد لهذه الأعمال كمحاولة لكبح وإعاقة هذه المنافسة غير العادلة .

٠٢٠١٠٢٠٦ حقوق الطبع :

تستخدم حقوق الطبع لحماية أعمال الإبداع والخلق والتأليف.

ويمكن الإشارة في النهاية إلى تعريف الملكية الفكرية فيما يأتي:

" هى تلك الحقوق التي ترد علي الاشياء غير المادية التي تعرف بحقوق الملكية الذهنية ، سواء التي تندرج عادة في اطار الملكية الصناعية و بالذات براءات الاختراع ، أو التي تندرج تحت حقوق المؤلف (الحقوق الادبية) " .

٠٢٠٢٠٦ خصائص حقوق الملكية الفكرية :

تتميز حقوق الملكية الفكرية عن باقى الحقوق بخاصيتين هامتين ، يمكن إيضاحهما فيما يلى :

٦٠٢٠٢٠١٠ خاصية عدم الإدراك المادى :

تبدو خاصية عدم الإدراك المادى فى كون الملكية الفكرية تنصرف إلى ما هو غير ملموس ماديا ، فهى تتعلق ببنود المعلومة التى يمكن إدماجها أو تجسيدها فى الأشياء الملموسة . ووفقا لذلك ، فإن الملكية الفكرية لا تتمثل فى تلك الأشياء الملموسة ، وإنما تتمثل فى المعرفة والمعلومة المجسدة أو المندمجة فى تلك الأشياء . ويعرف تطبيق المعرفة والمعلومة بالتكنولوجيا ، التى أشار إليها ***Mansfield*** على أنها مجمعة ***Pool*** المجتمع للمعرفة ، وكذلك ***Bifani*** على أنها طلب أو أمر تنظيمي للمعرفة المتمثلة فى مجموعة من الطرق ، والأدوات ، و الآلات ، بالإضافة إلى المبادئ التنظيمية والإدارية المصممة لإستخدامها فى النشاط الإنتاجى .

يتضح من تعريف ***Bifani*** أنه يشير إلى نوعين من التكنولوجيا ، التكنولوجيا المجسدة أو المندمجة و هى التى تأخذ أشكالا مادية كالأدوات و الآلات والخامات وخلافه ، والتكنولوجيا غير المجسدة أو غير الملموسة المتمثلة فى المعرفة الفنية والبراءات . ولما كانت المجتمعات اليوم تعيش عصر المعلومات ، مما يبرز معه الدور الهام والحاسم للتكنولوجيا فى تشكيل نمط التجارة الدولية ، و فى تحديد كيف و لأى درجة تساهم كل دولة فى النظام الاقتصادى العالمى ، و بالتالى إنعكاس ذلك فى كون التكنولوجيا وخصوصا التكنولوجيا الحديثة ، بمثابة عامل من عوامل الإنتاج ، حيث أن القدرات التكنولوجية النسبية للشركات والدول تحدد إمكانية خلق ميزة نسبية ووضع تنافسى على المستوى الدولى ، فى ظل ما يواجهه العالم اليوم من عملية متسارعة لتوليد ونشر تكنولوجيا حديثة ذات خصائص كثيفة المعرفة العلمية .

٢٠٢٠٢٠٦ ، خاصية الحماية محددة الزمن :

بالنظر لحماية الملكية بصفة عامة ، يتضح أنها غيرمحددة الزمن ، حيث أن حمايتها تكون على مدى الزمن . لكن الأمر يختلف بالنسبة للحماية المقدمة لحقوق الملكية الفكرية ، حيث أنها تكون محددة الزمن . وينبغى الإشارة إلى أن أغلب قوانين الملكية الفكرية محلية ، بمعنى أن لكل دولة الحرية فى وضع التشريع الذى يناسب خصائصها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وأهدافها التنموية ، بالتالى فقوانين الحماية للملكية الفكرية تختلف من دولة لأخرى مما يشكل للمخترع مصدرا مقلقا ، لأن من أكثر الملامح الهامة والمميزة للمعرفة قدرتها على تجاوز الحدود القومية والجغرافية بسهولة .

يمكن تجنب الإساءة بالنسبة للقوى الإحتكارية الممنوحة بواسطة ***IPRs*** ، وكذلك ضمان الإنتشار الفعال وتطبيق المعرفة الحديثة ، بإستخدام أدوات قانونية لحماية ذلك ، يتم إبرازها فيما يلى :

٠٣٠٢٠٦ ، أدوات حماية حقوق الملكية الفكرية :

يقع الهيكل القانونى المستخدم لحماية الملكية الفكرية فى خمس مجموعات رئيسية .. البراءات ، الحقوق الخاصة بمربى النباتات الحديثة ، حقوق الطبع ، الماركات التجارية ، والأسرار التجارية .

٠١٠٣٠٢٠٦ ، البراءات Patents :

تمثل البراءات الأداة الرئيسية لحماية حقوق الملكية ، فهى تمنع و تحظر على الآخرين الإستخدام بدون تفويض أو البيع أو الصنع للمنتج أو العملية التصنيعية إلا بموافقة صاحب البراءة ، ويقصد من ذلك حماية النشاط الإختراعى

المجسد أفضل من الفكرة المجردة فقط ، لذلك فإن أغلب قوانين البراءة العامة تستثنى من الحماية الأفكار المجردة أو غير المجسدة ، كما أن البعض يستثنى البنود التى تتعارض مع الأخلاق العامة ، بينما يستثنى البعض الآخر ، منتجات أو تكنولوجيات معينة غالبا ما تكون غير مرتبطة بتحقيق الرفاهية العامة.

يفسر ذلك إستثناء العديد من الدول ، بعض المنتجات ، مثل المنتجات الدوائية والتطبيقات الطبية الأخرى ، والتطبيقات الزراعية ككل ، أو الكائنات العضوية الدقيقة كالبذور والحيوانات . وتختلف الدول فيما بينها فى طول ونطاق حماية البراءة .

كما تقدم البراءة – **فى شكلها القوى** – الحماية لمالكها ضد أى إكتشاف تابع لطريقة أخرى لإنتاج أو إستخدام المنتج المحمى بواسطة هذه البراءة ، بالإضافة إلى منع الغير من إستخدام هذا الإختراع المحمى بتلك البراءة ، إلا بموافقة مالكها، كما أن لمالكها الحق فى إقامة الدعاوى القانونية ضد من يقوم بإستخدام حقه فى البراءة بدون تفويض منه .

إن أغلب أنظمة البراءات المحلية تضع حدودا على حق صاحب البراءة على الإختراع عن طريق ما يعرف **بالترخيص الإجبارى** ، وتختلف الدول فيما بينها حول التراخيص الإجبارية ، فأغلب الدول النامية تخضع البراءات لاختبار متطلبات العمل ، بمعنى أنه إذا لم يستخدم مالك البراءة براءته فى الانتاج المحلى فسوف يتم إتاحة الفرصة للغير لعمل ذلك ، وحمايتهم من خلال منحهم الترخيص الإجبارى ، كما أن بعض الدول تترك البراءة غير المستغلة ، تتحدر وتهبط بدون إستخدام .

كما تقدم الحماية للبراءة فى شكلها النموذجى لمدة تتراوح ما بين سبع عشرة وعشرين سنة وفى المقابل فإن بعض الدول تصل فترة حمايتها لبعض المنتجات إلى حوالى خمس سنوات وهى فترة قصيرة .

وهناك مجموعة من الشروط ينبغى توافرها فى الإختراع المطلوب حمايته بالبراءة :

١- يجب أن يتصف الاختراع بالجدية والحداثة .

٢- يجب أن يؤدى ما هو مقصود عمله (أى إستغلاله) .

٣- يجب ألا يكون تحسينا بسيطا لوضع فنى موجود .

إن درجة عدم الوضوح للإختراع أو حجم الخطوة الابتكارية ، تحدد نطاق ومجال الحماية . و يلاحظ فى أغلب الدول الصناعية ، أنها تختبر درجة الوضوح من خلال تطبيقات البراءة ، تحت ما يعرف **بنظم تسجيل البراءات الممنوحة** وذلك بعد إختبار التركيبية . وفى مثل هذه الحالات ، فإن نطاق وصلاحية البراءة لا يمكن تحديدهما إلا بعد إختبار وفحص الإختراع ، من ثم يترتب على هذا الفحص و الإختبار تأخير إصدار البراءة لفترة قد تصل إلى سنتين أو أكثر بعد طلب تطبيقها ، ونادرا ما تقوم مكاتب البراءة بعمل إختبار للمنتج ، كما أنه يجب عمل وصف دقيق للإختراع فى التطبيق . وفى حالة تعذر كتابة ذلك ، كما هو فى العديد من الإختراعات ، فإنه من الممكن أن يلحق ذلك بعينة منه ، و يفيد ذلك الوصف والإفصاح عن الإختراع فى تقديم التعليم الفنى لوظيفة البراءة ، والتشجيع على ظهور منتجات وعمليات تصنيعية منافسة أخرى.

قد يواجه قانون البراءة بعض الصعوبات ، مثل تطبيقاته للسلع المنتجة مثلا فى الدولة **س** بإستخدام عملية تصنيعة محمية ببراءة فى الدولة **ص** ، وبسبب أن البراءات كبقية الأشكال الأخرى للملكية الفكرية أقليمية (أى أن الحماية تطبق فقط

فى الدولة المقيمة للبراءة) ، فإن للشركات الحرية فى إستخدام التكنولوجيا المحمية ببراءة فى مكان آخر ، ولكن يختلف الأمر عند محاولة تصدير سلع مصنعة داخل الإقليم ، حيث عملية التصنيع محمية فيه ببراءة ، هنا تضع العديد من الدول قوانين للبراءة تقيد فيها إستيراد منتجات العملية المحمية ببراءة داخليا و بالنظر للتشريع الأمريكى فى الآونة الأخيرة ، يلاحظ أنه يذهب لأبعد من ذلك ، فهو يسمح بوضع قيود على المنتجات غير المباشرة الناتجة عن العملية التصنيعية المحمية ببراءة .

كما تبدو أهمية هذه القيود بشكل خاص فى مجال التكنولوجيا الحيوية ***Biotechnology*** حيث أن المنتجات الناتجة عن العمليات المحمية ببراءة هنا ، تكون ذات قيمة تجارية عالية على المستوى الدولى ، وتوجد هناك أشكال حماية ضعيفة للبراءة فيما يعرف بالبراءة الصغيرة ***Petty Patent*** ، ويختلف هذا النوع عن البراءات المستغلة المشار اليها فيما سبق فى نقاط ثلاثة هى :

١- قصر فترة البراءة (٤ – ٧) سنوات .
٢- من النادر فحص أو إختبار البراءة الصغيرة كما هو الحال فى البراءة المستغلة.
٣- قد تتطلب البراءة الصغيرة قدرا قليلا من الخطوة الإبداعية الإختراعية أو قد لا تتطلب ذلك .

يتضح من ذلك ، أن البراءة الصغيرة غير مكلفة وأسرع فى الإصدار، وغالبا ما تطبق إختراعات تلك البراءة وبصفة خاصة بواسطة مواطنى الدولة المصدرة لها وكما توضحها دراسات نظم البراءة الصغيرة فى اليابان ، فالمحدد الاساسى لهذه البراءات يتمثل فى أنها مصممة بشكل محدد للمنتجات التصنيعية ، وتعد كينيا مثالا لذلك ، حيث توجد براءات صغيرة فى مجال المعرفة الطبية التقليدية .

٦٠٢٠٣٠٢٠ حقوق مربى النباتات *Plant Breeder's Rights (PBRs)*

تمثل ***PBRs*** الأداء التي تلي البراءات في الاهمية ، وتكمن الاختلافات الرئيسية في نطاق و مجال الحماية و القيود علي حقوق المالك ،ولكي يتسنى لطالب البراءة الحصول علي الحماية ، فلابد أن يستوفي صنف النبات المطلوب حمايته للشروط التالية :

- تماثل صفات النبات من زرعة لأخرى .
- تماثل الخصائص الهامة والمميزة لهذا النبات عن غيره .
- إمكانية الفصل الواضح له عن بقية الأصناف الموجودة .

ويصل الحد الأدنى لحماية هذه الحقوق إلى حوالي خمس عشرة سنة، بينما تكون الفترة أطول بالنسبة للتطبيقات الخاصة بالأشجار والنباتات ذات العروش ، وتخضع الـ***PBRs*** لما يعرف بإستثناء المزارع وإستثناء البحوث ، حيث يعطي إستثناء المزارع ، المستخدمين الحق في إبقاء جزء من الحصاد لزراعة لاحقة (أى كبذور)، كما يسمح استثناء البحوث لمربي النباتات في استخدام الصنف المحمي في تربية نباتات لاحقة (لإجراء بحوث)، ونظرا لوجود هذه الاستثناءات ، فالعديد من مربي النباتات الجديدة يعتقدون أن حماية ***PBRs*** أضعف من الحماية التى تقدمها البراءة .

٦٠٢٠٣٠٣٠ حقوق الطبع *Copyrights*

تستخدم حقوق الطبع لحماية المواد الاصلية من قبل الطبع غير المرخص، هذا على العكس بالنسبة للاجراء المتبع بالنسبة للبراءات ، حيث أن أصل المادة التى لها حق الطبع غير محدد من قبل إصدار هذا الحق ، وفى

الواقع أن معاهدة برن تتطلب إصدار حق الطبع بدون إختبار ، وتختلف فترة حق الطبع من دول إلى أخرى لكن إمتدادها النموذجى لفترة حياة المؤلف + ٥٠ سنة ، ومن الممكن التنازل عن هذه الحقوق . وتختلف حقوق الطبع عن البراءات فى أنها لا تقتصر على المالك كما فى البراءات ، حيث لا يستطيع مالك الحق منع غيره من استخدام العمل (**موضوع حق الطبع**) ، وإنما يقتصر حقه فى الحصول على تعويض فى صورة اتاوة أو ضريبة مقابل ذلك الاستخدام.

٦٠٢٠٣٠٤٠ الماركات التجارية *Trademarks* :

تقدم الماركة التجارية الحماية لتصور المنتج كأن يكون فى صورة اسم (علامة) أو كلمة أو فكرة ، حيث أن العملاء عند قيامهم بشراء المنتج ، انما يقومون بشراء هذا التصور، وفى حالة تكرار الشراء يكون لهذا التصور . وتوجد هناك محددات وقيود على كلمات وأفكار الماركات التجارية ، حتى يتسنى تقديم الحماية لها وحتى لا يشوش العميل عند قيامه بشراء ماركة تجارية معينة.

كما تعد الماركات التجارية وسيلة لتأكيد الجودة ، فهى تقوم بدور هام عن طريق تقديم نظام معلومات جيد يسمح للشركات بحماية استثمارتها فى وضع مناسب ، ويشير ***Benko*** إلى أن حماية الماركة الضعيفة سوف تعوق الابتكار بطريق غير مباشر ، وذلك عن طريق تبديد ريع الشركات .

لقد انتشرت حالات كثيرة من التزييف ***Counterfeiting*** أو التقليد للماركات التجارية ، فتشير تحليلات ***Grossman & Shapiro*** إلى حالات التزييف المضلل للماركات التجارية، حيث يفترضان فى نموذجهما أن هناك

شركات تمتلك ماركات تجارية معينة وهناك من يقوم بتزييف أو تقليد تلك الماركات ويعتمد ذلك على معدل الدخول فى الصناعة ، كما أن التزييف ربما يؤدى إلى تخفيض الرفاهية المحلية والعالمية نظرا لتعديل الجودة للسلع المحلية ذات الاسم التجارى . كما أنه من المحتمل أن يرفع منتجو الاسم التجارى الجودة لمكافحة عملية التزييف بما يؤدى إلى ارتفاع الرفاهية المحلية والعالمية **(حيث أن انخفاض الجودة المبدئى راجع لعدم كمال المعلومة)** .

غير أنه ينبغى الاشارة إلى أن التزييف المضلل ، يشكل مصدرا مقلقا خصوصا فى بعض المنتجات كالأدوية ، حيث أشار ممثل عن الصناعة الدوائية إلى أن ادوية ذات جودة منخفضة وامكانية منخفضة ، يمكن أن تؤثر سلبا على الامان الحقيقى للمريض . ويعتقد رجال الصناعة أن الاسماء التجارية تقدم تعريفا وحيدا ومسيطرا للمنتجات المصنعة ، رابطا إسم المنتج وسمعته بالمنتج نفسه ، كما يؤكد الاسم للمستخدم أن المنتج ذو جودة مناسبة ، ويلاحظ أن بعض الدول تملك تسهيلات ملائمة لاختبار جودة المنتجات كالادوية .

٠٥٠٣٠٢٠٦ الأسرار التجارية *Trade Secrets* :

يلاحظ أن الأسرار التجارية فى أغلب الدول لا تكون معرفة بواسطة القانون ، أوتكون خاضعة لمتطلبات رسمية معينة ، كما هو فى البراءات والاشكال الاخرى للملكية الفكرية ، ولكن هذه الاسرار يتم حمايتها عن طريق استخدام مجموعة معينة من المقاييس المادية للسرية وباصدار عقود ذات شروط محددة مع المستخدمين لها، وتختلف التفسيرات القانونية لما هو محمى كسر تجارى من وقت لأخر ومن دولة لأخرى وتعد الاختراعات والكتابات من الاسرار التجارية .

وعند فقد السر التجارى ، لا تطبق الحماية الا اذا أمكن أثبات أنه أكتسب بشكل غير مناسب ، ويعتبر ذلك حقيقة إذا ما كانت المعلومة ذات قيمة ويمكن إكتشافها عن طريق إختبار المنتجات فى المعلومة المستخدمة بما يعرف بعملية الهندسة العكسية ***Reverse Engineering*** ، ويطبق قانون السر التجارى مراسيمه لمن هو مكتسب لهذه الاسرار ويستخدم لحماية المعلومة من الاستخدام بواسطة المنافسين .

لقد أشار ***Sherwood*** إلى ثلاث طرق لحماية الاسرار التجارية فى القوانين المحلية :

- **حماية فى صورة ملكية قانونية (كما فى الولايات المتحدة).**
- **حماية فى صورة عقد أو تعاقد معين .**
- **حماية فى صورة ممارسات أعمال تجارية محظور ترخيصها (كما فى ألمانيا) .**

ولم تلقى الأسرار التجارية إهتماما غير مناسبا فى الكتابات الاقتصادية المتخصصة . على الرغم من أهميتها كبديل مناسب للبراءات ، و تختلف الأسرار عن البراءات فى عدم و جود تاريخ إصدار لا يفصح عنه إفصاح كامل حيث أن حماية السر فى عدم إفشائه ، وللسرية نفس الأثر الاجتماعى للبراءة ، لكن بسبب غياب التكلفة الإدارية بالنسبة للسرية ، تفضل على البراءة ومن الجدير بالذكر ، أن المقاضاة فى نزاعات الأسرار التجارية تعد أكثر تعقيدا عنه فى البراءة .

٦٠٣٠٢٠٦ ملاحظات حول أدوات حماية حقوق الملكية الفكرية :

بعد التعرض لأدوات حماية حقوق الملكية الفكرية ، ينبغى الإشارة إلى بعض الملاحظات الهامة حول هذه الأدوات ، وذلك فيما يلى :

يلاحظ أن هناك بعض من الخلط بالنسبة لتحديد من هو مالك الإختراع أو الحق الأصلى ، والأساس الذى يعتمد عليه فى تحديد ذلك ، والذى قد يختلف من دولة لأخرى ، فمثلا ، فى المملكة المتحدة يعد مالك البراءة أو الإختراع هو الأول فى التقدم بطلب للحصول عليها وليس الأول فى التفكير بالنسبة لهذا الإختراع وهو السائد فى أغلب الدول بما يعرف بقاعدة الأول فى النشر ، بينما يلاحظ أن الأول فى التفكير فى هذا الاختراع يعد هو المالك له و ليس أول المتقدمين بطلب للحصول على براءة له بما يعرف بقاعدة الأول فى الإختراع **كما هو الحال فى الولايات المتحدة** . و يلاحظ أن المخترع يحصل على البراءة خلال سنة من الإفصاح الأول عنها كما فى الولايات المتحدة ، وتعد البراءة حقا لمالكها ولورثته من بعده .

بالنسبة لحماية البراءات و ***PBRs*** لا تقدم لكل الإكتشافات وإنما تقتصر على الإكتشافات القيمة والناتجة عن جهد بشرى قيم ، فمثلا ، فإن إكتشاف الكائنات العضوية الدقيقة ***Microorganisms*** ، يتحدد فى إكتشاف الكائن الدقيق وعزله عن البيئة الطبيعية لإنتاج عينة نقية منه ، ثم وصفه وتمييزه بوضوح وكذلك النباتات .

بالنسبة لمنح البراءات للإكتشافات الخاصة بالنبات والحيوان ، فإن البراءة تمنح فقط للخصائص الفريدة المكتسبة فى النبات أو الحيوان وليس كل الخصائص كالجنس والنوع ، كما فى حالة إكتشاف **فأر** هارفارد الذى له

خصائص معينة تميزه عن غيره ، هذه الخصائص هى فقط التى يتم حمايتها عن طريق البراءة .

كما أن هناك ملاحظة هامة تتمثل فى أن حماية حقوق الملكية الفكرية قد تفهم على أنها فقط تشكل نظاما فعالا للحماية يقود إلى أنشطة تجارية فعالة ولكن الحقيقة غير ذلك ، حيث أن هناك نظما قانونية وسياسية واقتصادية تقود فى النهاية إلى أنشطة تجارية فعاله ، وتبدو الحاجة الرئيسية هنا فى الطلب على نظام شامل لحل النزاعات على تلك الحقوق ، حيث أن الناحية الفنية يمكن الحصول عليها من أهل الخبرة بالإستشارات ، بينما الحماية القانونية تتطلب إستراتيجية دفاع نشطة بالنسبة للجزء المتعلق بصاحب الملكية الفكرية ، ذلك أنه فى حالة قدرة و تمكن صاحب الحق فى متابعة حقه و الحصول عليه ، يعد ذلك نجاح فى تقديم الحماية المناسبة .

كذلك قد يبدو أن متطلبات إستخدام ***IPRs*** بهذا الشكل تمنع إكتشاف أى تكنولوجيا جديدة ، مع العلم بأن هذا الإستخدام يعطى مالك البراءة الحافز لإستغلال الإختراع على أوسع نطاق ممكن ، ومن الشائع أن يتم ذلك من خلال تراخيص التكنولوجيا المقدمة لإستخدام الإختراع فى الدول الأخرى ، و بالنسبة للحالات التى يمثل الإختراع فيها تطويرا بسيطا للتكنولوجيا المحمية ببراءة من قبل ، هنا يصدر مالك البراءة تراخيص عبورية (**أى عبر العالم**) ليتسنى إستخدام التكنولوجيا المتاحة على أوسع نطاق ممكن .

٦ ٠ ٣ الجانب الاقتصادي لحقوق الملكية الفكرية:

بإلقاء الضوء على قوانين حقوق الملكية الفكرية ، يتضح غياب الأهداف الإقتصادية ، سواء فى تركيبها أو تعريفها كأداة للتنمية التكنولوجية والعلمية.

ولقد سار النقاش حول ***IPRs*** فى مسارين منفصلين .

المسار القانونى : يتجاهل هذا المسار الآثار الاقتصادية ، العلاقة الوثيقة بالأسواق ، تنمية أو إبطاء التقدم التكنولوجى ، ويركز فقط على الوجهة القانونية المتمثلة في صورة شروط والتزامات معينة .

المسار الاقتصادى : يشير إلى أن الإهتمام الاقتصادى بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية ينصرف إلى الملكية الصناعية و بشكل أكثر تحديدا يتركز حول نظام البراءة ، و يعد هذا المسار أكثر توافقا مع المعالجة التقليدية التى تغطيها النظرية الاقتصادية للتكنولوجيا ، حيث أن الآلية القانونية المنظمة لملكية هذه الحقوق لم يتم معالجتها بدرجة كبيرة فى الكتابات الاقتصادية المتخصصة .

وينصرف التركيز هنا على المسار الاقتصادى ، حيث وجد الاقتصاديون أن حقوق الملكية الفكرية (البراءات) هامة من أربع زوايا كل زاوية تشكل مدخلا خاصا يربط تلك الحقوق بأغراض اقتصادية معينة يمكن ابرازها فيما يأتى :

٠١٠٣٠٦ حقوق الملكية الفكرية والتصنيع ونقل التكنولوجيا :

يشير هذا المدخل إلى الروابط بين نظام البراءة والتصنيع ونقل التكنولوجيا ، و يعكس هذا المدخل وجهتى نظر مختلفتين ، تتمثل الأولى فى أن البراءة تشكل وسيلة فعالة لتنمية و تشجيع التوسع الصناعى ، والعمل على

تنمية القدرات التكنولوجية المحلية ، و كذلك تشجيع تدفق رأس المال الأجنبى و التكنولوجيا ، وبصفة عامة يلاحظ أن هذه الوجهة تبدو واضحة في الدول المتقدمة، حيث أن نظام البراءة ساعد على التصنيع ، وتنصرف الثانية إلي أنه بينما تكون الوجهة الاولى صالحة في الدول المتقدمة ، فيلاحظ أن نظام البراءة لا يقوم بنفس الدور فى الدول النامية ، حيث أن نظام البراءة يعوق التصنيع فى تلك الدول ، وذلك بسبب إستخدام مالك البراءة الاجنبى قوته الاحتكارية كوسيلة لدخول الاسواق المحلية، ولرفع القيود علي دخول الشركات المحلية المنافسة، ولحفظ الاسواق المحلية للسلع المستوردة من الدولة الأم ***Home Country*** وكذلك إستخدامها كآلية للمغالاة في السعر ، وبالتالي يتمثل الاثر المركب في زيادة التدفقات للموارد المالية إلى خارج الدول النامية و رفع أسعار الواردات الأمر الذى يؤدى إلى تدهور شروط التجارة ومن ثم إعاقة الاستثمار والابتكار في الدول النامية .

٢٠٣٠٦ حقوق الملكية الفكرية كمؤشر للتنمية التكنولوجية والعلمية :

يركز هذا المدخل على إستخدام حقوق الملكية الفكرية (**البراءات**) كمؤشر للتنمية التكنولوجية والعلمية وعلاقتها بحجم الشركة وزيادة الانتاجية ، حيث ينظر للتقدم التكنولوجي على أنه عنصر هام لمعدل نمو الانتاج والتوسع الاقتصادي ،كما أنه عامل هام يحدد الوضع التنافسي للشركات . هنا يلاحظ أن حجم النمو وأداء الشركات فى الأجل الطويل وكذلك الاقتصاديات القوية ،كل ذلك يتأثر بواسطة معدل التغير التكنولوجي ، أى على أساس معدل الدخول ومستوى إنفاق الصناعة علي ***R&D*** ومعدل انتشار التكنولوجيات الحديثة ،ويوضح هذا مدى أهمية فهم الآليات الحاكمة لتوليد وانتشار الابتكارات التكنولوجية الحديثة ، وبالتالي تبدو أهمية احصاءات البراءة كمؤشر للنشاط التكنولوجي والعلمي ولمستوى القدرات التكنولوجية للشركات والدول ، ومن ثم كوسيلة مفيدة لتحليل وصنع السياسة الاقتصادية.

وفى هذا المجال ألقى **شومبيتر** خلال النصف الأول من القرن الحالي ، الضوء على دور المنظم والإبتكار التكنولوجي ، مع ملاحظة العلاقة بين حجم الشركة والقدرة الابتكارية ، كذلك أشار ***Rosenbarg*** إلى أن **شومبيتر** كان معنيا بدرجة كبيرة بالعمل الاختراعي نفسه منه بنتائج ***R&D*** (النشاط الاختراعى) وانتشاره ، وبهذا يتضح أن النظرية الاقتصادية التقليدية ، قد رأت أن مصدر التغير التكنولوجي يتمثل في خلق وإيداع المعرفة الحديثة .

٠٣٠٣٠٦ حقوق الملكية الفكرية ونظرية تخصيص الموارد :

يشير هذا المدخل إلي العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية (البراءات) ونظرية تخصيص الموارد ، التى تدرس التكاليف والفوائد الاجتماعية والخاصة. ولقد حاول ***Nordhaus*** حساب فترة حياة البراءة في صورتها المثلى من خلال التركيز على الإبتكارات الصغيرة ، وفى ظل افتراض أن ***IPRs*** تؤكد الملائمة الكاملة للمعرفة المحمية فى صورة براءة ، بالإضافة إلى عدم وجود براءات تنافسية (أى عدم إشتراك الشركات في بحوث تنافسية لغرض واحد) .

وتعتبر عملية تحديد فترة حياة البراءة في صورتها المثلي في نموذج ***Nordhaus*** هى بمثابة مشكلة تعظيم دالة الهدف **(صافي مكسب الرفاهية للمجتمع دالة فى فائض المنتج الاضافي الناتج خلال فترة إحتكار البراءة ، وفائض المستهلك)** مع العلم بأن ذلك مقيدا بكون العائد من تقديم حماية للبراءة كاف لتشجيع المخترع على الإفصاح عن إختراعه ، ولتعويضه عما انفقه من استثمارات فى ***R&D***.

كما قدم ***Scherer*** تفسير لنموذج ***Nordhaus*** يمكن عرض نتائجه فيما يلى:

١. أن هناك فترة حياة للبراءة محددة من وجهة النظر الاجتماعية ، طولها دالة عكسية فى مرونة الطلب السعرية .
٢. أن هناك علاقة طردية بين حجم الانفاق على ***R&D*** وفترة حياة البراءة .
٣. تعتبر الفترة المثلى للبراءة حساسة بدرجة كبيرة للتغيرات في معلمات النموذج (مثل المعدل الإجتماعى للخصم وشكل الدالة التى تحرك ***R&D*** داخل الابتكار).

هكذا وضع كلا من ***Scherer، Nordhaus*** اساسا نظريا فيما يتعلق بعملية تحديد الفترة المثلى ، يمكن عرضه فيما يلي :

- لا توجد فترة معينة تعتبر الوضع الامثل للبراءة ، وذلك لأن الصناعات التكنولوجية المختلفة وطلبات السوق المختلفة ، كل ذلك يتطلب فترات براءة مثلى مختلفة.
- تفضل فترات البراءة الأطول على فترات البراءة الأقصر ،حيث أن المكاسب من احتكار البراءة أكبر من الخسائر.

كما يهتم هذا المدخل بالبراءات و علاقتها بتحقيق الأهداف الاجتماعية والحوافز لتخصيص الموارد للانفاق على ***R&D*** ، وتوجد هنا العديد من الجوانب المتداخلة ، تشير إحداها إلى ما تتميز به المعرفة من القدرة على عدم الإدراك المادى وكونها سلعة عامة غير قادرة على الإستنفاد ، وآثارها الضمنية لفعالية السوق كآلية لتخصيص الموارد ، حيث أن الجزء المفصح عنه من المعرفة الحديثة يمكن إكتسابه بواسطة عدد غير محدود من الناس وبدون تكلفة بما يؤكد الاستغلال الأمثل للمعلومة ، ويعد ذلك العمل الأولى **للنظرية الحديثة للملكية الفكرية .**

لذلك يمكن القول أن المنتج الخاص للمعرفة الحديثة سوف لا يستطيع ملائمة القيمة الكلية لمخرجات المعرفة ،أو بكلمات أخري أن التبديد للفوائد الخاصة لأنشطة ***R&D*** يرجع إلى خاصية كون المعرفة كسلعة عامة والتي تشير إلى عدم كفاءة السوق و فشله ، ومن ثم سوء تخصيص الموارد ، بالإضافة إلى الانتاج المنخفض للمعرفة، حيث أن مقدار المنفق على ***R&D*** يكون أقل من الوضع الامثل اجتماعيا هذا علاوة على مجهودات ***R&D*** الضائعة ، ويتمثل الحل لتصحيح فشل السوق في منح امتيازات (الاحتكار) من خلال حقوق الملكية الفكرية ، لمنتجى المعرفة الحديثة ، أوالاشتراك المباشر وغير المباشر للحكومة فى مجال العلم والتكنولوجيا.

هكذا فإنه ينظر لنظام ***IPRs*** على أنه نوع من التسوية أو الحل الوسط ، حيث أن منح احتكار مؤقت فى التطبيق لنتائج أنشطة ***R&D*** ، يمثل حافزا للإفصاح عن هذه النتائج . والمزيد من الإنفاق على ***R&D*** .

٦٠٣٠٤٠ حقوق الملكية الفكرية والقدرة علي الملائمة:

يحاول هذا المدخل أن يربط بين البراءات ونظرية القدرة على الملائمة في ضوء أهمية المعرفة والتكنولوجيا المملوكة كأصول للشركات ، وقضية القدرة علي الملائمة تكون وثيقة الصلة بدور الشركات متعددة الجنسيات ***Multi-National Corporations*** أو ما تعرف اختصارا ***MNCs*** وكذلك ***FDI*** في نقل التكنولوجيا على المستوى الدولى .

إن أهم ما يميز المعرفة الحديثة كونها لا تمثل منتجا نهائيا فقط ، بل أنه بإدخال بعض التطورات عليها يؤدى إلى مزيد من المعرفة ونظرا لأنها غير قابلة للإستنفاد لأى جزء منها ، بالتالي يمكن إستخدامها كثيرا في العديد من العمليات

بالإضافة إلى كونها متراكمة ، **كل هذه الملامح مع إمكانياتها للإنتشار** توجد عند منشأ الاكتشافات المصاحبة للاستثمار في أنشطة ***R&D*** . ويستخلص من ذلك أن هذا الاستثمار يمتاز بزيادة العائد وهو ما يفسر السبب في وقوع الشركات والصناعات المتقدمة علي حافة التقدم التكنولوجى ، حيث تمتلك قدرات عالية للإنفاق على ***R&D*** .

كما يشير تقرير ***Business Week*** إلي أن إجمالى ما تنفقه ٨٩٧ شركة أمريكية (تمثل ٤٠ مجموعة صناعية عامة وفرعية) قد بلغ حوالي ٥٩,٤ بليون دولار في ١٩٨٨ علي ***R&D*** ، بزيادة قدرها ١١% عنه في عام ١٩٨٧ ، وأن أكبر عشرة شركات في العينة المختارة تنفق حوالي ٢١,٦ بليون دولار على ***R&D*** بمعني أن ١% من الشركات الموجودة في العينة يخصها ٣٦% من إجمالي المنفق على ***R&D*** ، منهم اثنان يخصان قطاع السيارات ***(General Motors)*** ذات إنفاق على ***R&D*** أكثر من ٤,٧ بليون دولار ، وإنفاق شركة (***Ford***) حوالى ٢,٩ بليون دولار ،وإنفاق خمس شركات (قطاع الإلكترونيات و الاتصالات عن بعد) حوالي ٤,٤ بليون دولار لكل شركة.

(IBM, AT&T, Digital Equipment, Hewlett Packard, United Technologies)

كل هذه الشركات تمثل شركات متعددة الجنسيات تقع على حافة التقدم التكنولوجي ، وتدول أنشطتها بالنسبة لكل من ***R&D*** والإنتاج ،كما أن إنتاجها موجه للسوق العالمى .

وفى حالة أخذ مقياس نسبة الإنفاق على ***R&D*** لإجمالي المبيعات ،وكذلك نسبة الإنفاق على ***R&D*** عن كل مستخدم ،يبدو أن أكبر عشرة شركات تتمثل فى قطاعات الصحة ، والأدوية (٥ شركات) ، والإلكترونيات ، بخاصة البرامج والأجهزة والحواسب أو أشباه الموصلات ، وبناءا على ذلك تعتبر شركات

التكنولوجيا الحيوية من بين تلك التى تنفق على ***R&D*** بدرجة كبيرة ،حيث نجد أن نسبة إنفاق شركتى ***Amgen & Centoco*** حوالى ٨٩,٥%، ١٦% بالنسبة لإجمالي المبيعات ، وعن كل مستخدم ١١٢,٢٦٩ دولار ،٧٨,٦٥٨ دولار على التوالي ، بالمقارنة بمعدل ١٠%، ١٣,٥٤٧ دولار لكل من شركات التكنولوجيا الحيوية المشتركة في الأدوية و البحوث في العينة ، ومعدل ٣,٤%، ٥,٠٤١ دولار .

كما تعتبر الشركات الكبيرة مبتكرة بدرجة كبيرة عنها كمخترعة ، حيث تتمثل إستراتيجيتها في عمل إتحاد لأنشطة ***R&D*** المحلية مع اكتساب الاختراعات المنتجة بواسطة الشركات الصغيرة نسبيا ، التى لا تملك قوى السوق او الميزة النسبية في الإنتاج والتسويق للمنتج الحديث ،أو التي لا تملك الأصول المتكاملة المتطلبة للتجارة الناجحة في الابتكار التكنولوجي الحديث ويبدو ذلك واضحا في الشركات الصغيرة المبتدئة فى قطاعات التكنولوجيا الحيوية وبرامج الكمبيوتر.

كذلك تعتبر الشركات الكبيرة أن خلق وملكية التكنولوجيا الحديثة . ويعد واحدا من أهم أصولها غير الملموسة ، ومحددا يمكنها من المنافسة والأداء المميز الذى ينعكس في زيادة المبيعات والأرباح . وتكشف العينة المشار إليها فيما سبق عن قوة درجة الارتباط بين الأنفاق على ***R&D*** وهامش الربح ، أو بكلمات أخرى ، إبراز الدور الهام للابتكار التكنولوجي كوسيلة للمنافسة وتعظيم الفوائد .

كما تشير القدرة على الملائمة غير الكاملة بالنسبة لنتائج أنشطة ***R&D*** إلى وجود اختلاف بين العوائد الاجتماعية والخاصة ، فلقد توصل ***Mansfield*** من دراسته لعينة من شركات التكنولوجيا الحديثة فى أمريكا إلى أن متوسط المعدل الاجتماعي للعائد قد بلغ حوالي ٥٦% ، فى حين أن متوسط المعدل الخاص كان

٢٥% ، ولاحظ أن المعرفة الحديثة أصبحت في متناول المنافسين خلال عام في المتوسط وبالنسبة لحوالى ثلث شركات المنافسين انتشرت خلال ٦ شهور، لذلك فالجانب الحرج والهام المواجه للشركات المبتكرة يظهر بشكل واضح في خسارة الخلق الفكرى الحديث عند تقليد المنافسين له ، والتى لا تخفض فقط الربحية من الاستثمار فى ***R&D*** ، بل قد تخفض أيضا قدرة الشركة على أن تحتفظ بقدرتها التنافسية أوبقيادتها التكنولوجية .

كذلك يبدو الصراع واضحا بين المبتكرين للتكنولوجيا والتابعين في القدرة علي التقليد والاختراع ،أو التقدم لاكتساب ورقابة التكنولوجيا المختلفة بأي طريقة بما يعرف بنظرية القدرة علي الملائمة ***An Appropriability Theory*** ويزداد الصراع عن طريق التعميم في الاقتصاد العالمي و الاعتمادية المتزايدة علي ***MNCs*** كممثلة ريئسية في التجارة الدولية ، خصوصا عندما تكون التجارة محددة بواسطة قدرة الشركات والدول على حفظ الرقابة علي توليد وانتشار التكنولوجيا الحديثة .

٤٠٦ ، الملكية الفكرية والتجارة الدولية :

بالرغم من وجود الأثر الهام للتغير التكنولوجي على نمو ونمط التجارة الدولية ، إلا أنه حتى نهاية عقد الستينات . لم تقدم محاولات لإعتباره عامل سببى مفسر لتنمية التجارة الدولية ، وفيما يلي عرض لتناول التكنولوجيا في النظرية الكلاسيكية ثم نظريات التكنولوجيا الحديثة ، وهذا لا يعني التعرض لتلك النظريات بالدراسة والتحليل ، وإنما ينصب التحليل فقط على وضع حقوق الملكية الفكرية .

٦٠٤٠١٠ التكنولوجيا فى النظرية الكلاسيكية :

ركز الاقتصاديون الكلاسيك وبخاصة ماركس على دور التغير التكنولوجي كعنصر رئيسي للتوسع الرأسمالي ، وبالنسبة لريكاردو كانت الوفرة الطبيعية للموارد هي المحدد الرئيسي للتجارة الدولية ، إلا أنه لم يول اهتماما لكيفية تولد الاختلافات التكنولوجية ، ولكن بحلول الاقتصاديين النيوكلاسيك أهملت قضية التغير التكنولوجي في التحليل الاقتصادى ، وبنى التحليل الاقتصادى للتجارة الدولية على العديد من الفروض التى من أهمها :

- ثبات الفن التكنولوجي.
- تشابه دوال الإنتاج للصناعات في الدول .
- ثبات العائد بالنسبة للحجم .
- تمتلك الدول مهارات متشابهة لعملية التكنولوجيا،أي أن الدول تستخدم عوامل إنتاجية بفعالية واحدة.
- يمكن للدول الحصول على التكنولوجيا الحديثة والمعرفة مجانا.
- كما أن هناك حرية تامة فى حركة عوامل الإنتاج بين الصناعات داخل كل دولة وليست بين الدول .

يتضح مما سبق عدم واقعية الفروض السابقة خصوصا خلال الأربعين سنة الماضية ، إذ انتشرت ظاهرة **التوسع السريع للتجارة الدولية**، حيث النمو المتزايد للإنتاج العالمى **(بإستثناء سنوات معينة)** المصاحب بزيادة عددية وتنويع للمنتجات التي تدخل الأسواق الدولية،علاوة على التخصص الدولى الذى لم يكن مصاحب بالعامل الكثيف بما يعرف **بمعضلة أو لغز ليونتيف**، وظهرت التجارة الدولية داخل الصناعة . كما أتضح أن عوامل الإنتاج ليست عديمة الحركة دوليا، خصوصا رأس المال والتكنولوجيا . كذلك نمت التجارة

في الخدمات بدرجة سريعة عن التجارة السلعية، كما تتميز بتركيزهـا علـى السلع كثيفة ***R&D*** ، خصوصا فيما بين الدول المتقدمة، كذلك في الدول حديثة العهد بالتصنيع ***Newly Industrialization Countries (NICs)*** وبخاصة جمهورية كوريا، إقليم تايوان الصينى ، البرازيل، والمكسيك.

هكذا يتضح أن الابتكار التكنولوجى عامل سببى لهذه الظاهرة ، وأصبـح من الصعب إغفال أهمية الابتكار التكنولوجي كأداة تحليلية تؤثر بشكل رئيسـي على عملية التغير التكنولوجى نفسها .

٢٠٤٠٦ حقوق الملكية الفكرية والنظرية التكنولوجية الحديثة:

أكدت نظرية الفجوة التكنولوجية مع نظرية دورة حياة المنتج علي أهميـة الانتشار التكنولوجي كعامل مفسر في هيكل واقتصاديات التجـارة الدوليـة . تركز النظرية الأولي على فترة الإبطـاء ***Time Lag*** بيـن تقديـم ابتكـار تكنولوجي حديث في الدول المبتكرة . وتقليده بواسطة المتبعين، بينمـا تركـز النظرية الثانية على الخصائص المصاحبة لعملية الإنتاج لفترات مختلفـة مـن فترة حياة المنتج الحديث ، وتعتبر كل من نظرية الفجوة التكنولوجية ونظريـة دورة حياة المنتج بمثابة أساس النظرية التكنولوجية الحديثة ***Neotechnology Theory*** للتجارة الدولية.

قدم ***Krugman*** مفهوم الأجور المختلفة الناتج عن الرقابة بواسطة الدول المتقدمة للتكنولوجيا الحديثة، وخاصية احتكار القلة ***Oligopolistic*** للتجـارة الدولية، ويركز التحليل هنا على الآثـار الضمنيـة طويلـة الأجـل للتغـير التكنولوجي على المستوى الدولى ، ودور اقتصاديات الحجم والتعلم عن طريق العمـل المتعلـق بإنتشـار التكنولوجيـا والمعرفـة الحديثـة. وأن نمـوذج

الشمال/الجنوب ***North-South Model*** للتجارة يقدم تفسيرا لهذا المفهوم من خلال معدل الابتكار التكنولوجي في الشمال ومعدل الانتشار في الجنوب، اللذان يحددان الاختلافات فى الأجور فى الدول الصناعية والدول النامية ، فـــالأجور السائدة في الشمال تشمل الريع المشتق من الاحتكـــار للتكنولوجيـــا الحديثـــة ، بالإضافة إلى أن نقل التكنولوجيا إلى الجنوب وإسراع معدل التقليـــد يحـــددان قدرة الشمال علي اغتنام ذلك الريع ، وكنتيجة لذلك ، فلكى يحـــاول الشـــمال الاحتفاظ بوضعه الاحتكارى بالنسبة لإنتاج التكنولوجيا والانتشـــار، فعليـــه أن يوجه مجهوداته نحو إسراع وتعجيل معدل الابتكار وإبطاء معدل التقليد حتـــى يتسنى الحفاظ على الإختلاف فى الأجور.

كما تعالج نظريات التكنولوجيـــا الحديثـــة للتجـــارة الدوليـــة، الابتكـــار التكنولوجي فى بيئة ديناميكية، وتكون الفجوة التكنولوجية محددة فى فترة مـــن الزمن ،حيث بعد انقضاء تلك الفترة يمكن إجراء عمليـــة التقليـــد . وبالنســـبة لنظرية دورة المنتج يتضح أنها تفسر التجارة من خلال هيكل الإنتاج المصاحب لفترات مختلفة من حياة التكنولوجيا حتى الوصـــول لمرحلـــة النضـــج، هـــذا بالإضافة إلى أن الفجوة ليست ساكنة، حيث أن مجهودات الشمال موجهة لزيادة الحد الأعلى **(أى تعظيم الفجوة)** ، بينما يلاحظ إسراع وتعجيل معدل الاستيعاب والانتشار (**سياسات اللحاق)** ***"Catching-Up" Policies***.

ومن ذلك يتضح أن الدول ليست كلـــها فـــي وضـــع متطـــابق بالنســـبة للتكنولوجيا ، حيث أن مهارات العمل تختلف بين الدول، كما أنها لا تعمل بدالة إنتاج واحدة،كما كان مفترضاً . وعلاوة على ذلك ، يأخذ الإنتشار فترة زمنيـــة معينة والطلب على المنتج الجديد ينمو، فللمبتكر ما يشـــجعه علـــى اكتشـــاف اقتصاديات الحجم والاستفادة من ميزة الأجر المنخفض في الجنوب،ومن شـــأن

هذا أن يطيل الفترة التي خلالها يتمتع المبتكر بميزة نسبية ، كما أنـــه خـــلال عملية الإنتاج يكون هناك تعلما يزيد من الأصول غير الملموسة للمبتكـــر بمـــا يخلق ميزة نسبية حديثة ، وبذلك تعمل الآثار المركبة لاقتصاديات الحجم **(آثار تعلم الإنتاج)** فى صالح المبتكر.

هكذا يتضح أن تجارة الفجوة التكنولوجية تعتبر تجارة مؤقتـــة ، ناشـــئة بصفة أساسية عن دخول صادرات الدول الصناعية للأسواق للدرجة التي يكون فيها المبتكر قادر على الاحتفاظ بالرقابة علي المعرفة الحديثة، وإطالـــة فـــترة الرقابة حتى يتسنى له الحفاظ على الميزة النسبية المختلفة بواســـطة الابتكـــار التكنولوجي. ليس ذلك فحسب وإنما أيضا تعزيز وتقوية هذه الميزة ، وبالتـــالى فالقدرة على الإبتكار ليست شرطا كافيا لإكتساب وضع ســـوقي أفضـــل فـــى التجارة الدولية، ولكن حتى يتسنى الحفاظ على الميزة النســـبية المخلقـــة عـــن طريق الابتكار ، يتطلب ذلك من المبتكر أن يحتفظ بملائمة المعرفـــة الحديثـــة وإعاقة وتأخير إنتشارها ، ومن هذا يتضح مدى أهمية نظم حقوق الملكية القوية للمبتكرين ، علاوة على أن نظام القدرة على الملائمة يحدد بعوامـــل خارجيـــة وهيكل السوق ، والتى تحكم قدرة المبتكر على إغتنام الريع المصاحب للابتكار بالإضافة إلي طبيعة التكنولوجيا ذاتها ودرجة تعقيدهـــا ، كمـــا تعتـــبر النظـــم القانونية لحماية الملكية الفكرية وفعالية آليات تقويتها وتعزيزهـــا ، مـــن أهـــم العناصر بالنسبة لنظام القدرة على الملائمة .

إن نظريات التكنولوجيا الحديثة للتجارة الدولية ، التي تركـــز علـــى البعـــد التكنولوجى ، تبرز بشكل أكبر الأهمية للبعد الدولى أيضا لملائمـــة الابتكـــار التكنولوجى ، وبالنسبة للتغير التكنولوجى فى العقدين السابقين ، يلاحـــظ أنـــه سهل عملية انتشار وتقليد التكنولوجيا الحديثة بسرعة وبتكلفة حدية منخفضـــة.

كما تساعد تكنولوجيا المعلومات الحديثة على تسهيل تقليد ونشر التكنولوجيات الأخرى، سواء التقليدية أو المتقدمة، وزيادة القدرة على سرعة تطوير مهارات العمل بما يساعد علي تعزيز قدرة المقلدين على استيعاب المعرفة الحديثة، ومتى استطاعوا تطبيق التكنولوجيا الحديثة عند تكلفة منخفضة عن رواد التكنولوجيا، يتسنى لهم الحصول على الحافة التنافسية في الأسواق العالمية .

يتضح من ذلك أن التكنولوجيا الحديثة والعالية تظهر نقص وعدم ملائمة الأنظمة الموجودة لحماية الملكية الفكرية، وانخفاض فعالية التشريعات المحلية لحماية حقوق المبتكرين . كنتيجة لذلك ، لجأ مبتكرو التكنولوجيا للأسرار التجارية والآليات الأخرى بدرجة متزايدة ، ويلاحظ على هذه الأسرار والآليات الأخرى زيادة تعقيد التكنولوجيا. وتقييد ممارسات الأعمال التجارية المصاحبة بنقل التكنولوجيا، مثل ربط التكنولوجيا الحديثة المنقولة بالخبرة الإدارية أو البيع لمنتجات أخرى إضافية أو الاستخدام الفعال للقوى الاحتكارية في صورة تحديد أسعار مرتفعة ، فالشركات متعددة الجنسيات تفضل نقل التكنولوجيا من خلال الفروع عنه من خلال السوق ،حيث أن الخطر في التقليد يكون أقل ، كما أن النقل عبر فروع الشركة يسهل الاستخدام للأسرار التجارية كآلية للاحتفاظ بالابتكار الحديث.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن نقل التكنولوجيا من خلال ***MNCs*** يعتبر نقل يقوض الميزة النسبية للدول الأم المبتكرة ، وحيث أن ***MNCs*** تشكل نظام فعال منظم لنقل التكنولوجيا، فإن متوسط عمر التكنولوجيا المنقولة خلال فروعها أقل من تلك المنقولة من خلال التراخيص أو المشروعات المشتركة، ففي عينة لـ٣١ ***MNCs*** أمريكية تغطي ٦٥ عملية نقل ، بلغ متوسط عمر النقل من ٥,٨ إلى ٩,٨ سنوات عندما كان النقل من خلال الفروع للدول

المتقدمة والنامية على التوالى ، مقابل ١٣,١سنة عندما كان النقل من خلال التراخيص أو المشروعات المشتركة.

إن اللجوء إلى الأسرار التجارية كشكل لحماية الملكية الفكرية كما سبق ذكره إنحراف عن قواعد الملكية الفكرية، حيث أن الأنظمة التقليدية المتاحة تعد بمثابة آليات تشجع إفشاء المعرفة الحديثة ، بينما السر التجارى مصمم لإعاقة إفشاء المعلومة ، حتى يعطي مالك المعلومة الحديثة **(التكنولوجيا)** ميزة نسبية في السوق، ويعد هذا الاتجاه ممتد لأنشطة ***R&D*** فى أمريكا، حيث أن نمو الروابط بين الصناعة ومعامل ومراكز بحوث الجامعات عمل على تشجيع السرية فى النشاط العلمى. وتنعكس إمكانية اللجوء للأسرار التجارية بوضوح فى مرسوم تنافسية فائقات التوصيل ***Superconductivity Competitiveness Act***،الذى أرسلته الإدارة الأمريكية للكونجرس في فبراير ١٩٨٨، والذي يقدم لاستبقاء المعلومة العلمية ذات القيمة التجارية العالية، المطورة في المعامل من أن تطلق تحت مرسوم حرية المعلومة .

يستخلص مما سبق مدي أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية، التى شكلت قضية هامة في السياسة التجارية لأمريكا والدول الصناعية الأخرى، خصوصا اليابان ،***EEC*** . ففى أمريكا أوصى رئيس **لجنة التنافسية الصناعية** فى تقريرها عام ١٩٨٥، بضرورة تطبيق وحماية التكنولوجيا لمواجهة الخطر من خسارة الوضع الأمريكى فى ظل نمو كبير لأسواق التكنولوجيا، واخيرا أدرج ممثلى التجارة فى أمريكا **موضوع حقوق الملكية الفكرية** كقضية أساسية ضمن مفاوضات أوروجواى .

٦٠٥٠ مجموعة الاتفاقات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية :

تعتبر الملكية الفكرية مثل الأشكال الأخرى للملكية إقليمية، بما يتيح الفرصة لانتهاك قوانينها عن طريق الصنع أوالإستخدام أو البيع فى دولة أخرى لبند الحماية المحمى فى الدولة الأولى ، مما دعىالمخترعين والمؤلفين والغنائيين وغيرهم ، إلى إلتماس الحماية لحقوقهم ضد انتهاكها بدون ترخيص، وتم تدعيم ذلك بشبكة من المعاهدات الدولية لحماية تلك الحقوق سواء على المستوى العالمي أو الإقليمى .

تشمل المعاهدات الدولية لحماية تلك الحقوق، معاهدة باريس ١٨٨٣ ***Paris Convention*** التى تغطى البراءات والماركات التجارية ، معاهدة برن ١٨٨٦***Berne Convention*** حول حقوق الطبع ، والاتحاد الدولي لحماية الأصناف الحديثة للنباتات ١٩٦١ أو ما تعرف اختصارا بـ(***UPOV***) .

هذا بالإضافة إلى مئات المعاهدات الإقليمية الموجودة بخاصة في افريقيا وأوروبا ،ولقد اتفق أغلب المحللين على أن معاهدات باريس ، وبرن، و***UPOV*** هى الأكثر أهمية فى النطاق والأثر .

٦٠٥٠١٠ معاهدة باريس *Paris Convention*

تضم هذه المعاهدة ٩٨ دولة، شاملة العديد من الدول النامية ، ومرتكزة على مبدئين رئيسيين هما :

أ- المعاملة الوطنية، بمعنى تساوى المعاملة للوطنيين وغير الوطنيين **(المادة رقم ٢ من نص استوكهولم).**

ب- منح الحقوق الرئيسية أو الأولية بالنسبة للبراءات والماركات التجارية في أى دولة موقعة خلال سنة واحدة.

وبغض النظر عن المبادئ ،يلاحظ أن المعاهدة تسمح بالمرونة للموقعين في وضع قوانين محلية للبراءات والماركات التجارية. فعلى سبيل المثال ، ربما لا تعرض الدولة العضو حماية براءة لمجموعة منتج معين سواء بالنسبة للوطنيين أو غير الوطنيين ، بمعنى أن معاهدة باريس تعد بمثابة الرفض الاختيارى لمنح البراءات أو الماركات التجارية، فى ظل وجود المعاهدة . ورغم ذلك تبقى الدول نطاق معقول لإستثناء المنتجات من الحماية ، وإصدار تراخيص إجبارية ،مثل مرسوم البراءة لـ***Richard*** فى سنة ١٩٨٨ في البرازيل ، وكذلك ***Schiff*** سنة ١٩٧١في سويسرا، التى قدمت لعديد من السنوات حماية للماركة التجارية فى ظل معاهدة باريس ، ولكن رفضت تقديم حماية للبراءة ، والأكثر من ذلك، فالأعضاء الحرية فى منح الوطنيين أشكال مؤكدة من المعاملة التفضيلية، شاملة الإعانات والإعفاءات الضريبية .

٢٠٥٠٦٠ معاهدة برن Berne Convention :

تتشابه معاهدة برن مع معاهدة باريس، فى أن كليهما مبنى على مبدأ المعاملة المتساوية بغض النظر عن الجنسية . لكن معاهدة برن تذهب لأكثر من ذلك،حيث تضع قواعد دنيا جوهرية ، وتقدم حماية لحقوق الترجمة . ونظرا لأن معاهدة برن تضع قواعد أكثر تحديدا عن معاهدة باريس، ذلك فإن تشريع حق الطبع القومى يعد أكثر توافقا عن التشريع الخاص بالبراءة .

وتمتد حماية حق الطبع في ظل هذه المعاهدة بدون تطبيقات أو اختبارات رسمية إلى (فترة الحماية الدنيا لها: فترة حياة المؤلف + ٥٠ سنة).

٦، ٥، ٣، ٠٣ المعاهدة الدولية لحماية أصناف النباتات الجديدة *(UPOV)* :

تغطى ***UPOV*** ، وأصناف النبات فقط ، وتعرف هذه الحماية الممنوحة بحقوق مربي النباتات الجديدة ***(PBRs)*** ، ولا توجد أى دولة نامية فى هذا الاتحاد وبعكس معاهدة باريس، وتتطلب ***UPOV*** من أعضائها تبني قواعدها ونطاق الحماية كقانون محلي . ورغم ذلك ، توجد هناك اختلافات فى طريقة تطبيق القوانين القومية بين الولايات المتحدة وأوروبا، فيلاحظ أن الولايات المتحدة لم تتبني شرط ***UPOV*** للحماية المزدوجة أى المستوى المحلى والدولى (**مواد٢، ٢٧**) . وكأن يؤهل الاختراع فى نفس الوقت للبراءة ولتصديق حقوق مربى النباتات الجديدة .

٦، ٥، ٠٤ معاهدات إقليمية *Regional Conventions* :

تتمثل معاهدة البراءة الإقليمية الرئيسية فى معاهدة البراءة الأوروبية سنة ١٩٧٣ ، ويتيح التطبيق الواحد فيها الحماية لأكثر من إحدى عشرة براءة محلية أوروبية، ويمثل ذلك تسهيل إجرائي واقتصادي بالنسبة لمكاتب البراءة المحلية طالبي البراءة ، بما يفسر الارتفاع السريع في عدد التطبيقات لمكتب البراءة الأوربى ، ويوجد فى العالم النامي مكتبين إقليميين فى أفريقيا ، منظمة الملكية الفكرية الأفريقية ***The African Regional Intellectual Property Org.*** ***(ARIPO)*** ومقرها هرارى (**زيمبابوى**) ، وتخدم هذه المنظمة الدول الناطقة بالإنجليزية لشرق أفريقيا . والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية .

Organisation Africaine de La Propiete Intellectuelle (OAPI).

ومقرها ياوندى (الكاميرون) ، وتخدم هذه المنظمة الدول الناطقة بالفرنسية ، وتضم المنظمتان معا أكثر من ثلاثين دولة عضو. وعلى الرغم من تقديم حماية للملكية الفكرية بشكل متجانس عبر الدول الأعضاء إلا أن عدد البراءات المسجلة كانت محدودة .

٦٠٥٠٥٠المعاهدات الاخرى *Other Conventions* :

توجد هناك العديد من المعاهدات والاتفاقيات الاخرى، فمثلا توجد اتفاقية دولية لتسهيل الإجراءات الإدارية والتنفيذية (**اتفاقية التعاون للبراءة**) سنة ١٩٧٠ ***The Patent Cooperation Treaty (PCT)*** ، التى تسمح بالتطبيق الواحد

وفحص الاختراع عبر الأربعين دولة العضو في الاتفاقية . ويقدم مكتب البراءة الدولى فى فيينا ، خدمة مماثلة ***The International Patent Documentation Center.***

كما توجد هناك اتفاقية لحماية تصميمات النماذج الخاصة بالأشياء الدقيقة ١٩٨٩ التى تتطلب توقيع الدول لحماية حقوق مبدع التصميمات الخاصة بالأشياء الدقيقة ، ورغم ذلك فإن أغلب الدول المنتجة لتلك الأشياء الدقيقة ، شاملة الولايات المتحدة وأعضاء الجماعة الأوربية ، لم توقع على هذه الاتفاقية .

٦٠٥٠٦٠الإطار التنظيمي لإدارة الاتفاقيات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية :

إن أغلب الاتفاقية الدولية المنظمة لحقوق الملكية الفكرية مدارة عن طريق منظمة الملكية الفكرية العالمية ***World Intellectual Property Organization (WIPO)*** مقرها في جنيف ، أسست بواسطة معاهدة وقعت في عام ١٩٦٧ ، دخلت حيز التنفيذ فى ١٩٧٠ ، أصبحت وكالة متخصصة للأمم المتحدة فى ١٩٧٤ ، وتهدف المنظمة ***WIPO*** إلى :

أ- تشجيع عملية حماية الملكية الفكرية وذلك من خلال التعاون بين الدول والملائمة فى تحقيق التناسق والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى .

ب- تشجيع وتنمية الاتفاقيات الجديدة وتحديث الاتفاقيات المدارة حاليا.

تقدم *WIPO* للدول النامية ،المساعدة فى الحصول على التكنولوجيا الأجنبية المحمية ببراءة ، وتعمل على زيادة المنافسة فى التجارة وتخصيص ووضع المعلومة التكنولوجية .وتقدم هذه المساعدة فى شكل نصيحة ، تدريب ، مستندات ومعدات . وتفتقر *WIPO* للآلية القوية معتمدة بذلك على الاجتماعات القومية فى ذلك الشأن ،وتعمل *UPOV* كمنظمة شقيقة لـ*WIPO* وتشاركها نفس السكرتارية العامة والمبنى الرئيسى .

٦٠٦ . المفاوضات متعددة الأطراف حول *IPRs* فى إطار دورة أوروجواى:

إن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى تم التعرض لها في البند السابق ، لم تكن تكفى طموحات الدول المتقدمة فى تحقيق معدلات أعلى للحماية لمجالات حقوق الملكية الفكرية ، كما رأت أيضا هذه الدول أن تلك الاتفاقيات لا تتضمن قواعد حول العقوبات لمن يخالف أحكامها ، هذا بالإضافة إلى افتقارها إلى أحكام فعالة لتسوية النزاعات الدولية مما جعل الدول تلجأ إلى تشريعات وطنية ، أو تطبيق إجراءات انفرادية فى حالة تسوية النزاعات مما يسبب مشاكل وتوترات تجارية .

واتخذت أغلب المجهودات المتعددة الشاملة لتلك الدول طريقها إلى مفاوضات دورة اوروجواى التى كانت تتمثل أهدافها فى تخفيض التشوهات والعراقيل أمام التجارة الدولية ، والحاجة إلي تشجيع حماية فعالة وملائمة لحقوق الملكية الفكرية، بما لا يشكل حواجز أمام التجارة الشرعية .

إن إدخال موضوع حقوق الملكية الفكرية ضمن مفاوضات دورة اوروجواى لا يعني أنه لم يطرق من قبل ، بل إن ربط حقوق الملكية الفكرية بحقوق التجارة المتعددة الاطراف أقترح بواسطة الولايات المتحدة و الجماعة الاوروبية

European Community أو ما عرفت اختصارا بـــ*EC* فى ١٩٧٨(**الإتحـــاد الأوروبي ١٩٩٣)** . ولكن لم يتم التوصل إلى إتفاق بشكل نهائي في ذلك الوقـت ، ونشرت الولايات المتحدة التصور المبدئي الحديث في ١٩٨٢ ،وفشلت في وضـــع هذا الموضوع فى دورة طوكيو ولكنها نجحت أخيرا في وضعه فى أجندة الجات .

لقد أدركت الدول أن التزييف، ربما يسبب للبائعين الشرعيين خسائر مبيعات مباشرة وسمعة مفقودة،كما أنهم اعترفوا بحاجة المنتجين إلى الحفاظ على قواعـــد جودة عالية .ووجدت الدول النامية أنه من السهل تعريف وتحديد تلك القضايا عــن تلك المتعلقة بقواعد الحماية الموجودة فى اتفاقيات دولية ، مـــدارة عــن طريـــق وكالات متخصصة فى ذلك المجال .

كما أشارت الدول المتقدمة إلى أن حماية غير ملائمة لحقوق الملكية الفكرية ربما تشكل تشوه رئيسي وعرقلة للتجارة، بالتالى لابد من وضع قواعد دنيا لحماية ***IPRs*** ، هذا بالاضافة إلي تفضيلها لقبول نتائج جولة اوروجواى كحزمة متكاملـــة وليس قبول جزء منها دون الآخر. كذلك ناقشت الدول النامية مقترحات مفصلـــــة تغطى التجارة فى السلع المقلدة وقواعد ومبادئ تخص امكانية ونطـــاق اســـتخدام حقوق الملكية الفكرية وشملت هذه المقترحات ، عناصر عديـــدة متعلقـــة بنطـــاق القدرة على الحصول على البراءة ، فترة البراءة ، والتراخيص الإجبارية .

وفيما يلى عرض لمجموعة المناهج أو المداخل التي اتبعتها بعـــض الـــدول المتقدمة و الدول النامية عند التفاوض فى دورة اوروجواى حول حقوق الملكيـــــة الفكرية .

١٠٦٠٦٠ منهج الولايات المتحدة فى التفاوض :

انتهجت الولايات المتحدة منهجا في التفاوض يعبر عن مصالحها في حماية حقوق الملكية الفكرية علي المستوى الدولي في مجال التكنولوجيا بوجه عام ، وفى مجال التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات بوجه خاص . ولجأت فى البداية لاستخدام الأسلوب الثنائى فى التفاوض مع الدول، معتمدة فى ذلك على مجموعة من الأدوات التي تساعدها على تحقيق مطالبها، مثل تهديدات القسم ٣٠١ من مرسوم التعريفات والتجارة ١٩٨٤، وكذلك نظام التفضيلات العام ***Generalized System of Preferences (GSP)*** . ونجحت في هذه المفاوضات تمهيدا لنقل ما هو على المستوى المحلي من قواعد الحماية ***IPRs*** إلى المستوى الدولي ، أو ما يعرف اصطلاحا بتدويل حماية ***IPRs*** ، وذلك حتى يتسنى لها ملائمة حقوق ملكيتها الفكرية وإستعادة نصيبها السوقى الذى تناقص نتيجة للتقليد المتبع بواسطة الغير .

٠٢٠٦٠٦ منهج الجماعة الاقتصادية الاوروبية فى التفاوض:

ترى دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية أن الحقوق والاجراءات المتاحة لحماية ***IPRs*** غير كافية ، مما يهدد مصالحها من جراء التقليد بواسطة الغير. لذلك اقترحت مجموعة من القواعد كمنهج للتفاوض في دورة اوروجواى ، تتمثل في تطبيق حماية ***IPRs*** فى إطار القواعد العامة للجات وآلياتها ، التى تؤكد على تحرير التجارة وبالتحديد عدم التمييز، المعاملة الوطنية ، تفكك حواجز التجارة الشفافية والاستشارة وتسوية النزاع، كذلك تأمين حماية فعالة لهذه الحقوق وإيجاد حلول لمشاكل التجارة الناشئة عن عدم كفاية الحماية المقدمة لهذه الحقوق .

٠٣٠٦٠٦ منهج الدول الاسكندنافية في التفاوض:

إن منهج الدول الاسكندنافية ***Nordic Countries*** (ايسلندا وفنلندا والنرويج والسويد) فى التفاوض ، لا يختلف كثيراعن المنهج الذى اقترحته دول الجماعة،

وإن كانت هذه الدول ترى أن هدف المفاوضات لاينصرف إلى وضع حماية لـ*IPRs* بشكل موحد عبر الدول الأعضاء، وإنما يجب أن يكون هناك نوع من التقارب.

٠٤٠٦٠٦ منهج اليابان في التفاوض :

وضعت اليابان منهجا للتفاوض يعتمد بشكل اساسي على ضرورة تبني مبدأ الدولة الاولى بالرعاية، المعاملة الوطنية ،الشفافية، ذلك لضمان حماية لـ*IPRs* كما تتمثل الحقوق المحمية في البراءات ، الماركات التجارية، التصميمات، حقوق الطبع ، والحقوق المرتبطة بأشباه الموصلات.

٠٥٠٦٠٦ منهج الدول النامية فى التفاوض :

تعتبر الدول النامية أن معاهدة باريس.تقدم آلية دولية ملائمة ، بشكل يحفظ استقلالها،ذلك لتأسيس حقوق ملكية فكرية محلية متطابقة مع أهداف واستراتيجيات تنميتها ، ومن ثم فهى تنادي بالمساهمة أوالاشتراك الكامل لـ*WIPO* في دورة اوروجواى ، ليس فقط وجود تلك الدول كمشاهد لكى تحمى روح معاهدة باريس من الانتهاك . وسوف يتفادي الشمول الكامل لـ*WIPO* ، ازدواج المناقشة حول تلك الجوانب المتعلقة بـ*IPRs* ، ومن ثم فالدول النامية لا ترحب بنظام دولي لحقوق الملكية الفكرية،يمكن أن يعوق التدفق للمعلومة، ويخفض دخولها أوإقتنائها للتكنولوجيات الحديثة ، ومن ثم إعاقة تنميتها، ويجعل أسواقها مختصة بالتجارب في التكنولوجيا العالية ،حيث أن البيئة الصارمة والتنظيمات الصحية في الدول المتقدمة تمنع تطبيق هذه التجارب. كما تعتبر البرازيل من الدول النامية الرائدة في معارضة دمج*IPRs* داخل إطار عمل الجات.

٠٧٠٦ الإطار التحليلي لإتفاقية حقوق الملكية الفكرية(TRIPS) :

بعد التعرض لمجموعة الاتفاقات التي نظمت *IPRs* ،وابراز المناهج التي اتبعتها الدول (أطراف التفاوض) في إطار دورة اوروجواى ، يتبقي في هذا الفصل تناول الاتفاق الذي تم التوصل اليه في ظل هذه الدورة وذلك فيما يلي:

٠١٠٧٠٦ مبادئ أساسية :

يضم المرسوم النهائي المجسد في نتائج دورة اوروجواى في ١٥ ابريل ١٩٩٤ ، في الملحق .I.C من الاتفاقية ،اتفاقية التجارة المرتبطة بجوانب حقوق الملكية الفكرية ،التي ينصرف هدفها الاساسي الى تخفيض التشوهات والعوائق أمام التجارة الدولية ،وتأكيد وجود مقاييس واجراءات لتقوية حقوق الملكية الفكرية،حتى لا تصبح نفسها عائقا أمام التجارة التقليدية أو الشرعية ،وتتبني الاتفاقية الاساسية للجات .

كما أن الاتفاقية قد وضعت قواعد عامة دنيا علي البراءات،حقوق الطبع التصميمات الصناعية ،المؤشرات الجغرافية، الدوائر المتكاملة والمعلومات غير المفصح عنها . كما أنها تضيف إتفاقيات أساسية في مجال الملكية الفكرية. هذا وتقدم الاتفاقية، بالاضافة إلي مبدأ المعاملة الوطنية ، ومعاملة الدولة الأولي بالرعاية ، مبدأ الابتكار والجدية في نظم الملكية الفكرية الدولية ، وبذلك فإن أي عضو يحصل علي ميزة ، لابد من أن تكون ممتدة حالا وبلا شرط لمواطني كل الدول الاعضاء الاخرى.

كذلك تشير تلك المبادئ الاساسية إلى أن مساهمة حماية IPRs يجب أن تعمل على تنمية وتشجيع الابتكار التكنولوجي ونقل ونشر التكنولوجيا ،ولابد للمقاييس التي تتبناها الدول لحماية الصحة العامة والتغذية وتشجيع الاهتمام العام

في قطاعات مهمة وحيوية للتنمية سواء إجتماعية أو اقتصادية أو تكنولوجيــــة ،أن تكون ملائمة حتي تمنع إساءة حقوق الملكية الفكرية أو الممارسات التـــــي تعـوق التجارة أوتؤثر عكسيا علي نقل التكنولوجيا .

وفيما يخص كل بند من حقوق الملكية الفكريـــــة ، فالاتفاقيـــة مبنيـــة علـــى مجموعة المعاهدات الدولية التي سبق عرضها،وفيما يلي دراسة كـــل مـــن هـــذه الحقوق .

٦٠٧٠٢٠ البراءات :

تعد التصورات حول حماية البراءات من بين اكثر الجوانـــب اهميـــة فـــي الاتفاقية ، حيث إصدار البراءة والاستثناء من ذلك يشكل واحدة من النقاط الرئيسية في مناقشات الاتفاقية. ففي بداية المفاوضات ١٩٨٦، كان هناك ما يقرب مـــن ٥٠ دولة لاتمنح حماية براءة كاملة للأدوية هذا وقد حدثت تغيرات ففى قانون الـــبراءة بالنسبة للأدوية المقدمة في بوليفيا،المكسيك وبـــيرو،وكوريـــا، وفـــنزويلا، ومـــن المحتمل أن تتبع الدول الأخرى نفس المسار، حتى قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيـذ مثل الأرجنتين .

٦٠٧٠٢٠١٠ عملية الخضوع لقابلية الحصول على براءة :

تشير المادة ١:٢٧ من الاتفاقية، إلي أن الحماية تتاح لأي إختراع سواء فـــي صورة منتج أو عملية تصنيعية فى كل مجالات التكنولوجيا بدون تمييز فى مكـــان الاختراع أو مجال التكنولوجيا ، ويستثنى من القابلية للحصول على الـــبراءة فـــي حالة ما إذا كانت الاكتشافات التجارية ممنوعة لأسباب أخلاقية ، أو ما يتعلق بحياة الانسان ،أو الحيوان أو النبات أو تفادي الضرر الخطير للبيئة، أو إذا كان الأمــــر يرتبط بالتنمية الاقتصادية . بالاضافة إلي أن الاتفاقية تســـمح بالاســـتثناءات مـــن

القدرة على الحصول على براءة للطريقة التشخيصية والعلاجية والجراحية ، لمعالجة الانسان أو الحيوان ، وللنبات والحيوان (بخلاف الأحياء الدقيقة)، بالاضافة إلى العمليات الحيوية الضرورية لإنتاج النبات أو الحيوان (بخلاف العمليات الحيوية أوغير الحيوية الدقيقة).

كما يعكس الاختبار لحماية أصناف النبات ،الاختلاف الموجود بين التشريع الأمريكي حيث أن بعض أصناف النبات قادرة على الحصول علي براءة ، وأغلب الدول الاوربية ، حيث أصناف النبات قادرة على الحماية فقط من خلال نظام فريد خاص بها . ومن الجدير بالملاحظة أن حماية الملكية الفكرية للأحياء الدقيقة لا تزال في سنواتها المبكرة ،لذلك فإن المادة ٣:٢٧ من الاتفاقية تنادي بمراجعة ٤ سنوات بعد تاريخ الاتفاقية حيز التنفيذ .

أما بالنسبة لفترة الخمس سنوات الانتقالية لاتفاقية ***TRIPS*** الخاصة بالدول النامية يلاحظ مدى الصعوبات أمام المفاوضين فيما يتعلق بالإصدارات الخاصة بالتكنولوجيا الحيوية وعملية إختبارها ، وإن كانت الاتفاقية تستثني طرق تربية النباتات التقليدية من الحصول على حماية ، وذلك فيما يتعلق بمعالجة الخلية أو التقدم في التكنولوجيا الحيوية ، كنقل الجينات .

كما أن الاتفاقية لم تشير إلي المواد البيولوجية أو الحيوية الموجودة في الطبيعية ، إذ أن المادة الحيوية المتوفرة في الطبيعية بالفعل لا تعتبر اختراع، ولذلك تكون غير قابلة للحصول علي البراءة ، وكذلك لم توضح كيفية حل مشكلة الإفصاح في حالة الاختراعات المبينة علي مادة حيوية أو بيولوجية لا يمكن وصفها بشكل كامل ، وفي هذه الحالة يمكن للدول أن تلتزم بإيداع عينة من المادة

الحيوية لدعم الوصف . وفيما يتعلق بفترة حماية البراءات فهي ٢٠ سنة ، مع وجود فترات حماية قصيرة بالنسبة لبعض البراءات في مجالات معينة .

٠٢٠٢٠٧٠٦ إجراء الترخيص الاجبارى :

يعد الترخيص الاجباري من أكثر عناصر البراءة جدلا ونقاشا ،حيث أن الاتفاقية وضعت قيودا لإستخدام البراءات بدون تفويض مالك البراءة كما هو مشار إليه في المادة ٣١ "الإستخدام للآخرين بدون تفويض مالك الحق" ، ويظهر في المادة ٨ من الاتفاقية أن التراخيص متاحة في مجالات الصحة العامة والاغذية ، بما يبرز الشروط الواجب توافرها لإجازة هذا الترخيص ،كأن يسبقه مفاوضات مع مالك البراءة علي شروط معقولة وتجارية وغير مجحفة ، بحيث إذا ما باءت هذه الجهود بالفشل خلال فترة زمنية معقولة ،يصبح الترخيص الاجباري واجبا مع تعويض مناسب لمالك البراءة ،أخذافي الاعتبارالقيمة الاقتصادية للترخيص ،وهذا مع ضرورة أن يكون للسلطات القدرة الكافية على مراجعة الظروف التى فى ظلها يمنح الترخيص الاجباري ،ومدى توفرها من عدمه ،مع اعطاء مالك البراءة الحق في مراجعة حقوقه عن طريق القضاء لأى قرار متعلق بحماية الترخيص بالاضافة إلى تحديد التعويض الكافى .

٠٣٠٢٠٧٠٦ عبء الاثبات :

وسعت المادة ٢٨ من الاتفاقية من نطاق الحماية ، حيث قدمت حماية لبراءات المنتج علاوة على براءات العملية التصنيعية ،هذا بالاضافة إلي انعكاس عبء الاثبات المقدم في المقاضاة المدنية . فتشير الفقرة ١ (ب) من المادة ٢٨ إلى أن للسلطات القضائية ،إذا كان موضوع البراءة طريقة تصنيع ، صلاحية إصدار الأمر للمدعى عليه ***Defendant*** ، بإثبات أن طريقة تصنيع منتج تختلف عن الطريقة المشمولة ببراءة اختراع ، لذلك تلتزم الدول الاعضاء بالنص على أنه فى

أحد الاوضاع التالية على الأقل يعتبر أن أى منتج مطابق قد تم الحصول عليه وفق الطريقة المشمولة ببراءة الاختراع هو الذى يتم إنتاجه دون موافقة صاحب الحق في البراءة مالم يثبت خلاف ذلك :

أ- في حالة ما اذا كان المنتج الذي تم الحصول عليه وفق طريقة التصنيع المشمولة ببراءة اختراع منتجا جديدا.

ب- اذا توفر احتمال كبير فى أن يكون المنتج المطابق قد صنع وفق هذه الطريقة ،ولم يتمكن صاحب الحق فى براءة الاختراع من تحديد الطريقة التى استخدمت فعلا من خلال بذل جهود معقولة في هذا الشأن .

كذلك توجد هناك حرية لأي دولة عضو في أن تنص علي وقوع عبء الإثبات المشار اليه في الفقرة ١(ب) علي عاتق الشخص المتهم بالتعدي علي براءة الاختراع ،وذلك اذا استوفى الشرط المشار الية فى (أ) أو المشار الية في (ب) مع الأخذ في الاعتبار (أثناء تقديم الدليل اثباتا للاختلاف) المصالح المشروعة للمتهمين من حيث حماية اسرارهم الصناعية والتجارية .

٠٣٠٧٠٦ المجموعات الاخرى من حقوق الملكية الفكرية :

تغطي الاتفاقية من بين البنود الاخرى من حقوق الملكية الفكرية ،حق الطبع والحقوق المرتبطة به ، الماركات التجارية ،المؤشرات الجغرافية ،وتصميمات نماذج الدوائر المتكاملة ***Layout-designs of Integrated Circuits*** وسوف يتم دراسة كل منها فيما يلى :

٠١٠٣٠٧٠٦ حق الطبع والحقوق المرتبطة به :

تشير الاتفاقية إلي التزام الدول الاعضاء بمراعاة الأحكام التى تنص عليها المواد (١-٢١) من معاهدة برن ١٩٧١وملحقها ، بينما لاتتمتع الدول الاعضاء بحقوق ولا تلتزم بأى التزامات بموجب هذه الاتفاقية فيما يخص الحقوق المنصوص عليها فى المادة ٦ مكرر من معاهدة برن أو الحقوق الصادرة عنها ، هذا يالاضافة إلي انصراف الحماية إلى النتائج وليس مجرد الفكرة أو الأجراء أوأساليب العمل أو المفاهيم الرياضية .

كذلك تشير الاتفاقية فيما يخص برامج الحاسب الآلي ،إلى تمتعها بالحماية سواء كانت بلغة المصدر أو بلغة الآله ،علي أعتبارها أعمالا أدبية وفقا لمعاهدة برن ،علاوة علي تمتع البيانات او المواد المجمعة بالحماية سواء كانت مقروؤة آليا أو بأي شكل أخر ،حيث انها تمثل خلق فكرى ناجم عن إختيار وترتيب لمحتوياتها ،هذه الحماية لا تشمل البيانات أوالمواد فى حد ذاتها ولا تخل بحقوق المؤلف المتعلقة بهذه البيانات أو المواد . هذا بالاضافة إلى إلتزام الدول الأعضاء بمنح المؤلفين وورثتهم حق إمكانية أو حظر بيع أو تأجير أعمالهم الأصلية المتمتعة بحقوق الطبع المنتجة عنها للجمهور ،وتستثنى الدولة العضو من هذا الالتزام فيما يخص الأعمال السينمائية مالم يكن تأخيرها قد أدى إلى انتشار نسخها بما يؤدى إلى ضرر مادى بالحق المطلق في الاستنساخ الممنوح فى تلك الدولة للمؤلفين وورثتهم .أما بالنسبة لبرامج الحاسب ،فلا ينطبق هذا الالتزام على تأجير البرامج عندما لا يكون البرنامج نفسه الموضوع الأساسى للتأجير .

أما بالنسبة لتسجيل أعمال المؤديين فى تسجيلات صوتية فيحق لهم منع الأفعال التالية التى تتم دون ترخيص منهم (تسجيل أدائهم غير المسجل وعمل نسخ من هذه التسجيلات ،كما يحق لهم منع بث أدائهم الحي على الهواء بالوسائل

اللاسلكية ونقله للجمهور ،ويحق لهم إمكانية النسخ المباشر وغير المباشر لتسجيلاتهم الصوتية).كذلك يحق لهيئات الاذاعة منع الافعال التالية عندما تتم دون ترخيص منها (تسجيل البرامج الاذاعية وعمل نسخ منها وإعادة البث عبر وسائل البث اللاسلكي ، ونقل هذه المواد للجمهور بالتلفزيون) وحيث أن الدول الأعضاء لا تمنح هذه الحقوق لهيئات الاذاعة، لذلك فهي تلتزم بمنح مالكى حقوق المؤلف (علي المادة موضوع البث)، إمكانية منع تلك الافعال،مع مراعاة أحكام معاهدة برن . وتصل مدة الحماية للمؤديين والمنتجين للتصوير الصوتي من (٢٠-٥٠ سنة).وتمثل هذه التصورات خطوة متقدمة في معرفة هذه الحقوق علي المستوى الدولى .

٢٠٣٠٧٠٦ الماركات التجارية :

تعتبر أى علامة أومجموعة من العلامات ، تسمح بتمييز السلع والخدمات التي تنتجها مؤسسة ماعن تلك التي تنتجها المؤسسات الاخرى ، صالحه لأن تكون علامة تجارية ، مؤهلة للتسجيل كعلامات تجارية .ويجوز للدول الأعضاء أن تجعل شرط التسجيل مرتبط بالتمييز المكتسب من خلال الاستخدام ،ويقصد هنا بالتمييز أي تمييزها عن باقى الماركات ذات الصلة بها . كما يجوز لها اشتراط قابلية العلامات للإدراك بالنظر كشرط لتسجيلها .كذلك جعل قابلية التسجيل معتمدة على الاستخدام .غير أنه لا يجوز اعتبار الاستخدام الفعلى للعلامة شرطا للتقدم بطلب لتسجيلها ، ويحظر رفض طلب التسجيل لمجرد أن الاستخدام المزمع لم يحدث قبل ٣ سنوات من تاريخ تقديم الطلب ، كما تلتزم الدول الأعضاء بنشر العلامة إما قبل تسجيلها أو بعده فورا.

كما يحق لصاحب العلامة التجارية المسجلة منع الغير من استخدام ذات العلامة أو أى علامة مماثلة طالما لم يحصلوا علي موافقته ،ويكون التسجيل الأول

للعلامة و كل تجديد له لمدة لا تقل عن ٧ سنوات ، على أن يكون التسجيل قابل للتجديد لمرات غير محددة . و يجوز للدول الأعضاء تحديد شروط الترخيص لاستخدام العلامات التجارية أو التنازل عنها ،على أن يفهم أنه غير مسموح بالترخيص الإجبارى باستخدام العلامات التجارية،وأن لصاحب العلامة حق التنازل عنها للغير .

٦٠٧٠٣٠٣٠ المؤشرات الجغرافية :

إن المؤشرات الجغرافية هى تلك المؤشرات التي تحدد منشأ سلعة ما في أراضي دولة عضو ، أو فى منطقة ما فى تلك الأراضى ،عندما تكون نوعية أو سمة هذه السلعة راجعة بصورة أساسية إلى منشأها الجغرافى .وتلتزم الدول الأعضاء بتوفير الوسائل القانونية للأطراف المعنية لمنع استخدام أي وسيلة في تسمية وعرض سلعة ما توحي بأن السلع المعنية نشأت في منطقة غير المنشأ الحقيقي لها، بشكل يضلل الجمهور بشأن منشأها الجغرافى ، وكذلك منع أى استخدام يشكل عملا من أعمال المنافسة غير العادلة . وتلتزم الدول الأعضاء من تلقاء نفسها إن كانت تشريعاتها تسمح بذلك أو بناءا علي طلب من طرف له مصلحة في ذلك ، برفض أو إلغاء تسجيل علامة تجارية تشمل مؤشر جغرافى ما يتعلق بسلع لم تنشأ فى الأراضى المشار إليها ،إن كان استخدام المؤشر فى العلامة التجارية بالنسبة لهذه السلع في البلد العضو ، ذا طبيعة تضلل الجمهور فيما يتعلق بمنشأ السلع الحقيقى .

أما فيما يتعلق بالحماية الإضافية للمؤشرات الجغرافية الخاصة للخمور والمشروبات الكحولية ،تلتزم كل من الدول الأعضاء بتوفير الوسائل القانونية للأطراف المعنية لمنع استخدام المؤشرات المحددة لمنشأ الخمور ، أو المؤشرات التي تعرف نشأة المشروبات الروحية ***WINES &SPIRITS*** لتسمية

المشروبات الروحية التي لم تنشأ فى المكان الذي تشير إليه المؤشرات المعنية ، وإلى أن يتضح المنشأ الحقيقي للسلع ، يستخدم المؤشر الجغرافي مقرونا بعبارات مثل (نوع وصنف ونسق ..أو ما يشابه ذلك).

كذلك لتسهيل حماية تلك المؤشرات المتعلقة بالخمور، تجرى مفاوضات فى **مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة فى حقوق الملكية الفكرية** ، حول إنشاء نظام دولى للإخطار بالمؤشرات الجغرافية وتسجيلها بالنسبة للخمور المؤهلة للحماية فى الدول الأعضاء المشاركة فى النظام ، كما يختص هذا المجلس بمراجعة أحكام هذا الاتفاق على أن تجرى أول مراجعة فى غضون سنتين اعتبارا من تاريخ نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية .

٠٤٠٣٠٧٠٦ الأسرار التجارية والمعلومة غير المفصح عنها :

تقدم الاتفاقية حماية للأسرار التجارية ، وهذه هي المرة الأولي في الاتفاقية متعددة الأطراف ، أن تعالج الأسرار التجارية على وجه الخصوص كما هو وارد في مجموعة الملكية الفكرية حيث عادة ما كانت تعالج داخل نص المنافسة غير العادلة كما هو واضح في (المادة عشرة مكرر من معاهدة باريس). وتطلب الدول تأسيس شكلين للحماية هما :

الشكل الأول : حماية الأسرار التجارية ذات القيمة التجارية العالية من انتهاك الثقة والمراسيم الأخرى المتعارضة مع الممارسات التجارية الأصلية . وتعتبر الأسرار ظاهرة طوعية ، وإن عدم كفاية الحذر أو الحرص سوف تفسد حمايتها .

الشكل الثاني : تقدم الاتفاقية حماية لاختبار غير مفصح عنه أو البيانات الأخرى الخاضعة للحكومات أو الوكالات الحكومية ، حتى يتسنى الحصول على تسويق مناسب للمنتجات المستغلة للمركبات الكيميائية الحديثة كالأدوية والمنتجات الزراعية .

٠٥٠٣٠٧٠٦ التصميمات الصناعية :

تلتزم الدول الأعضاء بمنح الحماية للتصميمات الصناعية الجديدة أو الأصلية التي أنتجت بشكل مستقل ، على أن تتصف هذه التصميمات بالجدية والابتكارية حتى يتسنى حمايتها . كما تلتزم بضمان أن لا تسفر متطلبات منح الحماية لها فيما يتعلق بتكاليفها أو فحصها أو نشرها عن إضعاف لفرصة السعي وراء الحصول على هذه الحماية . وللدول الحق فى الوفاء بهذا الالتزام من خلال القانون المنظم للتصميمات الصناعية أو لحقوق المؤلف .

كما يتمتع صاحب التصميم الصناعى بالحق فى منع الغير الذين لم يحصلوا على موافقته من صنع أو بيع أو استيراد السلع المجسدة لتصميم مقلد كله أو معظمه ، عن التصميم المتمتع بالحماية عندما يكون القيام بذلك لأغراض تجارية وتقدم الحماية لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

٠٦٠٣٠٧٠٦ تصميمات نموذج الدوائر المتكاملة :

تبنت اتفاقية (***TRIPS***) جزءا كبيرا من اتفاقية واشنطن (**الاتفاقية الدولية لحقوق الدوائر المتكاملة**) التى وقعت فى مايو ١٩٨٩ ، وذلك أثر تقديم الولايات المتحدة والجماعة الاوربية واليابان حماية لنماذج الدوائر المتكاملة. لكن اتفاقية (TRIPS) قد وسعت من نطاق الحماية كأن تمتد الحقوق لدمج مواد إنتهاك تصميمات النموذج التي تتعلق بعدم معاملة المشترى البرئ للسلع المقلدة ،معاملة

المنتهك نفسه ، لكن بعد معرفة الانتهاك ،لابد من بيع الرصيد الموجود في السوق والتخلص منه .وتصل مدة الحماية لهذه التصميمات (من٨-١٠) سنوات ،من اول تطبيق تجارى للتسجيل .

٠٤٠٧٠٦ الرقابة علي الممارسات غير التنافسية في التراخيص المتعاقدة :

تتفق الدول الاعضاء علي أنه قد يكون لبعض ممارسات منح التراخيص للغير فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية آثارا سلبية علىالتجارة ، قد تعرقل نقل ونشر التكنولوجيا . وهنا لاتمنع أى من احكام الاتفاقية الدول الأعضاء من أن تحدد في تشريعاتها ممارسات أو شروط التراخيص للغير ،التى يمكن أن تشكل فى حالات معينة اساءة لإستخدام تلك الحقوق ، أو التى لها تأثير سلبى على المنافسة في السوق ذات الصلة . وبالتالي فللدول الأعضاء الحق فى اتخاذ اجراءات ملائمة تتفق واحكام الاتفاقية لمنع هذه الممارسات أو مراقبتها ،ومن الجائز أن تشمل هذه الاجراءات مثلا منع اشتراط عودة الحق فى براءات الاختراع الناجمة عن التراخيص الى المرخص وليس المرخص له، ومنع الطعن فى قانونية الترخيص أومنع اشتراط الترخيص الاجباري بمجموعة من الحقوق بدلا من حق واحد فى اطار القوانين المتصلة بذلك فى أى من الدول الأعضاء .

كما تلتزم كل من الدول الاعضاء بالدخول في مشاورات ،عند الطلب ،مع أى بلد عضو اخر لديه سبب للاعتقاد بأنه صاحب حق فى الملكية الفكرية من المواطنين أو المقيمين في البلد العضو الذى قدم له طلب التشاور ، يقوم بممارسات تعد انتهاكا للقوانين واللوائح التنظيمية للبلد العضو طالب التشاور فيما يتعلق بالقضايا المختصة بذلك ، الذى يرغم في ضمان الامتثال لهذه التشريعات ، دون الاخلال بأى إجراء متخذ وفقا للقانون والحرية الكاملة لأى من البلدين العضوين فى اتخاذ قرار نهائى فى ذلك الخصوص ، وتلتزم الدولة العضو ببحث

الطلب المقدم إليها بحثا كاملا واتاحة امكانية الفرصة للتشاور مع الدولة العضو المتقدمة بالطلب والتعاون معها من خلال تقديم المعلومات الملائمة المتاحة فيما يتصل بالقضية موضوع البحث،مع مراعاة القوانين المحلية وابرام اتفاقيات ملائمة للطرفين المعنيين ،فيما يتعلق بحماية سرية المعلومات من قبل الدول العضو المتقدم بالطلب .

٦٠٧٠٥٠ تقوية المقاييس المستخدمة لملائمة حقوق الملكية الفكرية:

تفتقد منظمة ***WIPO*** وجود آلية قوية وفعالة للحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية ، وتعتبر اتفاقية ***TRIPS*** بمثابة البديل الملائم لذلك ،حيث ضمت مجموعة شاملة للتصورات حول التقوية في حقوق الملكية الفكرية،وذلك من خلال الالتزامات العامة التي تتيح الاجراءات والمعالجات الخاصة بذلك لتمكن مالكى الحقوق من آخذ رد فعل تجاه أى إنتهاك لحقوقهم . وتتمثل مجموعة التصورات فى صورة مقاييس لمنع إنتهاك تلك الحقوق ، وربما تكون مقاييس وقائية ملائمة لوقف أو حتى تخريب السلع المنتهكة عند الحدود . ويعتبر ذلك بمثابة إجراء قوى فى الاتفاقية ، هذا بالإضافة إلى ضرورة ألا تكون تلك الاجراءات مكلفة أو معقدة أو تستلزم وقت غير معقول أو تأخيرات عدم الضمان لحماية تلك الحقوق.

٦٠٧٠٦٠ آليات تسوية النزاع :

كما هو مشار إليه فى البند السابق ،حول فعالية آليات تقوية وتعزيز التزامات الاتفاقية فيما يخص حقوق الملكية الفكرية ، وضعت الاتفاقية متعددة الاطراف ، إتفاق بإنشاء مجلس للجوانب المرتبطة بالتجارة فى حقوق الملكية الفكرية ، وجهاز لتسوية المنازعات فى منظمة التجارة العالمية ، تمتد ولايته على كافة السلع والخدمات والملكية الفكرية.

إن تسوية المنازعات تبدأ بالتشاور ثم إمكانية التصالح والتوفيق فالوساطة حتى الوصول لتشكيل دوائر للتحكيم ، وفق قواعد محددة ملزمة للدول الأطراف ، لإتخاذ قرار فى هذا الشأن على أن يكون مسببا ، مع إتاحة الحق للعضو للتظلم من القرار. ويوفر هذا النظام الحق فى إتخاذ إجراء معاكس أولا فى نفس مجال المخالفة ، ولكن فى قطاع أخر في نفس الاتفاق ، وإن لم يتسنى ذلك ، فيتم الأجراء المعاكس فى اتفاق اخر، بمعنى أن ارتكاب العضو مخالفة فى اتفاق الملكية الفكرية ، يمكن الرد عليه بإجراء انتقامى فى اتفاق السلع أو الخدمات أى الرد عبر القطاعات . ويعطى ذلك النظام فرصة للدول المتقدمة فى التعامل مع الدول النامية ، و التى يعتمد عدد كبير منها على قطاع واحد فى تجارتها الخارجية ، ومن ثم يمكن أن يمثل تهديدا لها.

٠٧٠٧٠٦ الترتيبات الانتقالية :

يلاحظ أن إتفاقية ***TRIPS*** تسمح بفترة انتقالية عامة للدول النامية يصل إلى ٥ أعوام للإلتزام بنصوصها ، هذا بالإضافة إلى فترة إنتقالية (٥ أعوام إضافية) ، وذلك للمنتجات الدوائية و الزراعية –التى بذلت العديد من الجهود الثنائية والمتعددة الاطراف بهدف تقديم حماية براءة لها . و فيما يتعلق بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية ، سوف يتم خلال عام من دخول الاتفاقية إلى حيز التنفيذ ، وتم ذلك فعلا فى يناير ١٩٩٥ الماضى .

الجزء الثانى
الإطار التطبيقى
لأهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

بحوث ودراسات متخصصة فى
انعكاسات النظام التجارى الدولى الجديد

النظام التجارى الدولى الجديد
وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر

إعداد

الأستاذ الدكتور

مصطفى محمد عز العرب

أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة وإدارة الأعمال

للدراسات العليا والبحوث - جامعة حلوان

وعضو المجلس الأكاديمي بمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية

ورقة بحثية قدمت للمؤتمر العلمى الرابع لكلية التجارة وإدارة الأعمال بعنوان

"النظام التجارى الدولى الجديد وأثره على التنمية الإقتصادية فى مصر"، (١٥-١٦ مايو ١٩٩٥)، بنادى التجارة.

تقديم :

لقد تعرض النظام التجارى الدولى إلى مجموعة من المتغيرات فيما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، أملا فى تحقيق أكبر قدر من التعاون فيما بين الدول ، وفقا للأسس المتعارف عليها فى التجارة الخارجية ، حيث أن إزدياد هذه التجارة يعنى الإستفادة من العائد المحقق منها ، وأن زيادة القيود الجمركية وغير الجمركية لها تأثيرها السيىء على النمو الاقتصادى لهذه الدول ومستوى الرفاهية المحقق التى تسعى دائما إلى زيادته وتدعيمه .

لقد تمثلت المحاولات الأولى فى هذا الصدد عقب الحرب العالمية الثانية ، وإن كانت الجهود لم تكلل بالنجاح المطلوب ٠ نظرا لعدم الإتفاق على قيام المنظمة العالمية التى ترعى وتشرف على التجارة الدولية ، على غرار المنظمات الاقتصادية التى ظهرت ، مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير. غير أن ما تم الإتفاق عليه من ظهور الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة بما فيها من نقائص على المستوى الدولى وإعتراف المجتمع الدولى بذلك ، كانت خطوة على الطريق لاينبغى إهدارها كاملا ، أملا فى تدعيمها فيما بعد على أن يكون لها الدور الفعال والمؤثر ، وبذلك يكتمل الشكل المؤسسى **(النقدى من خلال صندوق النقد الدولى ، التمويلى من أجل التنمية والتعمير من خلال البنك الدولى ، والمنظمة العالمية للتجارة الدولية والتى تمثل الجات نواتها الأساسية)٠**

لقد كانت هذه الاتفاقية محلاً للنقاش والتعديل المستمر من أجل خفض حدة القيود والتى تمثل العقبة الأساسية أمام نمو التجارة الدولية ٠ لذلك عقدت سبعة جولات قبل الجولة الأخيرة (الثامنة) ، كان لها أثرها على زيادة ودعم النشاط

التجارى على المستوى الدولى وإن كانت النتائج أقل مما هو متوقع ، بل أنها لم تكن بنفس القوة التى بدأت بها ، وأصبحت هذه الاتفاقية تحتضر بمرور الزمن. ***GATT is not dead, but it seemed to be in serious ill health*** مثل هذا الضعف يرجع إلى الدول الأعضاء ذاتها ، والتى مارست سياسات غير ثابتة مع ما تم الاتفاق عليه من قواعد بالجات ، فبينما تارة تطبق قواعد التجارة الحرة ، تطبق مرة أخرى قواعد التجارة العادلة ، ودول أخرى تطبق القيود والتعريفات غير الجمركية ، بل أن البعض كان ينادى بعدم الاعتماد على الجات ، والتحلل من مبادئها والبحث عن بدائل أخرى تحقق نفس الهدف ، مثل تكوين الاتحادات الاقتصادية • لقد كانت جولة أوروجواى الأخيرة بمثابة الجولة الأكثر تعقيدا ومحلا للخلاف فيما بين الدول المتقدمة ذاتها ، حيث أستقر الرأى على أهمية وضرورة إلغاء كافة القيود والعقبات التى تقف حجرة عثرة أمام وضع نظام تجارى جديد يقوم على الشفافية ، ويتصدى لكافة العقبات ، وبما لايسمح باستمرار التأجيل للمشكلات التى تعترض هذه التجارة ، والتى بمرور الزمن سوف يزداد حدة الخلاف حول كيفية حلها ، وإنضمامها إلى النظام التجارى الجديد • لذلك تمت الموافقة من خلال مجموعة من التنازلات المتبادلة والحلول التوفيقية التى تسعى الى خفض حدة الخلاف ، أملا فى الوصول الى هذا النظام التجارى الدولى ، والذى استقر عليه الرأى ووافقت عليه الدول المختلفة فى مراكش ١٩٩٤ ، على أن يبدأ العمل بهذا النظام اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ ، مع معالجة أية ثغرات قد تنشأ عند التطبيق من خلال الممارسة العملية •

وعلى الرغم من أن دور الدول النامية كان هامشيا فى تكوين هذا النظام الجديد ، حيث أنها أصبحت ملزمة بالتطبيق *(Policy Taker)* ، (وإن كان هناك اعترافا بعدم العدالة ، نظرا لاختلاف ظروف وإمكانيات الدول النامية) ، إلا أنه أعطيت لها العديد من الإستثناءات الزمنية فى التطبيق ، حتى تؤهل نفسها لكى

تتمشى مع هذا النظام ، وما يفرضه عليها من التزامات ، الأمر الذى يثير العديد من التساؤلات عن مستقبل هذا التطبيق خلال هذه المراحل الزمنية التى وضعت لكى تتكيف معها ٠

وتحاول هذه الورقة إلقاء بعض الضوء على هذا التأثير المحتمل على التنمية الاقتصادية فى مصر باعتبارها إحدى هذه الدول ، وإن كانت تتمتع بموقف نسبى أفضل ، خاصة فى ظل برامج التصحيح الهيكلى ، التى بدأت فى تنفيذها منذ السبعينيات ، وإنتهاج سياسات تقوم على التحرير ، مع خفض حدة التدخل الحكومى فى النشاط التجارى ٠ غير أن هذا التطبيق سوف يكون له من الإيجابيات إذا أحسن التكيف مع الأوضاع الجديدة ، كما أن السلبيات سوف يكون لها تداعياتها إذا لم يتم مواجهتها والعمل على خفض حدتها فى الأجل الطويل ٠

منهجية وأسلوب الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على المنهج التحليلى لتحديد الآثار المستقبلية على التنمية الاقتصادية فى مصر ، من خلال التأثير على القطاعات الرئيسية ، حيث أن إحداث هذه التنمية مرتبط بـــ :

١- مدى التطور والنمو المستقبلى لهذه القطاعات ، وتأثير كل منها ٠ على الإطار الكلى لعملية التنمية ، خاصة فى ظل إختلاف تأثير كل قطاع (زراعى / صناعى / خدمات) ، من حيث : الدخل المتوقع ، ودرجة الإستقرار المصاحبة لكل منها وأثر ذلك على النمو الاقتصادى المستهدف ٠

٢- دور ومساهمة هذه القطاعات فى التجارة الخارجية ، وما يرتبط بذلك من زيادة إيرادات التصدير ، التى تمكن من الحصول على المستلزمات الأساسية للنمو الاقتصادى لدفع عجلة التنمية ، حيث أن ندرة النقد الأجنبى تمثل

العائق الأساسى المؤثر على إمكانية إحداث هذه التنمية ، لتعويض ما تم افتقاده فى السنوات الماضية ٠إن الأثر الكلى يعتمد على الناتج النهائى لتفاعل الجوانب الإيجابية والسلبية المؤثرة على هذه القطاعات ، وهذا يستلزم دراسة قياسية لتحديد الأثر القطاعى فى صورة كمية (**يمكن أن يكون ذلك موضع دراسة مستقبلية)** ٠

فى ظل هذا الإطار التحليلى لبيان هذه التأثيرات ، سوف يتم التعرض إلى النقاط الرئيسية التالية:

- **العوامل الدولية التى ساعدت على تحقيق هذا النظام ومدى إرتباط ذلك بالتنمية الاقتصادية ٠**
- **النتائج أو الخصائص المتميزة للنظام التجارى الدولى الجديد ٠**
- **التأثير على التنمية الاقتصادية فى مصر.**

أولاً : العوامل الدولية المساعدة على تحقيق النظام ومدى إرتباطها بالتنمية الاقتصادية :

إن النظام التجارى الدولى الجديد الذى تم الإتفاق عليه ، وبدأ تنفيذه فى مطلع هذا العام ، كان نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل والتى كان لها تأثيرها فى ظهوره وبدء تطبيقه ، بما لا يترك مجالاً للدول المختلفة للإبتعاد عنه ، وتتمثل هذه العوامل فى:

١- إنهيار الكتلة الشرقية :

لقد كان لوجود الكتلة الشرقية وفلسفتها فى إدارة وتوجيه تجارتها الخارجية ، الأثر فى عدم ظهور منظمة التجارة الدولية عام ١٩٤٧ نتيجة الخلاف فيما بينها وبين دول الكتلة الغربية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية • لقد أصرت دول الكتلة الشرقية على أهمية وضرورة إبراز دور التخطيط المركزى فى توجيه وإدارة التجارة الخارجية ، بالإضافة إلى دور الدولة فى ذلك ، على عكس المجموعة الأخيرة والتى كانت ترى من قوى السوق وعدم تدخل الدولة فى دعم حركة التجارة الخارجية ، الأساس فى إنطلاق هذه التجارة •

إن إنهيار الكتلة الشرقية وإلتجائها فيما بعد إلى إعتناق وتبنى فلسفة إقتصاديات السوق ، يمثل نقطة التحول الجوهرية فى إدارة وتوجيه النظام الاقتصادى الدولى ، نتيجة توحيد هذه الفلسفة ، وخفض الخلاف فيما بين المجموعتين ، فى ظل هذا النظام الأحادى الذى يعتمد ويقوم على فلسفة الإقتصاد الحر • إن هذا الإنهيار سوف ينعكس على مستقبل التنمية الإقتصادية للعديد من الدول النامية ، ومنها مصر والتى إرتبطت إقتصادياتها بهذه الدول سواء فى الحصول على متطلباتها من السلع الإستثمارية من خلال القروض والتسهيلات الإئتمانية المتعددة ، أو من خلال تصريف منتجاتها فى هذه الأسواق . إن إنفتاح هذه الدول على المعسكر الغربى وبدء تخليها عن دورها فى مساندة الدول النامية الأخرى[1] سوف ينعكس بالتالى على النمو الاقتصادى نظراً لعدم تمكنها من الحصول على هذه الميزات مستقبلا ، وتضاؤل فرص التصدير أمامها حيث كانت هذه الدول تمتص نسبة لا بأس بها من إمكانيات التصدير والتى يصعب قبولها فى أسواق الدول الأخرى.

٢- إزدياد الخلاف فيما بين القوى الاقتصادية :

إن إنهيار الصراع فيما بين الكتلتين أظهر أهمية وضرورة إعـادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية والتركيز عليها فيما بعد • إن التكتل فى ظل الحرب الباردة لم يعطى للقوى الاقتصادية المختلفة الفرص الكافية للنظر فـى نتـائج تجارتـها الخارجية لخفض حدة التعارض فيما بينها وإظهار تكتلها • غـير أنـه بانتـهاء الحرب العالمية الباردة أعادت الولايات المتحدة الأمريكية حساباتها مع حليفاتـها ، وإكتشفت مدى التكلفة التى تدفعها ، متمثلا ذلك فى مدى فداحة مركزها المـالى على المستوى العالمى ، حيث أن العجز فى الميزان التجارى الأمريكى يزداد فـى صالح كل من المجموعة الأوربية واليابان بل ودول جنوب شرق أسيا • أن هـذا العجز يرجع أساسا إلى القيود التى تفرضها هذه الدول فى تجارتها الخارجية مـع الولايات المتحدة والسياسات الحمائية التى تتبعها •

إن إنهاء هذه الخلافات سوف يعيد ترتيب أدوار الدول المتقدمة ، فيما يتعلق بمساعداتها إلى الدول النامية والتى تعتمد عليها فى تمويل تنميتها الاقتصاديـة • إن إنكماش الفائض التجارى للدول الأوربية وبدء تقلصه سوف يغير مـن حجـم مساعداتها ، كما أن الدور الأمريكى سوف يكون متحفظا على الأقل فى الأجـل القصير ومرتبط فى أولوياته بتطور الخفض فى العجز القائم • إن هذا لن يكـون قاصرا على المساعدات فقط ، بل فى مدى توجه التجارة الخارجيـة ، والمزايـا المختلفة التى منحت إليها عند التعامل مع هذه المجموعات كل على حده ، الأمـر الذى سوف ينعكس سلبا ويؤثر على مستقبل التنمية فى هذه الدول.

٣- الاتجاه إلى التحرير بواسطة الغالبية من الدول وسيادة فكر الاقتصاد الحر وخفض التدخل الحكومى فى التجارة الخارجية :

لقد ساعد التحول فى إقتصاديات العديد من الدول إلى سهولة تطبيق وإنتشار النظام التجارى الدولى الجديد القائم على الكفاءة وخفض التدخل فى النظام التجارى ٠ ولقد تمثل هذا الإتجاه فى:

أ- نجاح الدول التى طبقت سياسات التوجه إلى الخارج ، بالمقارنة بالدول التى إتبعت سياسات التوجه إلى الداخل والمقترنة بسياسات فى تجارتها الخارجية تقوم على فرض القيود والتدخل فى هذه التجارة مع دول العالم الخارجى ، حيث أوضحت نتائج مختلف الدراسات التى تمت فى هذا الإطار ، مدى تأثير ونجاح الدول التى طبقت سياسات التوجه الخارجى عن تلك التى تطبق سياسات التوجه الداخلى ٠(٢)

ب- أزمة المديونية الدولية وإعتماد صندوق النقد الدولى على برامج التصحيح الهيكلى القائمة أساسا على خفض حدة التدخل الحكومى وتحرير تجارتها الخارجية ، مع إتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح الخلل فى الإقتصاديات التى يتولى الصندوق تقديم القروض القصيرة الأجل لها . إن دخول الدول المختلفة فى هذه البرامج سوف يسهل عبء التكيف مع متطلبات النظام التجارى الدولى الجديد وذلك من خلال خفض درجة الخلل القائم فى هذه الاقتصاديات . لقد قطعت مصر شوطا لابأس به فى مجال تحرير اقتصادها ، وبما يخفف من درجة التدخل الحكومى ، كما أن برنامج الإصلاح الهيكلى يسير بمعدلات مرضية ، والتى من المتوقع أن يكون لذلك تأثير موجب على النمو الاقتصادى ومعدلات زيادته .

ثانيا : نتائج أو خصائص النظام التجارى الدولى الجديد :

إن بـدء هـذا التطبيق فـى ظل الإتفاق على إزالة مجالات الـخـلاف فـيـما بين الدول المتقدمة، سوف يكون له تأثيراته علـى اقتصاديـات الـدول وسياستها الاقتصادية متمثلا ذلك بصفة أساسية فى :

١- بدء إنصهار الدول نحو العالميـة وخفـض حـدة الالـتزام بالإعتبـارات الإستراتيجية أو الأمن القومى :

إن وجود النظام التجارى الدولى الجديد فى وجود منظمة التجارة العالميـة ، يعنى وحدة النظام ، وإنتهاء حالة الثلاثية القائمة (كتلة غربية / شرقية / مجموعة دول عدم الإنحياز أو مجموعة الـ ٧٧) ، وبما يعنى عالميـة النظـام ووجـود طريق وحيد ينظم حركة التجارة القائمة على أسـاس الكفـاءة والشـفافية فـى التعامل .

إن ذلك يعنى خفض درجة القومية أو وجود الإعتبـارات الإسـتراتيجية ، ومدى تأثيرها على صياغة سياسات التجارة الخارجيـة ، حيـث أن التـأثيرات السلبية سوف تكون أعظم إذا ما تم محاولة خفض التكيف معها . إن ذلك يعطـى أهمية وضرورة لتحقيق التوحيد والتكيف مع ما قد يرتضيه هذا النظام من أسـس وقواعد للعمل فى الاقتصاد الدولى . إن ذلك لاينبغى تفسيره على أن هناك تطبيقا إلزاميا أو حرفيا ، حيث أتاح النظام مجموعة من الأسس والتـى يمكـن للـدول تجنب تنفيذها ، خاصة إذا كان هناك ضررا باقتصادياتها ، مع إتخاذ الإجـراءات اللازمة التى تتيح لها التكيف فيما بعد[٣] غير أن هذا التطبيق يستلزم تغيير الفكـر السائد خاصة فى الدول النامية ، والذى كان لمراعاة وتضخيـم البعـد القومـى والإستراتيجى ، الأثر السلبى على المستوى القومى (من الناحية الاقتصاديـة) ، نتيجة ابتعاد هذه الاقتصاديات عن الاتجاه العالمى والإسـتفادة مـن المتغـيرات

السائدة به . لقد أثبت التطبيق العملى خطأ هذا التوجه فى السياسات ، والتى كانت تنظر مثلا إلى الاستثمار الأجنبى على أنه أداة من أدوات التدخل الاقتصادى ، لاستنزاف موارد الدول النامية ، وإغفال عنصر التعاون والمصلحة المشتركة .

٢ – تغير الهيكل الإنتاجى وبدء إعادة توزيع الدخول وفقا لقواعد السوق السائدة بعد الجات :

إن بدء تطبيق أسس النظام التجارى الدولى الجديد ، يمثل محاولة جيدة لتطبيق أسس ونظريات التجارة الخارجية القائمة على التخصص وتقسيم العمل وفقا لوفرة الموارد وعناصر الإنتاج المتاحة بالدول المختلفة ، وبما يؤهلها لإنتاج وتصدير السلع ذات الكثافة فى عوامل الإنتاج الرخيصة المتوفرة لديها . إن ذلك يعنى إعادة تغيير وتوزيع الهيكل الإنتاجى على المستوى الدولى ، فى ظل إتجاهات الطلب ، بالسوق العالمى . لذلك فإن الهيكل المتوقع فى ظل النظام التجارى الدولى الجديد يعنى توزيعه فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية على الوجه التالى :

أ- **الدول المتقدمة** : سوف تزداد درجة التركيز على المنتجات الصناعية من خلال ازدياد التخصص فى إنتاج المنتجات الجديدة فى ظل حماية حقوق الملكية وبراءات الإختراع[٤]، التى كان لعدم وجودها وحمايتها ، الأثر السلبى على هذا التخصص ، بالإضافة الى تحقيق المزيد من التوسع والإنتشار فى إنتاج وتصدير الخدمات المتعددة وبما يمكنها من السيطرة والهيمنة على هذه التجارة لصالحها .[٥]

ب – **أما الدول النامية** فإن ذلك يعنى العودة إلى إنتاج وتصدير المنتجات الأولية وخفض درجة التخصص فى إنتاج وتصدير المنتجات المصنعة إلا فى ظل الإنتاج المشترك والإستثمار الأجنبى من

خلال إستغلال بعض التراخيص ، وبما يمكنها من المشاركة فى هذا الإنتاج ، الأمر الذى قد يكون له بعضا من التأثيرات السلبية ما لم يتم التكيف وبأسرع وقت ممكن للحصول على هذه الإستثمارات الأجنبية والتجارة المتداخلة لهذه المنتجات المصنعة ، خاصة مع إلغاء القيود أمام هذه الإستثمارات والمعروفة بـ *TRIM* ، وإزدياد التنافس فيما بعد على إجتذابها بواسطة العديد من الدول النامية .

٣- نطاق التجارة ومستقبلها :

إن النظام التجارى الدولى الجديد سوف يكون له تأثيراته على نطاق التجارة ومستقبلها ، حيث من المتوقع:

أ- إزدياد نطاق التجارة فى الخدمات وخفض الوزن النسبى للتجارة السلعية:

إن شمول نطاق الخدمات مستقبلا *(GATS)* الى الجات يعنى إتساع نطاق هذه التجارة فى السنوات القادمة وهو ما حرصت عليه الدول المتقدمة عند مناقشتها للجات نظرا لازدياد القيود عليها بواسطة الدول المختلفة، الأمر الذى يعنى إزدياد العجز فى هذا النشاط الجديد وتمتع الدول المتقدمة بميزة تنافسية أكبر (لم يتم الاتفاق النهائى بعد على هذه الخدمات نظرا لتأثيرات ذلك السلبية على العديد من الدول ، ولقد رؤى إرجاء مناقشة تفاصيلها فى مرحلة لاحقة ، خاصة وأن هناك خلافا حادا فيما بين الدول المتقدمة ذاتها وأى من هذه الخدمات ينبغى شموله أو إستثناؤه) . إن ذلك سيزيد من مشكلة العجز المستقبلى لهذه التجارة للدول النامية مع الدول المتقدمة ، ويتركها بعائد أقل تأثيرا على التنمية الاقتصادية بها إذا ما تم مقارنته بتحكمها فى هذه التجارة داخل إقتصادياتها (وإن كان هناك إعترافا بإرتفاع تكلفتها) .

ب ـ ازدياد التجارة فى المنتجات الجديدة وارتفاع نسـبة مشـاركة حقـوق وبراءات الإختراع وحقوق الملكية الفكرية فى التجارة الدولية:

لقد تعرضت حقوق الملكية الفكرية والأدبية إلى الانتهاكات فى العديد من الدول ، الأمر الذى أثر على عائد هذه الحقوق وتجارتها الخارجية . إن وضع القواعد الجديدة المؤثرة على هذه الحقوق وإن كان سوف يعود بالنفع على الدول المتقدمة ، إلا أن تأثير ذلك على التنمية الاقتصادية للدول النامية قد يكون سالبا ، نظرا لارتفاع تكلفة الحصول على هذه الحقوق مستقبلا(6) .

لقد كان إصرار الولايات المتحدة واضحا على إضافة هذه المنتجات وتنظيم التجارة بها على المستوى العالمى نظرا لضياع عائد هذه الحقوق وعدم إستفادتها من ناتج إستثماراتها فى إكتشاف هذه المنتجات ، غير أنه على الجانب الآخر فإن وجود الحماية لهذه الحقوق سوف يساهم فى إعادة توزيع حقوق الإنتاج ، وبما يسمح لبعض الدول النامية فى إكتساب بعض هذه الحقوق ، والمشاركة فى الإنتاج ، وتحقيق عائد يساهم فى دعم التنمية بها.

٤- خفض حدة النزعات الإقليمية :

لقد انتشر وتوسع نطاق الإتحادات الإقليمية فى التجارة الخارجية ، بهدف الإستفادة المتبادلة من إتساع نطاقها فيما بين الدول المكونة لها ، وإمكانية وضع القيود للتحكم فى نطاق التجارة أمام الدول التى ليست عضوا فى هذه الإتحادات ، وإن كان الهدف الأساسى هو الحد من تأثير المستفيدين المجانيين فى ظل الجات ، وخفض إستفادة الغير من خفض القيود التجارية بواسطة الدول التى لا تقدم أى تنازلات أو إسهامات تمكن الغير من الإستفادة منها .

إن مزايا هذه التوجهات الإقليمية سوف تنخفض فى ظل حصولها على نفس الامتيازات ، ولكن على نطاق أوسع فى ظل النظام التجارى الدولى الجديد ، وما يتيحه من حقوق وفرض للعقوبات على أية تجاوزات يمكن حدوثها مستقبلا ، خاصة وأن خلاصة تجارب هذه الاتحادات الإقليمية أو فرض التعاون المشترك توضح صعوبة الاعتماد عليها فى رسم أى سياسة تنموية تقوم على حسن إستغلال الموارد المتاحة للدول المكونة لمثل هذا الاتحاد أو التعاون المشترك.

٥- التشكك فى الوصول إلى الكفاءة وصعوبة تحقيق الإستقرار المستقبلى لما تم الإتفاق عليه ، خاصة بواسطة الدول المتقدمة :

إن ما تم التوصل إليه هو نتاج المفاوضات والحلول التوفيقية فيما بين التكتلات الإقليمية والتى قد تكون بعيدة عن الكفاءة من أجل حل الخلافات فيما بين الدول المتقدمة والتى حاولت الحصول على أكبر قدر من المكاسب أو خفض حدة التأثيرات السلبية ، وخاصة الإجماعية عليها . لذلك كان هناك مساومات ، من أجل الوصول الى إتفاق من خلال التنازلات المتبادلة ***Give and Take*** .

إن الحلول التوفيقية ليست بالطبع هى أفضل الحلول ، ولكنها تعتمد بصفة أساسية على قوة المساومة وتقبل أى من الطرفين نتائج هذه المساومة وتقديرها لآثارها فى كل من الأجل القصير والأجل الطويل ، والتى ينبغى على بقية الاقتصاد الدولى تقبلها . إن هذا يمثل تناقضا واضحا له تأثيره على مستقبل هذا النظام التجارى الدولى الجديد . لقد أقر مجلس الشيوخ الأمريكى عند إقراره للإتفاقية أحقية النظر فيها بعد خمس سنوات ، وأعطى حق الإنسحاب إذا لم يكن هناك تطبيق سليم وان هناك تجاوزات لها تأثيرها على تجارة أمريكا الخارجية.

إن ذلك يزيد من شكوك الدول النامية فى الإجراءات الواجب إتباعها للتكيف مع النظام الدولى الجديد ، خاصة الهيكلية منها ، الأمر الذى يؤثر علـــى مـدى إستقرار وإستمرار معدلات التنميـــة المســتهدفة فـــى ظــل إحتمــالات عــدم إستقرارالأسس التى سوف تقوم عليها عملية التحويل الهيكلية .

٦- إزدياد حدة سوء توزيع الدخول الناتجة من التجارة الدولية :

إن تطبيق إعتبارات الكفاءة والتخصص طبقا لما تقتضيه النظرية الاقتصاديـــة ، يعنى إعادة توزيع التخصص مرة أخرى ، بما يكفل تخصص الدول النامية فـــى إنتاج وتصدير السلع والمواد الأولية ، بينما تتخصص الدول المتقدمة فى إنتـــاج وتصدير السلع الصناعية والخدمات. ان ذلك يعنى التأكيد على إســتمرار ســوء توزيع الدخول ، نظرا لخصائص وطبيعة التخصص فى كل المجموعات الســلعية السابقة الذكر ، والناتجة مما يلى:

أ ــ انخفاض مرونة الطلب على المواد الأولية فى الأجل الطويل:

إن الطلب على المواد الأولية بجانب عدم إستقراره ، فإنه تمـــيز بإنخفــاض مرونته فى الأجل الطويل بالإضافة إلى إمكانية ظهور السلع البديلة ، وأثـــر ذلك السلبى بالطبع على دخول هذه الدول وبما يؤدى الى إنخفــاض الدخــل النسبى لها عند مقارنته بالدول المتقدمة ، الأمر الذى يزيد من حـــدة ســوء توزيع الدخل العالمى وإنعكاس ذلك على مستقبل التجارة الخارجية للدول التى سوف ينخفض مستوى دخلها ، وصعوبة تحقيق معدلات متقدمة من النمو.

ب ــ العرض وما يتميز به من عدم الإستقرار للمنتجات والمواد الأولية ، على عكس الإنتاج الصناعى :

إن تدنى مستويات الدخول سوف ينعكس على معدلات التنمية الاقتصادية المحققة ، ما لم يتم اكتساب بعضا من المزايا التنافسية ، من خلال اجتذاب عوامل الإنتاج ، فى ظل خفض القيود عليها . إن نجاح بعض الدول النامية فى هذا مرتبط بالمناخ والأداء الاقتصادى الكلى ، والذى ينبغى على هذه الدول العمل على رفع كفاءته وخلق بيئة جديدة تسعى إلى الاستفادة بما قد يتيحه النظام التجارى الدولى من مزايا • إن إنتاج هذه المواد الأولية والتى ستكون مصدر التخصص لها يتعرض بصورة غير منتظمة إلى عدم الاستقرار لظروف وأسباب خارجة عن إرادتها ويصعب التحكم فيها ، **(على عكس الإنتاج الصناعى ، والذى يتميز بالثبات والإستقرار)** . بالإضافة إلى أن الدول النامية سوف تبدأ فى التخلص جزئيا من جزء لا بأس به من إنتاجها الصناعى وفقا لأسس التخصص الجديدة ، فى إطار النظام التجارى الدولى الجديد القائم على المنافسة وخفض القيود ، والسماح بالمزيد من النفاذ الى هذه الأسواق الأمر الذى يزيد من تأثيرات ذلك السلبية على مستقبل عملية التنمية بها ، خاصة بعد السير فى هذا الاتجاه لسنوات غير قليلة كان لها أثرها على المستوى الكلى فى دعم اقتصادياتها •

٧- التأثير على مستقبل وهيكل الحماية:

لقد اعتمد هيكل الحماية على العديد من الأساليب والتى من شأنها تقييد حركة التبادل التجارى على المستوى الدولى ، من أجل تحقيق بعض الأهداف المحلية ، على الرغم من الجهود التى بذلت خلال جولات الجات السابقة لخفض هذه القيود التعريفية وغير التعريفية . لذلك تلافيا لمشكلات هذه القيود وتراكماتها أومستحدثاتها ، إتفق على تحقيق المزيد من الشفافية فى التعامل بالسوق الدولى من خلال مجموعة من الأسس التى تساعد على تحقيق ذلك ومن أمثلتها :

أ ـ الاعتماد على السياسة السعرية من خلال التعريفة الجمركية للتأثير على حجم واتجاهات التجارة الخارجية ، مع وضع إطار محدد لهذه التعريفات والإلتزام بتثبيتها فى ظل برنامج محدد لخفضها.

ب ـ إلغاء القيود الكمية وغير التعريفية ، وبما يسمح بالنظام السعرى للعمل ، مع خفض التأثيرات السلبية لهذه القيود والمؤثرة على كفاءة استخدام وتحريك الموارد الاقتصادية .

إن ذلك سوف يكون له انعكاساته السلبية على التنمية الاقتصادية نظرا لخفض مستوى الحماية للعديد من الصناعات المختلفة ، والتى لم تحاول تحقيق الكفاءة فى الأجل الطويل ، وبما يزيل هذه الحماية ، نتيجة فرض أعباء إضافية على هذه المشروعات للعمل على تحقيق الكفاءة ، والعناية بالجودة وبما يسمح لمنتجات هذه المشروعات بالبقاء والمنافسة فى ظل خفض هذه التعريفات مستقبلا ، إن تحقيق ذلك تكتنفه العديد من الصعوبات ، نظرا لتخلف أوضاع وإقتصاديات الدول النامية ، خاصة وإن الوصول إلى ذلك لايمكن تحقيقه إلا بعد مرور فترة ليست بالقصيرة ، وهى عملية تراكمية ، ومرتبطة بنمو الاقتصاد فى مجموعه .

ثالثا : التأثير على التنمية الاقتصادية فى مصر:

إن النظام التجارى الدولى الجديد وفقا لما تم الاتفاق والاستقرار عليه من أسس ، وان كان سوف يساعد على زيادة معدلات التبادل التجارى وتخفيض الحواجز التى تقف أمام انسياب حركة التجارة الدولية ، إلا أن تأثيراته السلبية سوف تكون أعظم بالنسبة للدول النامية، والتى قطعت مراحل لابأس بها من برامج التنمية الاقتصادية ، والتى كانت ترمى ضمن ما ترمى إلى تنويع قطاعاتها

الإنتاجية المشاركة فى التنمية الاقتصادية . لقد تم فى إطار ذلك الدخول فى العديد من الصناعات التى تهدف ضمن ما تهدف إليه إلى التركيز على أكبر قدر من إمتصاص للأيدى العاملة فى ظل إرتفاع معدلات البطالة ، بالإضافة الى وجود الحواجز التى تؤثر على هذه الصناعات وتلك القطاعات الوليدة والتى بانهيار هذه الأسوار والحماية (رغم إقتناعها بالتأثير على الكفاءة) ، سوف يكون لها تداعياتها المستقبلية على اتجاهات النمو بها ، وهى بالطبع فى حاجة إلى دفع هذه البرامج وليس بالشد المعاكس لاتجاهاتها.

إن تطبيق أسس ومبادئ النظام التجارى الدولى الجديد يستلزم وجود اقتصاديات قريبة من الكفاءة أو من الوضع الأمثل ، والتى تمثل هذه القيود العامل الوحيد والمؤثر على دفع هذه الاقتصاديات ومعدلات النمو بها (وهو قد ينطبق أساسا على الدول المتقدمة) . إن الدول النامية ومنها مصر ، تعانى من أماكن الخلل المتعددة داخل اقتصادياتها ، وهى فى رسم سياساتها التنموية تراعى وتحاول خفض حدته ، حيث أن بدء تطبيق قواعد وإلتزامات النظام التجارى الدولى الجديد سوف تعنى التخلى عن هذه الأسس التى سارت عليها لمدد ليست بالقصيرة ، وبدء التحول فى اتجاهات الأسس الجديدة والتى كما سبق القول قد لاتكون قادرة على تطبيقها. لذا فى ظل الخصائص والنتائج المترتبة على هذا النظام التجارى الدولى الجديد تتعدد التأثيرات على مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر وذلك من خلال:

١- انخفاض الواردات من السلع الإستثمارية والمصنعة والأثر السلبى على برامج التنمية :

من المتوقع فى ظل الإتفاق الأخير نتيجة إلغاء الدعم ، خاصة بالنسبة للحاصلات الزراعية (والتى كانت تستوردها مصر وغيرها من الدول النامية

المستوردة للمنتجات الغذائية بأسعار منخفضة) أن ترتفع أسعارها مقارنة بالأسعار قبل إلغاء هذا الدعم ، الأمر الذى يعنى ازدياد فاتورة الغذاء بما يقرب من ١٥٠ ـــ ١٨٠ مليون دولار سنويا . إن استنفاذ موارد الدول من النقد الأجنبى من أجل الحصول على هذه المستلزمات الغذائية ، يعنى انخفاض قدرة الدول فى الحصول على المستلزمات الإستثمارية والمنتجات المصنعة اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادى فى ظل ندرة النقد الأجنبى وضرورة إستخدامه الإستخدام الأمثل وبما يزيد من قدرة الدولة الإنتاجية.

إن الأثر التراكمى (المضاعف) لهذا الإنخفاض من السلع الإستثمارية سيكون متعاظما فى ظل عدم إمكانية خفض هذه الواردات الغذائية ، وإرتفاع الميل الحدى لها فى الأجل القصير . أما فى الأجل الطويل فسيكون الأثر السلبى مضاعفا على كل من السلع الغذائية ذاتها والسلع الاستثمارية .

وعلى الرغم من التأكيد على أهمية وضرورة إستمرار المساعدات (٧) ومنح بعض التسهيلات من خلال صندوق النقد الدولى لدعم شراء هذه المستلزمات ، إلا أن المشكلة سوف تظل قائمة ، خاصة فى ظل وجود مشكلات التصحيح وسداد القروض ، وهذا يفتح أداة جديدة لزيادة اتساع نطاق عمل الصندوق ومشكلاته بالدول النامية ومن بينها مصر.

٢- انخفاض إيرادات الدولة من النقد الأجنبى الناتج من التصدير:

لقد أتاح النظام التجارى الدولى مجموعة من الامتيازات والتى تسمح لصادرات الدول النامية بالنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة . إن هذه الامتيازات مكنت الدول النامية ومن بينها مصر من زيادة إيراداتها من التصدير . غير أنه

فى ظل النظام التجارى الدولى الجديد فإن هذه الإيرادات سوف تنخفض مرة أخرى نتيجة :

أ ــ تآكل الأفضليات الممنوحة للصادرات المصرية :

حيث اعتمدت مصر في بعض صادراتها من السلع الزراعية على بعض الأفضليات التى بموجبها يتم إعطاء ميزة إلى الصادرات المصرية عند دخولها هذه الأسواق ، وبصفة خاصة الأسواق الأوروبية [٨]. إن إلغاء هذا التمييز والأفضليات يعنى صعوبة الحفاظ على نفس النسب التى كان يتم تصديره (٩) الأمر الذى سوف ينعكس سلبا على الإيرادات من النقد الأجنبى (وهو يتميز بالندرة أساسا) ، وما لذلك من تأثير سلبى على إمكانيات الحصول على المتطلبات الأساسية للنمو الاقتصادى.

ب ــ إلغاء نظام الحصص تدريجيا وبما يؤهل الدول المصدرة للتعامل على أساس تنافسى :

وهذا ينطبق أساسا على إتفاقية المنسوجات والألياف والتى كانت تتيح للدول النامية المصدرة لهذه المنتجات ومن بينها مصر تصدير نسب معينة إلى هذه الأسواق على أساس غير تنافسى[10] . إن اندماج هذه الاتفاقيات تحت إطار الجات وفى ظل الإستثناءات الممنوحة للدول النامية سوف يضعها فى مركز تنافسى صعب بعد انتهاء فترة التكيف والاستثناء الممنوح لها ، الأمر الذى يؤثر على صادراتها إذا ما استمر معدل الإنتاج بالنوعية والجودة الحالية [١١] بل إن الأمر قد يزداد سوءا نتيجة إمكانية النفاذ إلى أسواق هذه الدول بواسطة الدول الأخرى الأكثر كفاءة ، وبالتالى يهدد وجود هذه الصناعة من أساسه وتأثيرات ذلك السلبية عليها .

٣- التأثير على هيكل الإنتاج والقدرة على تحقيق معدلات متقدمة من النمو:

إن هيكل الإنتاج على المستوى الدولى ، اعتمد على خصائص النظام الدولى السائد والقائم على إمكانية تدخل الدولة بهدف حماية المنتج القائم فى ظل وجود السياسات الحمائية التعريفية وغير التعريفية التى تؤثر على هيكل وشكل التجارة الخارجية على المستوى الدولى . إن هذا التدخل سمح ببناء قاعدة صناعية ساهمت فى دفع حركة النمو الاقتصادى ، وكان لها إيجابياتها خاصة فى دعم بقية قطاعات الاقتصاد القومى . غير أن هذه القاعدة الصناعية أصبحت مهددة فى ظل خفض القيود والسماح بالنفاذ إلى أسواق هذه الدول ، وبما يضعها فى مركز تنافسى صعب أمام منتجات الدول المتقدمة . إن النظام التجارى الدولى الجديد وإن كان يسمح بوجود فترة انتقالية لهذه الدول بالتكيف ، إلا أنه قد لايسمح بالسير فى نفس الاتجاه مرة أخرى ، من إقامة صناعات جديدة ووليدة ، ثم العمل على حمايتها ، واتخاذ إجراءات أخرى لخفض درجات هذه الحماية ، الأمر الذى قد يكون له بعضا من التأثير السلبى فى الأجل القصير على برامج التنمية ، خاصة وان التكيف مع النظام وإيجاد المناخ المناسب له ، قد لايمكن تحقيقه بشكل متكامل فى الأجل القصير . إن ذلك يعنى إعادة تركيب هيكل الإنتاج فى الأجل القصير، وما لذلك من تأثيرات سلبية ، متمثلا ذلك فى:

أ ــ إرتفاع نصيب القطاع الزراعى فى الناتج القومى المحلى :

لقد تضاءل الوزن النسبى لمساهمة القطاع الزراعى فى الناتج القومى المحلى **[أنظر الجدول رقم (١)]** ، بسبب تحيز الدولة إلى القطاع الصناعى ، وخفض درجة الاهتمام بالقطاع الزراعى ، فى ظل تدنى أسعاره عالميا ، وضعف فرص إمتصاص العمالة وخفض البطالة به ، على عكس القطاع

الصناعى والذى سعت الإدارة الاقتصادية إلى تدعيمه بهدف تنويع مصادر الدخل وقدرته على زيادة معدلات التوظف.

غير أن هناك تحولا مستقبليا نتيجة خفض درجة التحيز القائمة فـى ظـل خفض القيود على المستوى الدولى . لذلك من المتوقع:

* أزداد التحول الهيكلى فى صالح السلع الزراعية القابلة للتصدير بالإضافة الـى السلع الغذائية التى ارتفعت أسعارها فى السوق العالمية بعد رفع الدعم عنـها ، الأمر الذى يترتب عليه إعادة تركيب الهيكل الزراعى فى صالح هذه المنتجات وتأثير ذلك الكلى على المنتجات الأخرى . إن الأثر النـهائى علـى التنميـة الاقتصادية يتوقف على مدى الخفض الناتج من إيرادات التصدير (فى ظـل خفض الإيرادات من القطن بعد إنخفاض مساحاته المزروعة ، والوفـر فـى إستخدام هذا النقد من زيادة المساحات المزروعة بالقمح ، بالإضافة إلى العـائد المتوقع من تصدير الحاصلات البستانية إذا ما نجحنـا فـى زيـادة فـرص تصديرها) .

* إقامة العديد من الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعى ، وبمـا يتمشـى مـع المتطلبات على المستوى الدولى (تعبئـة ـ اختبـار ـ تفتيـش ... الـخ) . وتوقعات الطلب عليه بعد إلغاء كافة القيود أمامه والتمييز فـى التعـامل . إن وجود هذه الصناعات المكملة سيكون له أثره فى دعم هذا القطـاع ، خاصـة الجانب التصديرى منه .

* الاهتمام بعنصر الكفاءة بالقطاع الزراعى ، من خلال تحريره وارتفاع درجـة المنافسة فى ظل خفض القيود على الاسـتيراد . إن هـذا يتطلـب الارتفـاع

بالإنتاجية ، بالإضافة إلى الاهتمام بالمتغيرات الإضافية الأخرى المؤثرة على :

** خفض درجة الفاقد وبما يزيد من ربحية هذه المنتجات ، حتى تتمكن من المنافسة.

** الاهتمام بالنوعية والجودة فى ظل الإنفتاح على الاقتصاد العالمى وخفض القيود مع وجود نوعيات ذات جودة أعلى.

** خفض درجة التدخل الحكومى من خلال تحرير القطاع الزراعى ، وبما يكفل السماح لقوى السوق بالتحكم فى الإنتاج والأسعار.

إن تحقيق هذه المتطلبات قد يبدو لازما وضروريا لعلاج الخلل القائم ، وبما يساهم فى حسن إستخدام الموارد المتاحة ، إلا أنها ليست كافية لإحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة . ان ذلك يعود بنا الى أدبيات التنمية ، وكيف أنه لايمكن الإعتماد على هذا النظام بشكل كامل نظرا لطبيعته وخصائصه المميزة ، فى ظل مايلى :

(١) إن الوزن النسبى لكل مصادر الخلل إذا أمكن معالجتها ، فإن العائد الحدى لها محدود ، كما أن تأثيراته الأخرى المحتملة على الاقتصاد القومى محدودة (التوظف ، الزيادة فى معدلات التجارة الداخلية ، الإرتباط بقطاعات الاقتصاد القومى الأخرى ... الخ).

(٢) إن فرص الزيادة المستقبلية فى هذا الناتج غير معنوية ، نتيجة محدودية الأراضى القابلة للزراعة ، خاصة مع بدء ظهور مشكلة المياه فيما بين دول حوض النيل.

(٣) درجة المخاطرة التى يتميز بها هذا القطاع ، وتأثيرات مصادر هذه المخاطرة على الإنتاج والعائد منه ، حيث أن زيادة حدة عدم الإستقرار سوف يكون لها تداعياتها المستقبلية على مشاركة هذا القطاع فى التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف المطلوبة منها.

ب ــ بدء انخفاض نصيب القطاع الصناعى والتشكك فى استمرار بعض مكوناته :

لقد تطور ونما القطاع الصناعى فى مصر فى ظل السياسة الاقتصادية التى أظهرت نوعا من التحيز على حساب القطاعات الأخرى ، وهى سياسة كان لها مبرراتها آنذاك لتنويع مصادر الدخل ، وأهمية وجود الأنشطة القادرة على إمتصاص الأيدى العاملة ، لخفض حدة البطالة نتيجة زيادة السكان وضعف فرص التوسع الأفقى فى الزراعة ، وعلى الرغم من الوجاهة الاقتصادية لإتباع هذه السياسة وما استلزمته من حماية عند التطبيق ، إلا أنه تم إهمال عنصر الكفاءة ، وتم التركيز على الأهداف الصناعية الأخرى ، الأمر الذى أدى الى تعدد أماكن الخلل فى هذا القطاع ، وإن كانت مساهمته النسبية كما سبق القول أكبر **[انظر الجدول رقم (١)]** ٠ إن هذه المساهمة من المتوقع لها الإنخفاض التدريجى ، ما لم يتم التكيف مع النظام التجارى الدولى الجديد .

إن النمو الصناعى ومساهمته فى التنمية الاقتصادية يرتبط بمدى القدرة على الإستمرار فى مواجهة المنافسة العالمية القائمة على الكفاءة ، ومدى الابتعاد عن الخلل القائم . لقد أتاح النظام التجارى الدولى الجديد مجموعة من الإستثناءات للدول النامية ، نظرا لعدم تساوى قدراتها الإنتاجية ، وكفاءة العمل والإنتاج بها كما هو الحال فى الدول المتقدمة . غير أنه لايمكن الإعتماد على

هذه الإستثناءات بصفة دائمة ، خاصة وأنها مرتبطة باطار زمني محدد قد يصعب التكيف والعمل بها بعد انتهاء هذه الفترات الزمنية . ان ذلك يستلزم اتخاذ الإجراءات اللازمة بما يضمن سرعة التكيف ويخفض من حدة التأثيرات السلبية. أن الإعتماد المستقبلى على التنمية الاقتصادية من خلال هذا القطاع يرتبط بما يلى :

١- زيادة الاعتماد على الصناعات المتداخلة مع دول العالم الخارجى ، بما يضمن استمرار هذه الصناعات فى تطبيق أسس الكفاءة وبدون اللجوء الى الحماية اللازمة لها ، خاصة فى ظل نجاح العديد من التجارب سواء داخل مصر أو خارجها . ان إمكانية تطبيق ذلك سوف تعتمد على التعاون المشترك ، لإستغلال عناصر الميزة النسبية فى مصر لجزء من الإنتاج ، ويفضل أن يكون الجزء الأولى ، على أن يتم تكملته فى الدول الأخرى ليكون سلعة تامة الصنع .

٢- الاعتماد على التراخيص الأجنبية وما يرتبط بها من استثمارات أجنبية للإنتاج داخل البلاد ، مع إعطائها الحوافز اللازمة لجذبها فى ظل اتساع نطاق السوق المحلى . ان اتساع نطاق هذه التراخيص سوف يضمن إمكانية الإنتاج وبمستويات الجودة التى تتمشى مع السوق العالمى ، وفى نفس الوقت تزيد من إمكانية التصدير والمنافسة فى السوق الدولى اعتمادا على هذه الأسماء التجارية والطلب على منتجاتها فى الأسواق المختلفة .ان إمكانية تحقيق ذلك فى ظل الإتفاق الأخير لحقوق الملكية الفكرية سوف يساعد على إعادة توزيع حقوق الإنتاج بالدول المتخلفة ، وبما يمكن من تعظيم العائد المتوقع من الإنتاج ، لمواجهة الطلب العالمى ، وسوف تعتمد فرصة مصر فى هذا ، على الإجراءات المتبعة لحماية هذه الحقوق ، مع

الإستفادة من موقعها الجغرافى ، وتزايد إستهلاك هـــذه المنتجـــات فـــى المنطقة .

٣- التأثير على بعض الصناعات التى لم تراعى الجودة أو وجـــود الرقابـــة عليها . أن مستقبل وجود هذه الصناعات وارتباطها بالجودة قـــد يخـــرج العديد من هذه الصناعات من دائرة المنافسة ، ما لم تتخذ من الإجـــراءات التى تزيد وتضمن نوعيتها وتحوذ ثقة المستهلكين محليا وإن أمكن خارجيا. ولقد تم بالفعل إتخاذ مجموعة من الإجراءات فى هذا الإتجـــاه ، وتســـعى الشركات المختلفة للحصول على شهادة الأيزو ، وان كان العـــدد مـــازال متواضعا ، إلا أنه يأمل فى الزيادة ، مع إعطاء الأهميـــة الواجبـــة لـــهذا العنصر.

إن نفاذ الاستثمارات إلى الداخل أصبح أمرا ضروريا الآن بعـــد أن كـــان هناك العديد من القيود المرتبطة بهذه الاستثمارات من قبـــل ، بالإضافـــة الـــى الشروط المتعددة للسماح لها بالعمل لذلك فى ظل إلغاء هذه القيود ، فإن المنافسة على إجتذاب هذه الاستثمارات سوف تكون أكثر وضوحا فى السنوات القادمـــة ، وما يرتبط بذلك من اعتماد أساسى عليه لدفع الإستثمار الكلـــى الـــلازم لتحقيـــق التنمية الاقتصادية ، وهذا يلقى بالعديد من الأعباء على الإدارة الاقتصادية لكـــى تحسن من تهيئة المناخ اللازم لذلك .إن مستقبل الصناعات القائمة مرتبط بمـــدى التكيف مع مقتضيات المنافسة فى السوق العالمى ، وهذا يتطلب إعادة النظر فـــى هيكل الصناعة القائم والإستفادة من الإمكانيات المؤهلة لتحسين جودتـــها ، مـــع خفض كل التكاليف الناتجة من الخلل ودراسة إمكانية الإستفادة مـــن الشـــركات العالمية ذات الإنتاج المماثل والدخول معها فى برامج للإنتاج المشـــترك ، وبمـــا لايهدم هذه القاعدة الإنتاجية القائمة ومساهمتها فى الإنتاج القومى . أما الصناعات

الجديدة فأن الأمر يستلزم من البداية تحديد المركز التنافسي وإمكانية تحقيق الميزة النسبية فيها من عدمه ، على ألا يتم الدخول فيها مالم يتم توافرها والتأكد من وجودها مع العمل الدائم لإستمرارها.

جدول (١)

تطور نسب مساهمة قطاعات الزراعة، الصناعة والتعدين ، الخدمات

١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٩٣/٩٢

القطاعات	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
الزراعة والرى	١٩,٨	١٨,٤	١٧,٩	١٦,٦	١٦,٩	١٦,٧	٢٠,٧	٢٠,١	١٩,٧	١٩,٦	١٦,٥	١٦,٣
الصناعة والتعدين	١٣,٦	١٣,٨	١٤,١	١٤,٦	١٤,٣	١٤,٨	١٧,٣	١٧,٦	١٧,٩	١٨	١٧,١	١٧.٤
الخدمات	٤٦,٣	٤٦,٤	٤٦,٨	٤٧,٧	٤٨,٦	٤٩,٤	٥١,٥	٥٢,١	٥٢,٥	٥٢,٣	٤٩,٤	٤٩,٨

(١) السنوات من ٨٢/٨١ حتى ٨٦/٨٥ حسبت على أساس أسعار ٨٢/٨١ وتمثل سنة الأساس للخطة الخمسية الأولى ، أما السنوات من ٨٧/٨٦ حتى ٩١/٩٠ حسبت على أساس أسعار ٨٧/٨٦ وتمثل سنة الأساس للخطة الخمسية الثانية ، أما السنوات ٩٢/٩١ حتى ٩٣/٩٢ حسبت على أساس أسعار ٩٢/٩١. **المصدر: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التخطيط.**

ج – التهديد القائم تجاه نمو صناعة الخدمات وتأثير ذلك السلبى على التنمية الاقتصادية :

لقد كان قطاع الخدمات من أكثر القطاعات جدلا ومحلا للخلاف ليس بين الدول المتقدمة فقط ، ولكن بين الدول المتقدمة والدول النامية من جهة أخرى ، نظراً لتأثير ذلك على النواحى الأمنية [الإتصالات] ، وإمتداده الى التأثير على النواحى الاقتصادية [البنوك والتحكم فى المعروض النقدى] ، بالإضافة الى التأثيرات الثقافية المؤثرة [أفلام ، الإتصالات ... الخ] .

إن هذا القطاع يعد من القطاعات الناشئة وتعتمد عليه الدول النامية فى تنمية اقتصادياتها، خاصة وأنه قطاع متمم ومكمل لبقية القطاعات بالإضافة الى إمتصاصه لنسبة لابأس بها من العمالة .

إن الوزن النسبى لهذا القطاع فى مصر يشير الى إرتفاع نسبة مساهمته فى الناتج القومى [**أنظر جدول رقم ١**] ، بالإضافة الى إرتفاع نسبة العمالة المستخدمة [**أنظر جدول رقم ٢**] .

وعلى الرغم من الإجتهادات حول تأثير إتفاقية الجات على هذا القطاع ، على أساس أن هناك بعضا من المزايا يمكن تحقيقها ، خاصة بالنسبة لخدمات العمالة وخفض القيود عليها بواسطة الدول الأخرى ، مع رفع التمييز أمامها ، الأمر الذى يعطى مصر ميزة أفضل للحصول على إيرادات أعلى ، خاصة مع تزايد عدد الدول العربية المشاركة فى مجموعة الخدمات مثل السعودية والكويت ، [**وهما يمثلان أهم سوق لتصدير الخدمات المصرية وإحتمالات زيادتها مستقبلاً**] ، إلا أن التأثير على بقية القطاعات قد يكون سالباً نظراً إلى :

١- إعتماد جانب لابأس به من هذه الصناعة على الكثافة الرأسمالية ، وهو ماتفتقده مصر ويضعها فى مركز غير تنافسى مع الشركات الأخرى ذات الميزة فى هذا المجال .

٢- إعتماد هذا القطاع مستقبلاً بجانب الكثافة الرأسمالية ، على الكثافة التكنولوجية ، بمعنى إرتفاع درجة الفن الإنتاجى المستخدم فى هذه الصناعات ، والتطور السريع فى هذا الإطار يضع مصر وغيرها من الدول خارج هذه المنافسة .

٣- إن إقتصاديات الحجم تلعب دورا لايمكن إغفاله ، وهو ما تستفيد منه هذه الشركات الضخمة فى هذا المجال لتتمتع بمزايا هذا الإنتاج الضخم .

إن نمو هذا القطاع مرتبط بالنمو فى القطاعات الأخرى ، وبالتالى فإن إزدياد فرص الوصول والنفاذ إلى السوق المحلى وإستحواذه بواسطة الغير يعنى:

١-خفض معدلات النمو لهذه الصناعات ، بل التهديد الدائم بعدم إمكانية البقاء .

٢- إنخفاض معدل إمتصاص هذا القطاع للعمالة المستخدمة فى ظل إرتفاع معدل إستخدام الكثافة الرأسمالية المحتملة للشركات التى سوف تنفذ الى السوق المحلى .

إن هذه الصناعات مهددة بإنخفاض نسب مشاركتها فى النمو الاقتصادى فى ظل إمكانيات نجاح نموها مستقبلا ، خاصة إذا ما إنخفضت درجات الخلل داخل الاقتصاد القومى وأصبحت أكثر تكيفا مع مقتضيات النظام التجارى الدولى

الجديد إن هذه الخطورة وذلك التهديد كان محل تقدير للإدارة الاقتصادية ، حيث طالبت خلال المفاوضات ونبهت الى هذا التأثير السلبى[12] وإن هذا النجـــاح فـــى الوفاء بهذه المتطلبات سوف يترك مجالا يمكن لهذا القطاع الحيوى من الإسـتمرار فى مشاركته ودعمه للتنمية الاقتصادية ، والعكس صحيـــح . إن نجـــاح مصـــر بمساندة الدول النامية الأخرى والمصدرة لخدمات العمالة [**الهند ــ باكســتان ــ بنجلاديش ــ تركيا ــ تونس ــ المغرب ــ الجزائر**] فى إلغـــاء القيــود علـــى تحركاتها فى أسواق الدول المتقدمة ، سوف يمكن من الحصول على عائد يغطـــى بعضاً من التكلفة التى سوف تترتب على نفاذ الخدمات الأخرى [البنوك ، شركات التأمين ، النقل ، الإتصالات ...الخ] بواسطة الدول المتقدمة الى أســـواق الــدول النامية ، إذا ما أخذ فى الحسبان أن دخول هذه الخدمات سوف يكـــون مصاحبـــاً ببعض التأثيرات الموجبة على هذه الصناعة ، وإن كان بالطبع الوزن النسبى لـــها محدوداً ، إذا ماتم مقارنته بالأثر السلبى على هذه الإقتصاديات.

الخلاصة والنتائج :

يمثل النظام التجارى الدولى الجديد الذى بدأ العمل به اعتبارا من أول العام الحالى (١٩٩٥) خلاصة ما تم الإتفاق عليه كأساس لتحقيق المزيد من التبادل التجارى والقضاء على كافة العقبات التى كانت تعرقلها ، خاصة تلك المشكلات التى ظلت مستعصية أمام الجولات السابقة للجات . وعلى الرغم من الوجاهة النظرية المحتملة لاستفادة الاقتصاد العالمى من خلال رفع معدلات التجارة الخارجية وبما يسمح بتحقيق المزيد من التقدم ودفع عملية التنمية الاقتصادية ، إلا أن الوضع فى الدول النامية ومن بينها مصر يثير العديد من المخاوف ، نظرا لاختلاف وتباعد ظروف وإمكانيات هذه الدول ، ومدى قدرتها على إلغاء وتصفية ما تم التوصل إليه من دعم للتنمية الاقتصادية بها من جانب ، وعلى الجانب الآخر صعوبات التكيف مع هذه الأسس الجديدة ، وبما يمكنها من تعويض ما فاتها من دفع لعملية النمو الاقتصادى بها . لقد تم التعرض فى ذلك بداءة إلى العوامل التى ساعدت على بزوغ هذا النظام ، ثم النتائج المترتبة عليه ، وأخيرا تم التعرض بصوره مباشرة الى الآثار المتوقعة على التنمية الاقتصادية فى مصر ، ومن خلال هذا التحليل يمكن الوصول إلى الإستنتاجات التالية :

١- أن هناك تغييرا محتملا فى هيكل الإنتاج ينبغى مراعاته ، والعمل على تحقيقه . إن هذا التغيير قد يكون له بعض التأثيرات السلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر ، ويعود بنا الى الإنتقادات التى عانت منها الدول النامية ، إلا وهو العودة الى الإعتماد على القطاع الزراعى كقطاع رائد فى عملية التنمية [**على أساس أنه القطاع الذى يتمتع بالميزة النسبية وينبغى التخصص فيه**] وذلك فى ظل :

أ ــ إنخفاض الطلب وتعرضه الى عدم الإستقرار ، وما لذلك من تأثير سلبى على مستقبل عملية التنمية.

ب ــ إزدياد حدة المنافسة فى هذا القطاع مع الدول الأخرى وبما لايترك مجالاً واسعاً للمنتجات المصرية للإزدياد فى ظل تآكل وتضاؤل نظام الأفضليات المعطى لهذه المنتجات.

ج ــ أن قدرة القطاع الزراعى حتى فى حالات التوسع فيه تعد محدودة فى امتصاص فائض العمالة.

٢- أن هذا التغيير سوف يكون له تأثيره السلبى على مستقبل النمو الاقتصادى فى مصر ما لم يتم مراعاة التكيف مع النظام التجارى الدولى الجديد وذلك من خلال:

أ ــ الإعتماد فى القطاع الصناعى على التجارة المتداخلة ***Intra industry trade*** والتراخيص اللازمة للإنتاج وفقا للمستويات العالمية ، وأنه لامجال مستقبلا للإعتماد على الصناعات الوليدة.

ب ــ أن تطبيق ذلك يستلزم تهيئة المناخ المناسب واللازم لجذب هذه الإستثمارات والحصول على هذه التراخيص .

إن هذا الإنتاج وتلك البيئة تستلزم توافر هيكل المنافسة فى السوق المحلى ، مع إعطاء كافة التسهيلات التى تعطى الميزة التنافسية عن غيرها من الدول النامية الأخرى والتى قد تسلك نفس الطريق.

إن هذه التهيئة سوف توفر المناخ الذى من خلاله يمكن جذب المزيد من هذه الإستثمارات الأجنبية والتى يمكن الإعتماد عليها لدفع النمو الاقتصادى فى ظل وجود التأثيرات السلبية السابق ذكرها من قبل.

٣- إن دور ومستقبل صناعة الخدمات وإن كان مرتبطا بمدى النمو والتقدم فى الأنشطة الأخرى ، باعتبارها متممة ومكملة لها ، إلا أن هناك تهديدا قائما من خلال النفاذ الى السوق المحلى بواسطة الشركات الأجنبية العملاقة فى هذا المجال. غير أنه على الجانب الآخر ينبغى مراعاة إعادة ترتيب أولويات هذا القطاع والتعرف على المكونات التى يمكن لنا الدخول فيها وتحقيق ميزة تنافسية عن الدول الأخرى نتيجة مجموعة من العوامل ، والتى قد تتوافر لدى المنافسين الجدد فى هذه الأسواق ، محليا وإقليميا [اللغة ، الإنتماء الجغرافى والسياسى والإقليمى والدينى ... الخ] ، خاصة وأن هناك نموا مضطردا فيه ، وفى مكوناته ، بالإضافة الى مساهمته فى توفير النقد الأجنبى ، والذى يستخدم أساسا لشراء المستلزمات الأساسية لعملية التنمية.

٤- إن السرعة فى تحقيق هذا التكيف مع النظام التجارى الدولى الجديد سوف يكون لها تأثيراتها ومردودها السريع أيضا على مستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر ، فى ظل إزدياد المنافسة على هذا التكيف مع الدول النامية الأخرى ، ولاينبغى الإنتظار والإعتماد على الإستثناءات التى أتاحتها إتفاقية أورجواى للدول النامية . إن تجربة النمور الآسيوية مازالت ماثلة أمامنا ، وكيف أنها استطاعت تحقيق هذه المعدلات من خلال سرعة التكيف والعمل وفقا للنظام الاقتصادى العالمى السائد. إن هذه التأثيرات المحتملة لن تكون بنفس القوة ، حيث أنها لن تزيد عن الإلتزامات التى قدمتها مصر ، فى إطار برامج

الإصلاح الهيكلى لصندوق النقد الدولى (ومعظمها أمـــر مفـــروض) وقـــد نجحت مصر حتى الآن فى تحقيق هذه الإلتزامات ، ولكن ينبغى علـــى الإدارة الاقتصادية العمل على تحقيق هذا الهدف بعيداً عـــن متطلبـــات الصنـــدوق ، وبشكل ذاتى ، مع عدم إغفال عنصر الزمن وتأثيره فى إكتساب بعض المزايا فى ظل التنافس على إجتذابها.

جدول (٢)

تطور نسب مساهمة العمالة فى قطاعات الزراعة والرى ، الصناعة والتعدين، الخدمات

٨٢/٨١ – ٩٣/٩٢

القطاعات	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
الزراعـــة والرى	٣٦,٤	٣٥,٥	٣٥,٢	٣٧,٥	٣٧,٣	٣٦,٦	٣٥,٦	٣٥,٥	٣٥,٢	٣٣,٣	٣٣	٣٢,٤
الصناعـــة والتعدين	١٢,٢	١٢,٥	١٢,٩	١٤.٣	١٤,٧	١٤,٨	١٤.٤	١٤,٦	١٤,٩	١٥,١	١٣,٧	١٣,٩
الخدمات	٣٦,٥	٤٥,٥	٤٥,٤	٤٤,٥	٤٤,٣	٤٥	٤٤.٢	٤٤,١	٤٤	٤٥,٨	٤٥,٧	٤٥,٩

المصدر: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التخطيط

٥- إن النظام التجارى الدولى الجديد وإن كانت نتائجه تشير إلى الإيجابيــة بالنسـبة للتنمية الاقتصادية فى الأجل الطويل خاصة إذا ما أحسن التكيف معه ، إلا أنــه فى الأجل القصير قد تبدو الصورة غير ملائمة حتى الآن نظراً إلى :

أ - إنخـفاض عـدد السياسات التى يمكن اللجوء إليـها بواسـطة الإدارة الاقتصادية لتوجيه الموارد اللازمـة للتنمـية الاقتصادية المسـتهدفة ، حيث ينبغى الإعتماد فقط على السياسة السعرية ، وبعـيداً عن التحـديد الكـمى أو التدخـل فـى توجـيه المـوارد الاقتصادية . إن وجـود البدائل كـان فـى صـالح الإدارة الاقتصادية للإختيار فيمـا بينـها ، وإستخدام البديل الذى يحقق الهدف المنشـود والمؤثـر علـى التنميـة المطلوبة .

ب - إن تطبيق هذه السياسات يستلزم خلق الجو أو البيئة السليمة التى يمكن فيها لهذا النظـام السـعـرى من العـمـل بكفاءة ، وهـو أمـر قـد يصعب تحقيقه فى ظل إقتصاد يعانى من الخلل لفترات طويلة ، ويستلزم ذلك بصورة أساسية :

* نظام معلومات جيد يسمح بالتعرف على أماكن الخلـل ، والتدخـل قبـل إستفحاله.
* وجـود الأدوات أو الأسـاليب التـى يمـكـن لـلإدارة الاقتصاديـة إسـتخدامـها لمعالجة هذا الخلل.

غير أن تطبيق ذلك له تكلفته والتى سوف تكون أعلى من المستويات العادية للإسراع فى تهيئة وتكيف الاقتصاد المحلى مع الاقتصاد العالمى ، الأمـــر الـــذى يؤثر على معدلات التنمية المستهدفة خلال مرحلة التحـــول هـــذه ، خاصـــة وأن النتائج فى الأجل القصير قد لاتكون متساوية أو متعادلة مع هذه التكاليف.

Footnotes

١ – إن دخول هذه الدول فى العديد من البرامج بهدف إجراء العديد من الاصلاحات الهيكلية وتطبيق برامج للخصخصة ، يفقد الميزة النسبية للعديد من هذه المنتجات أمام الدول النامية بعد ارتفاع أسعارها وانخفاض جودتها ، بالمقارنة مع المنتجات المماثلة فى السوق العالمى . كما أن فتح هذه الأسواق أمام المنافسة العالمية، سوف يفقد بالمثل الميزة المكتسبة للمنتجات المصرية والتى اعتادت على تصريف منتجاتها فى هذه الأسواق ، وهذا يزيد من مشكلة تصريف هذا الفائض والبحث عن أسواق بديلة .

راجع فى هذا مختلف الدراسات التى تمت ، ومن بينها مصر بإعتبارها من الدول التى إعتمدت فى سياساتها على التوجه الداخلى فى تجارتها الخارجية ، والدول الأخرى التى قامت بتطبيق سياسات تقوم على التوجه الخارجى ، حيث كان تأثير الأخيرة على النمو الاقتصادى أعلى من المجموعة الأولى .

٣– حيث يحق للدولة إتخاذ الإجراءات الإستثنائية لحماية صناعتها المحلية من خلال البدائل التالية :

ـ فرض حصة على السلع المستوردة .

ـ فرض رسوم إضافية عليها .

ـ سحب الالتزام بالتنازلات الجمركية .

ـ أن يكون ذلك لمدة ٤ سنوات ويمكن مدها الى ٨ سنوات .

٤– قدرت خسارة الولايات المتحدة الأمريكية من سوء إستخدام حقوق وبراءات الإختراع بما يقرب من ٤٣ ـ ٦١ بليون دولار عام ١٩٩٠ وحدها .

٥- قدرت قيمة التجارة الدولية فى الخدمات بحوالى ٩٠٠ مليون دولار فى أوائل التسعينات ، حيث بلغ معدل نموها ضعف معدل النمو فى التجارة السلعية بين عامى ٨٠ ـــ ١٩٩٠.

كما تشير المتوسطات الإحصائية إلى أن إنتاج الخدمات بلغ ما يقرب من ٦٠ ـــ ٧٠% فى الدول المتقدمة ، ونحو ٥٠% فى الدول النامية (**انظر على سبيل المثال جدول رقم (١) ، (٢) والذى يبين نصيب وتطور قطاع الخدمات ونسب العمالة المستخدمة به**) .

٦- قد تكون هناك إستفادة لمصر من خلال الحفاظ على حقوقها الفكرية والأدبية والتى يتم إستغلالها بواسطة الغير على حساب حق المنتج الأصلى لها.

٧- إن هذه المساعدات لن تكون فى ظل الإطار الدولى ، ولكن على أساس ثنائى، مع الدول المانحة ، مع تجديدها سنويا ، ولا يخفى من تأثير العلاقات السياسية ، الأمر الذى قد يحد من إستمرارها .

٨- كانت مصر تحصل على معاملة تفضيلية ، حيث تبلغ نسبة البنود الجمركية والتى تتمتع بإعفاء جمركى كامل ٨٩% ، والتى تتمتع بتخفيض جمركى ٥%.

٩- على الجانب الآخر ، فإن إرتفاع السعر قد يمثل حافزا على زيادة صادراتنا من السلع الزراعية ، والتى يطلق عليها الحاصلات البستانية . غير أن المشكلة ليست فى السعر ، ولكن فى مدى القدرة على المنافسة فى هذه الأسواق بعد إنفتاحها ، والكفاءة فى هذا التصدير ، وهو أمر محل جدل كبير وتبذل المحاولات المتكررة لخفض حدة الخلل القائم به.

١٠- نظام الحصص كان يعطى ميزة للنفاذ الى أسواق الدول المتقدمة . غير أن هذا النظام سوف يأخذ فى التناقص التدريجى على أربعة مراحل خلال عشر سنوات كما يلى :

المرحلة	التاريخ	نسب التحرير
(1)	١٩٩٥/١/١	16 %
(2)	١٩٩٨/١/١	17 %
(3)	٢٠٠٢/١/١	18 %
(4)	٢٠٠٥/١/1	49 %

١١- أنظر فى ذلك دراسة للمؤلف تحت النشر بعنوان : إتفاقية الجات وأثرها على صناعة الغزل والنسيج فى مصر .

١٢- تمثلت الورقة المصرية خلال المناقشات خلال جولة أورجواى فى التركيز على ذلك من خلال ثلاث محاور أساسية :

أ ـ بالنسبة للواردات : يسمح للدول النامية بالحرية فى وضع القيود إذا كانت الزيادة فى وارداتها سوف يكون له آثار عكسية على برامج التنمية.

ب - منح أولويات وأفضليات فى أسواق الدول المتقدمة لزيادة صادرتها من الخدمات .

ج- أهمية تقوية قطاع الخدمات فى السوق المحلى وبما يزيد من قدرته التنافسية مستقبلاً .

المراجع :

أولا ـ باللغة العربية :

(١) ملخص وأوراق العمل التى قدمت لورشه العمل التى قدمت فى إطار: مؤتمر الحزب الوطنى " القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى " والتى عقدت بمركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية:التجارة الخارجية لمصر .

(٢) مجموعه أوراق ندوة " مصر ومنظمه التجارة العالمية (الجات) "والتى عقدت خلال الفترة ١٦ ـ ١٨ مارس ١٩٩٥ ، الجمعية العلمية لتحليل السياسات ، الفيوم .

ثانيا ـ باللغة الإنجليزية:

- Chabrier, P., M. El – Erian and R. Moaila – Fetini (1995), **" The Uruguay Round and the Arab Countries "**, A paper Presented at a Seminar Organised by AFESD / AMF , Kuwait,

- Finger, J . M . (1995) , **" The GATT as an International Discipline Over Trade Restrictions : A Public Choice Approach "** , Policy Research Working Paper no . 402 , The World Bank , Washington D.C.

- Finger , J .M. and S.Dhar (1992) , **" Do Rules Control Power ? : GATT Articles and Arrangements in The Uruguey Round "** , Policy Research Working Paper no 818 , the World Bank , Washington D.C.

- Hickole , S., James Orr, M.A. Akhtar and K . Wulfekuhler (1991) ,"**The Uruguay Round of GATT Trade Negotiations** " Fedral Reserve Bank of New York Research paper no 9119 , New York .

- Low,p. and A. Yeats (1994) , " **Non Tariffs Measures and Developing Countries : Has the Uruguay Round Leveled the Playing Field ? ",** Policy Research Working Paper no 1352, The World Bank , Washington D.C.

- UNCTAD, (1989) , " the Uruguay Round : Papers On Selected Issues ", United Nations , N.Y.

آثار مفاوضات الجات " أوروجواي" على السياسات التجارية في مصر

إعداد

الأستاذ الدكتور

ونيس فرج عبدالعال

أستاذ الاقتصاد المساعد بقسم اقتصاديات التجارة الخارجية

كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

ورقة بحثية قدمت للمؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة وإدارة الأعمال بعنوان

" النظام التجاري الدولي الجديد وأثره على التنمية الإقتصادية في مصر" (١٥-١٦ مايو ١٩٩٥) بنادي التجارة.

مقدمة :

تعتبر جولة مفاوضات الجات بأوروجواي إنجازاً هاما بالنسبة للدول النامية- ومن بينها مصر- وذلك لما تهيئه من خلق نظام تجارى دولى يقوم على تحرير التجارة المتعددة الأطراف . وتبنى هذه الأهمية على إسهامات هذه المفاوضات فى تخفيضات كبيرة فى القيود الجمركية وغير الجمركية ، وتغطيتها الشاملة لقطاعات هامة تمس البنية الاقتصادية لمصر- تتمثل هذه فى قطاع الزراعة والمنسوجات والملابس والخدمات . كما أن هذه الإجراءات يقصد منها أن تسعى من خلال تحرير التجارة إلى تحسين فرص الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة . ويعتبر ذلك أكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد المصرى الذى انتهج سياسة إصلاحية اقتصادية قوامها زيادة الكفاءة فى تخصيص الموارد وتبنى سياسات من شأنها دفع عملية النمو وزيادة مستوى الدخل القومى .

ويتوقع لتنفيذ اتفاقات جولة أوروجواى (٨٦-١٩٩٤) أن يسهم فى توسع التجارة الدولية فى إطار من تدعيم وتوسيع نطاق الضوابط والإجراءات والمؤسسات داخل النظام التجارى المتعدد الأطراف بما يعود بالنفع على الدول النامية . ويعكس ذلك فى كثير من الدول النامية - ومن بينها مصر- التغيرات فى السياسات الاقتصادية التى تعتمد على التوجه للسوق والتحرر الاقتصادى (١) .

وتشير التقديرات الأولية للآثار الاقتصادية لجولة أوروجواى أن يزيد حجم التجارة العالمية فى السلع فى أقل تقدير بنسبة تتراوح بين ٢٤,٩% عما سيكون عليه الأمر بدون الاتفاقية (٢) . ولا يخفى أن هذه المكاسب تعود على البلاد المتقدمة والبلاد النامية . وسيتوقف نصيب كل منها من هذه المنافع على عوامل عديدة منها مدى استجابة قطاع التجارة الخارجية للتغيرات الحادثة ، وكذلك هيكل ونمط واتجاه تجارتها الخارجية ونمط التفضيلات التجارية .

ورغم ما سيتحقق من منافع من تحرير السوق فإن الدول النامية – ومن بينها مصر– يتوقع أن تواجه آثارا سلبية تتمثل في احتمال ضياع المعاملة التجارية التفضيلية التي تتمتع بها صادرات هذه الدول في أسواق الدول المتقدمة ، بسبب التخفيضات الجمركية الناتجة عن جولة أوروجواى . والأثرالسلبي الثاني فيتمثل في الارتفاع المحتمل في أسعار المواد الغذائية بسبب خفض الدعم غير الجمركي للزراعة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ***(OECD)*** ،على وضع المدفوعات في الدول النامية المستوردة لهذه المواد الغذائية .

ويهدف هذا البحث إلى تحليل آثار جولة أوروجواي على الاقتصاد المصري، وبصفة خاصة في مجال سياستها الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية في إطار من الجهود التصحيحية وتحرير السوق .

توجد عدة تحفظات قبل البدء في التحليل ، منها : **أولا** : تحاول هذه الورقة أن تقدم إطار "عاما " لبحث مدى تأثر الاقتصاد المصرى بالاتفاقات الأخيرة المتعلقة بزيادة تحرير التجارة الدولية والتى تهدف -بصفة أساسية - إلى دعم النظام التجارى الدولى . **وثانيا** : تركز هذه الورقة على التبادل التجارى بين مصر والدول الصناعية المتقدمة . ولا تتعرض للآثار الناجمة عن التجارة مع الدول النامية . وإن كان هذه التبادل يتوقع أن يكتسب أهمية كبيرة من الزمن نتيجة تحسن الأداء الاقتصادى لمصر ، وتزداد هذه الأهمية فى النشاطات الاقتصادية والمالية .

ويقترح أن يتم تنظيم الورقة على النحو التالى : سيتناول الجزء الأول جولة مفاوضات أوروجواى والنظام التجارى الدولى الجديد ، وكذلك يتعرض للمسائل التجارية ذات العلاقة بالاقتصاد المصرى كعضو أساسى فى منظمة التجارة العالمية وما يقع عليها من إلتزامات قانونية بشأن تنفيذ نتائج جولة أوروجواى .

ويقدم الجزء الثانى من الورقة تقديراً للآثار المترتبة على مصر فى إطار منظمة التجارة العالمية والنظام التجارى الدولى الجديد كنتيجة لجولة أوروجواى .

ويتناول القسم الثالث السياسات التجارية فى مصر وتعظيم المنافع الناتجة عن النظام التجارى الدولى الجديد . ثم تأتى نتائج الدراسة وبعض الملاحظات الختامية وبعض التوصيات بشأن السياسات التى تساعد الاقتصاد المصرى فى الجهود التصحيحية خلال فترة تنفيذ الإصلاحات الضرورية فى الجزء الرابع من هذه الورقة .

١. جولة مفوضات أوروجواي والنظام التجارى الدولي الجديد :

كان من نتيجة جولة مفاوضات الجات الثامنة بأوروجواى فى ديسمبر ١٩٩٣ ، أن انبثقت عنها مجموعة من الاتفاقيات فى مجالات معينة هى :

أ- تحرير التجارة من خلال تخفيضات إضافية فى الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، وتخفيض الدعم غير الجمركى فى القطاع الزراعى والحواجز أمام تجارة المنسوجات والملابس .

ب - توسيع وشمولية قواعد التجارة الدولية لتشمل مجالات جديدة : هـى تجـارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة والجوانب الخاصـة بالاستثمار ذات الصلة بالتجارة .

ج - توفير إمكانية الاستناد إلى قواعد وضوابط بصدد دخول الأسواق العالميـة . وذلك من خلال تقوية وتوسيع نطاق الضوابط والإجراءات والمؤسسات ذات النظام التجارى المتعدد الأطراف وخاصة ما يتعلق بالإعانات المالية والرسوم التعويضية ومكافحة الإغراق وتدابير الحماية .

د- وأخيرا تدعيم البنية الأساسية للنظام التجارى الدولى المتعدد الأطراف .

وعلى ذلك ، فان جولة مفاوضات الجات " أوروجواي ١٩٩٤" تعتبر إنعكاسا لتقدم رئيسى فى إطار حرير التجارة الدولية بمثابة إعلان عن نظام تجارى دولـى جديد يمثل إطار قانونى لتسيير العلاقات التجارية على أساس من تبادل الامتيازات بين الشركاء التجاريين ، وإتاحة المنافع المترتبة عليها لجميع الأطراف المتعاقدة.

وبصفة عامة ، لم تعد اتفاقية الجات قاصرة على العناصر الرئيسـية التـى أقرتها جولة المفاوضات الأولى فى جنيف فى ١٩٤٧ وهى مبدأ الدولـة الأولـى بالرعاية وفرض حظر على القيود الكمية ومنح المعاملـة "الوطنيـة" للمنتجـات المستوردة ، بل تميزت جولة المفاوضات الثامنة للجات (أوروجـواي - مراكـش ١٩٨٦، -١٩٩٣) بالشمولية واتساع نطاق الاتفاقية العامة وبما يضمـن للـدول الأعضاء من الدول النامية مركز تفاوضي وامتيازات أكبر فـى إطـار التبـادل الدولى ، فقد تراوح عدد الدول المشاركة فى الجولات الخمس الأولـى- ابتـداءا بجولة جنيف فى ١٩٤٧ وانتهاءا بجولة كنيـدى فـى ١٩٦٧ - مـابين ١٣-٦٢

عضوا . ارتفعت عضوية الجات إلى ١٢٧ طرفا متعاقداً فى جولة المفاوضات الثامنة بأوروجواي .

وبالإضافة إلى ذلك ، فبينما اقتصرت نتائج المفاوضات فى الجولات الخمس الأولى على تخفيض فى التعريفة الجمركية وصل إلى حوالى ٦٣% فى المتوسط. زادت شمولية جولة كنيدى (٦٤-١٩٦٧) لكى تتناول بنودا أخرى غير خفض رسوم الاستيراد الوسيطة على السلع الصناعية تمثلت فى مكافحة الإغراق على واردات المنتجات غير الزراعية (باستثناء المنتجات النفطية) فى البلدان الصناعية الرئيسية بالإضافة إلى خفض فى التعريفة الجمركية وصل إلى ٥٠% فى المتوسط .

وقد تمثلت شمولية الجولة الأخيرة كذلك فى إدخال الإجراءات غير الجمركية فى كافة المجالات الزراعية ، المنسوجات ، والملابس ، والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية ، وتشغيل جهاز الجات . وقد بلغ الخفض فى التعريفة الجمركية حوالى ٤٠% . وقد كانت أكبر التخفيضات الجمركية (ما بين ٤٠% ، ٧٠ %) فى قطاعات تعتبر أكثر اهتماما نسبيا بالنسبة للدول النامية مثل الخشب والورق والأثاث والمعادن ، وتخفيضات أقل (مابين ٢٠% ، ٢٥%) فى قطاعات أكثر حماية مثل المنسوجات والملابس وأجهزة النقل والأسماك والجلود والمطاط والأحذية . وتمثل هذه القطاعات الأكثر حماية أهم قطاعات التصدير فى الدول النامية ، لذلك فإن ما تواجهه صادرات هذه الدول من تخفيض فى التعريفة الجمركية الوسيطة يبلغ حوالى ٣٤% .

ويوضح الجدول رقم (١) مدى التطور والشمولية التى تميزت بها أوروجواي فى إطار المفاوضات المتعددة الإطراف . ويتضح من الجدول مدى التوسع

والشمولية الذى جرى فى نطاق الإطار القانونى للعلاقات التجارية من خلال الجولات التفاوضية للجات ، وقد اعتبرت فى الأصل بمثابة إطارات لتبادل الامتيازات بشأن التعريفات الجمركية بين الأطراف من خلال تشغيل مبدأ الدول الأولى بالرعاية . فيلاحظ أن بابتداء جولة كنيدى تجاوزت نتائج جولات "الجلت " موضوعات التعريفات الجمركية كما ازدادت فعالية ومشاركة البلاد النامية فى هذه المفاوضات بشكل كبير .

وقد أعطيت الدول النامية ، فى معظم جولات مفاوضات الجات ، أحكاما وامتيازات خاصة ، منها على سبيل المثال : طول الفترة الانتقالية اللازمة لتنفيذ التزاماتها ، إلى جانب انخفاض مستوى التزام هذه الدول ، بل تصل فى بعض الأحيان إلى حد الإعفاء الكامل من الالتزامات بالنسبة للدول الأقل نمواً .

كما تتضمن هذه الإعفاءات منح المصدرين من الدول النامية معاملة أكثر تفضيلا فى تطبيق الإجراءات غير الجمركية ، وتزويد البلاد الأقل نمو بالمعونة الفنية التى تساعدها فى تحقيق أقصى المنافع والمكاسب الناتجة عن النظام التجارى الدولى " متعدد الأطراف " .

وقد جاءت منظمة التجارة العالمية بثوبها الجديد كنتيجة لجولة أوروجواى لتضطلع بأهداف محددة أهمها : تسهيل تنفيذ النتائج المحققة فى جولة أوروجواي ، تقديم إطار للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتنفيذ نتائجها ، إدارة إجراءات تسوية المنازعات فى إطار دولى يضمن تحسين قابلية الالتزامات للتنفيذ وأعطاء الحق للعضو صاحب الدعوى فى إنشاء لجنة تحكيم وفى اعتماد قرار اللجنة والترخيص بالإجراءات المضادة فى حالة عدم تنفيذ القرار الصادر عن

لجنة التحكيم ، ومن بين الأهداف كذلك إدارة آلية استعرض السياسة التجارية والتعاون مع مجموعة وكالات صندوق النقد الدولي والبنك الدولى .

وتسهم هذه الأهداف فى تعزيز الامتيازات الممنوحة للدول النامية ، وبصفة خاصة الدول الأقل نموا ، وذلك من خلال تثبيت إجراءات الحماية من جانب الدول المتقدمة والتزامها بعدم زيادة مستوى الحماية على المستوى المحدد فى جداول الامتيازات التى تم إقرارها فى اتفاقية الجات ١٩٩٤ فى أوروجواي ، إلا بالتفاوض مع الشركاء التجاريين الذين يهمهم الأمر . كما أنها تسهم فى خفض الحواجز التجارية التى تعمل مع التثبيت - على ضمان أسواق أكثر انفتاحا ودرجة أكبر من تغلغل صادرات الدول النامية فى أسواق الدول المتقدمة . ويمثل ذلك محتوى جداول الامتيازات والتى اشتملت عليها الجات ١٩٩٤- والخاصة بالإجراءات التي تؤثر فى تجارة السلع ، حسب تعديلها أو توسيع نطاقها بالالتزامات المقررة فى جولة أوروجواي . ويتناول الجانب الأول من هذه الجداول التزامات الحكومات المعنية بتثبت أو ربط إجراءات الحماية وعدم زيادتها عن المستوى المحدد إلا بالتفاوض مع الشركاء التجاريين أصحاب المصلحة .

ويوضح الجداول رقم (٢) مقارنة بين التعريفات الجمركية المثبتة على كل من المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية من البلاد المتقدمة قبل جولة أوروجواي وبعدها .

توضح الأرقام الواردة فى الجدول أن نسبة الواردات من السلع غير الزراعية الخاضعة للتثبيت قد زاد من ٩٤% إلى ٩٩% بالنسبة للدول المتقدمة ومن ١٣% إلى ٦١% بالنسبة للدول النامية . وبالنسبة للمنتجات الزراعية فإنه بعد أن تنفذ الالتزامات الناشئة عن جولة أوروجواي فإن حوالى ١٠٠% من الواردات

الزراعية سيخضع لتعريفات جمركية ثابتة ولن تكون هناك أي حواجز غير جمركية .

وتأخذ التعريفات المثبتة بصفة عامة شكل حدود قصوى لمعدلات التعريفة الجمركية التى تفرض على المنتجات فى الجداول المحلية .

ومن أمثلة ذلك أن مصر قد ثبتت مابين ٧٥-٩٨% من خطوط التعريفات فى حالة المنتجات الصناعية (يشترك مع مصر فى هذا التثبيت كل من الكويت والمغرب والإمارات المتحدة) . وكذلك فان جداول التزامات مصر، توضح أن مصر قد وسعت نطاق الامتيازات ليشمل عددا من السلع المصدرة من صناعة المنسوجات والملابس وهى من بين أهم القطاعات الهامة والاستراتيجية فى الاقتصاد المصري ، حيث سيطبق معدل تعريفة ثابتة وموحدة بنسبة ٦٠% لمصر (مقابل ٤٠% للمغرب ، ٩٠% لتونس) (٣) .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الامتيازات التى قدمتها الدول النامية فى مجال التعريفات المثبتة فى جداولها الوطنية بعد جولة أوروجواي تم تحديدها عند مستوى أعلى من المستوى المطبق حاليا ، وبما يتمشى مع قواعد المفاوضات فى جولة أوروجواى والتى أعطت درجة كبيرة من المرونة لهذه الدول من أجل تنفيذ برامج الإصلاح الداخلى بها .

ويساعد تثبيت التعريفات عند مستوى أعلى من المستوى المطبق بالفعل فى ازدياد مقدرة الدول النامية فى الحماية من المنافسة الأجنبية للصناعات الناشئة .

ويتعلق الجانب الثانى من جداول الامتيازات والتى تناولتها الجات ١٩٩٤ ، بخفض الحواجز التجارية التى تعمل - مع التثبيت - على كفالة وجود أسواق أكثر انفتاحا أمام منتجات الدول النامية .

وتوضح البيانات المتاحة أن الالتزامات الجديدة للبلدان النامية تشكل انخفاضا بالنسبة للتعريفات الجمركية تصل نسبته إلى ٤٠% فى متوسط التعريفة الجمركية على الواردات الصناعة (باستثناء منتجات النفط) ، وذلك من ٦,٣% قبل مفاوضات أوروجواي إلى ٣,٧% بعد هذه المفاوضات (على أساس متوسط التعريفة المرجح بالواردات من كل المصادر) ، ويصل التخفيض الشامل فى متوسط التعريفة الجمركية على الواردات من البلاد من الدول النامية إلى ٣٧% ، وذلك من ٦,٨% إلى ٤,٣% (الجدول ٣) . وتقل نسبة الخفض على الواردات من الدول النامية بسبب التخفيضات الأدنى من المتوسط للتعريفة الجمركية على بعض المنتجات التى لها أهمية نسبية أكبر فى صادرات الدول النامية مثل المنسوجات والملابس والخشب والورق والأثاث وبعض المنتجات الصناعية الأخرى .

٢. آثار جولة أوروجواي على قطاع التجارة الخارجية فى مصر :

كان الهدف النهائى من إتمام جولة مفاوضات أوروجواي تحسين الكفاءة والرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء ، ويتحقق ذلك من خلال :

أ- زيادة القدرة على المنافسة فى أسواق التصدير والأسواق المحلية .
ب- وضوح سياسات التجارة الخارجية .
ج - تحقيق مستوى أعلى للتكامل بين الأسواق فى مجالات السلع والخدمات والاستثمارات .

ومن الواضح أن ازدياد القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية يتأتى بفضل تحسين الوصول إلى أسواق الدول الصناعية . وهذا قد يعمل على تنمية صادرات القطاعات الصناعية التى يتمتع فيها الاقتصاد المصرى بميزة نسبية عالية ، وهذا بدوره قد يساهم فى إعادة تخصيص الموارد بما يحقق تحسين الكفاءة والرفاهية الاقتصادية .

أما وضوح سياسات التجارة الخارجية ، فيتوقع أن يتأتى من مجموعة الضوابط والإجراءات فى النظام التجارى المتعدد الأطراف . فيجب على مصر أن تتأكد من توافق التشريعات أو التدابير المحلية مع اتفاقيات الجات ، ولذلك فإن الرصد المنتظم لتطور السياسات التجارية فى مصر من خلال آلية استعراض السياسة التجارية الجديدة ، ومن خلال وجود نظام متكامل لتسوية المنازعات للتصدى للخلافات المتوقعة وحلها ، سوف يخضع سياسات التجارة الخارجية للفحص المستمر . فقد عقدت الجات جلسة خاصة فى أوائل أكتوبر ١٩٩٢ لمراجعة السياسة التجارية لمصر ، فى إطار نظام المراجعة الدورية التى استحدثت فى نظام الجات منذ عام ١٩٨٨ بهدف إجراء تقييم جماعى من جانب المنظمة للسياسات التجارية للدول الأعضاء وبحث آثارها على نظام التجارة الدولى . وقد جاء تقرير اجتماع الجات فى هذا الخصوص ليؤكد أن سياسات مصر فى مجال تحرير التجارة فى السنوات الأخيرة وكذلك ما أخذته من خطوات للإصلاح الاقتصادى يتطابق وما تهدف إليه اتفاقيات أوروجواى من تحسين الكفاءة والرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء .

اشتمل البرنامج التصحيحى الذى تبناه الاقتصاد المصرى منذ ١٩٩١ على سياسات وإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى من خلال تقليص عجز الموازنة والحد من نمو السيولة وضبط التضخم وتحرير النظام المالى والنظام

التجارى واصلاح قطاع المؤسسات العامة وتنفيذ برنامج ضخم للخصخصة وتبسيط إجراءات التعامل فى مجال الصادرات والواردات ، بحيث اقتصرت نسبة السلع الممنوعة من الاستيراد فى أغسطس ١٩٩٢على نحو ١٠% فقط من مجموعة التجارة مقابل ٣٥% فى عام ١٩٨٤ ، فضلا عن إلغاء الالتزام بدفع مقدم نقدى عند فتح الاعتمادات للاستيراد . وفى مجال الصادرات فقد بدأ منذ أوائل ١٩٩١ الإلغاء التدريجي للحظر المفروض على الصادرات . ولقد حقق البرنامج فى مرحلته الأولى التى انتهت فى منتصف ١٩٩٣ نتائج طيبة نسبيا فى مجال الاستقرار الاقتصادى الكلى وتقليص الاختلالات المالية . فقد انخفض العجز الكلى فى الميزانية من ٢٠% فى المتوسط من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٧/٨٦- ١٩٩١/٩٠ إلى حوالى ٤,١% فى ١٩٩٣/٩٢ (التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٤) .

وقد اشتملت الإصلاحات الهيكلية أيضا على السعى لتحرير النظام التجاري، حيث أزيلت معظم حصص التصدير ، وتحرير الاستيراد وتم تقليص الحد الأعلى والتفاوت فى معدلات الجمارك لمعظم السلع . فقد تم إلغاء الحظر على نسبة ٣١% من الواردات وتضييق الفجوة بين أعلى مستويات التعريفة الجمركية وأدناها ليقتصر الحد الأقصى للرسوم على ٨٠% فيما عدا السيارات ، التى تم تحرير تجارتها مع بقاء الرسوم الجمركية عليها دون تغيير . وقد شملت التعديلات الأخيرة فى إطار التعريفة الجمركية الجديدة ١٢٠بندا من مستلزمات الإنتاج والمنتجات النهائية ، كما تضمنت رفع الحظر عن مجموعة من السلع الصناعية والزراعية بحيث أصبحت السلع المفروض عليها الحظر لا تزيد عن ٥% من جملة الإنتاج المحلى الصناعى والزراعى . وتتمثل أهم السلع المحظور استيرادها حاليا فى الملابس الجاهزة والأقمشة والمنسوجات والدواجن ، ولاشك

أن هذه الإصلاحات تفتح المجال أمام الزيادة المطلوبة فى الاستثمارات الخاصة وصولا إلى رفع معدلات النمو الاقتصادى .

وبالإضافة إلى ما سبق فان إدماج قطاعات " تقليدية " مثل الزراعة والمنسوجات والملابس بالإضافة إلى القطاعات " الجديدة " مثل الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار وإدماجها جميعا فى النظام التجارى المتعدد الأطراف فى إطار جولة مفاوضات أوروجواي سوف يسهم فى تحقيق مستوى أعلى من التكامل فى الأسواق العالمية ، والذي يحتمل أن يحفز عملية التدويل فى قطاع الأعمال وجذب الاستثمارات فى المجالات التى تنطوى على ميزة نسبية مثل قطاع الخدمات فى مجال السياحة والنقل والخدمات المالية ، وان كان الأخير يتسم بالمحدودية فى مصر مقارنة بالدول المتقدمة وهو ما يعنى أيضا محدودية تواجد البنوك المصرية على الساحة المصرفية الدولية . إلا أن ذلك لا يمنع إمكانية تمتع مصر بميزة نسبية فى مجال التجارة فى الخدمات المالية فى ظل التطورات الحادثة على الساحة المصرفية الدولية .

وبالإضافة إلى النتائج الإيجابية المتوقع تحقيقها بالنسبة لمصر من اتفاقية أوروجواي ١٩٩٤ إلا أن من المتوقع - فى نفس الوقت - أن تؤدى نتائج الجولة إلى خسائر فى مصالح تجارية معنية . من هذه الخسائر ، ما يتعلق بنتائج دخول السوق . يرى البعض (Yeats,1993) أن التحرير التجارى المعمم ينطوي على آثار سلبية لمصر (شأن الدول الأفريقية وبلدان البحر الكاريبي) لاعتمادها على المعاملة التفضيلية فى دخول أسواق البلدان المتقدمة - حيث أن التخفيضات فى التعريفات الجمركية وغير الجمركية المنصوص عليها فى اتفاقية أوروجواى ستخفض هوامش الأفضلية لمصر كمستفيد من نظام الأفضليات المعمم والأفضليات المقررة فى **اتفاقية لومى** أو فى **اتفاقيات الاتحاد الأوروبي** المقررة لصالح بلدان

البحر الأبيض المتوسط . فعلى سبيل المثال تكتسب صادرات المنسوجات والملابس أهمية خاصة بالنسبة لمصر (٣٤,٢% من مجمل صادراتها فى ١٩٩٢)، ويعتبر الاتحاد الأوروبي السوق التصديرى الرئيسى لمصر ، فهو يتلقى حوالى ٤٠% من صادرات مصر من المنسوجات والملابس مقابل أقل من ١٠% إلى الولايات المتحدة (التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٤) . ورغم تمتع هذه الصادرات بفرصه الدخول إلى الاتحاد الأوروبي معفاة من الضرائب الجمركية إلا أنها تخضع لحواجز غير جمركية فى شكل حصص ورقابة وقيود على التصدير وتدابير مكافحة الإغراق فى سوق الاتحاد الأوروبي وأمريكا . يضاف إلى ذلك أيضا أن الزيادات المحتملة فى أسعار الأغذية بسبب خفض الدعم فى الزراعة فى البلدان المتقدمة ستؤدى إلى زيادة فاتورة واردات مصر التى تعتمد بشدة على الواردات من الغذاء . وهذا بدوره سوف يؤدى إلى تدهور معدلات التبادل التجارى . فعلى سبيل المثال زادت حصة مصر من الاستيراد الصافى للمواد الغذائية من ١٩٨٤ مليون دولار خلال الفترة ٨٥-١٩٨٩ إلى حوالى ٢١٥٠ مليون دولار خلال النصف الأول من التسعينيات (٤).

وأخيراً ، يمكن القول أن المناقشة للآثار الممكنة لجولة أوروجواي على الاقتصاد المصرى : تشير إلى أن هناك مجموعة من المحددات أو العناصر التى تحدد مدى وحجم الآثار الإيجابية والآثار السلبية لاتفاقيات جولة أوروجواي .
هذه المحددات يمكن وضعها فى النقاط الآتية :

١- درجة انفتاح الاقتصاد المصرى والخصائص العامة لهيكل تجارتها الخارجية .
٢- حساسية الاقتصاد المصرى تجاه بعض خصائص هذه الاتفاقيات ، بما فى ذلك التغيرات فى الأفضليات التجارية والتعرض لتحولات فى المعدلات التبادل التجارى .

٣- مدى المشاركة الفعالة لمصر فى إطار النظام التجارى الدولى الجديد وما أنتهجته من سياسات فى مجال تحرير التجارة والإصلاح الاقتصادي .

وتفيد دراسة البيانات المتاحة (جدول ٤) تحسن مؤشرات الانفتاح فى تجارة السلع نسبيا فى مصر خلال الفترة ٩٠-١٩٩٣ مقارنة بالفترة ٨٠-١٩٨٦ ، ويفسر ذلك انخفاض نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالي بمقدار ١,٨% ، وازدياد نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى بمقدار ١%، وكذلك انخفاض نسبة عجز الميزان التجارى فى الوقت الذى زادت فيه نسبة التغلغل التجارى بين الفترتين . وبالإضافة إلى ذلك ، توجد فروق ذات أهمية فى الاعتماد على الأسواق الخارجية . فقد بلغت نسبة صادرات مصر من السلع حوالى ٥٥,٣% من إجمالي الصادرات إلى البلاد المتقدمة خلال النصف الأول من الثمانينات نقصت إلى حوالى ٥٠% خلال النصف الثانى من حقبة الثمانينات (*IME,1993*) . بينما زادت نسبة صادرات مصر إلى الدول من ٣٨,٤% إلى ٤٤,٤% خلال الفترتين .

كذلك تفيد تحليل مؤشرات قياس مدى الافضليات التجارية الممنوحة لمصر فى تحديد حصة الخطوط التعريفية المعفية أو المتمتعة بمعدلات تفضيلية فى أسواق بلاد الاتحاد الأوروبي واليابان ، ومنها أن مصر تواجه على صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي رسوما جمركية معدلها الوسطى ١,٣% وهو معدل يقل بنسبة ٢ نقطة مئوية عن الرسم الجمركى الوسطى الذى تواجهه بلدان أخرى تصدر المنتجات نفسها إلى الاتحاد الأوروبي وعن المعدل الوسطى للرسوم الجمركية على صادرات مصر إلى اليابان ، نجد أنه يبلغ حوالى ٣,٩% ، وهو ما يقل بنسبة ١,٥نقطة مئوية عن الرسم الجمركى الوسطى لغيره من الدول على نفس

المنتجات ، (جدول ٥) ، ما يبين انخفاض الهامش التفضيلى الذى تتمتع به مصـر فى السوق الياباني عنه فى السوق الأوربي .

كذلك توضح بيانات جدول (٥) أن صادرات مصر تواجه عددا كبيرا نسبيا من الخطوط التعريفية (مقارنا ببقية الدول العربية - باستثناء المغرب التى تواجه صادراتها ٢٠٩٥ خط تعريفى - وكذلك مقارنا بواحد وعشرين دولة نامية شملتهم دراسة للجات) . كما توضح البيانات أيضا ارتفاع نسـبة الخطـوط التعريفيـة المعفية من الرسوم (٨٩%) بينما تصل نسبة الخطوط المعفية وفق معاملة الـدول الأكثر رعاية والخاصة بصادرات مصر إلى ١٠% (٥) .

نخلص مما تقدم إلى أنه عند النظر فى النتائج الممكنة لجولـة أوروجـواى بشأن السياسة التجارية يجب التأكيد على أن حصيلة المكاسب والخسائر تتحسن إلى حد كبير عندما تشارك الدولة فى عملية التحرير (Brando and Martin, 1993) . لذلك فان البحث فى نتائج جولة أوروجواى الممكنة فى مصر ، يجب أن ينطلق من تحليل تطور أنظمتها الخاصة بالتجارة والمدفوعات ثم القضايا المتعلقـة ببعـض الآثار القطاعية النوعية لاتفاقيات أوروجواي .

فلقد تأكد على أنه لكى تتمكن مصر من تحسين القدرة التنافسية فى الأسـواق الدولية التى ازداد فيها عنصر المنافسة ، لابد لها من تحقيق تقدم فـى إصـلاح وتحرير اقتصادها ، ونظرا للظروف التى مرت بها والسياسات التى انتهجتها بدءا بسياسة الإحلال محل الواردات ، فقد مالت معدلات الحماية الفعلية نحو مستوياتها العالية ، وهذا أدى إلى ارتفاع التكاليف المحلية واعاقة قدرتها على المنافسة فـى السوق العالمى . لذلك تبنت الحكومة المصرية فى النصـف الأول مـن ١٩٩١ برنامج جذرى وشامل للإصلاح الاقتصادى والتصحيح الـهيكلى وأفسـح ذلـك

المجال لحصولها على دعم مالى دولى كبير لجهودها التصحيحية فى هيئة تمويل استثنائي ومساعدات عون تنموى وإعفاء لجزء كبير وهام لديونها الخارجية . ويهدف البرنامج إلى تمكين الاقتصاد المصرى من تحقيق النمو الذاتى المستمر وخلق المزيد من فرص العمل المنتج وتحسين مستويات المعيشة فى بيئة تتسم بالاستقرار الاقتصادى الكلى .

وسيساعد تحقيق تقدم واسع فى تحرير القطاع الخارجى فى تحقيق قدرة مصر على اغتنام الفرص المتاحة نتيجة لعملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف والاستفادة من التدابير المرتبطة بمستوى قطاعات الاقتصاد القومى . فمثلا فى القطاع الزراعى ، بعض الخسائر الناجمة عن تدهور معدلات التبادل التجارى بسبب ارتفاع ثمن المنتجات الغذائية يمكن التعويض عنها إذا أتيح لتغيرات الأسعار أن تعمل كحافز على زيادة الإنتاج الزراعى . كما أن تقلص الأفضليات التجارية فى وجه قطاع المنسوجات والملابس يؤكد على ضرورة تعزيز القدرة التنافسية لهذا القطاع ، وذلك بعدة وسائل منها تحسين جودة المنتجات واستهداف مجالات السوق ذات القدرة على المنافسة من حيث الجودة .

وفيما يتعلق بمشاركة مصر فى نظام التجارى الدولى الجديد ، فانه بإمكان عضويتها فى المنظمة العالمية للتجارة أن تؤكد على مصداقية سياسات التحرير الاقتصادى " وشفافية " النظم التجارية وبما يكون له من آثار إيجابية فى توجه الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة . ويعنى ذلك أنه لا يكتفى بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فى الوقت المناسب (مصر عضو فى اتفاقية الجات منذ ١٩٧٠) بل أن تقلل إلى حد كبير من استخدام الترتيبات الانتقالية وتلجأ إلى مزيد من وضوح وشفافية النظام الجمركى المصرى .

أسواق التصدير والاستيراد للمنتجات المصرية واتفاقية أوروجواي :

من المؤكد أن الهياكل الجديدة للأسواق بعد تنفيذ اتفاقيات جولة أوروجواى تؤثر فى صادرات مصر ووارداتها من السلع الصناعية والزراعية والغذائية ، فضلا عن أدوات السياسات التجارية التى تهدف إلى الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة .

ولتقييم أثر التغييرات السعرية والتجارية الناتجة عن جولة أوروجواي على مصر فإنه يلزم أولا استعراض هيكل الإنتاج والاستهلاك والتجارة .

الصادرات الصناعية :

رغم نجاح الاقتصاد نسبيا فى تنويع هيكل إنتاجها وصادراتها ، فإن الاتجاه العام يشير إلى أن صادرات مصر من السلع مازالت تظهر درجة عالية من التركيز . شهد النصف الأول من التسعينات زيادة فى صادرات الوقود (والتى تمثل نحو ٥٠% من الصادرات السلعية فى المتوسط) وكذلك صادرات السلع تامة الصنع (والتى تمثل حوالى ٣١%) .

وتعكس التطورات فى صادرات السلع خلال الفترة ٨٠-١٩٩٢ تزايد الخلل الهيكلي فى تركيب الصادرات المصرية فى أول التسعينات بالمقارنة بأوائل الثمانينات . فقد ازدادت الأهمية النسبية للمنتجات الصناعية (خاصة السلع تامة الصنع) لتمثل ٤٧.٣% من الصادرات السلعية فى عام ١٩٩٢ مقارنا بحوالى ١٧% عام ١٩٨٠ . وفى المقابل ، انخفضت الأهمية النسبية لصادرات الوقود والمواد الخام من ٦٩,٢% عام ١٩٨٠إلى ٥١% عام ١٩٩٢ (الجدول رقم ٦)، كذلك تعكس هذه التطورات مدى الحاجة إلى زيادة قاعدة التصنيع ورفع كفاءة المنتج المحلى وجودته وخفض تكاليف الإنتاج بما يساعد على المنافسة فى

الأسواق العالمية والحفاظ على المستويات الحالية للصادرات المصرية فضلا عن فتح أسواق جديدة لها.

وعن اتجاه الصادرات من المنتجات حسب أسواق الاستيراد ، فقد ظلت دول أوروبا الغربية تحتل المركز الأول بنسبة ٤٣% ، تليها دول آسيا (حوالى ٢١%) ، وتأتى فى المركز الثالث الولايات المتحدة (حوالى ١٤,٣%) ، وذلك خلال السنوات الأولى من التسعينات .

ولما كان الاتجاه الرئيسى للصادرات هو أسواق الدول الصناعية ، فان نتائج جولة أوروجواي بالنسبة لزيادة فرص الدخول إلى هذه الأسواق ستهم الصادرات المصرية بصفة خاصة . على سبيل المثال ، تشير نتائج تخفيضات التعريفات الجمركية بعد جولة أوروجواي إلى تخفيضات كبيرة على فئات المنتجات الصناعية ذات الاهتمام التصديرى للعديد من الدول النامية . مثال ذلك كانت أكبر التخفيضات على المعادن المصدرة من مصر ، وتبلغ حوالى ٦٧% (من ٢,٧ % قبل الجولة إلى ٠,٩% بعد الجولة) ، بينما كانت أقل تخفيضات على المنتجات التصديرية لمصر فى مجال صناعات الملابس والمنسوجات (٢٣%- تمثل نسبة التخفيض فى رسوم الجمارك من ١٤,٦% قبل الجولة إلى ١١,٣% بعد الجولة) (٦) .

ورغم ذلك فإن صادرات مصر من المنسوجات والملابس سوف تستفيد بصورة كبيرة من إلغاء القيود على الحصص المفروضة بموجب ترتيبات الألياف المتعددة ***Multifiber Agreement*** ، إلا أنه فى المقابل ، لما كانت مصر تتمتع بإعفاء جمركى على صادراتها من المنسوجات والملابس لدى دخولها أسواق التصدير الرئيسية فى الاتحاد الأوروبي ، فان التعريفات الناتجة عن جولة

أوروجواي ستقلل من هوامش الأفضلية الممنوحة لها . ويتوقع أن فقدان المعاملة التفضيلية سيؤدى إلى زيادة حدة المنافسة من دول مصدرة "نامية " أخرى لا تتمتع حاليا بالإعفاء الجمركى فى أسواق الاتحاد الأوروبي . ومما يخشى منه أن تضيع على مصر فرص تصديرية فى هذه الأسواق بعد ازدياد حدة هذه المنافسة فيها .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الاتحاد الأوروبي واليابان من الأسواق التى تمنح مصر معاملة تفضيلية لدى دخول صادراتها هذه الأسواق ، وبخاصة على أساس ثنائي من جانب الاتحاد الأوروبي ، وفى إطار نظام الأفضليات المعمم من جانب اليابان . وتتألف المعاملة التفضيلية الممنوحة من الاتحاد الأوروبي فى دخول معظم منتجات مصر من المواد الخام والمنتجات الصناعية بدون رسوم جمركية ، وبعض فئات الصادرات الزراعية تتلقى تخفيضات جمركية تتراوح بين ٢٠،١٠٠% (مثل الخضروات والموالح)، وبالنسبة للصادرات الزراعية الأخرى (مثل القطن) يطبق الاتحاد الأوروبي حصصا موسمية وحصصا تعريفية .

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يطلب فى الماضي من مصر (شأن غيرها من بلاد المغرب والمشرق) أن تقدم امتيازات تبادلية إلى الاتحاد الأوروبي على أساس المعاملة بالمثل وذلك لأن الاتفاقية الثنائية مازالت تحتوى على عنصر كبير من المعونة الاقتصادية .

صادرات وواردات مصر الزراعية :

تعتبر جولة أوروجواى من أولى جولات الجات التى تتصدى للسياسات التجارية الزراعية بصورة شاملة . وبالتالي فانه يتوقع أن تؤثر الاتفاقية فى الأسعار العالمية وفى اتجاه وحجم التجارة العالمية ، ويتوقف هذا الأثر على هيكل الصادرات والواردات ، وعلى الصلة التجارية بين مصر وأسواق التصدير الرئيسية . كما أنه

يتوقع أن تؤدى الترتيبات الخاصة بالزراعة فى اتفاقية أوروجواي إلى تغييرات كبيرة فيما يتعلق بدخول الأسواق وسياسة الدعم المحلية وإعانات التصدير ، والحواجز التجارية المتعلقة بالصحة النباتية . وسوف تبدأ فترة التنفيذ فى يوليو ١٩٩٥ ، وتستمر على مراحل على مدى ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة وما يزيد على عشر سنوات فى حالة الدول النامية . وتستخدم الفترة ٨٦-١٩٨٨ كفترة أساس لحساب التخفيضات فى التعريفات الجمركية وتدابير الدعم المحلية ، أما بالنسبة لإعانات التصدير ففترة الأساس هى ٨٨-١٩٩٠.

وبصفة عامة ، ظل القطاع الزراعى متمتعاً فى معظم الدول الصناعية بالحماية من خلال برامج الدعم الحكومى والحواجز أمام الواردات . وقد سبب ذلك سوء تخصيص الموارد ونقص واختلال تجارة السلع الزراعية وفى أسعارها عالمياً .

وقبل الخوض فى كيفية تناول جولة أوروجواي للسياسة التجارية الزراعية فى مصر ، قد يكون من المفيد إعطاء نبذه قصيرة عن القطاع الزراعى فى مصر .

يتصف القطاع الزراعى فى مصر بالتنوع الكبير ، حيث ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتى فى عدد كبير من السلع الزراعية ، مثل الأرز والقطن والموالح والفول والدواجن (جدول ٧) . ورغم ذلك ، فإن مصر تعتمد على واردات الأغذية لتغطى حوالى ٥٠% من احتياجاتها . وتعتبر الولايات المتحدة المورد الرئيسى لكثير من المنتجات الزراعية مثل الحبوب والزيوت النباتية والأغذية النباتية المحفوظة ، أما الاتحاد الأوروبي فهو مورد رئيسى بالنسبة للحوم ومنتجات الألبان ، كما تعتبر بلدان المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة المورد الرئيسى لمنتجات الغابات . كما تستفيد مصر من المعونة الغذائية ومن برنامج تعزيز الصادرات وغيرها من

البرامج الأمريكية ، وتفرض أعلى معدلات للتعريفة الجمركية على الدواجن والحيوانات الحية والموز (حوالى ٨٠%) ، بينما تفرض أقل المعدلات على الحبوب والبذور الزيتية . وتدعم مصر أسعار المستهلكين فى حالة الخبز والزيت النباتى والسكر .

تبلغ مساهمة الإنتاج الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالي حوالى ١٦% عام ١٩٩٣ (مقابل ٢٠% فى ١٩٨٥) (٧) . وتمثل صادرات مصر الزراعية حوالى ١٥% من إجمالي الصادرات ، ويبلغ معدل النمو لهذه الصادرات حوالى ٢% فى ١٩٩٢/٩١(مقابل ١,٢ للواردات) (٨) وتتضمن الصادرات الزراعية الرئيسية الارز، الموالح (البرتقال) ، القطن ، الفواكه ، الخضراوات (البطاطس) ، الأغنام ، والماعز . وتشمل أسواق التصدير أوروبا والشرق الأوسط . وتستفيد مصر من نظام الأفضليات المعمم فى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ، ورغم ذلك فإن بعض الفاكهة والخضراوات ولا تزال تخضع لقيود كمية فى الاتحاد الأوروبي ولما كانت مصر من المستفيدين من الصادرات الزراعية الأمريكية المدعمة من خلال برنامج تعزيز الصادرات وغيره من البرامج ، فإن أى انكماش فى برامج إعانات التصدير سيؤدى إلى رفع فاتورة الواردات الغذائية ، وخاصة القمح .

وفى نفس الوقت ، لا تؤدى الاتفاقية فقط إلى زيادة الإنفاق على الواردات بل أيضا تحسن من حصيلة الصادرات . فطبقا لتقديرات Yeats,1994 سوف تزداد صادرات مصر الزراعية لأسواق الدول الصناعية بعد اتفاقية أوروجواى . يواجه المصدرين للأغذية والمنتجات الزراعية رسوما جمركية متوسط معدلاتها تبلغ ٢١,٢% فى اليابان ، ١٢% فى الاتحاد الأوروبى ٦% فى الولايات المتحدة . وبعد تطبيق الاتفاقية وإجراء الخفض المقرر فى التعريفات الجمركية على الصادرات

الزراعية الممنوحة للدولة الأكثر رعاية ، وقدره ٣٧% فإن صادرات مصر سوف تزيد (طبقا لتقديرات Yeats) بمقدار ٧,٤% للاتحاد الأوروبي ، أي بما قيمته ٨ مليون دولار من صادرات مصر الزراعية فى المتوسط للفترة ٩٠-١٩٩٢ . كما تبلغ الزيادة فى صادرات مصر الزراعية إلى أمريكا بنسبة ٠,٣% . ولا تخضع صادرات مصر إلى اليابان من الأغذية والأعلاف لحواجز غير تجارية بينما تخضع ما نسبته ٢٠% من المنتجات الزراعية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبى لهذه الحواجز غير الجمركية . كما قدرYeats أن الحواجز غير الجمركية التى تواجه صادرات مصر الزراعية فى أسواق الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ستنخفض بمقدار ٣٠% بعد الاتفاقية .

ومن ناحية أخرى ، فإنه ، وكنتيجة لخفض التعريفات الجمركية طبقا لاتفاقية أوروجواى ، فإن هامش المعاملة التفضيلية الجمركية فى ظل نظام الأفضليات المعمم وغيره من الاتفاقيات التفضيلية سوف يتآكل ، (انظر جدول ٥) . كما أنه من المحتمل أن ترتفع أسعار الأغذية وترتفع بالتالى فاتورة الواردات ، وبالإضافة إلى ذلك ، فقد تنخفض أسعار الفاكهة والخضروات والأرز بعد الاتفاقية مما يترتب عليه تضاءل الفوائد المترتبة على تزايد فرص الدخول إلى الأسواق التى توفرها نتائج جولة أوروجواي .

بالإضافة إلى ذلك ، لما كانت مصر عضواً فى اتفاقية الألياف المتعددة فان المزيج من الإصلاح فى هذه الاتفاقية وتحسن الأسعار العالمية للقطن قد يوفران إمكانية الازدهار لقطاع القطن والمنسوجات . ولذلك فإنه يلزم بعض الإصلاحات الداخلية والتى قد تتضمن تخفيض الضرائب والتعريفات على الصادرات وتحويل فوائد هذه التخفيضات لتحسين الحوافز للمزراعين والمصدرين بما يحقق أكبر قدر من مكاسب الاتفاقية .

وأخيرا ، يجب على القائمين على صياغة السياسة التجارية الزراعيـــة فـــى مصر ، التركيز على الأمن الغذائي وعلى المزايا النسبية بدلا من تركيز سياســات الحماية نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي فى المحاصيل الاستراتيجية فى مصـــر مثــل القمح ، ودعم التوسع فى صادرات السلع ذات القيمة العالية مثل : القطــن والأرز والموالح (البرتقال) والخضراوات (البطاطس) . ويعنى ذلك توجيــه النشــاط الزراعى فى مصر نحو الاستعمال الأكثر كفاءة ورشداً لعوامل الإنتاج .

وطبقا لاتفاقية أوروجواى فيما يتعلق بدخول الأسواق بالمنتجات الزراعية ، فقد شملت أهم التغييرات تحويل جميع الحواجز غير الجمركيــة إلــى تعريفــات جمركية مربوطة مع تخفيض هذه التعريفات بنسبة ٣٦% على أســاس وســطى بسيط غير مرجح (٢٤% فى حالة البلاد النامية) . كذلك ، فإنه بموجب الاتفاقيــة تقدر تدابير الدعم الداخلى أن تكون التخفيضات بنسبة ٢٠% ابتـــداء مـــن عـــام ١٩٩٥(١٣% فى حالة الدول النامية) . وتضم هذه التدابير دعم ســعر الســوق والمدفوعات المباشرة للمنتجين وإعانات المدخــلات . ويتوقــع أن تــؤدى هــذه التخفيضات فى الإعانات إلى تعزيز فرص الدخول إلى الأسواق . كمـــا تقضـــى الاتفاقية بشأن التخفيض فى مستوى إعانات الصادرات الزراعية أن يكون الخفض بنسبة ٢١% ، كما أنه لا يجوز إعانة أى منتجات جديدة إن لم تكن قد أدرجت فــى قائمة الصادرات المدعمة فى فترة الأساس (٨٦-١٩٩٠) .

ورغم ذلك ، فان اتفاقية جولة أوروجواى لن تقود إلى تحرير كـــل الســلع الزراعية . وقد قدرت دراسة (Ingco,1994) للموقف قبل الاتفاقية وبعدها بالنســبة لمعدلات الحماية الحدودية المعادلة للتعريفة الجمركية ، على أساس تحويل إعانــات التصدير إلى تعريفات جمركية على السلع الرئيسية فى عدد من الدول (٦٣دولة) أوضحت الدراسة درجة الاختلاف فى التحرير التجارى فيما بين السلع وبين الدول

فقد امتثلت كثير من الدول لحكم التخفيض غير المرجح فى معدلات التعريفة الجمركية بنسبة ٣٦% فى المتوسط ، وطبقت معظم الدول الحد الأدنى للتخفيض ، (١٥، ١٠%) على السلع المشمولة بالحماية الشديدة .

ويتوقع أن تؤثر جولة أوروجواى على الإنتاج والاستهلاك من السلع الزراعية وكذلك التجارة والأسعار العالميين . ففى الاتحاد الأوروبي سوف تمتثل السياسة الزراعية المشتركة ***Common Agricultural policy*** لأحكام الاتفاقية ، كما التزمت أمريكا بتخفيض حجم الإنفاق من الميزانية على إعانات التصدير المقدمة فى إطار برنامج تعزيز الصادرات وغيره من البرامج . ومن المتوقع أن تؤدى هذه الإجراءات إلى خفض حجم الصادرات الزراعية المدعمة من الاتحاد الأوروبي وأمريكا ، كما يتوقع أن ينخفض الإنتاج والتصدير من السلع الأخرى التى تخضع لحماية شديدة فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

٣. السياسات التجارية فى مصر وتعظيم المنافع الناتجة عن النظام التجارى الدولى الجديد :

تركزت المناقشة السابقة على نتائج جولة أوروجواى بالنسبة للمصالح التجارية لمصر . وبصفة عامة ، ستواجه مصر نتائج إيجابية وأخرى سلبية ، ويتوقف الأثر النهائى على ما يمكن انتهاجه من سياسات وإجراءات تهدف إلى تعظيم الفرص التى يهيئها النظام التجارى الدولى الجديد ، سواء تعلق ذلك بعلاج آثار تآكل المعاملة التفضيلية – كنتيجة لخفض التعريفات الجمركية فى الأسواق العالمية – أو مواجهة الارتفاع المحتمل فى أسعار المنتجات الغذائية المستوردة .

ومصر ، باعتبارها مستفيدة من المعاملة التفضيلية فى أسواق الاتحاد الأوروبى ، يتوقع أن تتعرض لمنافسة شديدة ومتزايدة من قبل منتجين آخرين فى

دول أخرى وتآكل الهوامش التفضيلية فى أسواق الاتحاد الأوروبي وكذلك أسواق اليابان فى إطار نظام الأفضليات المعمم ، وما تواجهه صادرات مصر من المنتجات الزراعية من قيود كمية وغيرها من الحواجز الجمركية فى أسواق دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . وهكذا تزداد حدة المنافسة التصديرية لصادرات مصر من الدول غير المشمولة بنظام الأفضليات المعمم فى الأسواق الرئيسية الثلاث والتى تتمتع فيها مصر بمعاملة تفضيلية ، وتتعرض بالتالى لتآكل لتلك المعاملة بسبب خفض الحواجز الجمركية فيها وهى الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة . ولذلك كان من اللازم حل مشكلة تآكل المعاملة التفضيلية ، وذلك بالاستفادة من الفرص التى ستظهر فى الأسواق الدولية نتيجة لجولة مفاوضات أوروجواى . وما يستتبع ذلك انتهاج سياسات تتبنى استكمال البنية الأساسية وتنوع هيكل الصادرات والاهتمام بتحرير التجارة وازدياد صادرات المنتجات ذات الميزة النسبية الأعلى وذات القدرة على المنافسة العالمية .

ويفيد ذلك بلا شك الاقتصاد المصرى أكثر من اعتماده على الأفضليات التجارية لدخول الأسواق العالمية .

وقد كانت الخطوات التى اتبعتها مصر فى السنوات الأخيرة ، من مشاركة فى جولة أوروجواى وإحراز تقدم لا بأس به فى إطار التحرير الاقتصادى والانتقال من سياسة إحلال الواردات إلى سياسات واستراتيجية ذات صبغة سوقية وتصديرية ، وسيلة تهدف إلى زيادة ودعم الكفاءة الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد المصرى وتخصيص أكثر فاعلية للموارد .

وتتوقف قدرة مصر على الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة التى تتهيأ من تحسين دخول الأسواق العالمية على الاستجابة السريعة للتغيرات اللازمة نحو

التوجه الانفتاحي وإجراءات تحرير الواردات واتباع تدابير من شأنها تشجيع قطاع التصدير وكذلك المواءمة بين الأهداف الاستراتيجية بالنسبة للموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات من جانب ، والمكاسب الممكن تحقيقها من خلال نظام تجارى دولى جديد من جانب أخر .

وفى مجال السياسة التجارية الزراعية نستطيع أن نميز بين أثرين :

الأول : أثر على المستهلك فى الدولة المستوردة ويتمثل فى تحمل المستهلك للزيادات المتحملة فى أسعار الأغذية وذلك بعد تحرير التجارة الزراعية كنتيجة لجولة أوروجواى .

الثاني : أثر على المنتج . وهو الأثر الناتج عن إلغاء الإجراءات غير الجمركية ، وهو ما يمكن تسميته بأثر التحول إلى التعريفة الجمركية (٩) . وقد ينتج عن هذا التحول زيادة فى التعريفات الجمركية (فى الأجل القصير) . لذلك فإن المنافع المترتبة على هذه التغييرات قد تأخذ أحد أوكل الأشكال الآتية وذلك بالنسبة للمنتجين المصدرين للسلع الزراعية : (أ) زيادات فى الصادرات ، (ب) إمكانية دخول الصادرات للأسواق العالمية (ج) درجة معينة من الاستقرار فى الأسعار فى الأسواق الدولية . وتعد هذه شروط ضرورية حتى يمكن أن تتحقق الكفاءة فى مجال الاستثمار الموجه لقطاع الزراعة . فى عام ١٩٩٢/٩١ بلغت نسبة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الزراعة حوالى ١١,٣% من مجموع الاستثمارات الكلية مقابل ١٢,٦% عام ١٩٨٦/٨٥ بزيادة قدرها ٣,١% عن عام ١٩٨٠ . وتأخذ فترة تنفيذ

تخفيضات الدعم الزراعى حوالى ست سنوات مما يعنى أن هنالك فرصة أو مهلة لمصر - غيرها من الدول المستوردة للأغذية - وهذا يؤكد ضرورة زيادة الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة واستقدام الأساليب التكنولوجية الحديثة وتحرير هذا القطاع من الاختلالات التى قد توثر على الإنتاج والعرض المحليين .

بصفة عامة ، ترتبط السياسات والمبادرات التى اتخذتها مصر فى السنوات الأخيرة فى مجال تحرير التجارة وكذلك ماتم اتخاذه من خطوات للإصلاح الاقتصادى ، يرتبط ذلك بالتزامات مصر فى إطار جولة أوروجواي ، مما سيعمل على أن تكون الأسواق أكثر انفتاحا ويزيد من درجة المنافسة فيها . كذلك فان تحرير التجارة ، وبخاصة الواردات ، قد يكون له آثار متمثلة فى الضغط على الصناعات المحلية ، وهنا يلزم اتخاذ إجراءات معينة تخفف من التهديدات المحتملة من زيادة الواردات وترشيد الإدارة الجمركية فى مجال التجارة الخارجية . من هذه الإجراءات مثلا الحاجة إلى وضع قوانين وضوابط لمكافحة الإغراق والتقييم الجمركى وبما يتمشى واتفاقية أوروجواي ، كذلك الجهود المستمرة فى تنفيذ استراتيجية السوق والتفاعل المستمر مع منظمة التجارة العالمية بما يوفر مناخا ملائما لتبادل الامتيازات على أساس المعاملة بالمثل بصدد دخول الأسواق وتحقيق التنسيق والتجانس فى السياسات الخاصة بدعم الصناعة وفتح الأسواق .

٤. الخاتمة :

استهدف هذا البحث تحليل لآثار جولة مفاوضات أوروجواى (١٩٨٦-١٩٩٤) على السياسات التجارية فى مصر .

عرضت الدراسة بصفة عامة ، لاتفاقية جولة أوروجواى كإنجاز وكخطوة هامة نحو تحرير التجارة المتعددة الأطراف ونحو نظام تجارى دولى جديد ، وتعرضت كذلك لمدى شمول هذه الجولة سواء فى مجال التدابير الجمركية وغير الجمركية وتغطيتها لمجالات وقطاعات جديدة كالقطاع الزراعى والمنسوجات والملابس وقطاع الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار. وبإدماج جميع الأنشطة التجارية فى نظام للمفاوضات الدولية يقوم على قواعد تتسم بالوضوح والشفافية وتقدم للدول الأعضاء وسيلة للدخول إلى الأسواق ظلت لفترة طويلة تمارس الحماية التجارية .

واتفاقية أوروجواى – بهذا المفهوم – يتوقع أن تسهم فى توسيع التجارة الدولية وفى ارتفاع النمو الاقتصادى . ويتوقف مقدار النفع من جولة مفاوضات أوروجواى على اقتصاد بلد ما كمصر على قدرة قطاعاتها الاقتصادية على الاستجابة للتغير ونمط وهيكل تجارتها ونوع السلع والدول الشركاء فى التبادل الدولى ونمط التفضيلات التجارية .

وقد أوضحت الدراسة ، أن أثر الاتفاقية على السياسات التجارية فى مصر يتوقف بصفة أساسية على البيئة الاقتصادية المحلية أكثر من اعتمادها على التغيرات فى الأسعار أو الأسواق الخارجية . وبالتالي فإن نجاح الاقتصاد المصرى فى تسهيل قيام بيئة تجارية ملائمة وفى تقليل التكاليف المترتبة على السعى إلى

استغلال الفرص التجارية القائمة أو خلق فرص جديدة سيؤثر بصورة كبيرة على قدرة الاتفاقية فى تسهيل التوسع التجارى والنمو الاقتصادى .

ومن ناحية القيود الواردة على مجالات الموارد الطبيعية والبيئة فى مصر ، تظهر الحاجة إلى سياسات اقتصادية من شأنها تشجيع الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد المتاحة . أى أن على الاقتصاد المصرى أن يوجه مزيد من التركيز على الأنشطة التصديرية ذات الميزة النسبية ، إذ أن الاتفاقية ستوفر مجالا واسعا لتطوير هذه المنتجات بتخفيض الحواجز التجارية التى أعاقت الصادرات إلى الأسواق التصديرية الرئيسية سواء فى الاتحاد الأوروبي أو اليابان أو أمريكا ، كذلك إلى الأسواق العربية والأفريقية .

وقد أوضحت الدراسة أن تحرير السوق اللاحق لمفاوضات أوروجواي يحتمل أن يؤدى إلى آثار سلبية تتمثل فى تآكل المعاملة التفضيلية لبعض المنتجات المصرية فى أسواق الدول الصناعية وزيادة الأنفاق على واردات الأغذية بسبب الارتفاع المحتمل على أسعار الأغذية .

ولعل من بين الآثار الممكنة لجولة أوروجواى ، أن التزامات مصر فى إطار هذه الجولة بالنسبة لدخول الأسواق تعكس مدى التقدم الذى أحرزته مصر فى تحرير النظم التجارية واصلاح النظم النقدية . ويتوقع أن توفر مشاركة مصر الفعالة فى منظمة الجات ١٩٩٤، الدخول فى الأسواق العالمية فى تلك المجالات التى تتمتع فيها بميزة نسبية .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن التغيرات فى نظام التجارة المتعددة الأطراف تشتمل على نتائج وآثار بالنسبة لسياسات التجارة الخارجية فى مصر . ولذلك ، فانه لكى

يحقق الاقتصاد المصرى أقصي منفعة ممكنة فأنه لابد أن يحقق تقدماً ملموساً فى مجال تحرير نظم التجارة الخارجية والمدفوعات .

وقد أوضحت الورقة أنه رغم ما سبق من نتائج فإنه مازال هناك عدد من القيود الكمية وعدد كبير من الرسوم الجمركية المرتفعة ، كما أن النظام الجمركى المصرى فى حاجة إلى الوضوح و" الشفافية " فضلا عن أثر القيود المتمثلة فى الرقابة على الجودة على عدد السلع .

وفى النهاية ، تجدر الإشارة إلى أن نتائج جولة أوروجواي يحتمل أن تعمل على تقوية اقتصاديات الدول الأعضاء - ومن بينها مصر - التى شرعت فى تطبيق الإصلاحات الهيكلية من خلال سياسات اقتصادية كلية فعالة لتحسين مقدرتها التنافسية وكفاءتها الإنتاجية فى مجالات الصناعات التحويلية . وهذا ما انتهجه الاقتصاد المصرى منذ بداية عام ١٩٩١ من إجراءات على مستوى كافة قطاعات الاقتصاد القومى من تحرير الأسعار واصلاح القطاع العام . ودفع عمليات الخصخصة . وبالإضافة إلى ذلك ، فان حجم التكاليف الناشئة عن ضياع المعاملة التفضيلية فى أسواق الدول المتقدمة يمكن تخفيضه بالتعويض ، وذلك من خلال تحسين فرص دخول الأسواق فيما بين البلاد النامية والبلاد العربية - وهو ما يعرف بالتجارة البينية . ويستلزم ذلك العمل على تحقيق تعاون إقليمي فى تحرير التجارة وتنسيق السياسات التجارية بما يواكب التجارة المتعددة الأطراف والنظام التجارى الدولى الجديد.

الهوامش :

١ـ حتى الآن وقعت ٨ دول عربية من أعضاء صندوق النقد العربي (البحرين ، مصر، الكويت، موريتانيا ،المغرب ،قطر، تونس والإمارات العربية المتحدة) على البيان الختامي لجولة أوروجواي وسوف تصبح من الأعضاء المؤسسين لمنظمة التجارة العلمية التي ستحل محل اتفاقية لعام ١٩٤٧.

١- GATT Secretariat,Nov.1991.

٢- الجات ،آلية استعراض السياسة التجارية ،مصر ١٩٩٢.

٣- المرجع السابق.

٤- World Bank – UNCTAD SMART Data Base ,1993

٥- تقرير الجات بعنوان:دخول السوق للسلع والخدمات .عرض عام للنتائج ،جنيف ١٩٩٤

٦- التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٤ ، ص ٢٤١ .

٧- المرجع السابق .

٨- التحول الى التعريفة يعنى احلال مكافئ التعريفة محل الاجراء غير الجمركى ، أى فرض رسم جمركى كاجراء حمائى عند الحدود .

المراجع

*البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة
*التقرير العربى الموحد، ١٩٩٤.
*الجات ، آلية استعراض السياسة التجارية ،مصر ١٩٩٢
*______،دخول السوق للسلع و الخدمات : عرض عام للنتائج ، جنيف ،١٩٩٤.

- *Brando ,A., Salazar , P. and Martin , W. (1993) , Implications of Agricultural Trade Liberalization for the Developing Countries ", Agricultural Economics ,PP .313 –343 .*
- *GATT Secretariat , (1993) , "An Analysis of the Proposed Uruguay Round Agreement , with Particular Emphasis on Aspects of Interest to Developing Countries , (Geneva) .*
- *ImF. (1994) ,"International Trade Policies : The Uruguay Round and Beyond " Vol. l. Principal Issues and Vol. ll. Background Papers , (Nov.)*
- *Ingoc, M. (1994) , "How Much Agricultural Trade Liberalization was Achieved in the Uruguay Round " The The World bank , International Trade Division , Mimeo , October.*
- *Yeats, A. , (1994) , " A Quantitative Assessment of the Uruguay Round's Effects and their Implications for Developing comities " , World bank , Memo.*

جدول (١)

تطور مفاوضات "الجات" فى اطار تحرير التجارة الدولية

السنة	جولة التفاوض	المشتركون	النتائج	مقدار الخفض فى التعريفة
١٩٤٩	جنيف	٢٣	تعريفات جمركية	
١٩٥١	أنسى	١٣	تعريفات جمركية	
١٩٥١	توركاى	٣٨	تعريفات جمركية	%٦٣
١٩٥٦	جنيف	٢٦	تعريفات جمركية	
١٩٦١-٦٠	ديلون	٢٦	تعريفات جمركية	
١٩٦٧-٦٤	كيندى	٦٢	تعريفات جمركية +مكافحة الاغراق (١)	%٥٠
١٩٧٩-٧٣	طوكيو	٩٩	تعريفات جمركية،اجراءات غير جمركية اطار العلاقات التجارية	%٣٣
١٩٩٤-٨٦	أوروجواى	١٢٧	تعريفات جمركية ، اجراءات غير جمركية الزراعة، المنسوجات و الملابس ، والخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية وتشغيل جهاز "الجات"	%٤٠

المصدر: *GATT Secretariat, (1993) , An Analysis of Proposed Uruguay Round: Agreement , With Particular Emphasis on Aspects of interest to Developing Countries*

(أ) على واردات المنتجات غير الزراعية (باستثناء المنتجات النفطية) فى الدول الصناعية الرئيسية .

جدول (٢) نسبة الواردات الخاضعة لمعدلات مثبتة

الدول	السلع الصناعية		السلع الزراعية	
	قبل الجولة	بعد الجولة	قبل الجولة	بعد الجولة
الدول المتقدمة	٩٤	٩٩	٨١	١٠٠
الدول النامية	١٣	٦١	٢٢	١٠٠
من كل المصادر	٦٨	٨٧	٦٣	١٠٠

المصدر : انظر مصدر الجدول رقم (١)

جدول (٣)

تخفيضات التعريفات الجمركية فى الدول المتقدمة على المنتجات الصناعية

حسب المصدر (قبل وبعد أوروجواى ١٩٩٤)

الواردات من	متوسط التعريفة الجمركية المطبقة		نسبة التخفيض
	قبل جولة أوروجواي	بعد جولة أوروجواي	
كل المصادر	٦,٣	٣،٨	٤٠
الدول النامية	٦،٨	٤،٣	٣٧

المصدر : مطبوعات الجات و من الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن التجارة فى السلع ، جدول التعريفات ، الجات ١٩٩٤ ، جنيف .

جدول رقم (٤)
مؤشرات الانفتاح فى تجارة السلع

المؤشر	متوسط الفترة ٨٠-١٩٨٦	متوسط الفترة ٩٠- ١٩٩٣
- نسبة الواردات الى الناتج المحلى الاجمالى	٢٤,٦	٢٢,٨
- نسبة الصادرات الى الناتج الاجمالى	٧,٤	٨,٤
- عجز الميزان التجارى /الناتج المحلى الاجمالى	١٦,٢	١٤,٤
- التغلغل التجارى /الناتج المحلى الاجمالى (أ)	٢٨,٩	٣١,٢

المصدر : بيانات التجارة الخارجية - البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية -اعداد مختلفة

(أ) مجموع تجارة البضائع كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى

جدول رقم (٥)

المؤشر	العدد	%	الجهة المانحة
أ-حصة الخطوط التعريفية المعفية أو المتمتعة بمعدلات تفضيلية :			بلاد
١-خطوط تعريفية معفية وفق معاملة الدول الاكثر رعاية	١١٩	١٠	الاتحاد
٢- خطوط تعريفية بدون رسوم تفضيلية	٩٥٥	٧٩	الأوربى

٣- مجموع الخطوط التعريفية المعفية من الرسوم (١+٢)	١٠٧٤	٨٩	
٤-خطوط تعريفية برسوم تفصيلية	٦٦	٥	
٥- خطوط تعريفية معفية من الرسوم أو برسوم تفصيلية (٣+٤)	١١٤٠	٩٤	
٦- خطوط تعريفية غير معفية من الرسوم وفق معاملة الدولة الأكثر رعاية	٧١	٦	
٧- مجموع الخطوط التعريفية المصدرة (٥+٦)	١٢١١	١٠٠	
ب -الهوامش التفضيلية : - الرسوم الجمركية على صادرات مصر - الهامش التفضيلى			الاتحاد الأوروبى اليابان ١,٣ % %٣,٩ -٢% -١,٥%

المصدر : World Bank – UNCTAD SMART Data Base, 1993

جدول رقم (٦)

صادرات مصر من السلع حسب فئات السلع الرئيسية

الصادرات	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	معدل النمو السنوى الثابت ٨٠-١٩٩٢
وقود ومواد خام	٦٩,٢	٧٣	٣٩,٧	٥٩,٣	٥١	%١٠
قطن خام	١٤	١١,٥	٨,١	١,٦	١,٧	%٠,٧-
منتجات صناعية	١٧	١٥,٤	٥٥,٢	٣٩,١	٤٧,٣	%٢٦,٦

المصدر: بيان الصادرات من البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادي – أعداد مختلفة.

جدول (٧)

نسبة الاكتفاء الذاتى للمنتجات الزراعية فى مصر ، ١٩٩٢

السلعة النسبة	الحبوب	القمح	الذرة	الشعير	الأرز	الخضراوات	السكر	الدواجن
(%)	٦٤,٤	٤٤,٢	٧٧,٦	١٠٠	١٠٨,٧	٥٥,٧	٨٤,٥	٩٩,١

المصدر :USDA. تقرير الزراعة والتجارة الدولية– أفريقيا الشرق الأوسط، ١٩٩٣.

منظمة التجارة العالمية

والآثار المترتبة على قيامها

إعداد

الأستاذ

عبدالرحمن فوزى

وكيل وزارة التجارة والتموين

رئيس الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية

رئيس جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية

مقدمـــة :

يسعدني أن أتواجد معكم اليوم في الندوة القومية الثانية بعنـــوان: "الاقتصـــاد المصرى في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالميـــة" ، والتـــى ينظمـــها مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بجامعة حلوان ، وممـــا لاشـــك فيـــه أن مناقشة الموضوعات المتعلقة بإتفاقيات منظمة التجارة العالمية والآثار المترتبة علـــى تنفيذها من الموضوعات الهامة التى ينبغي مناقشتها وتنمية الوعي العـــام بأهدافـــها حتى تتحقق الأهداف الوطنية على المستوى القومي العربي، وفي إطار تنمية الوعي ومعرفة الحقوق والالتزامات التي تترتب على تنفيذ هذه الاتفاقيـــات يـــأتي تدريـــب الكوادر البشرية كأحد المحاور الهامة في تنمية الوعي ونشـــر المعرفـــة، وبصفـــة خاصة تدريب الكوادر اللازمة للتعامل بكفاءة مع منظمة التجارة العالمية عن طريق الدورات المتخصصة بما يكفل خلق جيل جديد من المتخصصين في كل فرع فيـــها لتتمكن القطاعات الوطنية من استخدام آليات دورة أوروجواي بكفاءة .

ومن ناحية أخرى فإن التعريف بالإتفاقيات الخاصة بحماية الصناعة الوطنيـــة من الممارسات غير المشروعة في التجارة الدولية، وتأتي في رأينا فـــي أولويـــات التدريب ونشر الوعي والمعرفة لما لها مـــن آثـــار اقتصاديـــة واجتماعيـــة علـــى اقتصاديات الدول العربية واقتصاديات الدول النامية .

وكما تعلمون جميعاً فإن جولة أوروجـــواي للمفاوضـــات التجاريـــة متعـــددة الأطراف التي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من عام ١٩٩٥ قد تضمنت اتفاقات جديـــدة حول الدعم والرسوم التعويضية ومكافحة الإغراق، واتفاقاً عـــن أســـاليب الوقايـــة، ورغم أن موضوعي الدعم والإغـــراق سبق وأن تناولتهما جولـــة طوكيـــو والتـــي انتهت في

عام ١٩٧٩، بشأن تفسير تطبيق أحكام المادتين ٦، ١٦ من اتفاقية الجات والخاصة بالإغراق والدعم والرسوم التعويضية .

فقد جاءت جولة أوروجواي لتعالج أوجه القصور التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة وأدت إلى حدوث كثير من قضايا الإغراق والدعم التى كانت محلاً للمنازعات التجارية فيما بين دول الأعضاء شابها التقاعس عند تنفيذ حلها وتسويتها.

وقد اتسمت جولة أوروجواي في هذه الموضوعات بالعناصر الهامة التالية :

١- تحديد قواعد أكثر وضوحاً وتفصيلاً عن كيفية تحديد معنى الإغراق ، ومعايير تحديد الضرر الذي يحدثه الإغراق للصناعة المحلية ، والأساليب التى تتبع فى إجراء عملية التحقق في عمليات الإغراق ، وتطبيق إجراءات مكافحة الإغراق وفترة سريانها ، فضلاً عن تعريف الصناعة المحلية على وجه التحديد .

٢- تحديد معايير محددة عن كيفية تحديد أسعار تصدير السلع ومقارنتها بالقيمة العادية للسلعة ، وتحديد علاقة سببية واضحة بين الواردات بأسعار الإغراق والضرر الواقع على الصناعة المحلية .

٣- تحديد مفاهيم الدعم وفئات الدعم المحظور والدعم المسموح الذي لا يجب اتخاذ إجراء ضده والدعم الذي يمكن اتخاذ إجراء ضده والذي من شأنه الإضرار بالصناعة المحلية ، وفي الوقت نفسه يعترف الاتفاق بالدور الهام للدعم في برامج التنمية الاقتصادية للدول النامية وتحديد قائمة بالدول التي لا

تخضع صادراتها المدعومة لإجراءات فرض الرسوم التعويضية عليها ومن بينها مصر استناداً إلى معدل إجمالي الناتج القومي للدولة .

٤- الدور الفعال والقوي لجهاز تسوية المنازعات التي ستضطلع به منظمة التجارة العالمية والذي نأمل أن يكون فعالاً وقوياً ومنصفاً لحقوق الأطراف التجارية الصغرى في أية منازعات تكون طرفاً فيها .

وغنى عن البيان أن إجراءات مكافحة الإغراق أو إجراءات مناهضة الدعم أو الوقاية (الحماية ضد الزيادة في الواردات) ذات وجهين، بمعنى أن الدول وفقاً لأحكام اتفاقيات الإغراق والدعم والرسوم التعويضية والوقائية ، يمكن لها أن تقيم قضايا لحماية صناعاتها الوطنية من ممارسات الإغراق أو الدعم أو زيادة الواردات، كما يمكن أن تتعرض صادرات شركاتها للخارج لقضايا مقابلة من الدول الأخرى .

ومن هنا تبرز أهمية البرنامج التدريبي المنعقد وما تتضمنه من الإشارة إلى اتفاقيات خاصة بمكافحة الإغراق والدعم والإجراءات التعويضية والإجراءات الوقائية ضد الزيادة المفاجئة في الواردات .

إذ أن هذه القضايا تتسم بالتعقيد الشديد في النواحي القانونية والإجرائية، كما أن هذه القضايا لا تقتصر على النواحي القانونية فقط بل تمتد إلى الموضوعات الخاصة بالتحليل المالي والاقتصادي وكذلك تطبيق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

اتفاقيات المعالجة التجارية

١- اتفاق مكافحة الإغراق
٢- اتفاق الدعم والإجراءات
٣- اتفاق الوقاية

١- اتفاقية مكافحة الإغراق

وتقضى إتفاقية مكافحة الإغراق، على أنه عند بيع السلع المستوردة (المماثلة للسلع المنتجة في الدول المستوردة أو التى لها نفس مواصفاتها) بسعر يقل عن سعر بيعها فى السوق الوطنية للدولة المصدرة ، أو بسعر يقل عن سعر التكلفة الإجمالية، فهذا يعنى إغراق هذه السلع ، فى سوق الدولة المستوردة، وحيثما يسبب الإغراق ضرراً ، أو يهدد بذلك أو يعوق بشكل ملحوظ، إنتاج مثل هذه السلعة فى الدولة المستوردة لبيعها فيها ، فإنه يمكن للحكومة أن تفرض رسوم مكافحة الإغراق، لتلافى هامش (أو حجم) الإغراق أو الضرر ، وتتضمن هذه الاتفاقية قواعد تفصيلية كثيرة حول كيفية إثبات وقياس هوامش الإغراق ومتى وكيف يلحق الضرر بالإنتاج المحلى .

ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

تعريف الإغراق:

تعتبر السلع مغرقة إذا كان سعر تصديرها إلى المستوردين أقل من قيمتها العادية في بلد التصدير.

وسعر التصدير هو السعر الذي يدفعه المستورد المصدر له السلعة .

والقيمة العادية :

هي سعر بيع السلعة في بلد السوق المحلي للتصدير .

فإذا كان سعر التصدير أقل من القيمة العادية بعد إجراء التسويات اللازمة عندئذ يكون الإغراق قد حدث، والتسويات اللازمة المقصود بها هو مقارنة سعر التصدير بالقيمة العادية عند نفس المستوى التجاري وهو عادة سعر بيع المصنع ببلد التصدير مما يتطلب إجراء بعض الخصومات للتكاليف التي حدثت على أسعار التصدير والقيمة العادية حتى نصل إلى سعر بيع المصنع.

وعلى ذلك فإن سعر تصدير السلعة المستوردة هو السعر المدفوع من جانب المستورد مطروحاً منه : التكاليف ، المصروفات ، النفقات التي تدفع نظير إعداد السلعة للشحن إلى مصر والتي تعتبر إضافية على تلك التكاليف والمصروفات والنفقات التي تتحملها السلعة عادة عند بيعها للإستهلاك المحلي ببلد التصدير ، وعلى سبيل المثال تكاليف التعبئة والتكاليف من أجل التصدير.

ويطرح كذلك أي تكاليف ، مصروفات ونفقات تنتج عن عملية تصدير السلعة أو تنشأ بعد شحنها من بلد التصدير مثل: النولون البحري ، التأمين ، النولون البري ، رسوم دخول السفن إلى الميناء ، مصاريف التخزين في الميناء... إلخ.

وإذا لم تتمكن من حساب سعر التصدير طبقاً للطريقة السابقة، فإنه يمكن تحديد سعر التصدير على أساس محتسب (استنتاجي) على أساس أول عملية بيع داخل السوق السعودي للسلعة المدعى بإغراقها ويحسب سعر التصدير المحتسب على النحو التالي :

السعر عند أول نقطة لإعادة البيع في السعودية مطروحاً منه :

١- النولون إلى السعودية.
٢- التأمين.
٣- الرسوم الجمركية.
٤- ضريبة المبيعات.
٥- أتعاب سماسرة وتخليص.
٦- النولون داخل السعودية.
٧- المصروفات البيعية والإدارية.
٨- مصروفات أخرى.
٩- صافي الربح / الخسارة.
١٠- سعر التصدير المحتسب.

القيمة العادية المحتسبة :

إذا تعذر الحصول على معلومات بشأن القيمة العادية فإنه يمكن إستخدام القيمة العادية المقدرة باستخدام الطريقة التالية:

إجمالي التكاليف المقدرة للسلع في بلد التصدير/ المنشأ ، وعلى سبيل المثال فهي تشتمل على تكاليف المواد ، الأجور ، التكاليف الصناعية غير المباشرة بالإضافة إلى المصروفات العمومية والبيعية والإدارية ، ونسبة مناسبة من الربح.

هامش الإغراق:

وهو الفرق بين القيمة العادية وسعر التصدير كما تم تحديدها بعاليه ومجرد إثبات الإغراق لا يكفي لاتخاذ إجراءات مواجهة الإغراق وبدء تحقيق رسمي

لمكافحة الإغراق وإنما يتعين أن يسبب الإغراق ضرراً ، أو يهدد بحدوث ضرر ، أو يعوق بشكل ملحوظ إنتاج مثل هذه السلعة في السعودية .

ولذا فإن إثبات الضرر الواقع على الصناعة الوطنية شرط أساسي مع وجود الإغراق حتى يتمكن من فرض رسوم مكافحة الإغراق.

كيف يمكن إثبات الضرر الواقع على الصناعة الوطنية :

الضرر :

يتعين تقديم الدليل على وقوع الضرر في أية شكوى يتم تقديمها لسلطة التحقيق ولابد من وجود علاقة السببية بين الضرر الذي وقع على الصناعة وبين الواردات المغرقة، ومن ثم فلابد من وضوح أن الضرر الذي يحدث يعزى مباشرة لتلك الواردات ذات الأسعار المغرقة ، لذا فلابد من تقديم بيانات عن :

١- حجم الواردات بما في ذلك مدى زيادة الواردات زيادة ملحوظة أو أن هناك زيادة جوهرية محتملة في حجم الواردات سواء أكانت مطلقة أو نسبية أي بالنسبة للإنتاج أو الاستهلاك .

٢- أثر هذه الواردات على أسعار السلعة والسلع المثيلة المنتجة في سوق الدول المستوردة (السعودية) ، بما في ذلك تخفيض أسعار بيع السلع في السعودية بطريقة جوهرية (ملحوظة) ، أو الحيلولة دون زيادة الأسعار التي كان يمكن أن تحدث لولا وجود الواردات المغرقة .

٣- الأثر الناتج عن الواردات على الصناعة في الدول المستوردة (السعودية) ذات الصلة بما في ذلك الأثر الاقتصادي على الصناعة ممثلاً في النواحي التالية:-

آثار سعرية :

انخفاض في الإنتاج وانخفاض (فقد) المبيعات - فقد الحصة السوقية - انخفاض الأرباح - انخفاض الإنتاجية - انخفاض في استغلال الطاقة الانتاجية - انخفاض العائد على الاستثمار - زيادة المخزون.

وهذه البيانات المتعلقة بالضرر ينبغي تقديمها عن فترة ٣ سنوات سابقة على تاريخ تقديم الشكوى .

والآثار السعرية في الدولة المستوردة (السعودية) نتيجة الإغراق يمكن تحديدها على النحو التالي يحدث الفارق السعري حينما يكون سعر السلعة المستوردة أقل من سعر المنتج بالدولة المستوردة (السعودية) المقارن .

ويحدث انخفاض سعري حينما يتم تخفيض أسعار بيع السلعة المعنية محل التحقيق وذلك لمواجهة أسعار البيع للسلعة المستوردة المعنية.

ويحدث الكبت السعري حينما يتم منع الزيادة في أسعار بيع السلعة المعنية والذي يمكن أن يحدث لولا وجود السلع المستوردة المغرقة.

٢- اتفاقية الدعم والإجراءات :

وتنص هذه الاتفاقية على أنه عندما تستفيد السلع المستوردة (المماثلة للسلع المصنوعة فى الدولة المستوردة أو التى لها نفس مواصفاتها) من بعض أنواع الدعم آلتي تقدمها حكومة البلد الأجنبي، وحينما يسبب هذا الدعم ضرراً للسلع المثيلة بالدولة المستوردة ، أو يهدد بذلك ، أو يعوق بشكل ملحوظ، إنتاج مثل هذه السلع فيها، فإنه يمكن للحكومة أن تفرض رسوم تعويضية لمناهضته ، لتلافى أثر الدعم أو الضرر الذي يلحق بالمنتجين بالدولة المستوردة .

وتتضمن هذه الاتفاقية قواعد تفصيلية كثيرة ، حول ماهية الدعم ، ومتى تواجهه (تناهضه) وكيفية حسابه ومتى وكيف يحدث الضرر للمنتجين المحليين .

وغنى عن البيان أن هذه الإتفاقية تحدد ثلاثة أنواع للدعم (دعم مسموح به ، أو الدعم المحظور، أو الدعم القابل لاتخاذ إجراءات تعويضية) ولكل نوع من أنواع الدعم المشار إليه علاج مختلف .

تعريف الدعم والإجراءات:

يعرف اتفاق الدعم في المادة الأولى على أنه تقديم المساهمة المالية من الحكومة أو أي هيئة عامة في أراضي الدولة (عضو الاتفاقية) سواء كان ذلك

بتحويل الأموال بصفة مباشرة أو عن طريق تنازل الحكومة عن إيرادات حكومية مستحقة أو ترك حصيلتها (كالخصم الضريبي) .

كذلك يعد من قبيل الدعم ، تقديم الحكومة لسلع أو خدمات (بخلاف البنية الأساسية) أو شراء السلع ، كما يعد من قبيل الدعم ايضاً تقديم الحكومة المدفوعات لجهات تقوم بالتمويل أو أن تعهد بذلك أي هيئة خاصة أو توجه هذه الهيئة للقيام بأي عمل يعد من أعمال الدعم على النحو السابق بيانه .

كذلك فقد أضيف هذا النص إلى نص المادة السادسة من اتفاقية جات ١٩٩٤ ، ليدخل في مفهوم الدعم كل ما ورد في هذه المادة أيضاً ويشمل أي شكل من دعم الدخل أو دعم الأسعار.

وقد عالجت المادة الثانية الدعم المخصص (التخصص) لإحدى المؤسسات أو بواسطة إحدى مؤسسات لصناعة أو مجموعة من الصناعات ، بحيث تحصر السلعة المتاحة أو التشريع الذي تعمل بمقتضاه منح الدعم لهذه الجهات المخصصة دون غيرها.

الدعم المحظور:

خصص الإتفاق المادة الثالثة لتحديد أنواع الدعم المحظور فقرر بالإضافة إلى ما ورد في اتفاق الزراعة ، حظر الدعم المرتبط بشكل قانوني أو فعلي على مستوى الأداء التصديري، والدعم الذي يتوقف على استخدام السلع المحلية بدلاً من المستوردة .

مواجهة الدعم المحظور:

خصص الإتفاق نص المادة الرابعة لعلاج آثار الدعم المحظور من خلال فريق التحكيم وفقاً للقواعد والإجراءات المحددة لذلك بعد إجراء المشاورات بين الدولة المانحة والدولة المضارة.

صور الدعم التي يمكن اتخاذ إجراءات بشأنها:

ورد بنص المادة الخامسة بيان صور الدعم التي تؤدي إلى ظهور آثار سلبية والإضرار بالصناعة المحلية لإحدى الدول الأعضاء أو بمصالحها بل والتي تؤدي إلى إبطال المزايا المباشر وغير المباشرة التي يحصل عليها الأعضاء.

كذلك ورد بنص المادة السادسة إيضاح صور الدعم التي تؤدي إلى الأضرار الجسيم وتحديد معنى جسامة الضرر ، وذلك في حالة ما إذا كان إجمالي قيمة الدعم لعنصر ما يتجاوز ٥% ، الدعم الذي يغطي خسائر التشغيل التي تتحملها صناعة ما وكذلك الإعفاء المباشر من الديون التي تستحق للحكومة.

وجاء نص المادة السابعة بالإجراءات المتاحة لعلاج صور الدعم السابقة، فأتاحت هذه المادة - باستثناء ما ورد النص بشأنه في اتفاق الزراعة - طلب التشاور مع الأعضاء الأخرين لتوضيح حقائق الحالة ومحاولة الوصول لحل يرضى الطرفين ، وإذا فشلت المشاورات أمكن اللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات وفقاً للإجراءات المحددة.

صور الدعم المباح :

ورد نص المادة (٨) من الاتفاق ببيان صور الدعم الذي لا يمكن اتخاذ إجراءات في مواجهته ومن ذلك الدعم غير المخصص (وفقاً للمفهوم السالف تحديده) أو الدعم المخصص الذي يستوفي الشروط المحددة لذلك في الاتفاق .

كذلك يعد من قبل الدعم المباح ، ذلك الدعم الموجه لأنشطة البحوث والمساعدات المقدمة للمناطق التي تحتاج للتنمية الإقليمية داخل البلدان الأعضاء أو المساعدات غير المخصصة داخل المناطق المأهولة على أن يستوفى الشروط المحددة لذلك في الاتفاق .

ومما يعد دعماً مباحاً أيضاً كل دعم مقدم لتنمية التكيف مع متطلبات حماية البيئة في حدود الشروط المقررة لذلك بموجب الاتفاق.

وفي جميع الأحوال تلتزم البلدان الأعضاء بإرسال إخطار سابق على منح الدعم إلى اللجنة المختصة.

٣- اتفاقية الوقاية :

هناك حالات لا تخضع فيها السلع المستوردة لإغراق ، ولا تتمتع بدعم ، ومع ذلك تشكل منافسة شديدة للمنتجين بالدولة المستوردة .

ويمكن أن تكون هذه الزيادة فى الواردات زيادة مطلقة بمعنى الزيادة الفعلية فى السلعة المستوردة أو تتمثل فى الاستحواذ على نصيب الأسد من السوق للدولة المستوردة، أو قد تكون هذه الزيادة زيادة نسبية مقارنة بحجم الإنتاج أو الاستهلاك.

والهدف من اتفاق الوقاية أو تطبيق التدابير الوقائية الواردة في المادة (١٩) من اتفاقية "جات ١٩٩٤ " هو حماية الدول الأعضاء من تزايد كميات الاستيراد لبعض المنتجات (بالنسبة للإنتاج المحلي) في ظروف تلحق ضرراً جسيماً (أو تهدد بحدوثه) بالصناعة المحلية التي تنتج منتجات مشابهة أو منافسة لما يتم استيراده بشكل مباشر .

الضوابط المتعلقة باتخاذ إجراءات الوقاية :

أ- تبين الخطر والضرر

أكد نص المادة (٢) من الاتفاق بأن تلتزم الدول الأعضاء بعدم تطبيق أي إجراء وقائي على المنتجات الواردة من الخارج إلا بعد تحقيق كاف يثبت أن الاستيراد من هذا المنتج يتم بكميات كبيرة ومتزايدة - سواء بشكل مطلق أو نسبي - بالمقارنة بالإنتاج المحلي.

ويتبين من نص هذه المادة أن التدابير الوقائية تطبق على المنتج المستورد بغض النظر عن مصدره (م٢/٢).

ب- معايير تحديد الضرر الجسيم

ولقد أتت المادة (٤) بمعايير تحديد الضرر الجسيم (الخطير) والتهديد بحدوثه. ولقد تم تعريف الضرر الجسيم بأنه: "الإضعاف الشامل للصناعة المحلية بشأن منتج معين".

كما عرفت التهديد بالضرر الجسيم بأنه "الضرر وشيك الوقوع" متطلبه أن يتم تحديد ذلك بناء على وقائع ثابتة وليس على مجرد الإدعاء والتكهن أو بالاستناد إلى احتمالات بعيدة الحدوث .

وقد تطلبت ذات المادة (٤) أن يتم تقييم الضرر الجسيم أو الوشيك الحدوث في ضوء جميع العوامل ذات الصلة وفقاً لمعايير موضوعيـــة ووقـــائع قابلـــة للقيـــاس ولاسيما معدل الزيادة في الواردات من المنتجات وحجمها والتغيرات الطارئة علـــى مستوى المبيعات والإنتاج والإنتاجية واستغلال الطاقات والأرباح والخسائر .

كذلك فقد تطلبت ذات المادة - وتحقيقاً للشفافية وتمهيداً لحق المتضـــرر فـــي اتخاذ الإجراءات المناسبة أن تنشر السلطة المعنية في الدولة تحليلاً تفصيلياً للقضيـــة محل التحري بالإضافة إلى بيان العلاقة بين العوامل السالف الإشارة إليها.

وهذه الاتفاقيات الثلاث تتضمن المبادئ الأساسية التالية:-

١- الشفافية في كافة الإجراءات المقترحة.

٢- المشاركة الكاملة من قبل كافة الأطراف المعنية

(المصدرون والمنتجون بالدول المصدرة - المستوردون بالدول المســـتوردة - حكومات الدول المصدرة - المنتجون بالدول المستوردة) .

٣- مراجعة قضائية مستقلة .

٤- عمليات حسابية دقيقة لمقدار الإغراق أو لمقدار الدعم .

٥- اتخاذ جميع الخطوات المنطقية والمعقولة لاستخدام معلومات مقدمة من قبـــل المصدرين .

٦- إجراءات التحقيق وتتمثل :

أ- تمثيل الصناعة .
ب- حق الدفاع .
ج- الإثبات - الأدلة والبراهين - النتائج - حق التعقيب على النتائج.
د- إتاحة كافة المعلومات .

ومن أهم مبادئ الإثبات التي قررتها الاتفاقيات:

- حق الأطراف المعنية في الرد على الادعاءات والأدلة المقدمة والحق في حماية المعلومات السرية.
- الحق في التعقيب على النتائج قبل إصدار القرارات النهائية أو المبدئية.

- حق التفاوض.
- مبدأ عدم قبول الادعاءات الشفهية.
- تقديم الادعاء والدفاع كتابة ومبدأ المواجهة بالدليل.
- حق الإطلاع على المستندات المقدمة (غير السرية).

٧- إثبات الضرر المادي أو الخطير الواقع على الصناعة.
٨- إثبات علاقة السببية بين الإغراق أو الدعم أو زيادة الواردات والضرر الواقع على الصناعة الوطنية.
٩- آلية لفض المنازعات التنافسية عند تطبيق أحكام هذه الاتفاقيات في حالة مخالفة أية دولة لمبادئ وأحكام هذه الاتفاقيات بما يؤثر على صادرات الدول التي طبقت عليها الإجراءات.

وفيما يلي شرح للإجراءات التي تضمنتها الاتفاقيات الثلاثة والتي تتشابه إلى حد بعيد في الاتفاقيات المعنية.

الإجـــراءات :

وقد تضمنت الاتفاقيات الثلاث المشار إليها العديد من الإجراءات والخطـــوات التى يتعين الالتزام بها بحيث تأخذ سلسلة من المراحل - حددتها اتفاقيـــات منظمـــة التجارة العالمية بضمان أن المعلومات والأدلة الضرورية إنما تقدم ، لتبرير الانتقـال إلى كل مرحلة من المراحل المتعاقبة حيث تنطـــوي العمليـــة علـــى سلســـلة مـــن الاختبارات، لابد أن تجتازها كل شكوى قبل إنتقالها إلى المرحلة التالية من مراحـــل البحث والتقصى ، ولابد أن يتم كل شئ كتابة حتى آخر مرحلة من مراحل البحـــث والتقصى، حينما تتاح الفرصة لمختلف الأطراف لتقديم أســـانيدهم وحججـــهم أمـــام بعضهم البعض ، وقبل أن تقرر سلطة التحقيق أية قرارات إيجابية أو سلبية .

الشكـــــــــاوى :

تبدأ العملية حينما تودع لدى سلطة التحقيق شكوى مكتوبـــة تقدمـــها إحـــدى الصناعات بالدول المستوردة – أو من ينوب عنها – التى تنتج سلعة معينة – ويمكن أن يقدم الشكوى أحد المنتجين في صناعة معينة ، أو عدد منهم ، أو اتحـــاد يمثـــل هؤلاء المنتجين أو إحدى النقابات ذات الصلة (بالنيابة عن الصناعة) ويتعين تقديـم الشكوى من جانب الصناعة – أو من ينوب عنها – بحيث لا يقل بصفة عامة مـــن يؤيد الشكوى عن نصف عدد المنتجين فى الصناعة المعنية ولا يجوز تقديم الشكوى من قبل المستهلكين أو المستوردين أو المصدريـــن أو المنتجيـــن فـــى الصناعـــات الأخرى أو من قبل ذوى المصالح الأخرى .

ويتعين على الجهة الشاكية الإدعاء – والتى يطلب منها إثبات بـــالدليل- بـــأن الصناعة المحلية تتعرض لأضرار حادة بسبب إستيراد منتجات مثيلة لمـــا تنتجـــه الصناعة المحلية . ويتعين كذلك على الجهة الشاكية الإدعاء بأن السلع المســـتوردة

مغرقة أو مدعومة وأن ما تسببه من أضرار إنما يرجع إلى تلك الحقيقة . ومن الناحية الأخرى يجوز للجهة الشاكية الإدعاء بأن السلع - فيما هي غير مغرقة ولا مدعومة - يجرى استيرادها بكميات متزايدة ، وبشروط من شأنها إلحاق أضرار بالغة بالمنتج المماثل التي تقوم بإنتاجه .

المطلوب من الشاكي - أساساً- تقديم معلومات وأدلة كافية لإقامة قضية منطقية تقوم على أن الواردات مغرقة أو مدعومة وأن ذلك يسبب أضراراً ، أو أن الواردات تستحوذ على نصيب متزايد من السوق فى حالة الإجراءات الوقائية وأن ذلك يسبب أضراراً .

ويتعين تقديم الشكاوى كتابة ً ، ولابد من توفير قدر كبير من المعلومات أو الأدلة التى تعزز الشكوى. ويتعين على الشاكى تقديم معلومات سرية عن أعمالهم لإثبات الضرر الواقع عليهم ويحظر الاتفاقات على سلطة التحقيق وعلى العاملين فيها، إستغلال هذه المعلومات السرية فى أي غرض خلاف دراسة الشكوى والبحث والتقصى والحكم فيها ومحظور على سلطة التحقيق والعاملين فيها إفشاء هذه المعلومات لأي شخص أو إدارة حكومية أو شركة وعلى الشاكى - فى نفس الوقت- تقديم نسخة من المعلومات غير السرية من الشكوى التى قبلتها سلطة التحقيق حتى يتسنى للأشخاص الأخرين والشركات والحكومات التى قد تتأثر أن ترد على ما جاء فيها . وغالباً ما تكون هى نفس النسخة من الشكوى مع حذف الأرقام السرية وترك مكانها خالياً ، ولكن تظل طبيعة المعلومات والأدلة قابلة للبحث والتمحيص وتسرى نفس القواعد المتعلقة بالحفاظ على السرية - وتقديم نسخ من المعلومات غير السرية - على المعلومات من جميع المصادر فى كافة مراحل البحث .

استيفاء الشكوى :

عندما تتلقى سلطة التحقيق المعلومات والادلة الكافية، بما يسوغ لـــها إعتبـــار الشكوى مستوفاة المستندات أو حينما تتلقى كل ما يســتطيع الشـــاكي تقديمـــه مـــن معلومات وأدلة فإنها تتخذ قراراً بشأن ما إذا كانت الشكوى (مستوفاة المســتندات) أم لا . وإذا قررت سلطة التحقيق أن الشكوى غير مستوفاة المستندات، يتـــم إخطـــار الشاكي بأنه لن يعاد النظر فى الشكوى مع إبداء الأسباب وأوجـــه القصـــور التـــي تشوبها.

أما إذا كانت الشكوى مستوفاة المستندات، فإنه يتعين على سلطة التحقيق فـــى هذه الحالة أن تقرر ما إذا كان الشاكى قد قدم من المعلومات والأدلة ما يكفى لوضع أساس منطقى للبدء فى عملية البحث والتقصى ، ويتعين على سلطة التحقيق البـــت فى عدد من المسائل :

١- هل الجهة التى تقدمت بالشكوى هى الصناعة المحلية أو من ينوب عنها ؟

وعادة ما يمثل أصحاب الشكوى ٥٠% أو أكثر من المنتجين للســـلعة المثيلـــة للسلعة المستوردة والذين لا يرتبطون بالمستورد أو المصدر للسلعة والذيـــن لا يستوردون السلعة أنفسهم (ويجوز للإدارة فى حالات خاصة أن تجعل النســـبة أقل من ٥٠%) .

٢- هل توجد أدلة كافية على أن السلع المستوردة مغرقة أو مدعومـــة أو أنـــها تستحوذ على نصيب متزايد من السوق ؟

٣- وهل ثمة أدلة كافية على أن هذه الواردات نفسها تسبب ضـــرراً للمنتجيـــن، وليست العوامل الأخرى ؟

وتتخذ سلطة التحقيق القرار بشأن القيام بعملية البحث والتقصى من عدمه . فإذا قررت سلطة التحقيق عدم القيام بعملية البحث والتقصى لأن ما ورد فى الشكوى من معلومات وأدلة لا يبرر ذلك فإن عليها أن تخطر الشاكي موضحة بالتفصيل أسباب عدم التحقيق فى الشكوى، أما إذا أطمئنت سلطة التحقيق إلى وجود أدلة كافية فسوف تقوم رسمياً بعملية البحث والتقصى.

مباشرة عملية البحث والتقصى :

تبدأ عملية البحث والتقصى رسمياً بنشر إشعار فى الجريد الرسمية وإرساله لجميع المنتجين والمستوردين والمصدرين المعروفين وللدولة المصدرة . وتقوم سلطة التحقيق فى نفس الوقت بإرسال إستمارات الإستبيان التى أعدتها خصيصاً لهذا الغرض إلى المنتجين المحليين والمستوردين والمصدرين وإلى الدول المصدرة (فى حالات الدعم) وفى بعض الأحيان إلى الجهات الصناعية التى تستخدم السلعة ، أو كبار المتعاملين فى السلعة فى مصر، ويتم تحديد موعد نهائي لكي يتقدم هؤلاء الأشخاص بردودهم (عادة ٣٧ يوماً من تاريخ إرسال إستمارة الإستبيان) كتابة إلى سلطة التحقيق ، ويتاح لبعض الأشخاص خلاف المنتجين والمصدرين والمستوردين والحكومات – على سبيل المثال– الذين يمثلون المستهلكين أو المصالح المتنافسة – الفرصة للمشاركة .

وتسرى هنا نفس القواعد المتعلقة بالحفاظ على سرية المعلومات وضرورة تقديم نسخة من المعلومات غير السرية المقبولة لدى سلطة التحقيق وعلى إمتداد البحث والتقصى، وإذا لم تقتنع سلطة التحقيق بسرية المعلومات، أو أنها تحتاج إلى الحفاظ عليها أو أن النسخة غير السرية تكشف عن طبيعة الأدلة ، بينما تحافظ على سريتها ، فإن سلطة التحقيق تستطيع أن ترفض قبول المعلومات أو إستخدامها وأنه لمن مصلحة المنتجين المحليين تقديم معلومات مقبولة لأنهم يسعون جميعاً وراء

مطلب المعالجات التجارية ومن ثم يقع على كاهلهم عبء تقديم البراهين التى تبرر هذا المطلب وفى مصلحة المستوردين والمصدرين والدول المصدرة تقديم معلومات مقبولة كذلك لأنهم فى حالة عدم توفير هذه المعلومات تجيز اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للإدارة إستخدام "**أفضل المعلومات المتاحة**" وهى عادة ما تكون المعلومات الواردة في الشكوى الأصلية ، ومن المرجح أن يكون فيها تحامل على تلك الأطراف ومن ثم فإن لديهم الحافز على تقديم ردودهم كاملة وفى الموعد المحدد .

فإذا لم تقدم الإجابات في صحيفة الاستبيان في خلال المدة المحددة لذلك فإنه يجوز عدم النظر إليها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار في المرحلة التالية (مرحلة القرار المبدئي) ، التي يمكن أن تسفر عن إجراءات حدودية مؤقتة (مثل رسوم مكافحة الإغراق أو الرسوم التعويضية والرسوم الجمركية المؤقتة في حالة زيادة الواردات) في عملية البحث والتقصي ويجوز للإدارة – فى حالات استثنائية واستجابة لالتماسات فردية مبنية على أسباب تعززها – مد فترة تلقى الردود عندما تسمح مدة البحث والتحقيق بذلك.

القـــرار المبدئــي :

تقوم سلطة التحقيق بإصدار قرار مبدئي في خلال مدة لا تقل عن ستين يوماً من بدء عملية البحث والتقصي .

وإذا كان القرار المبدئي سلبياً – بمعنى أن شروط استمرار عملية البحث والتقصي، ليست متوفرة، فيما يتعلق – مثلاً بأدلة الإغراق أو الدعم أو زيادة الواردات أو أدلة الأضرار بالمنتجين – ينبغي شرح أسباب سلبية القرار أو الحكم . وترسل نسخ من القرار لجميع الأطراف التي شملها الموضوع ، وينشر إشعار بالقرار فى الجريدة الرسمية ، ويغلق باب البحث والتقصي في الموضوع .

أما إذا كان القرار المبدئي إيجابياً - بمعنى توفر شروط استمرار عملية البحث والتقصي- فإن العملية تنتقل إلى المرحلة التالية . ويحصل جميع الأطـراف علـى "**إشعار بالقرار المبدئي**" تبين فيه جميع المراحل الباقية ، والمدد الزمنية . وتتـاح للأشخاص المعنيين الذين لم يعلنوا عن رغبتهم من قبل فى الاشتراك فـي عمليـة البحث والتقصي - مثل منظمات المستهلكين وممثلي الجهات المنافسة وغيرهم ممـن يتأثرون مباشرة من الناحية المالية - تتاح لهم فرصة أخرى للتقدم بإشعار للحضـور وللمشاركة مشاركة كاملة فى المراحل الباقية من عملية البحث والتقصي .

ويلخص القرار المبدئي أسباب إيجابية القرار واستمرارية البحـث والتقصـي ويعرض الهوامش المقدرة للإغراق أو الدعم ، في حالة الشكاوى من الممارسـات التجارية غير العادلة (الإغراق أو الدعم) أو حصة السـلعة مـن السـوق فـي الممارسات التجارية العادلة ، في حالـة شـكاوى الإجـراءات الوقائيـة (زيـادة الواردات) . ويمكن للمصدرين الذين يرغبون في مناقشـة هوامـش الإغـراق أو الدعم، كلا على حدة أن يفعلوا ذلك مباشرة مع سلطة التحقيق في لقاءات مكاشفة تتم كلا على حدة . وتقوم سلطة التحقيق تلقائياً بإصدار تعليمات لمصلحة الجمارك حتى تشرع في فرض رسوم مؤقتة ، أو الحصول علـى ضمانـات ، إزاء الـواردات المغرقة أو المدعومة . ويجوز في حالات زيادة الواردات أن يقرر فرض إجراءات وقائية مؤقتة ، وإذا كان القرار النهائي سلبياً أو قرر رسوماً أقل من الرسوم المؤقتـة - فإنه يتعين رد الرسوم المؤقتة التي تم تحصيلها أو رد الفرق إن كـانت الرسـوم المؤقتة أقل .

التعهـد (التعهد السعري) :

عقب صدور قرار مبدئي إيجابي، يجوز لسلطة التحقيق أن تناقش مع المصدرين، أو الدول المصدرة إمكانية تقديم تعهدات منهم للتخلص من الممارسات التجارية غير العادلة وإزالة آثارها على الصناعة. والتعهد أمر طوعي، لا يصدر إلا من المصدرين أو الدول المصدرة وبإرادتهم الحرة . وتقبل سلطة التحقيق التعهد حينما يغطى بشكل ملموس جميع الواردات التي ثبت أنها تتمتع بهوامش من الإغراق أو الدعم ، ولا تسرى التعهدات على عمليات البحث والتقصي المتعلقة بالإجراءات الوقائية .

وفى حالة الإغراق، يكون التعهد مع المصدر الأجنبي، الذي يدخل في تعاقد كتابي مع حكومة الدولة المستوردة لزيادة أسعار الصادرات، للتخلص من الإغراق وإزالة الضرر الذي يلحق بالمنتجين المصريين.

وفي حالة الدعم، يجوز أن يكون التعهد مع المصدر الأجنبي (بموافقة الحكومة المصدرة) لتعديل الأسعار، بغية التخلص من مزايا الدعم، وإزالة الضرر الذي يلحق بالمنتجين. ومع ذلك فإن الأرجح أن يكون التعهد، تعاقداً مع السلطات الحكومية العليا في الدول المصدرة للاضطلاع بعمل اللازم. إما لإزالة آثار الدعم على السلع المصدرة إلى الدول المستوردة، أو الحد من هذه الآثار، وإما لإتخاذ إجراءات أخرى لإزالة الضرر الذي لحق بالمنتجين .

وسلطة التحقيق ليست مطالبة بقبول التعهدات ، ولا تفعل ذلك ، إلا إذا أيقنت أن التعهد يوفر حماية فعالة إزاء الممارسات التجارية غير العادلة . وعند قبول التعهد بوقف عمليات البحث والتقصي (والرسوم المؤقتة) ما لم يطلب المصدرون والدول المصدرة سير عمليات البحث والتقصي حتى صدور القرار النهائي ،

وتجرى متابعة تصرفات المصدرين والدول المصدرة . ويمكن للإدارة إلغاء العمل بالتعهد ، إذا لم يتم الوفاء بشروط التعهد وأحكامه ، من جانب المصدرين أو الدول المصدرة ، أو إذا إرتأت سلطة التحقيق أن التعهد لم يعد يخدم الغرض الذي صدر من أجله ويسفر إلغاء التعهد عن استئناف عملية البحث والتقصي ، استئنافاً عاجلاً وتطبيق الرسوم المؤقتة . وإذا قام أحد المصدرين أو الدول المصدرة بإنتهاك أحكام وشروط التعهد ، وكان هناك قرار نهائي إيجابي ، فإنه يجوز للإدارة أن تقرر تطبيق الرسوم التعويضية بأثر رجعى ، لتغطية حجم الانتهاك كله أو بعضه .

ويجوز أن يستمر التعهد لمدة قد تصل إلى خمس سنوات ، ويجوز مدها ، إذا اقتضت عملية المراجعة الكاملة (وهى تعادل عملية بحث وتقصى جديدة) ، بأن التعهد لا يزال مطلوباً لمنع استئناف الممارسات التجارية غير العادلة ، وما يترتب عليها من أضرار .

المذكرات المكتوبة وجلسات الإستماع :

يمكن للمنتجين والمستوردين والمصدرين وغيرهم ممن تقدموا بالإشعار المطلوب أن يتقدموا بمذكرات وأدلة وأسانيد مكتوبة (ولابد لكل وثيقة سرية أن يكون لها نسخة غير سرية) وأن يتلقوا نسخاً من المذكرات غير السرية للآخرين . والمواعيد النهائية لتقديم وتوزيع الوثائق والمستندات يبين فى الإشعار بالقرار المبدئي ، ويتقدم المنتجون المحليون بمذكراتهم أولاً ، يتلوهم – بعد قرابة أسبوع – المستوردون ، والمصدرون ، وغيرهم وبعد ذلك بقرابة أسبوع ، يتم تلقى ردود المنتجين المحليين على المذكرات السابقة . وبعد قرابة أسبوع أخر تقوم سلطة التحقيق بعقد جلسات استماع لمدة ثلاثة أيام ، وخلال هذه الفترة يمكن لنفس

الأطراف عرض خلاصة مذكراتهم وحججهم شفوياً أمام بعضهم البعـــض ، للــرد على حججهم بعضهم البعض وتفنيدها ويظهرون فى جلسات الاستماع بنفس الترتيب الذى كانت عليه مذكراتهم . ويخصص اليوم الأول للمنتجيـــن المحليين لعـرض قضيتهم ، ويخصص للمستوردين والمصدرين وغيرهم يوم ونصف لعرض قضيتهم والرد على دعاوى المنتجين المحليين ، ويخصص نصف اليوم الأخـــير للمنتجيـــن المحليين للرد على ما عرضه المستوردون والمصدرون ، وغيرهم .

القـــرار النهائي :

يتعين على سلطة التحقيق إصدار القرار النهائي بعد ٩٠ يوماً مـــن الإشـــعار بالقرار المبدئي في حالة الإغراق أو الدعم ، وبعد ١٢٠ يوماً من الإشعار في حالة الإجراءات الوقائية وإذا كان القرار سلبياً ، تصدر سلطة التحقيق في نفـس الوقــت أمراً إلى مصلحة الجمارك تلزمها فيه بوقف تنفيذ الإجراءات المؤقتة ، وترد فيه مـا حصلته وفق مقتضيات القرار النهائي .

ويعنى القرار النهائي بجمع الأدلة والأسانيد التى طرحت أثناء عملية البحـــث والتقصي ، وبعرض ما انتهت إليه سلطة التحقيق من استنتاجات وقـــرارات ، ومـــا رفعته من توصيات للسلطة المختصة . وتصدر سلطة التحقيق أحكاماً قطعية بالنسبة لهوامش الإغراق والدعم ، وتتقدم بتوصياتها فيما يتعلق بالإجراءات الوقائيـــة كمـــا تعرض أراء ممثلي المستهلكين ، والجهات المنافسة ، وممثلي الصناعـــة ، وكذلــك طلبات الاستثناء من بعض الإجراءات ، وتتقدم بتوصياتها بشأن هذه الموضوعـــات مع إبداء الأسباب التي تراها بخصوص كل منها .

وينشر في الجريدة الرسمية إشعار بالقرار النهائي ، وترسل نسخة من الإشعار والقرار إلى نفس الأطراف في القرار المبدئي ، مضافاً إليهم أولئك الذين قدموا إشعارات بالحضور.

الإجراءات القطعية :

يجوز فرض مستوى أقل من الرسوم أو الإجراءات الوقائية الأخرى ولايجوز فرضها بمستوى أكبر مما تم حسابه لهامش الإغراق أو مقدار الدعم.

مدة الإجراءات :

يمكن أن تستمر الرسوم القطعية لمكافحة الإغراق أو الدعم، والتعهدات، سارية لفترة تصل إلى خمس سنوات. وإذا كان ثمة تغيير جوهري في الظروف، قبل انقضاء هذا الأجل، فإن أي طرف يستطيع أن يطلب إلى سلطة التحقيق، إجراء عملية مراجعة (كأنها عملية بحث وتقصي جديدة) . وقد تسفر المراجعة عن توصية ، بتعديل أو مد الإجراء القطعي . وقبيل انقضاء أجل التعهد أو الرسوم القطعية لمكافحة الإغراق أو الدعم. وتقوم سلطة التحقيق بنشر وتوزيع إشعار على جميع الأطراف في عملية البحث والتقصي الأصلية، مفاده قرب انقضاء أجل الإجراءات. ويجوز لأي من هذه الأطراف، أن يتقدم لسلطة التحقيق بأدلة أو أسانيد، لإقناعها بإجراء عملية مراجعة، لتقرر بناء على ذلك ما إذا كان ينبغي مد أجل الإجراءات أم لا، وإذا قررت سلطة التحقيق بأن ثمة أدلة كافية تبرر عملية المراجعة فإنها تقوم بنشر وتوزيع إشعار بهذا الشأن. وتظل الإجراءات القطعية، والتعهدات ، سارية كما هي أثناء عملية المراجعة .

والقصد من وراء الإجراءات الوقائية، السماح للصناعة المحلية بأن تتواءم مع ظروف المنافسة التجارية العادلة للواردات أثناء فترة الإجراءات . ويتم التدرج في

الإجراءات الوقائية – عموماً على امتداد فترة تطبيق الإجراءات – لضمان السير في عملية المواءمة من جانب الصناعة المحلية . وبصفة عامة يمتد أجل الإجراءات الوقائية لمدة تصل إلى أربعة أعوام ، ولكن يجوز مدها من قبل الوزير لمدة إجمالية تصل إلى عشر سنوات (بما فيها فترة المد) .

تطبيق الحماية التجارية في دول العالم والدول العربية :

لقد كان لدخول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ وأثرها المباشر في الحد من أساليب الحماية التقليدية باستخدام القيود الكمية للحد من الواردات ولحماية الصناعة ، وانعكس ذلك على اتجاه الدول وبصفة خاصة استخدام الجات لمكافحة الإغراق بصفة خاصة لتحقيق الحماية للصناعات الوطنية وتعاظمت الآن على الساحة الدولية قضايا الإغراق وأصبحت من الموضوعات الهامة على الساحة الدولية .

وبلغت عدد القضايا التي أقيمت في النصف الثاني من عام ١٩٩٧، ٥٨١ قضية إغراق، منها ١٩٧ قضية أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية، ١٠٢ قضية أقامها الأتحاد الأوروبي، ٥٢ قضية أقامتها كندا، ٣٦ قضية أقامتها البرازيل، ولانجد أية قضايا أقامتها أي من الدول العربية في هذا المجال .

وبتحليل هذه القضايا نجد أن الدول الكبرى هي المستفيد الأكبر من تطبيق أحكام هذه الاتفاقيات لتحقيق الحماية لصناعاتها ونجد في ذات الوقت أن الدول العربية سواء الأعضاء بالمنظمة أو غير الأعضاء لم تعطى الأهمية المناسبة لاتفاقات الحماية التجارية أو المعالجة التجارية، ولم تعمل حتى الأن على إنشاء

الأجهزة الحكومية المعنية بتطبيق هذه الاتفاقات ، باستثناء مصر التي أنشأت جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية منذ عامين وقامت بالفعل باتخاذ عدد من الإجراءات لحماية صناعاتها الوطنية ضد ممارسات الإغراق أو الدعم أو الزيادة في الواردات.

التجربة المصرية في تطبيق الحماية التجارية :

إن مصر جزء من العالم ولا يمكن أن تعزل نفسها عن التطورات الجديدة في ظل النظام التجاري الدولي الجديد الذي حددته منظمة التجارة العالمية، خاصة أن مصر قد أوفت بشروط العضوية الأصلية في هذه المنظمة في مؤتمر مراكش (أبريل ١٩٩٤) وقد وافق مجلس الشعب على الأنضمام إلى عضوية هذه المنظمة .

وإذ أصبحت مصر عضواً في منظمة التجارة العالمية إعتباراً من ١٩٩٥/٦/٣٠ ، وذلك بعد مرور ثلاثين يوماً من إيداع وثائق التصديق على الاتفاقية المنشئة لها والوثيقة الختامية المتضمنة للاتفاقات ، التي أسفرت عنها جولة أوروجواي ومن بينها اتفاقات ثلاثة تتعلق بمكافحة الإغراق ، الدعم والرسوم التعويضية ، الوقاية من الزيادة المفاجئة في الواردات .

وهذه القضايا تتضمن العديد من الإجراءات الفنية والقانونية التي يتعين الالتزام بها ، لذا فقد بادرت الحكومة ممثلة في وزارة التجارة بحسب أنها الوزارة المسئولة عن تجارة مصر الخارجية بإنشاء جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية لتطبيق الاتفاقيات في مصر، ولقد كان إنشاء سلطة التحقيق الجديدة أمراً ضرورياً لأن قواعد الاتفاقيات فنية للغاية .

ويضطلع الجهاز الجديد بإدارة وتطبيق اتفاقيات المعالجات التجارية في مصر وتلتزم سلطة التحقيق – من الناحية القانونية – بقواعد هذه الاتفاقيات وإجراءاتها.

وقد تم البدء في إنشاء هذا الجهاز مع بداية عام ١٩٩٤ ، ونظراً لأن تطبيق قواعد هذه الاتفاقيات يحتاج إلى خبرات قانونية واقتصادية ومحاسبية فضلاً عن الخبرات المتخصصة في مجال تطبيق هذه الاتفاقيات وإجراءاتها، فقد تم إعداد برنامج تدريب مكثف كما يلي :

تدريب كوادر الجهاز :

١- تدريب كوادر الجهاز بالأجهزة المماثلة بالإتحاد الأوروبي، وكندا، ونيوزيلاندا لفترات تتراوح ما بين ٣ - ٦ شهور.

٢- تنظيم عدد من البرامج التدريبية بمصر بالتعاون مع سكرتارية منظمة التجارة العالمية من خلال خبراء المنظمة أو الخبراء الدوليين في هذا المجال .

٣- استقطاب عدد من الخبراء الدوليين للعمل مع الجهاز بمصر لفترة سنة لإعداد هيكل الجهاز وتدريب العاملين به .

٤- مشاركة العاملين بالجهاز في كافة الدورات التدريبية التي تنظمها منظمة التجارة العالمية في مجال مكافحة الإغراق أو الدعم أو الوقاية .

٥- مشاركة العاملين بالجهاز في اجتماعات اللجان الدورية للإغراق أو الدعم أو الوقاية بمنظمة التجارة العالمية والتي تعقد مرتين سنوياً .

٦- التعاقد مع عدد من الخبراء الأجانب للعمل مع الجهاز في القضايا التي يقوم بالتحقيق فيها لتقديم الخبرة الفنية والاستشارية .

٧- تنظيم عدد من الدورات التدريبية المتخصصة بمصر للعاملين بالجهاز. وتنظيمات رجال الأعمال لإكسابهم الخبرة والمعرفة بقضايا الإغراق والدعم والوقاية وذلك بمعرفة الخبراء الدوليين المتخصصين في هذا المجال .

التشريع المصري :

أولاً: القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ :

صدر القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة من الممارسات الضارة في التجارة الدولية وتضمن القانون :

- إختصاص وزارة التجارة والتموين بإتخاذ الوسائل والإجراءات والتدابير والقرارات اللازمة لحماية الاقتصاد القومي من الأضرار الناجمة عن الدعم أو الإغراق أو الزيادة غير المبررة في الواردات ، وذلك في نطاق ما حددته الاتفاقات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لنتائج جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي وافقت عليها جمهورية مصر العربية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥ .

- تكون الوزارة هي الجهة المنوط بها تنفيذ أحكام هذا القانون، وتقوم في سبيل ذلك بما يلي :

- توفير الدراسات والمعلومات والبيانات اللازمة لإثبات حالات الدعم أو الإغراق أو الزيادة غير المبررة في الواردات .

- تقديم المعاونة الفنية للمنتجين المحليين عند تعرضهم لشكوى من إحدى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في الحالات المشار إليها .

- يصدر وزير التجارة والتموين قراراً بالتدابير التعويضية المنصوص عليها في الاتفاقات لمواجهة حالات الدعم أو الإغراق أو الزيادة غير المبررة في الواردات، وذلك وفقاً للضوابط وفي الحدود التي قررتها هذه الاتفاقات .

- تختص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتنفيذ أحكام المواد السابقة، ويكون الطعن في الأحكام الصادرة منها أمام المحكمة الإدارية العليا. ويتم الفصل في هذه المنازعات والطعون على وجه السرعة وطبقاً للقواعد التي تضمنتها الاتفاقات المشار إليها.

- على كل شخص أو جهة مختصة بالتحقيق في الشكاوى المتعلقة بحالات الدعم أو الإغراق أو الزيادة غير المبررة في الواردات وباتخاذ الإجراءات والتدابير والقرارات وفحص التظلمات الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يدلى بها ذوى الشأن طبقاً للأحكام الواردة بهذا القانون ولائحته التنفيذية وما تضمنته الاتفاقات المشار إليها . ويحظر الكشف عن المعلومات والبيانات المشار إليها إلا بتصريح كتابي محدد من الطرف الذي قدمها .

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية .

وقد تضمنت اللائحة :

١- تحديد المقصود بالمصطلحات التي تناولتها الاتفاقيات المشار إليها ، الأحكام العامة المتشابهة لتطبيق الاتفاقيات المعنية .

وكذا تحديد جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية كسلطة تحقيق في هذه القضايا ، كما شكلت لجنة إستشارية تختص بدراسة النتائج التي تنتهي إليها سلطة التحقيق في الشكاوى المقدمة من ممارسات الإغراق أو الدعم أو الزيادة المفاجئة في الواردات وتسبب ضرراً للصناعة الوطنية وتقوم هذه اللجنة بعرض توصياتها على وزير التجارة والتموين لاتخاذ القرار النهائي في هذا الشأن .

٢- إجراءات تقديم الشكوى ، ومن له حق تقديمها ، وشروط قبول الشكوى .
٣- إجراءات التحقيق وتوقيتاتها الزمنية.
٤- حسابات الإغراق وتحديد الضرر والإجراءات المؤقتة والنهائية ومدة سريانها .
٥- الدعم والإجراءات التعويضية من حيث تعريف الدعم وحسابات الدعم وتحديد الضرر والإجراءات المؤقتة والنهائية .
٦- التدابير الوقائية ضد الزيادة غير المبررة في الواردات .

وفي هذا الشأن فقد قام الجهاز المصري بتطبيق إجراءات مكافحة الإغراق وفرض رسوم نهائية للقضايا التالية :

- الواردات من صنف حديد التسليح المستورد من رومانيا وأوكرانيا.
- الواردات من أحواض الأستنلس ستيل الواردة من أسبانيا واليونان.
- الواردات من ألواح الصلب المسحوب على البارد والساخن المستوردة من أوكرانيا .

ويقوم الجهاز حالياً بالتحقيق في الواردات المغرقة لصنف الأطارات المستورد من الأتحاد الأوروبي وكوريا واليابان .

قضايا الدعم :

أعلن الجهاز عن بدء التحقيق في الواردات المدعمة من السكر الأبيض المستورد من الاتحاد الأوروبي .

قضايا وقاية :

قضية الواردات من ثقاب الكبريت وتم فيها فرض إجراءات مؤقتة.

وقد أوضحت القضايا المشار إليها أن هناك الكثير من العمل والإجراءات التي يتعين إتخاذها حتى يمكن تحقيق الحماية في الوقت المناسب منها علي سبيل المثال:

١- أن على الصناعة الوطنية أن تنشئ قواعد للمعلومات عن أوضاع الصناعة الوطنية تشمل المصانع المنتجة وحجم الإنتاج وأسعار السلع المستوردة .

٢- تدريب كوادر خاصة بتنظيمات رجال الأعمال وإتحاد الصناعات لتقديم الشكاوى بالنيابة عن الصناعة الوطنية لتستطيع التعامل مع هذه النوعية من القضايا .

٣- تشجيع مكاتب المحاماه والمكاتب الاستشارية للعمل في هذا المجال لتقديم المعاونة الفنية والقانونية للشركات المصرية والدفاع عن مصالحها.

النتائج والتوصيات

- إن تطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة سيؤدي إلى تعوض صناعات الدول العربية إلى منافسة شديدة في مواجهة السلع المستوردة الأكثر جودة والأقل تكلفة، فضلاً عن تعرضها للممارسات غير العادلة المتمثلة في الإغراق أو الدعم أو زيادة الواردات .

ومن ناحية أخرى تعرض صادرات الدول العربية إلى إجراءات مقابلة بدعوى الإغراق أو الدعم، أو إجراءات تعسفية باتهامات ممارسة الإغراق بقصد تحقيق إجراءات حمائية وهو ما يتطلب من الدول العربية أن تعمل على مواجهة هذه الممارسات في أسواقها أو مواجهة الحمائية التي تتخذ ضد صادراتها .

- إن التطبيق الفعال لاتفاقات الحماية ومواجهة ممارسات الدعم أو الإغراق سوف تؤدي إلى إفساح المجال للصناعات العربية للمنافسة وتسويق منتجاتها في الأسواق العربية دون ضغط أو تنافس غير عادل مع السلع المستوردة المغرقة أو المدعومة .

- ونظراً لأن الوضع الحالي يوضح أن الدول العربية سواء الأعضاء بالمنظمة أو غير الأعضاء لم تعطى الأهمية المناسبة لهذا المجال سواء بإعداد الأجهزة المختصة أو إعداد التشريعات اللازمة لتطبيق الحماية التجارية من ممارسات الإغراق أو الدعم أو الزيادة في الواردات .

لذا فإن الأمر يتطلب ما يلي :

١- العمل على إنشاء الأجهزة الفنية التي تتولى تطبيق أحكام هذه الاتفاقيات، وإعداد التشريعات التى تنظم إجراءات التطبيق .

٢- إعداد وتدريب الكوادر الفنية القادرة على تطبيق أحكام الاتفاقات المعنية .

٣- إنشاء قواعد وشبكات المعلومات المتكاملة للصناعة لمدها بكافة المعلومات والبيانات عن الأسواق الداخلية والخارجية ، حتى تتمكن الصناعة من طلب الحماية من الممارسات المشار إليها .

٤- إنشاء الأجهزة المختصة للمتابعة ومراقبة سير حركة التجارة الدولية وتطبيق القواعد المتفق عليها لمواجهة ممارسات الإغراق أو الدعم أو الزيادة المفاجئة في الواردات .

٥- دراسة إنشاء آلية عربية موحدة لتطبيق أحكام هذه الاتفاقيات على غرار النظام الأوروبي الذي أنشئ آلية موحدة تتولي تحقيق هذه القضايا ودعم هذه الآلية الجديدة بكافة الخبرات العربية والاستعانة بالخبرة الأجنبية لإنشاء هذه الآلية .

٦- إعداد الكوادر القانونية القادرة على الدفاع عن الصادرات العربية في القضايا التي تقيمها الدول الأخرى ضد الصادرات العربية، بما في ذلك الخبرات اللازمة للجوء إلى لجان تسوية المنازعات المختصة في

المجالات التي تتخذ فيها إجراءات تعسفية ضد الصادرات العربية بالمخالفة لأحكام الاتفاقات المعنية .

٧- إنشاء الأجهزة القادرة على متابعة ورصد وتجميع المعلومات وتحليلها للوقوف على طبيعة الممارسات التجارية وإثباتها ، ومتابعة حركة الواردات لتحديد الوقت المناسب للتدخل لتطبيق الإجراءات الوقائية وتطبيق أساليب التنفيذ بما يتواءم وأحكام الاتفاقية .

بحوث ودراسات متخصصة

فى مجال الزراعة

العوامل المؤثرة فى مشكلة التجارة الزراعية
من نشأة الجات وحتى بداية جولة أوروجواى

إعداد

الأستاذ الدكتور

محمد عبدالواحد محمد

أستاذ الاقتصاد المساعد بقسم اقتصاديات التجارة الخارجية

كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

ورقة بحثية نشرت بالمجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان، العدد الثالث، ١٩٩٥.

١٠ مقدمة :

يعتبر موضوع التجارة الزراعية أحد موضوعات السياسة الاقتصادية التى سببت وما زالت تسبب مشاكل كثيرة للتجارة العالمية ، وذلك لكونها جوهرية لكل من الدول الصناعية الغنية التى تقوم بدعمها ، والدول غير الصناعية الفقيرة التى كثيراً ما تعتمد عليها كمورد صادرات رئيسى لكسب العملات الأجنبية اللازمة لعملية النمو الاقتصادى .

ولقد برهنت الأحداث على أن تكامل التجارة الزراعية فى النظام التجارى الحر يعد قضية من أعقد قضايا الاقتصاد العالمى منذ نشأة الجات فى عام ١٩٤٧ وحتى إتمام جولة أوروجواي في ديسمبر ١٩٩٣ . حيث بقت التجارة الزراعية خارج نطاق قواعد الجات التى نادت بتطبيق مبادئ التجارة الحرة ، وتعرضت لكل أصناف القيود التى تفرضها الدول الصناعية والنامية لحماية المنتجين الزراعيين من المنافسة الخارجية .

ولم تتمكن المفاوضات فى الدورات السابقة على أوروجواي من التصدى لمشكلة الحماية والدعم فى قطاع الزراعة رغم أهمية السلع الزراعية فى التجارة الدولية ، واقتصر الأمر على تحرير التجارة فى السلع الصناعية وزيادة درجة الحماية والقيود المفروضة على التجارة الزراعية .

ونتج عن فرض القيود الحمائية وبرامج الدعم فى مجال التجارة الزراعية ، ظهور طاقة فائضة فى المنتجات الزراعية نتيجة للزيادة السريعة فى الإنتاج الزراعى فى دول عديدة ، فى الوقت الذى اتسم فيه النمو فى الطلب العالمى بالانخفاض .

واشتدت بالتالي المنافسة في الأسواق العالمية فى تجارة المنتجات الزراعية ، وبصفة خاصة بين الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية ، الذين زادوا من دعمهم للصادرات الزراعية لكسب الأسواق العالمية بهدف تصريف الفائض .

وهذا ما أدى إلى تخفيض أسعار السلع الزراعية لأدنى مستوياتها منذ الأزمة الاقتصادية فى الثلاثينات ، وتقلص حجم التجارة الخارجية ، وانتشار القيود الحمائية ، وتوقف بعض المزارعين عن الزراعة ، ودخول العالم فى أزمة التجارة الزراعية فى الثمانينات ، وتحولت الزراعة بذلك إلى أزمة حادة تهدد الكثير من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء . ومن هنا تبدو أهمية هذه الدراسة فى إلقاء الضوء على العوامل المؤثرة على تلك المشكلة فى الفترة التى سبقت جولة أوروجواي في عام ١٩٨٧.

١٠١٠مشكلة الدراسة :

اتسمت مشكلة التجارة الزراعية بكثير من الجدل والنقاش بين المتخصصين حول ماهية وكنية تلك المشكلة ، والعوامل المؤثرة فيها ، وطبيعة العلاقة التى تربط بين التجارة الزراعية والنظام التجارى العالمى .

فبينما يرجع البعض مشكلة التجارة الزراعية إلـى العوامل الاقتصادية المتعلقة بخصائص الزراعة مثل عدم استقرار العرض فى الأجل القصير وتدهور الطلب فى الأجل الطويل ، والقيود الحمائية ، وبرامج الدعم ، والطاقة الفائضة ،

يرجعها البعض الأخر إلي العوامل السياسية التى تتمثل فى الهيمنة ، والأمن ، والتكامل السياسى للدول المؤثرة فى التجارة الزراعية .

كذلك يعتقد البعض أن نظام التجارة الزراعية يختلف تماماً عن النظام التجارى العالمى من حيث المبادئ التى تحرك النظامين ، ومن الصعب تحرير التجارة الزراعية وإزالة تشوهاتها وإخضاعها لمبادئ التجارة الحرة لانفرادها ببعض الصفات التى تتطلب حمايتها وتقييدها ، وخاصة فى ظل الآليات السائدة التى تحركها المصالح. بينما يعتقد البعض الأخر أن التجارة الزراعية جزأ لا يتجزأ من النظام التجارى العالمى ، وان المبادئ التى تنطبق على النظام التجارى العالمى هى نفسها التى تنطبق على التجارة الزراعية ، مع تغليب مبادئ السيادة الخاصة بالإعفاءات ، والمصالح ، والمنفعة المتبادلة على التجارة الزراعية ، وبالتالى يصبح من السهل تحريرها وتكاملها مع النظام التجارى الحر.

وفى خضم هذا الجدل تثبت الأحداث تعقيد المشكلة ، وخاصة فى الفترة السابقة لجولة أوروجواي ، حيث سيطرت مشكلة التجارة الزراعية على الأحداث الاقتصادية في الثمانينات ، وعدم الاتفاق على قضايا التجارة الزراعية أعاق إتمام جولة أوروجواي في الموعد الذي كان مقرراً لها فى ديسمبر ١٩٩٠ . ومن هنا تنصب مشكلة هذه الدراسة فى عدم التحديد الدقيق للعوامل المؤثرة فى مشكلة التجارة الزراعية ، وبالتالى عدم إمكانية التنبؤ بمدى ما يكون عليه الوضع فى المستقبل . ويقع العبء على هذه الدراسة فى إزالة هذا الغموض .

١٠٢ ٠فرضية ومنهجية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى اختبار الفرضية الآتية :" تكمن مشكلة التجارة الزراعية ، فى الفترة السابقة على توقيع إتفاق جولة أوروجواي ، في فرض القيود الحمائية ، وبرامج الدعم التى انتهجتها الدول المنتجة والمصدرة للمنتجات الزراعية ، فضلاً عن استثنائها من مبادئ التجارة الحرة التى تؤدى إلى الاستفادة من المزايا النسبية (المقارنة النسبية) ***Comparative Advantage*** ، لأن التجارة الزراعية جزءاً لا يتجزأ من النظام التجارى الحر ، وتنطبق عليها نفس مبادئ هذا النظام ، والنجاح في تحريرها يجعلها تتكامل مع هذا النظام ".

ولاختبار هذه الفرضية تتبع الدراسة منهج التحليل الكلى – ***Macro Approach*** لتحليل العوامل المؤثرة على مشكلة التجارة الزراعية ، وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى ستة أجزاء ، يشمل الأول منها المقدمة ، بينما يتعرض الجزء الثانى لدراسة نظام التجارة الزراعية وخصائصه للوقوف على مدى إمكانية تتطابق هذا النظام مع النظام التجارى الحر ، وكذلك للتعرف على أسباب تقييد التجارة الزراعية فى الفترة السابقة لجولة أوروجواي . أما الجزء الثالث فيعوض تطور تاريخى لمشكلة التجارة الزراعية مع الجات ، للوقوف على مدى التقدم – من عدمه – الذى تم إحرازه في تخفيف مشكلة التجارة الزراعية على مدى الجولات السبع السابقة لجولة أوروجواي .

أما الجزء الرابع فيتعرض لتحليل القوى المؤثرة فى التجارة الزراعية ، للتعرف على عناصر الهيمنة فى التجارة الزراعية والعوامل المحركة لها . ويعرض الجزء الخامس تصور كامل عن فترة الأزمة في علاقات التجارة

الزراعية ،لإلقاء الضوء على مسبباتها ومداها ومساهمتها فى تحرير التجارة الزراعية .

٢ . نظام التجارة الزراعية العالمية وخصائصه :

تعرف الأنظمة الدولية بأنها مجموعة من المبادئ ، والمعايير ، والقواعد ، وإجراءات صنع القرار التى حولها تتوافق توقعات المفاوضين فى مجال معين من العلاقات الدولية . وبينما يقتصر مجال بعض الأنظمة على قطاع أو قضية واحدة فقط ، تتسع أنظمة أخرى لتشمل عدد من الأنظمة المتخصصة المتداخلة ***(Puchala&Hopkins1982)*** . ونقتصر هنا على عرض التجارة الزراعية كنظام خاص متداخل مع النظام التجارى العالمى الأكثر ذيوعاً وانتشاراً وتنقسم مبادئ التجارة الدولية إلى قسمين رئيسيين متضادين هما : أولا مبادئ السيادة ***Sovereignty Principles*** وتخدم في أضعاف النظام ، وتشمل الإعفاءات ***Exemptionalism*** والمصالح الكبرى ***Major Interests*** ، والمنفعة المتبادلة ***Reciprocity***، وثانياً مبادئ الاعتماد المتبادل ***Interdependence Principles*** التى تقوى النظام وتحفز الدول على تعظيم الرفاهية من خلال التعاون وتشمل التحرر***Liberalization*** ، والتعددية ***Multiletralism*** ، والتنمية الاقتصادية ***Economic Development*** ، وعدم التمييز ***(Finlayson & Zacher 1981) Nondiscrimination*** .

وبتحليل مدى انطباق تلك المبادئ علي التجارة الزراعية ، نجد أن مبادئ السيادة الخاصة بالإعفاءات ، و المصالح الكبرى ، و المنفعة المتبادلة انطبقت على نظام التجارة الزراعية و أدت إلى ضعفه من فترة نشأة الجات فى عام ١٩٤٧ وحتى إتمام دورة أوروجواي في ديسمبر ١٩٩٣ . حيث تم إعفاء الزراعة

من المادة ١١ من اتفاقية الجات التى تنص على تحرير التجارة بعدم فرض قيود كمية على الواردات ، وأيضاً إعفاء التجارة الزراعية من المادة ١٦ التى تنص على عدم دعم الصادرات .

كذلك كما أوضح ***Finlayson*** و ***Zacher (1981)*** أن مبدأ المصالح الكبرى كان متغلباً على مبدأ التعددية فى نظام التجارة الزراعية فى السنوات المبكرة من خلال سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينيات ، وحديثاً من خلال سيطرة الولايات المتحدة والمجتمع الأوروبي . أما مبدأ تبادل الامتيازات فقد برزت أهميته فى السنوات الحديثة وخاصة مع تصاعد حرب دعم الصادرات الزراعية بين الولايات المتحدة والمجتمع الاوربى ورفض أى من الجانبين الانسحاب من هذا الصراع من جانب واحد .

وتنبع أساساً سيطرة مبادئ السيادة وبالتالى الحماية فى نظام التجارة الزراعية من تدخل حكومات الدول المتقدمة فى قطاع الزراعة - باعتباره صناعة ذات صفة خاصة - بتبنى برامج محلية من شأنها دعم الزراعة ، وعدم إستعداد حكومات هذه الدول لإصلاح تلك البرامج لتتمشى مع الاتفاقية الدولية . ويرجع ذلك إلى مجموعة من الخصائص التى تسود قطاع الزراعة وتكمن فى حدوث تقلبات فى العرض فى الأجل القصير وتدهوره كصناعة ***declining industry*** فى الأجل الطويل ***(Norton1986:48-53)*** .

وترجع أسباب تقلب العرض فى الأجل القصير إلي هيكل الزراعة ، حيث يحتوى القطاع على مجموعة من المنتجين الصغار الذين يتخذون قراراتهم المستقلة بشأن توزيع الموارد استجابة للتغير في أسعار المدخلات والمخرجات

الزراعية . كذلك يرجع تقلب العرض فى الأجل القصير إلي الطبيعة البيولوجية للإنتاج الزراعي الذي يتأثر بالظروف السائدة مثل المناخ والرى والفيضانات والجفاف ومدى تعرض الإنتاج للآفات الزراعية .

وفضلاً على أن تقلب العرض الناتج عن تقلب الإنتاج الزراعي في الأجل القصير يؤدى إلي مشاكل تخزين من شأنها تعريض الإمدادات الغذائية القومية للخطر ، فإنه يؤدى أيضا إلي نتائج اقتصادية غير مرغوب فيها تتعلق بالتأثير على الأسعار والعائد ودخل المزارعين التى تتحكم فى درجتها مرونة الطلب السعرية .

أما أسباب تدهور الزراعة فى الأجل الطويل فترجع إلى التنمية الاقتصادية وما صاحبها من إحراز مستويات مرتفعة من المخرجات الزراعية باستخدام نفس مدخلات الموارد البشرية ، وما يتبع ذلك من ارتفاع الدخول التى ينفق جزء صغير منها على الغذاء بسبب انخفاض المرونة الدخلية للطلب على المنتجات الزراعية والتى تكون أقل من الواحد . ويوضح هذه الظاهرة قانون أنجل ***Engel's Law*** الذي يسلم بأن زيادة الدخول يصاحبها انخفاض النسبة المنفقة على الغذاء بالمقارنة بالنسبة المنفقة على السلع والخدمات الأخرى ، وهذا ما يجعل الغذاء سلعة دنيا ***inferior good*** أو ذات أهمية منخفضة بالمفهوم الاقتصادى . على العكس من ذلك المسائل الخاصة بالبيئة والصحة التى تزداد أهميتها بزيادة الإنفاق عليها مع ارتفاع مستويات الدخل واعتبارها سلع ذات أهمية مرتفعة ***Superior goods (Rung 1987)*** .

ويزيد المشكلة السابقة تعقيداً ، أن زيادة الدخول تكون مصحوبة بتحول المستهلكين من استهلاك السلع الغذائية غير المصنعة ***Unprocessed*** الدنيا مثل الحبوب والنشويات و المنتجات الحيوانية غير المصنعة إلي المنتجات الغذائية المصنعة ***Processed*** مثل المنتجات الحيوانية والخضروات .

نتيجة للخصائص الاقتصادية السابقة التى تتسم بها الزراعة فى الأجل القصير والطويل ، اتجه الإنتاج الزراعي إلي الزيادة في الدول المتقدمة مع انخفاض الطلب على تلك المنتجات عالمياً مما أدى إلي انخفاض أسعارها ، وبالتالى انخفاض دخول المزارعين واتجاه قطاع الزراعة إلي التدهور . كذلك تكاتفت هذه العوامل مع تهديد المشاكل الاجتماعية الناتجة عن التغير الهيكلى فى المناطق الريفية ، والنفوذ السياسى للمزارعين ، الأمر الذي تدخلت معه الحكومات فى الأسواق الزراعية لإنقاذ الزراعة من التدهور .

ولقد تدخلت الحكومات باتباع مجموعة من السياسات الزراعية المختلفة لدعم الزراعة ، منها اتباع سياسة دعم الأسعار من خلال ما يسمى بالأسعار المضمونة ***Guaranteed Prices*** والتى من شأنها تخفيض مشاكل الأجل القصير في تقلبات السعر والدخل ، وتشجيع المزارعين على الاستثمار فى الأجل الطويل مما يزيد الكفاءة الاقتصادية ، وتشجيع زيادة إنتاج بعض السلع لتحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الاستراتيجية .

كذلك تدخلت الحكومات فى حماية المنتجين عن طريق فرض قيود غير تعريفية وتعريفية على المنتجات الزراعية المستوردة ، لزيادة الأسعار المحلية للسلع الزراعية ، لتتمشى مع زيادة أسعار السلع الصناعية . كل ذلك بالإضافة إلى

دعم أسعار المدخلات الزراعية ودعم أسعار الصادرات الزراعية لبيعها بأسعار منخفضة للصمود فى وجه المنافسة العالمية .

وكنتيجة لتدخل الحكومات لدعم وحماية قطاع الزراعة على المستوى العالمى ، ارتفعت معدلات الحماية الاسمية *Nominal Rate Of Protection(NRP)* وهى نسبة ارتفاع الأسعار المحلية عن الأسعار الدولية - فى قطاع الزراعة عالمياً . حيث ارتفع معدل الحماية فى أوروبا الغربية من ٣٨% فى عام ١٩٥٧/٥٦ إلي ٤٧% في عام ١٩٦٤/٦٣ و ٦٢% فى عام ١٩٦٩/٦٨ . ومنذ ذلك الوقت والإرتفاع مستمر ، حيث ارتفع بحوالى ٢٥% بالنسبة لدول السوق الأوروبية المشتركة في الفترة ما بين نهاية الستينيات ونهاية السبعينيات *(Anderson & Tyers 1983)*. أما بالنسبة لليابان فالحماية كانت اكبر ، حيث ارتفع معدل الحماية الاسمى فى قطاع الزراعة من حوالى ٤٠% فى ٥٥-١٩٥٩ لما يقرب من ٨٠% فى ٦٥-١٩٦٩و١٧٠% فى ٧٥-١٩٧٩ *(Saxon &Anderson 1982)* . بالإضافة إلي الحماية الزراعية المتزايدة مع الوقت فى أوروبا الغربية واليابان ، تزايدت الحماية الزراعية بشكل كبير فى العقدين الماضيين فى عدد من الدول النامية التى تواجه عجز فى الغذاء مثل كوريا الجنوبية ، والمملكة العربية السعودية ، وتايوان ، والمكسيك ، ونيجيريا ، واليمن ، والتى بلغت فيها أسعار الغذاء المحلية أضعاف المستويات العالمية *(World Bank 1982 : 48-90)* . ولقد تميزت كل هذه الدول بإزدهار قطاعات أخرى غير الزراعة (الصناعة أو البترول) ، والتى مارست ضغط على قطاع الزراعة ، حيث تحولت ، على سبيل المثال ، كوريا الجنوبية وتايوان ، مثل ما فعلت قبل ذلك اليابان - ونتيجة لانخفاض الميزة النسبية للزراعة بالمقارنة بالصناعة - من فرض ضريبة على الزراعة إلي مساعدة هذا القطاع . وخير دليل على ذلك بعد أن كانت الأسعار المحلية للسلع الزراعية فى الدولتين مساوية أو أقل

من الأسعار العالمية في منتصف الستينات ، ارتفعت فوق الأسعار العالمية لتصل إلي متوسط ٥٥% و١٧% فى ٧٠-١٩٧٤ و ١٦٦% و ٥٥% فى ٨٠ - ١٩٨٢ فى كل من كوريا وتايوان على التوالى ***(Anderson 1983)*** .

هذا ولم تتوقف السياسات الحمائية التى انتهجتها تلك الدول عند رفع الأسعار المحلية للسلع الزراعية فوق نظائرها السائدة فى الأسواق العالمية ، بل ذهبت لأكثر من ذلك بالمحافظة على استقرار السوق المحلى (وهذا يعنى عدم استقرار السوق العالمى) عن طريق تنوع مدى الحماية من فصل لأخر ، وما يؤدى إليه اتباع هذا الأسلوب من تصدير عدم الاستقرار فى السوق المحلى ومنع استيراد عدم الاستقرار من السوق العالمية . حيث أدت تعريفة الواردات ودعم الصادرات المتغيرين والمتبعين بواسطة دول الجماعة الأوروبية والسويد ، وحصص الاستيراد المتغيرة المتبعة بواسطة اليابان وكوريا الجنوبية ، إلي استقرار كامل فى الأسواق الزراعية المحلية لهذه الدول .

بالإضافة إلي الآثار السابقة الناتجة من السياسات الحمائية الزراعية نجد أن "الطاقة الفائضة ***Surplus Capacity***" فى بعض المحاصيل الزراعية كانت نتيجة من نتائج اتباع تلك السياسات وما أدت إليه من تشجيع المزارعين على الاستثمار فى قطاع الزراعة ورفع كفاءتهم وبالتالي زيادة الانتاج، فى اللحظة التى ينخفض الطلب على المنتجات الزراعية نتيجة للتنمية الاقتصادية وارتفاع الدخول فى الدول المتقدمة . وتمثل الطاقة الفائضة مشكلة مزمنة فى زراعة أمريكا الشمالية ، وهذا ما ساعد على استمرار تدخل الحكومات لحماية الزراعة واستثنائها من قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ***General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)*** .

كذلك من العوامل التى ساعدت على استثناء الزراعة من قواعد اتفاقية الجات بالإضافة إلي العوامل السابق ذكرها ، تميز النظام التجارى الزراعى بخاصية أخرى وهى ارتباط الزراعة بالدعم فى التجارة الدولية ، حيث تشكل المنتجات الزراعية أساس اغلب المنازعات التجارية الكبرى . على سبيل المثال ، على الرغم من أن الزراعة لا تشكل إلا ٤% فقط من التجارة الإجمالية للولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، نجد أن الضريبة ضد الإغراق والضريبة التعويضية ***Countervailing Duty (CVD)*** بين الدولتين شملت المنتجات الزراعية ، علي الرغم من أن الدولتين تربطهما اتفاقية تجارة حرة ثنائية ***Bilateral Free Trade Agreement*** . كل هذا على الرغم من أن نظام الضريبة التعويضية ***CVD*** غير ملائم للزراعة لأن قواعد الجات لم تسرى على هذا القطاع ، حيث أن ٢٧% فقط من الضريبة التعويضية التى تم فرضها ضد المنتجات الزراعية أحدث نتائج إيجابية مقارنة بحوالي ٥٨% لكل الصناعات ***(Nam 1987)*** .

مما سبق يتضح ضعف نظام التجارة الزراعية للدرجة التى شكك فيها بعض الكتاب من أن مفهوم النظام لا ينطبق على الزراعة وأن قواعد الجات لا تسرى عليها ***(Carey 1981 : 1-8)*** إلا أن ***Jackson (1989)*** أوضح خطأ بعض الكتاب الذين أوضحوا أن الجات لا تنطبق على المنتجات الزراعية ، وأوضح أن التجارة الزراعية تكون مقادة جزئياً بالمبادئ التى تنظم النظام التجارى العلمى ككل ، لكن مع تغليب مبادئ السيادة . ومن هنا فإن بحث علاقة الجات بالتجارة الزراعية يصبح أمراً هاماً وهذا ما نتناوله فى النقطة التالية .

٣٠ الجات والزراعة :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ونظام التجارة العالمية يعمل تحت رعاية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ***GATT*** ، والتى تم التفاوض بشأنها فى عام

١٩٤٧ ، وقامت على مبادئ شاملة للتجارة الحرة عن طريق تقديم إطار للتفاوض بشأن التخفيضات المتعـددة الجوانـب ***Multilateral Reductions*** للعوائـق التجارية . ومنذ نشأة الجات وحتى ديسمبر ١٩٩٣ - موعد إتمام جولة أوروجواي الأخيرة - نجحت الدول الموقعة على الاتفاقية ومن خـلال سـبع جـولات مـن المناقشات فى تخفيض التعريفة على أغلب السلع الصناعية من متوسط يزيد عـن ٤٠% إلي حوالي ٥٠% على النقيض تماماً من القطاع الصناعى ، ظلت الزراعة مستثناه بشكل واضح من قواعد تخفيض التعريفة . رغم أن الولايـات المتحـدة الأمريكية لعبت دوراً بارزاً داخل الجات فى قيادة الطريق تجاه التجارة الحرة فـى المنتجات الصناعية ، إلا أنها لعبت نفس الدور فى استثناء المنتجات الزراعية مـن تطبيق قواعد الجات . حيث استخدمت قوتها السياسية عام ١٩٥٥ لتحصل علـى تنازل عن معظم التزاماتها الخاصة بالجات فيما يتعلق بالزراعة ، وذلك من أجـل عزل السوق الزراعى المحلى عن المنافسة الخارجية استجابة لمصالح المزارعيـن المحليين .

وأدى إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على استثناء الزراعة من قواعـد الجات إلي نشوء علاقة خاصة للزراعة بالجات ، فبدلاً من أن الحكومات تطبـق محلياً ما يتفق مع قواعد الجات ، على العكس فيما يتعلق بالزراعة ، كانت قواعـد الجات تصاغ بالطرقة التى تتمشى مع برامج الزراعة المحلية لعدد مـن الـدول وبخاصة الولايات المتحدة ***(Hawthaway 1987 : 104)*** .

هذا ولم تنجح الجهود التى بذلت فى الجولات السـبع السـابقة لمفاوضـات التجارة المتعددة الأطراف ***Multilateral Trade Negotiations (MTNs)*** فى إخضاع الزراعة لقواعد الجات ، حيث تركزت المفاوضات خلال الجـولات الخمس الاولى على تحرير تجارة السلع الصناعية . أما قضايا التجارة الزراعيـة

فقد بـدأ التركـيز عليـها ابتـداء مـن جولـة كينـدى ***Kennedy Round*** (٦٣- ١٩٦٧) ، بسبب التوتر الناشئ بين الولايات المتحـدة ودول الجـماعة الأوربية ***EEC*** علي التأثيرات التمييزية و التشوهات الخاصة بالسياسة الزراعيـة المشتركة للدول الأوروبية ***(The Common Agricultural Policy CAP)*** حيث تم فى هذه الدورة مناقشة موضوع القيود غير التعريفيـة ***Non – Tariff Barriers*** فى الزراعة وتأثيرات سياسات الزراعة المحلية لبعض الدول ، ولكـن بدون إحراز تقدم يذكر .كذلك تم أدراج موضوع القيود الغير تعريفيـة للتجـارة الزراعية فى جولة طوكيو***TOKYO ROUND*** (٧٣- ١٩٧٩) ، لكن لـم يتـم بحثها بسبب الأوضاع المتعارضة بين دول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة على قضايا المنتجات الزراعية .

بعد ذلك واجهت الزراعة العالمية أزمة فى الثمانينات كـان مـن نتائجـها انخفاض الأسعار والصادرات واضطرار عدد كبير من المزارعين إلى التوقـف عن الزراعة ككل . ونتج عن ذلك انتشار قيود الاستيراد المباشر وغير المباشـر ، وارتفاع دعم الصادرات ،حيث بلغت تكاليف دعم الزراعة في الدول الصناعيـة سنة ١٩٨٨ حوالي ٣٠٠ بليون دولار وهي تمثل ٣% من الاسـتهلاك الإجمـالي و١٠% مـن مدخـرات هـذه الـدول فـي ذات السـنة ١٩٩١***(Junz & Boonekamp)*** .

بالإضافة إلى الأزمة التي تعرضت لها التجارة الزراعيـة ، واجـه النظـام التجاري العالمي الحر الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية مشاكل أخرى في بداية الثمانينات ، حيث اتجهت دول عديدة إلى تطبيق أساليب الحماية بأنواعها المختلفـة بسبب المنافسة العالية التي تواجهها منتجاتها عالمياً وبسبب المشاكل الناتجة عـن

توافق العمالة ***Labour Adjustment*** ، وفضلاً عن ظهور مصدرين أقوياء في بعض أجزاء العالم النامي ينافسون المصدرين الأمريكيين والأوروبيين واليابانيين وهذا ما أدي إلى التحول إلى اتفاقيات التجارة الثنائية ***Bilateral Agreement*** وانكماش كمية التجارة العالمية المغطاة بواسطة الجات واتجاه النظام التجاري العالمي إلى التجزئة ***Fragmentation*** .

ولمواجهة الأزمة والمشاكل التي تعرض لها النظام التجاري العالمي في الثمانينات ،اجتمع وزراء مالية الدول الأعضاء في الجات في ***Punta Del Este*** بأورجواي وأصدروا اعلان ***Punta Del Este Declaration*** ببدء جولة جديدة من المفاوضات المتعددة الأطراف (جولة أورجواي ***Uruguay Round***) تبدأ من يناير ١٩٨٧ ،لتقوية قواعد الجات ونظامها وإدخال الزراعة والقطاعات الأخرى التي كانت مستبعدة في الجولات السابقة إلى التجارة الحرة.

ورغم أن جولة أوروجواي بدأت بجدول أعمال مفاوضات طموح ، إلا أن الفشل في الوصول إلى اتفاق علي الزراعة أعاق إتمام الجولة كما كان مقرراً لها في ديسمبر ١٩٩٠، حيث انهارت المفاوضات بسبب الخلاف بين الولايات المتحدة ودول السوق الأوربية علي تحرير التجارة الزراعية .وهذا ما يجعلنا نتساءل عن خلفية هذه الخلافات والعوامل التي أدت إليها وهذا موضوع النقطة التالية.

٤ . تحليل القوي المؤثرة في مشكلة التجارة الزراعية قبل جولة أوروجواى :

إن أي دراسة لمشكلة التجارة الزراعية لا تكون كاملة بدون معرفة دور القوي المؤثرة في هذه المشكلة . وتشمل القوى المؤثرة في التجارة الزراعية قبل جولة أورجواي ،الولايات المتحدة ، ودول السوق الأوربية المشتركة ***EEC*** ومجموعة كيرنز ***Cairns Group*** [١٠] . وإن كان من الصعب فصل القوى المؤثرة قبل جولة أوروجواي عن القوي المؤثرة أثنائها ، لأن القوى المؤثرة قبل

الجولة هي نفسها المؤثرة أثناء الجولة . إلا أننا هنا سنقتصر علي تحليل العوامل والأسباب التي من خلالها أثرت هذه القوى في المشكلة التجارة الزراعية قبل جولة أوروجواي وهى تختلف عن تلك التي أثرت أثناء الجولة .

لقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً كقوة مهمينة- طبقاً لنظرية استقرار الهيمنة ***Hegemonic Stability Theory*** في تحرير التجارة واستقرارها في ظل النظام التجارى العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ابتداء من منتصف السبعينات أدى إلى تشجيع التحول للحماية وبالتالي عدم الاستقرار ***(Webb & Krasner 1989)*** .

إلا أن هذه النظرية (نظرية الهيمنة) التي تعتبر سيطرة الولايات المتحدة وهيمنتها هى السبب في تحرير التجارة الدولية أهملت الاختلافات بين القطاعات المختلفة ،حيث انطبق التحرير على القطاع الصناعي بينما القطاع الزراعي تم تقييده طوال تلك الفترة .

كذلك تعد الولايات المتحدة مؤثرة في التجارة الزراعية اقتصادياً من منطلق كونها اكبر مصدر ومستورد (أو ثاني أكبر مستورد) للغذاء في العالم ، وان كانت سيطرتها قد تراجعت أخيراً في أوجه معينة بالنسبة لدول السوق الأوربية ، حيث انخفض نصيبها في صادرات الغذاء العالمية إلى ٧,٩% في الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٧ ، بينما تزايد نصيب العشرة دول الأوربية الكبرى إلى ١١,١% عن نفس الفترة . ايضاً انخفض نصيب الولايات المتحدة من صادرات القمح من ٤٧,٧% من الإجمالي العالمي في ١٩٨٦/٧٥ ، بينما زاد نصيب دول السوق الأوربية من ١١,٦% إلى ١٧,١% عن نفس الفترة علي التوالي[١١] .

أيضاً ظهرت دول السوق الأوربية كقوى مؤثرة في التجارة الزراعية ابتداءاً من منتصف الستينيات بفضل السياسات الزراعية التي تبنتها هذه الدول والسابق

الإشارة إليها في الجزء الثاني من هذه الدراسة . ولعبت هذه الدول دوراً أساسياً في تعميق مشكلة التجارة الزراعية قبل وأثناء جولة أوروجواي . وأخيراً ظهرت مجموعة كيرنز ، كدول منتجة للمنتجات الزراعية غير المدعمة ، ابتداءاً من أغسطس ١٩٨٦ لتلعب دوراً مؤثراً في التجارة الزراعية وفي مفاوضات جولة أوروجواي .

من هنا فإن إلقاء الضوء علي تلك القوى المؤثرة في التجارة الزراعية يعد هاماً للكشف عن العوامل التي دفعت التجارة الزراعية لأن تصبح مشكلة تجارية عالمية .ونقتصر في هذا الجزء علي إبراز دور كل من الولايات المتحدة ودول السوق الأوربية ، كقوى رئيسية مؤثرة في المشكلة ، علي أن نرجئ دور مجموعة كيرنز لتحليله ضمن الجزء الخاص بأزمة التجارة الزراعية في الثمانينيات (الجزء الخامس) .

٤ ، ١ ، سيطرة الولايات المتحدة على التجارة الزراعية بعد الحرب العالمية الثانية :

لقد ظهر التناقض في سلوك الولايات المتحدة الأمريكية في تحرير التجارة ، بعد الحرب العالمية الثانية ،وكان ذلك واضحاً في الزراعة اكثر من أي مجال أخر. واختيارها الإعفاءات علي التحرير في التجارة الزراعية خلال مفاوضات ميثاق هافانا ***Havana Charter*** خير دليل علي ذلك ، حيث سمحت صيغة ١٩٣٥ (قسم ٣٢) الخاصة بمرسوم التعديل الزراعي الأمريكي ***Agricultural Adjustment Act*** لوزارة الزراعة ***U.S. Department of Agriculture*** باستخدام دعم الصادرات . وبسبب ذلك قاوم مفاوضي الولايات المتحدة الضغوط التي واجهتهم من مندوبي بريطانيا ،وكندا ،والبرازيل .

وقد تزامن ذلك مع إضافة قواعد المنع ***Escape Clauses*** والإستثناءات التي أضعفت نصوص الميثاق ،حيث تم استثناء الزراعة من المادتين ١١و١٦ من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، لتتطابق هذه الإستثناءات مع برامج الزراعة الأمريكية المحلية .

كذلك اصدر الكونجرس الأمريكي قرارين لمعالجة ظهور الفوائض الزراعية ، خاصة في منتجات الألبان .الأول : قرار تعديل ***Section 22*** للسماح بفرض حصص على الواردات الزراعية بغض النظر عن أي اتفاقية دولية ، وإلصاق هذا التعديل بملحق ١٩٥١ الخاص بمسئوليات الإتفاقيات التجارية المتزامنة. والثاني : قرار إلحاق ***Section 104*** إلى مرسوم إنتاج الدفاع لعام ١٩٥٠ ***Defence Production ACT*** .

وهذا المرسوم يسمح لوزير الزراعة بفرض قيود كمية على عدد كبير من السلع الزراعية التي لا يوجد عليها رقابة إنتاج ، و هذا عكس نصوص الجات ***(Hudec 1975 : ch 16)*** .

كذلك نتيجة لوجود فائض متراكم من حبوب الغذاء بعد الحرب الكورية عام ١٩٥٣ بسبب انخفاض الطلب على هذه الحبوب وزيادة إنتاجه في دول التصدير الأساسية ، وافق الكونجرس الأمريكي على مرسوم تنمية التجارة الزراعية والمساعدات ***(The Agricultural Trade Development and Assistance Act (PL 480*** وبمقتضى هذا المرسوم يتم التخلص من تلك الفوائض - التي مثلت مشكلة كبرى للولايات المتحدة - من خلال ما يسمى ببرامج البيع التنازلية ***Concessional Sale Programs*** التي تشمل التخفيض في السعر ومنح

التسهيلات الائتمانية عن طريق تقديم الائتمان طويل الأجل و المنخفض الفائدة ، مع إعطاء أجل لإعادة الدفع يصل إلى ٤٠ سنة مع فترة سماح ١٠ سنوات ، على أن يتم إعادة الدفع بالدولار الأمريكي أو أي عملات أخرى قابلة للتحويل للدولار . *(Knuston , et. Al 1983: 144)*

ويوضح جدول (٤-١) توزيع صادرات البيع التنازلية من بعض السلع ، التي تم تمويلها بواسطة برامج البيع التنازلية في الفترة ١٩٨٥/٧٩ ، و التي كانت موجهة بشكل كبير إلى زيت فول الصويا و اللبن الجاف .

جدول رقم (٤-١)

الصادرات الزراعية الحكومية التنازلية كنسبة من صادرات السلع الرئيسية في الفترة ٧٧-١٩٨٥

المنتجات الزراعية	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
القمح و الدقيق	١٧,٥	١٣,٠	٧,٦	٧,٤	١٠,٦	٨,٦	١٤,٩
الذرة	٢,٥	٣,٧	٢,٠	١,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٠
زيت فول الصويا	٢٢,٠	١٧,٣	٣٨,٨	٢٧,٧	٢٩,٣	٢٧,٨	٣٩,٦
القطن	١,٢	١,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٥	٠,٥
اللبن المجفف	٩٩,٨	٨٣,٤	٨٨,٤	٢٧,٣	٨,٧	١٨,٨	٧٢,٠
سلع أخرى	٤,٢	٢,٦	٢,٠	١,٢	٠,٨	١,٤	٢,٩

USDA (1986) , “ *Foreign Agricultural Trade of the united States* “ , Economic Research Services , Washington, D.C.

كذلك يوجد هناك نوعين أخرين من البرامج ، إحداهما برامج المعونة الأمريكية AID و الذي بدأ منذ عام ١٩٧٩ في إعطاء المنح المالية و القروض

لمشتريين السلع الزراعية الأمريكية . ولقد وجهت هذه البرامج منذ نشأتها إلى إسرائيل بمفردها ، ثم تم توسيعها بعد ذلك لتشمل مصر والسودان . أما البرامج الأخرى فتسمى برامج مجلس الإئتمان السلعي ***Commodity Credit Corporation (CCC)*** ، وعن طريقها يتم رصد مبالغ كبيرة لمساعدة شركات التصدير على منح التسهيلات التي تحتوى على الائتمان قصير أو متوسط الأجل للمشترين الأجانب الذين يواجهون صعوبات فى الحصول على الائتمان الجارى .

ويوضح جدول (٤-٢) ضخامة تكلفة هذه البرامج والتى وصلت إلى حوالي ١٥% من أجمالى قيمة الصادرات الزراعية الأمريكية في عام ١٩٨٣ .

جدول (٤-٢)

الصادرات الزراعية الأمريكية المدعمة بالبرامج التنازلية والائتمانية

خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٥ القيمة بملايين الدولارات

المنتجات السلعية	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
البرامج التنازلية	١,٤٩٠	١,٤٠١,١	١,٠٨٩,٨	١,٢١٩,٠	١,٢٦٧,٢	١,٦٦٧,١
البرامج الائتمانية	٦٣,٢	١,٨٦٢,٢	١,٣٨٦,٥	٤,٠٦٩,١	٣,٦٤٦,٣	٢,٧٦١,١
أجمالى البرامج التنازلية والائتمانية	١,٥٥٣,٢	٣,٢٦٣,٢	٢,٤٧٦,٣	٥,٢٨٨,١	٤,٩١٣,٥	٤,٤٢٨,٢
نسبة البرامج التنازلية والائتمانية من الصادرات الزراعية الامريكية الاجمالية	٤,٩	٧,٥	٦,٣	١٥,٢	١٢,٩	١٤,٢

Source : ***USDA(1986) . OP.*** **Cit**

هذا وعلى الرغم من القيود السابقة التى فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على سلطة الجات فى تحرير التجارة الزراعية ، إلا أنها ساعدت على استقرار التجارة الزراعية العالمية بتطبيقها بعض الإجراءات ، مثل موافقتها عل مراقبة منظمة الزراعة والأغذية ***FAO*** لنظام تصريف فائض الحبوب للتأكد من أن صادرات البيع التنازلية لا تتداخل مع نماذج التجارة العادية ***(FAO 1980)*** .

كذلك كانت الولايات المتحدة أكبر مانح للغذاء فى العالم فى الخمسينات والستينات من خلال قنوات البيع التنازلية . بالإضافة إلى انضمامها إلى كندا في اتفاق ثنائي ***Canada – U. S. duoply*** فى الخمسينات لرقابة الفوائض الزراعية . لدرجة أن ***Mclin(1979)*** وصف هذا الثنائى بأنه منظمة دولية بديلة ***Surrogate International Organization*** تساعد على دعم استقرار أسعار الصفقات التجارية وتحقيق الأمن الغذائي فى الدول المتخلفة .

علاوة على ما سبق ، ساعدت الولايات المتحدة على الاستقرار كقائد للمحور الغربى بتطبيق ما يسمى بنسخة الأمن ***The Security Version*** الخاصة بنظرية استقرار السيطرة ***The Hegemonic Stability Theory*** ، حيث رفضت بيع الحبوب للاتحاد السوفيتي و الصين فى الخمسينات و الستينات لأسباب تتعلق بالأمن السياسي . وتم اتباع هذه السياسة على الرغم أن المصدرين الأمريكيين كانوا في وضع غير متميز بالمقارنة بمنافسيهم الذين واجهوا قيود اقل فى تجارتهم مع الدول الشيوعية مثل المصدرين الكنديين (Cohn 1990) ، و لقد ساعدت هذه السياسة فى تحقيق الاستقرار و التعاون بين الولايات المتحدة وحلفائها ، حيث ساهم تغليب هدف الأمن السياسي و السيطرة فى تلطيف ثورة الولايات المتحدة ضد السياسات الحمائية الزراعية لدول السوق الأوربية.

من العرض السابق نستنتج أن الولايات المتحدة لعبت دورا لا يستهان به فى استثناء المنتجات الزراعية من إجراءات تحرير الجات فى الخمسينات والستينات . وعلى الرغم من مساهمتها فى استقرار التجارة الزراعية فى تلك الفترة، إلا أنها اعتمدت في ذلك على تقنيات إضافية للجات ***Extra GATT Mechanisms*** بدلا من دعمها لمبدأ الاعتماد المتبادل الخاص بالتعددية . ونقصد بذلك الاتفاق الثنائى الكندى الأمريكي الذي لم يخدم كبديل كاف لنظام زراعى قوى منبثق من الجات . ذلك لان هذا الاتفاق عمل فى غياب ترتيب دولى قائم على التزامات متعددة صريحة ، وبالتالى فان قرار إنهائه اعتمد على دولتين فقط وبصفة أساسية الولايات المتحدة التى أصبحت اقل دعما له عندما تراجع التعاون فى تجارة القمح الدولية فى منتصف الستينات .

ويوجد هناك عامل أساسي مسئول عن ازدواجية السلوك الأمريكي تجاه قواعد الجات فيما يتعلق بالزراعة وهو أولوية السياسة المحلية ، حيث بلغ من ضغوط مجموعات المصالح الخاصة (المزارعين و رجال أعمال الزراعة) أنها تؤثر فى تشكيل السياسة الزراعية الأمريكية للدرجة التي حولت مسلك الحكومة الأمريكية في اتجاه مغاير لمصالحها المسيطرة ***hegemonic interests*** .

كذلك فان السياسات الأمريكية التي ساعدت على استقرار التجارة الزراعية جاءت كنتيجة غير مقصودة و استجابة للعوامل المحلية ، فكما أوضح ***Paarlberg*** *(1982 :127)* أن سياسة الحبوب التى انتهجتها الولايات المتحدة فى السنوات المبكرة كانت غير قريبة على الإطلاق من تحقيق الأهداف الخارجية .وأن استقرار سوق الحبوب العالمية الذى تم بمساعدة السياسة الأمريكية قبل عام ١٩٧٢ كانت نتيجة غير مقصودة لتلك السياسة. وفائض الحبوب الكبير الذى كان متراكما فى الولايات المتحدة ليس بغرض ترقية الاستقرار و الأمن فى السوق

العالمي، ولكن للإذعان للمتطلبات السياسية الداخلية التى تكمن فى ارتفاع دخل الزراعة واستقراره .

كذلك توصل *Cowhey& Long (1983: 162)* إلي نفس النتيجة السابقة حيث أوضح أن الطاقة الفائضة ***Surplus Capacity*** بالإضافة إلى الهيمنة ***Hegemony*** مطلوبين لشرح تغير النظام وتتواجد الطاقة الفائضة عندما - لفترة كبيرة من الوقت ونسبة كبيرة من كل المنتجين - يكون الطلب غير كافى لاستيعاب الناتج المسعر بالأسعار التي تساعد على تشغيل نسبة كبيرة من العمالة وتحقق عوائد كافية للاستثمار .

إن الطاقة الفائضة تمثل مشكلة مزمنة فى زراعة أمريكا الشمالية ، فى الوقت الذى يعانى فيه عدد كبير من الدول الأقل نموا من نقص شديد فى الغذاء .و كما توضح النظرية الاقتصادية ، إنه على الرغم أن الفقراء هم غالبا اكثر الناس حاجة للغذاء ، هم أيضاً اكثر حاجة للطلب الفعال المدعم بقوة شرائية وبسبب ذلك تراكم الفائض لدى دول أمريكا الشمالية .

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلي نقص حبوب الغذاء كان قضية بارزة للمصدرين فقط فى بداية السبعينات ، لكن فى الأوقات الأخرى كانت الفوائض هى المشكلة الرئيسية . نتيجة لذلك حتى عندما ما كانت الولايات المتحدة مهيمنة على التجارة الزراعية بلا منازع ، وجود الطاقة الفائضة اضطرها للسلوك عكس قوى تحرير التجارة .

٤٠٣٠ ظهور دول السوق الأوربية كقوى أخرى مؤثرة في التجارة الزراعية :

على الرغم من الدور المبكر الذي لعبته الولايات المتحدة في استثناء الزراعة من قواعد الجات ، إلا أنها اهتمت منذ بداية الستينات بالتكاليف المالية

لبرنامجها الزراعي ، و السياسات الحمائية التي تنتهجها الدول الأخرى ، و بصفة خاصة السياسة الزراعية المشتركة الحمائية التي انتهجتها دول السوق الأوربية بعد جولة ديلون ***Dillon Round*** (٦٠-١٩٦٢) . هذا على الرغم أن الولايات المتحدة حصلت خلال تلك الدورة على تنازل كبير من الجماعة الأوربية ، يتمثل في إزالة كافة القيود الجمركية ***Zero duty bindings*** على واردات الجماعة من البذور الزيتية الأمريكية .

وبدأت الولايات المتحدة في دورات الجات المتتالية (اللاحقة لدورة ديلون) المطالبة بتطبيق مبدأ الاعتماد المتبادل لتحرير التجارة الزراعية بممارسة ضغوطها في دورة كينيدى ***Kennedy Round*** (٦٤-١٩٦٧) ، من أجل الحفاظ على أسواق صادراتها الزراعية و الحد من القيود التجارية لدول المجموعة الأوربية. إلا أن دول المجموعة الأوربية رفضت التنازل أو الحد من سياستها الزراعية الحمائية و اعتبرتها موضوع خارج المفاوضات . و نتج عن ذلك ، أن المكاسب . تخفيضات التعريفة الجمركية التي لم تشمل منهج الخفض الخطى ***Linear Tariff – Cutting Approach*** .

بين دورتي كيندى و طوكيو ، قوضت تكاليف البرامج المحلية وحرب فيتنام المجهودات الأمريكية لتحسين ميزان مدفوعاتها ، الذي ظهر فيه العجز مزمن في نهاية الستينات ، حيث حققت في عام ١٩٧١ عجز تجارى لأول مرة منذ ١٨٩٣ ***(Goldstein 1988)*** .

لمواجهة هذا العجز ، تميزت سياسات الولايات المتحدة باستخدام مبدأ المنفعة المتبادلة و الإجراءات التجارية ، التي من شأنها تقوية دخولها إلى الأسواق

الخارجية . كذلك أصبحت في السبعينات أكثر إدراكاً لميزتها النسبية في الزراعة ، و اكثر اعتمادا على التجارة الزراعية . حيث ارتفعت المخرجات الزراعية إلى حوالي ٥٤% و تضاعفت الصادرات الزراعية أربعة مرات خلال الفترة ٥٠-١٩٧٠ ***(Houck 1980)*** وتعد الزراعة واحدة من المجالات القليلة التي استمرت الولايات المتحدة تحقق فيها ميزان تجارى إيجابي ، و ينظر لصادراتها على أنها وسيلة لتعويض موازينها السالبة في مجالات أخرى .

في جولة طوكيو ***Tokyo Round*** (٧٣-١٩٧٩) أصرت الولايات المتحدة على معاملة الزراعة بنفس الطريقة التي تعامل بها القطاعات الأخرى في المفاوضات ، وإلا أن دول المجموعة الأوربية صممت على مفاوضات منفصلة في الزراعة ، لأنها كانت غير راغبة في المساومة أو التخلي عن أي عنصر من عناصر سياستها الزراعية المشتركة مقابل التنازل عن المجالات الأخرى . وهذا ما أدى بالتالي إلى وقف المفاوضات في كل المجالات من ١٩٧٤ حتى يوليو ١٩٧٧ . وبدأ استئناف المفاوضات بعد و صول الرئيس الأمريكي ***Carter*** إلى السلطة و قبول طلب المجموعة الأوربية بمفاوضات زراعية منفصلة .

مما سبق يتضح ،أن النتيجة التي وصلت إليها جولة طوكيو في تحرير التجارة الزراعية ، هى نفسها التي وصلت إليها دورة كيندى ، مخيبة للآمال . حيث أرادت الولايات المتحدة تطبيق مبادئ الاعتماد المتبادل المتعلقة بالحرية و التعددية بشكل أكبر في الزراعة ، و لكن عدد من العوامل المتعلقة بالتغيرات في الهيمنة و نقص عرض الغذاء قلص من قدرة الولايات المتحدة على التأثير على السياسات الزراعية الحمائية لدول المجموعة الأوربية.

حيث كانت الولايات المتحدة خلال جولة كيندى مشغولة – كقوة مسيطرة في مجال الأمن - بقضايا الشرق و الغرب ، و تراجعها عن مطالبتها - خلال الجولة- بقيام دول المجتمع الأوربي بتحرير سياستهم الزراعية كان بسبب المصالح الاستراتيجية الأمريكية في أوربا . كذلك فان القدرة الاقتصادية للولايات المتحدة لتغيير نظام التجارة الزراعية- الذي لعبت دورا كبيرا في نشأته في الماضي - كانت محدودة خلال جولة كيندى.

أما في السبعينات و خلال جولة طوكيو ، يرجع أسباب تراجع الولايات المتحدة عن إصرارها على تغيير السياسات الزراعية لدول السوق الأوربية إلى النقص في المنتجات الزراعية والطلب المتزايد على صادراتها الزراعية ، بسبب انخفاض قيمة الدولار و قدرة مزارعيها على الاستجابة للطلب المتزايد . حيث حصلت الولايات المتحدة على نصيب كبير من سوق القمح العالمي في هذه الفترة، من خلال توليفة من توافر العرض ، و النقل المضمون ، و أسلوب البيع المقامر ***Aggressive Selling*** الذي تم انتهاجه بواسطة تجار الحبوب الأمريكيين . ونتج عن ذلك زيادة التجارة الزراعية العالمية بحوالي ٤١% في الحجم و بأكثر من عشرة أضعاف في القيمة ***(Porter & Bowers 1989:16)***

كذلك لعبت القضايا المحلية ، في كل من المجتمع الأوربي والولايات المتحدة دوراً هاماً في تقليص تأثير الولايات المتحدة على تحرير التجارة الزراعية خلال فترة السبعينات . حيث كانت الدول الأوربية مشغولة بالتغيرات المحلية و الجدل حول السياسات الزراعية ، لدرجة أنها كانت غير راغبة لمجرد السماع لضغوط الولايات المتحدة فى هذا المجال .

كذلك فإن مجهودات الفرع التنفيذي الأمريكي ***U.S. Executive Branch*** للضغط بقوة لتحرير التجارة الزراعية كانت محبطة ، بسبب الخلافات مع الكونجرس الذي كان يؤيد مصالح من فرضت الحماية لصالحهم . أيضا على الرغم من معارضة الولايات المتحدة لفكرة المفاوضات المنفصلة في الزراعة ، كانت ملتزمة بمبدأ الإستثناءات ، حيث فرضت قيود على وارداتها من اللحم البقرى ، والأغنام، و العجول ، في اللحظة التي كانت مفاوضات جولة كينيدى تمر بمرحلة عصيبة ***(Johnson 1984)*** . فضلا عن عدم تخليها عن وثيقة ١٩٥٥ الحمائية ***Waiver The 1955 GATT*** و التي أعطت بعض الإجراءات و التدابير الشرعية لسياسات دول السوق الأوربية .

هذا وعلى الرغم من الضغوط المحلية الحمائية السابق ذكرها في كل من دول السوق الأوربية و الولايات المتحدة ، كانت هناك ضغوط محلية داخل تلك الدول لتحرير التجارة الزراعية ، حيث كانت ضغوط التحرير داخل الولايات المتحدة بسبب التكلفة العالية لبرامج الزراعة ، و المشاكل المزمنة في ميزان المدفوعات ، والرغبة فى الاستفادة من مزايا الدولة النسبية في الزراعة.

أما داخل دول السوق الأوربية ، فقد أدى عدم توازن السوق ، و التكلفة المتزايدة لدعم السياسة الزراعية المشتركة***CAP*** إلى مجهودات ناجحة لعلاج الحالة . حيث نتج عن شكوى كل من بريطانيا و ألمانيا الغربية - باعتبارهما اكبر مستوردين للغذاء في أوربا - من دفع أسعار مرتفعة للغذاء في اللحظة التي يدفعون دعم لهذه الأسعار ، إلى اتجاه الدول الأوربية - في السبعينات - إلي تطبيق سياسات متعددة ، مثل فرض الضرائب ذات المسؤلية المشتركة للمنتجين ، و التي بدت متناسقة مع الأوضاع الأمريكية . على العكس من ذلك ، قاوم بقوة عدد من

أعضاء المجتمع الأوربي أي تغيرات هيكلية و استمرت كلمة إصـــلاح ***reform*** لتكون سياسات محظورة على السياسة الزراعية المشتركة ***CAP*** حتى الثمانينات

مما سبق يتضح ،انه على الرغم من مجهودات حكومة الولايـــات المتحـــدة لتحرير التجارة الزراعية في جولتي كينيدى و طوكيو ، أعـــاقت مجموعـــة مـــن العوامل المتعلقة بالهيمنة أو السيطرة و نقص عرض الغذاء ، و المتغيرات المحلية أي تغير رئيسي في نظام التجارة الزراعية العالمية . وكان النزاع بين الولايـــات المتحدة ودول المجموعة الأوربية يسيطر بشكل كبير علـــى مفاوضـــات الجـــات الزراعية . نتيجة لذلك سيطرت مبادئ السيادة المتعلقـــة بالمصـــالح الخاصـــة و المنفعة المتبادلة على عملية التفاوض.

٥. الأزمة فى علاقات التجارة الزراعية العالمية :

على الرغم من نشأة الخلافات بين الولايات المتحدة و الدول الأوروبية فـــى الستينات بسبب قضايا التجارة الزراعية ، إلا أن الصراع كان محدوداً خلال فـترة كبيرة من السبعينيات ، بسبب استفادة الدول الرئيسية المصدرة للحبوب من نقـــص العرض و توسيع التجارة . أما الثمانينات ، فقد أتسمت بظهور الطاقـــة الفائضـــة وزيادتها نتيجة لمجموعة متنوعة من العوامل المحلية و العالمية ، ولكـــن علـــى عكس فترة الخمسينات والستينات - التي تميزت بالطاقة الفائضة - انخفضت هيمنة الولايات المتحدة وظهر المجتمع الأوروبي و مجموعة كـــيرنز و بعـــض الـــدول الأخرى كمنافسين للولايات المتحدة فى مجال الصادرات الزراعية .

ويعد ظهور وزيادة الطاقة الفائضة و ما أدت إليه من انخفاض فى الأســـعار والصادرات ، وتقلص حجم التجارة الخارجية،و انتشار القيود الحمائية ، وتوقـــف

بعض المزارعين عن الزراعة، هى المظهر الرئيسي لأزمة التجارة الزراعية فى الثمانينات ، ولقد نتجت هذه الطاقة من تكاتف عدة أسباب ، منها ما يتعلق بجانب عرض المنتجات الزراعية ، و الأخرى تتعلق بجانب الطلب العالمي على هذه المنتجات .حيث تسببت الاولى فى زيادة العرض ، بينما تسببت الثانية فى انخفاض الطلب .

وتعتبر السياسات الزراعية التي انتهجتها بعض الدول المصدرة للمنتجات الزراعية ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة و دول السوق الأوروبية واليابان ، احد العوامل المسئولة عن زيادة العرض، حيث تساعد هذه السياسات على تشجيع المزارعين على زيادة الإنتاج . ويؤكد ذلك الحقيقة الهامة التي توصل إليها الاجتماع - الذي عقد فى ***Ottawa*** بكندا فى مايو ١٩٨٨ و المكون من ٢٩ خبير زراعي لبحث أزمة الزراعة - وهى أن البرامج التي أنشأتها الحكومات لتساعد المزارعين و تحافظ على دخل الزراعة وتثبت أسعار السوق كانت هى نفسها المسئولة عن أحداث تلك الأزمة . حيث شجعت هذه البرامج على الزيادة السريعة فى الناتج الزراعي فى دول عديدة فى الوقت الذي اتسم فيه النمو فى الطلب العالمي بالانخفاض ، وهذا ما أدى إلى انخفاض أسعار السلع الزراعية لأدنى مستوياتها منذ الأزمة الاقتصادية فى الثلاثينات ***(Bergsten 1988:3)*** .

ويوضح الجدول (٥-١) مدى ضخامة التكلفة التي تدفعها الحكومات سنوياً لدعم دخل المزارعين من خلال برامج السلع الزراعية المحلية ، و التي من شأنها تعويض اثر انخفاض أسعار السوق من خلال مدفوعات نقدية ودعم أسعار الحكومة مباشرة. و بلغت هذه المدفوعات فى عام ٨٦-١٩٨٧ حوالي ٢٦ ، ٣٣، ٢٣ بليون دولار لكل من الولايات المتحدة، و السوق الأوروبية ، واليابان ، على

التوالي . كذلك توضح الأرقام المسجلة بالجدول زيادة تكلفة المستهلكين ودافعي الضرائب عن عائد المزارعين . أما التكلفة الاقتصادية الصافية فيتم دفعها بواسطة هذه الأقاليم كنتيجة للرفاهية المنقولة إلى دول الكتلة الشرقية و الدول النامية في شكل إنفاق على دعم الصادرات .

جدول (٥-١)

العوائد السنوية للمنتجين بسبب الدعم الزراعي

و تكاليف المستهلكين و دافعي الضرائب لعام٨٦ /١٩٨٧

(بليون دولار)

الدول	عوائد المنتجين	تكاليف المستهلكين	تكاليف دافعي الضرائب	التكاليف الاقتصادية الصافية
الولايات المتحدة	٢٦,٣	٦,٥	٣٠,٥	٩,٢
الدول الأوروبية	٣٣,٣	٣٢,٦	١٥,٦	١٤,٩
اليابان	٢٢,٦	٢٧,٧	٥،٧	٨,٦

المصدر: *USDA (1989a) "Economic Implication Of Agricultural Policy Reform In: Industrial Market Economic" Economies Research Service, Washington, D.C.*

أيضا يعد استخدام التكنولوجيا الحديثة ، الناتجة عن تطبيق البحوث المبتكرة في القطاع الزراعي ، أحد الأسباب المسئولة عن زيادة عرض المنتجات عالمياً ،

حيث تحولت بعض الدول مثل أوروبا الغربية ، الصين ، الهند - بفضل استخدام هذه التكنولوجيا - من مستوردين إلى مصدرين للكثير من المنتجات الزراعية .

فبعد أن كانت أوروبا الغربية مستورد تقليدي صافى للمنتجات الزراعية ، أصبحت مصدر صافى للحبوب فى الثمانينات بسبب تطبيق التكنولوجيا الحديثة و نشأة السياسة الزراعية المشتركة ***CAP*** مع استعادة وضعها بعد الحرب العالمية الثانية . و أصبحت وارداتها قاصرة على بعض السلع التى لا تنتجها بكميات كافية مثل القمح الحصى ، والذرة ، و البذور الزيتية ، و المنتجات الإستوائية . وتشير إحدى الدراسات – التى قارنت فترة ٦١–١٩٦٥ بفترة ٧٨–١٩٨٠– إلى زيادة صادرات أوروبا الغربية من المنتجات الزراعية بشكل أسرع من أى إقليم أخر فى العالم ***(Moore 1985:242)*** فضلاً على ذلك ، زاد نصيب دول السوق الأوروبية و الأرجنتين من صادرات القمح بشكل مطرد فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات.

أما بالنسبة للصين والهند - وهم أكثر الدول إزدحاما بالسكان ويمثلون ثلث سكان العالم - فقد كانوا مستوردين للحبوب خلال فترة السبعينات ، وواجهت الهند مشكلة غذاء فى منتصف الستينات و السبعينات ، استوردت بسببها كميات كبيرة من القمح الأمريكي والمنتجات الأخرى . ذلك على العكس من منتصف الثمانينات صدرت هذه الدول كميات متواضعة من الحبوب ، والبذور الزيتية لدول الشرق الأقصى ، ونافست الصادرات الصينية من الحبوب وفول الصويا مثيلتها الأمريكية فى أسواق كوريا ، واليابان ، وروسيا . ويرجع ذلك إلى استخدام التكنولوجيا المحسنة ، وأنواع البذور العالية الإنتاج ، و الاستخدام المتزايد للأسمدة والري ،

فضلا عن تحسن أسلوب الإدارة الناتج عن تغيير النظام الاقتصادي فى الصين ، وما يؤدى إليه من حرية العمال فى إدارة الإنتاج وتوافر الحوافز الاقتصادية الفردية***(USDA 1988:32)*** .

كذلك فإن عبء المديونية الذي تحمل الجزء الأكبر منه المكسيك ، والبرازيل ، والأرجنتين ، بالإضافة إلي دول أوربا الشرقية وبعض الدول المصدرة للبترول ، يعد أحد أسباب زيادة عرض المنتجات الزراعية من ناحية ، وانخفاض الطلب عليها من ناحية أخرى . فنتيجة لزيادة الديون الخارجية – التي وصلت فى عام ١٩٨٤ إلى ١٠٠ بليون دولار لكل من المكسيك والبرازيل و حوالي ٤٧ مليون دولار فى الأرجنتين - تبنت دول عديدة فى أمريكا اللاتينية برامج إصلاح اقتصادي لتقليل عبء المديونية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي ، واعادة هيكلة المديونية ، وتخفيض الواردات غير الأساسية ، وزيادة الصادرات . و لقد أدت هذه البرامج إلى زيادة النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات ، للدرجة التى معها نافست الصادرات البرازيلية والأرجنتينية من المنتجات الزراعية مثيلتها الأمريكية فى الأسواق العالمية .

أما عن العوامل التى أدت إلى إنخفاض الطلب العالمى على المنتجات الزراعية ، فبالإضافة إلى زيادة أعباء المديونية التى أدت إلى تخفيض واردات الدول المدينة من المنتجات الزراعية ، نجد أن فترة الكساد – التى واجهت العالم فى بداية الثمانينات - هى أحد أسباب النمو النسبي البطيء للطلب العالمى على المنتجات الزراعية فى منتصف الثمانينات ويرجع ذلك إلى النمو الاقتصادي البطيء الذى أحرزته معظم اقتصاديات العالم بعد فترة الكساد ، وبصفة خاصة دول حوض الباسفيك ***Pacific Rim*** ، ودول السوق الأوربية ، والولايات المتحدة.

كذلك على الرغم أن انخفاض أسعار البترول بأكثر من ٥٠% – فى الفترة التى تقع بين الربع الأخير من عام ١٩٨٥ والربع الأول من عام ١٩٨٦ - كان له آثاره الإيجابية على الزراعة ، إلا أن ذلك أدى إلى تخفيض القوة الشرائية للدول المصدرة للبترول ، وهذا ما أدى بالتالي إلى تخفيض طلب هذه الدول على المنتجات الزراعية بنوعيها النباتية والحيوانية ٠

فكما هو واضح من جدول (٥-٢) أن واردات المنتجات الزراعية للدول المصدرة للبترول (ككل) زادت كثيرا فى الفترة ٧٢ -١٩٨١ ، بسبب تغير نمط الوجبات الغذائية للأفضل ، نتيجة لزيادة العوائد البترولية المصاحبة لإرتفاع أسعار البترول فى تلك الفترة لكن هذا التغير أخذ الإتجاه المعاكس فى الفترة ٨١-١٩٨٤ ٠ حيث أدت زيادة العوائد إلى زيادة واردات الدواجن بنسبة ٩٣,٣%فى الفترة ٧٢-١٩٨١ ، بينما انخفضت هذه الواردات بحوالى ٢٩% فى الفترة ٨١-١٩٨٤ ٠أما بالنسبة للواردات من اللحوم فقد زادت فى الفترة الأولى بحوالى ١٦,٥ % واستقرت فى الفترة الثانية ٠ وأخيراً تضاعفت واردات القمح والدقيق خلال الفترة الأولى ، بإستثناء دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا التى سجلت زيادة مضطردة فى الفترة الأخيرة .

جدول رقم (٥-٢)

واردات الدول المصدرة للبترول من بعض المنتجات الزراعية

فى الفترة ٧٢ - ١٩٨٤

المنتج و الإقليم	١٩٧٢	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الدواجن (بالألف طن)							
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٦,٠	١٩٢	٣٦٨,٧	٦٢٧,٢	٥٧٠,٤	٥٠٢,٢	٤٥٥,٣
نصف الكرة الغربى	٦,٨	٢٥,٦	٢٤,٩	٥٤,٢	٣٩,١	٢٦,٨	٣٧,٤
البحر الشمالى	٩,٦	١٠,٧	٢٨,٧	٢٤,٥	٢٨,٢	٥١,٩	٥٤,٣
روسيا	٤٤,٩	١٢٠,٧	١٥٩,٠	٢٥٣,٤	٢٦٠.٢	٢٠٥,٦	١١٣,٨
دول أخرى نامية	٧,١	٢٩,٦	٢٣,٦	٢١,٨	٣٠,١	٢٦,٧	٣١,١
الإجمالي	٤٩,٤	٣٧٨,٦	٦٠٤,٩	٩٨١,١	٩٢٨,٠	٨١٢,٩	٦٩١,٩
اللحوم الأخرى(بالألف طن)							
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥٧,١	٤٣٤,١	٩١٦,٣	١٢٠٤,١	١٢٠٠,٧	١٢٠٨,٤	٢٢٤٢,٨
نصف الكرة الغربي	١٢٧,٣	٢٣٢,١	١٦٨,٦	٢٣٤,٥	٢١٨,٤	٢٠٦,٩	٢٦٩,٠
البحر الشمالي	٨٠٢,٨	٦٥٤,٢	٦٣٨,٣	٥٣٨,٩	٥٩٢,٤	٥٣٨,٦	٥٢٦,٢
روسيا	٨٥,٠	٥٦٠,٦	٧٣٩,٦	٩٠٥,١	١٥٥,٩	٨٨٦,٨	٦٦٦,٣
دول أخرى نامية	٤٦,٠	٩٨,٤	١٠٤,٥	٧٤,٨	٣٠٢٢,٠	١٦١,٨	١٥٢,٦
الإجمالي	١١١٨,٢	١٩٧٩,٤	٢٥٦٧,٣	٢٩٦٦,٤	١٥,٣٤٠	٣٠٠٢,٥	٢٨٥٦,٩
القمح والدقيق(بالمليون طن)	٥,٠٩٧	١٠,٢٩٢	١٤,٣٦٨	١٤,٥٥١	١٥,٣٤٠	١٨,٩٢٣	٢٠,٤٥٣
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١,٤٨١	١,٤٢٣	١,٩٠٨	٢,٢٦١	١,٤٩٨	١,٥٧٨	١,٥٦٨
نصف الكرة الغربي	٤,٧١٤	٤,١٧٢	٢,٦٣٦	٢,٢٤٦	٢,٠٠٩	١,٦٤٦	١,٤٧٤
البحر الشمالي	٨,٤٨١	٧,١٤٢	١٦,٠٣٢	١٨,٦٧٨	٢,٢١٦	٢,٢٢٥	٢,٧٢٨
روسيا	٢,٤٢٠	٢,٧٣٠	٣,٨٦٨	٣,٤٦٧	٣,٦٠٤	٤,٠٩٩	٣,٩٦٩
دول أخرى نامية	٢٢,١٩٣	٢٥,٧٥٩	٣٨,٨١٢	٤١,٢٠٣	٢٤,٦٦٧	٢٨,٤٧١	٣٠,١٩٢
الإجمالي							

Source: *USDA, (1986). Op .Cot.*

أيضا انخفاض الواردات الروسية من الحبوب فى عام ٨٥-١٩٨٦ يعد أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض تجارة الحبوب العالمية ،وذلك لأن روسيا مؤثر رئيسي على حجم وأسعار الحبوب المسوقة عالميا، حيث تستحوذ على ربع تجارة الحبوب العالمية وثلث الصادرات الأمريكية .

فكما يوضح جدول (٥-٣) أن الواردات الروسية من الحبوب ارتفعت عام ٨٤-١٩٨٥ بتسجيل ٥٥ مليون طن متري (بزيادة قدرها حوالي ٢٣ مليون طن أو ٧٢% من السنة السابقة لها) . و ترجع أسباب زيادة الواردات فى هذه السنة إلى انخفاض إنتاج الحبوب إلى أدنى حد فى عام ٨٣- ١٩٨٤ بسبب الجفاف . إلا أنه فى عام ٨٥- ١٩٨٦ وبسبب تحسن الإنتاج الروسي فى عام ٨٤ - ١٩٨٥ - عن السنة السابقة - نتيجة لتحسين المناخ ، انخفضت الواردات الروسية من الحبوب إلى ٤٩% أو ٢٧ مليون طن أقل من السنة السابقة . وهذا كان أحد أسباب توافر الطاقة الفائضة من الحبوب فى تلك السنة ، وبسبب رئيسي أيضا لأزمة الزراعة فى منتصف الثمانينات .

جدول رقم (٥-٣)

الواردات الروسية من الحبوب وفول الصويا

خلال الفترة ١٩٧٦/٧٥ - ١٩٨٦/٨٥ (بالطن)

بيان	٧٦/٧٥	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥
واردات القمح	١٠,١	١٦,٠	١٩,٥	٢٠,٢	٢٠,٥	٢٨,١	١٦,٠
واردات الحبوب الأخرى	١٥,٦	١٨,٠	٢٥,٥	١١,٣	١١,٥	٢٦,٩	١٢,٠
إجمالي واردات الحبوب	٢٥,٧	٣٤,٠	٤٥,٠	٣١,٥	٣٢,٠	٥٥,٠	٢٨,٠
النسبة من الواردات الأمريكية	%٥٤	%٢٤	%٣٤	%٢٠	%٤٤	%٢٨	%١٥
فول الصويا	١,٧	١,٤	١,٥	1.1	١,٠	٠,٩	٢,٠
النسبة من الواردات الأمريكية	%١٨	%٠	%٤٠	%٤٠	%٥٠	%٠	%٠

Source: ***USDA (1987), "U.S. Export Sales ", Foreign Agricultural Service.***

من العرض السابق ، يتضح أن السياسات الزراعية والبرامج المحلية التــى تبنتها الدول المنتجة والمصدرة للمنتجــات الزراعيــة، واســتخدام التكنولوجيــا الحديثة ، وعبء المديونية كانت هي العوامل التي أدت إلى انخفاض الطلب وهــي تكمن في الكساد الذي ساد العالم في بداية الثمانينات ، وانخفاض أسعار البــترول ، بالإضافة إلى إنخفاض الواردات الروسية من الحبوب . وكل هذه العوامل دفعــت إلى تواجد الطاقة الفائضة وبالتالي أزمة الزراعة فى الثمانينات .

وبالرغم من التأثير السلبي للطاقة الفائضة على عدد من الــدول المصــدرة للسلع الزراعية فى الثمانينات ، إلا أن الولايات المتحدة كانت اكثر تــأثراً، حيــث انخفض بحده نصيبها من صادرات القمح العالمية من ٥٠% فى عــام ١٩٧٤/٧٣ إلي حوالي ٣٠% فى عام ١٩٨٦/٨٥ ، وانخفض نصيبها مــن صــادرات فــول الصويا من ٨٠ % فى عام ٧٥/ ١٩٧٦ إلى ٧٨% فى عام ١٩٨٤/٨٣ . كذلــك انخفض نصيبها من زيت فول الصويا فى عام ٨٥/ ١٩٨٦ لتأخذ الترتيب الثــالث بعد دول السوق الأوربية و البرازيل ***(USDA 1988)*** .

ويرجع انخفاض نصيبها من تجارة القمح العالمية إلى المنافسة القويــة مــن دول السوق الأوربية ، و استراليا ، و كندا ، والأرجنتين ، حيث زاد نصيبهم مــن الصادرات العالمية فى نهاية الثمانينات وبداية الثمانينات . أما انخفاض نصيبــها من صادرات فول الصويا ، فيرجع إلى المنافســة القويــة التــى واجهتــها مــن الأرجنتين ، و الصين ، حيث زاد نصيبهما من الصادرات العالمية ، فضلا عــن انخفاض واردات السوق الأوربية من فول الصويا .

كذلك توجد هناك أسباب أخرى ساعدت على انخفاض نصيب الولايات المتحدة من صادرات الحبوب العالمية ، منها ارتفاع سعر الدولار فى الفترة ٨١-١٩٨٥ و ما أدى إليه من ارتفاع أسعار الحبوب الأمريكية . بالإضافة إلى تقلص المزايا التكنولوجية المستخدمة فى زراعة الحبوب ، و ارتفاع مستويات الدعم المحلية ، فضلا عن خسارة المنافسة بسبب دعم الصادرات الأوربية.

علاوة على ما سبق ، فأن انضمام أسبانيا و البرتغال إلى عضوية السوق الأوربية فى يناير ١٩٨٦ له تأثير سلبي على صادرات الولايات المتحدة من الحبوب ، حيث انخفضت الواردات الأسبانية من الحبوب الأمريكية ، و فول الصويا من ١٨٣ ، ١١٠٠ مليون بشلة أسبانية ، على التوالي فى عام ١٩٨٢/٨١ الى ٩٢، ٣٨ مليون بشلة فى عام ١٩٨٥/٨٤. كذلك تعد البرتغال سوق هام للصادرات الأمريكية من الحبوب ، حيث بلغت واردات البرتغال حوالي ٥% من الحبوب الأمريكية عام ١٩٨٢/٨١ ***(USDA 1988)*** .

هذا ولم يقتصر الأمر على المنتجات النباتية ، بل امتد كذلك إلى المنتجات الحيوانية و الدواجن ، حيث يمثل نصيب الولايات المتحدة من صادرات الأبقار و العجول أقل من ٥% من الصادرات العالمية ، وينافسها فى ذلك استراليا ، و دول السوق الأوربية ، و نيوزيلندا ، و أوروجواي . أما نصيبها من الخنازير فقد انخفض بشدة ليبلغ ١,٥% من الصادرات العالمية فى عام ١٩٨٦ ، و هى أقل من ثلث النسبة فى عام ١٩٧٦ . و يرجع ذلك للمنافسة الشديدة التى تواجهها من دول السوق الأوربية وكندا .

أما نصيب الولايات المتحدة من صادرات الدواجن العالمية – كما يوضح جدول (٥–٤) بدأ هو الآخر فى الانخفاض مُنذ عام ١٩٨١ ، حيث بلغت صادراتها من الدواجن حوالي ١٤% من إجمالي صادرات العالم فى عام ١٩٨٦، و هى أقل من نصيبها فى عام ١٩٨١ بحوالي ٢٠% . ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى أعباء الديون فى الدول المستوردة للدواجن ، فضلاً عن ارتفاع قيمة الدولار.

جدول رقم (٤–٥)

صادرات الدواجن بواسطة دول التصدير الرئيسية

فى الفترة من ٧٤–١٩٨٦

المنطقة	متوسط ٧٤–٧٨	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الولايات المتحدة	١٤٨	٢٢٨	٣٧٥	٢٦١	٢٢٥	٢٠٩	٢١٠	٢٠٩
البرازيل	٢٣	٨١	٢٩٥	٣٠٢	٢٨٩	٢٨١	٢٥١	٢٥١
دول السوق الأوربية	٤٧٣	٦٠٥	٨٣٠	٨٢٦	٨٣٦	٧٧١	٦٦٢	٦٢٧
أوروبا الشرقية	١٧٣	١٩٦	٢٨٩	٣١٢	٢٩٧	٣٠٤	٣٠٦	٣٠٠
إجمالي العالم	٨٥٣	١,١٥٦	١,٨٣٧	١,٧٤١	١,٦٨٤	١,٦٠٢	١,٤٧١	١,٤٤٠

Source : ***USDA (1987) , "Livestock and Poultry Situation ", Foreing Agricultural***

يتضح مما سبق ، مدى الانحدار الذى وصل إليه الصادرات الامريكية فى المنتجات الزراعية فى السوق الاوربية المشتركة ، بسبب الدعم الهائل الذى تدعم به صادراتها العالمية ، فضلا عن استخدامها للتكنولوجيا المتقدمة فى زراعتها .

وأدى ذلك إلى انخفاض فائض التجارة الزراعية الأمريكية مع المجتمع الأوربي من ٧,٥ بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٢,٥ بليون دولار عام ١٩٨٦ ***(USDA 1988)*** .

إزاء ما تقدم ، بدأت الولايات المتحدة محاولاتها المبكرة من خلال الجات لتغيير السياسات الزراعية لدول السوق الأوربية ، حيث أقترح – فى مارس ١٩٧٥– ممثلي الولايات المتحدة فى اللجنة الفرعية للدعم و الضريبة الموازية (التعويضية) منع دعم الصادرات المباشرة على كل المنتجات الزراعية، لكن ممثلي المجتمع الأوربي رفضوا الاعتراف بسلطة هذه اللجنة .كذلك حاولت الولايات المتحدة – من خلال مفاوضات الجات فى عام ١٩٨٣– استخدام دستور دعم دورة طوكيو ***Tokyo Round's Subsidy Code*** للدفع بعدم شرعية ممارسات الدعم الزراعية التى تنتهجها دول السوق الأوربية ، ولكن المفاوضين فشلوا أيضاً فى اتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع ***(Porter &Bowers : 14)***

ونتيجة للفشل مع الجات ، تحركت الولايات المتحدة – فى مايو ١٩٨٥ – لمواجهة المجتمع الأوربي مباشرة فى سباق دعم الصادرات ، عن طريق انشاء ما يسمى ببرنامج تحفيز الصادرات ***Export Enhancement Program (EEP)*** لإعادة كسب اسواقها المفقودة للضغط على دول السوق الاوربية للحضور إلى طاولة المفاوضات . وبمقتضى هذا البرنامج تم تخويل السلطة لمجلس الائتمان السلعي ***(CCC)*** فى عرض السلع المملوكة للحكومة كأعانة للمصدرين الأمريكيين لزيادة مبيعات المنتجات الزراعية . و تكون هذه المساعدات شكل من أشكال دعم الصادرات التى بواسطتها يستطيع المصدرين بيع المنتجات بأسعار عالمية أقل من الأسعار المحلية ***(U.S. GAO 1987:16)*** .

ولقد ساهم هذا البرنامج فى حرب دعم الصادرات بين الولايات المتحدة والمجتمع الأوربي ، و التى أدت إلى خفض أسعار الحبوب العالمية ، و بالتالي خروج الدول الصغيرة المصدرة للحبوب من المنافسة لعدم قدرتها على المنافسة الدولية .

هذا ورغم أن حكومة الولايات المتحدة أوضحت ، أن برنامج تحفيز الصادرات يستهدف فقط أسواق المجتمع الأوربي ، إلا أنها مدت هذا البرنامج – فى أغسطس ١٩٨٦ – ليشمل سوق الاتحاد السوفيتي (روسيا حاليا) و الذى كان ٤٨% من موردين من الدول المصدرة التى لا تنتهج سياسات دعم ، و هذا ما أدى إلى تشكيل ائتلاف أو اندماج تجارى محايد ***Countries Fair Trading*** يتكون من ١٤ دولة يسمي بمجموعة كيرنز ، بدأ بتوجيه الانتقادات إلى برنامج الولايات المتحدة، و يهدف إلى الضغط لإنهاء حرب دعم الصادرات الزراعية بين الولايات المتحدة و دول السوق الأوربية.

ولقد دافعت الولايات المتحدة عن نفسها ضد انتقادات مجموعة كيرنز، بأنها كانت ضحية سياسات المجتمع الأوربي ، و لإظهار عزمها على الإصلاح قدمت اقتراحات زراعية واسعة المدى لجولة أوروجواي التى صدر إعلان Punta Del Este ببدئها فى يناير ١٩٨٧.

وتضمنت هذه المقترحات تحول القيود الغير تعريفية إلى قيود تعريفية يتم تخفيضها بالتدريج . و هذا يعنى إنهاء استثناء المادة ١١ للجات ، الذى سمح بقيود كمية على الزراعة لحماية برامج إدارة العرض. كذلك تضمنت المقترحات الإلغاء

التام للدعم المسبب للتشوهات التجاريـــة ، و هــذا ينـــهى اســتثناء المـــادة ١٦ *(McDonald 1990)* .

وتعتبر المقترحات التى قدمتها الولايات المتحـــدة فـــى بدايـــة جولـــة أوروجواى ، فيما يتعلق بقيود الاستيراد ودعم الصادرات ، تحـــول كـــامل عـــن نظرتها فى الاربعينات و الخمسينات ، حيث كانت تدافع عن استثناء الزراعة مـــن قواعد الجات .

باختصار ، نادت حكومة الولايات المتحدة بعد ٤٠ عاما من نشـــأة الجـــات بالتطبيق الكامل لمبادئ الاعتماد المتبادل فى التجـــارة الدوليـــة ، القائمـــة علـــى الحرية ، والتعددية ، و التنمية الاقتصادية ، و عدم التمييز ، على نظام التجـــارة الزراعية .

٦. الخلاصة و النتائج :

أوضحت الدراسة أن التجارة الزراعية جزءاً لا يتجزأ من النظام التجارى العالمى الذى يخضع لمبادئ الاعتماد المتبادل ، التى تؤدى إلى تعظيم الرفاهية و التعاون بين الدول ، و مبادئ السيادة التى تشجع على الحماية و القيود . و لقد غلبت مبادئ السيادة بكل صورها على نظام التجارة الزراعية ، حيث تدخلت حكومات الدول المتقدمة و النامية لحمايتها عن طريق قيود الاستيراد التعريفية و غير التعريفية ، و برامج الدعم المحلية ، ودعم الصادرات ، وهذا ما أدى الى استثنائها من تطبيق قواعد الجات منذ نشأتها ، و تعرضها للتشوهات السعرية فى السوق العالمية ، و بالتالي تعطيل سريان مبدأ الميزة النسبية عليها ، و هو الذى يمثل الأساس الاقتصادي للتبادل التجاري فى نظرية التجارة الخارجية . ونتج عن كل ذلك تعرض التجارة الزراعية للكثير من المشاكل و الأزمات المتلاحقة منذ نشأة الجات فى عام ١٩٤٧ و حتى توقيع اتفاقية جولة أوروجواي فى ديسمبر ١٩٩٣.

ويرجع استثناء التجارة الزراعية من قواعد الجات عند نشأتها – كما أوضحت الدراسة – إلى الدور الذى لعبته الولايات المتحدة – كقوة مسيطرة – داخل الجات فى هذا الصدد ، استجابة لضغوط مزارعيها الذين يتضررون من تواجد الطاقة الفائضة التى تميزت بها زراعة أمريكا الشمالية ، و التى تحدث بسبب طبيعة تغير العرض فى الأجل القصير و تدهور الطلب فى الأجل الطويل .

كذلك لم تغفل الدراسة الدور الذى لعبته دول السوق الأوربية– سيرا فى اتجاه الولايات المتحدة – فى حماية زراعتها و دعمها فى الفترة من منتصف

الستينيات وحتى توقيع اتفاقية جولة أوروجواي ، بالرغم من تغير اتجاه الولايات المتحدة من تقييد التجارة الزراعية إلى تحريرها خلال تلك الفترة بسبب : (١) المنافسة القوية التى واجهتها منتجاتها الزراعية فى السوق العالمية ، و بصفة خاصة من الدول الأوربية التى تدعم صادراتها بشكل كبير، (٢) ارتفاع تكاليف البرامج المحلية و برامج دعم الصادرات الموجهة للمنتجات الزراعية وما أدى اليه ذلك من ظهور عجز فى ميزان مدفوعاتها ،(٣) إدراكها لميزتها النسبية فى الزراعة.

أيضا أوضحت الدراسة أسباب أرجاء تحرير التجارة الزراعية ، على الرغم من مطالبة الولايات المتحدة به ابتداءاً من جولة كينيدى ، والتى تكمن فى (١) نقص عرض الغذاء فى بداية السبعينيات و استفادة الولايات المتحدة من ذلك بتصدير كميات كبيرة ، ساعدها على ذلك انخفاض قيمة الدولار وقدرة مزارعيها على الاستجابة للطلب المتزايد ، (٢) الضغوط المحلية للمزارعين داخل الولايات المتحدة و السوق الأوربية ، (٣) العوامل السياسية المتعلقة بالسيطرة و الأمن والتكامل السياسي بين دول المعسكر الغربي خلال فترة السبعينات .

كذلك ألقت الدراسة الضوء على أزمة التجارة الزراعية فى الثمانينيات والتى تمثلت فى ضخامة الطاقة الفائضة – بسبب زيادة العرض و انخفاض الطلب العالمي على المنتجات الزراعية – و ما أدت إليه من انخفاض الأسعار ، وتقلص حجم التجارة الخارجية ، و انتشار القيود الحمائية ، و توقف بعض المزارعين عن الزراعة ككل. و أرجعت الدراسة أسباب زيادة العرض إلى السياسات الزراعية وبرامج الدعم التى تنتهجها الدول المنتجة و المصدرة للمنتجات الزراعية ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى القطاع الزراعي ، وعبء المديونية و ما أدى

إليه من تشجيع الدول المدينة على زيادة صادراتها و تخفيض وارداتها من المنتجات الزراعية . و أسندت الدراسة أسباب انخفاض الطلب العالمى على المنتجات الزراعية إلى الكساد الذى واجه العالم فى بداية الثمانينيات ، وانخفاض أسعار البترول وما أدى إليه من تخفيض واردات الدول البترولية ، بالإضافة إلى انخفاض الواردات الروسية من الحبوب فى منتصف الثمانينات بسبب تحسن الظروف المناخية التى أدت إلى زيادة حجم الإنتاج.

وأخيرا سجلت الدراسة مدى الانحدار الذى وصلت إليه الصادرات الأمريكية من المنتجات الزراعية فى فترة أزمة الثمانينيات بسبب المنافسة الشديدة من دول عديدة، أبرزها دول السوق الأوربية بسبب الدعم الهائل الذى تدعم به صادراتها العالمية، و استخدامها للتكنولوجيا المتقدمة فى زراعتها . كذلك أبرزت الدراسة رد الفعل الأمريكي الذى انصب على توسيع و زيادة برامج الدعم من اجل تحفيز الصادرات ومواجهة منتجات دول السوق الأوربية فى الأسواق العالمية ، و الترتيب لعقد جولة أوروجواي التى ضغطت من خلالها بشدة لتحرير التجارة الزراعية .

نستنتج مما سبق ، أن استثناء الزراعة من قواعد الجات ، و حمايتها ، و إنشاء السياسات و البرامج الحكومية لدعمها ، من أجل المحافظة على دخل المزارعين و تثبيت الأسعار ، هى العوامل الرئيسية المؤثرة فى مشكلة التجارة الزراعية منذ نشأة الجات و حتى توقيع اتفاقية جولة أوروجواي . وهذه العوامل هى نفسها التى دفعت بعوامل أخرى متتابعة ساعدت على تضخيم المشكلة على مر الوقت . و تكامل التجارة الزراعية مع النظام التجاري العالمى الحر عن طريق تطبيق مبادئ التجارة الحرة عليها يؤدى إلى : (١) استقرار الأسواق

العالمية نتيجة لاتباع كل الدول لاستراتيجية التحرير فى وقت متزامن ، و الإقلاع عن السياسات الحمائية التى تؤدى إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق العالمية و ما يؤدى إليه ذلك من عدم الاستقرار ، (٢) تشجيع الدول التى رفضت الاشتراك فى مفاوضات الجات لتحرير السلع الصناعية بسبب استثناء السلع الزراعية ، مثل هولندا و استراليا ، على رفع القيود المفروضة على وارداتها الصناعية ، (٣) التقليل من احتمال اتباع الدول الصناعية الجديدة (مثل كوريا ، تايوان ، هونج كونج ، ماليزيا ، سنغافورة)، و التى تعانى من عجز فى الغذاء ، لأسلوب الدول الأكثر تقدما فى السياسات الحمائية .

والنتيجة السابقة التى تم التوصل إليها تثبت صحة الفرضية التى قامت عليها هذه الدراسة .

الهوامش

١- إن التجربة أوضحت صعوبة التحرك النسبى للموارد الزراعية خارج النطاق الزراعى و خاصة العمالة الزراعية .

٢- يرجع تدخل الحكومات فى أسواق السلع الزراعية إلى القرن الخامس عشر الميلادى .

٣- تبنت دول أوروبا الغربية الصناعية و اليابان سياسات الدعم الزراعية بشكل واضح فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر . شجعها على ذلك منافسة الحبوب الرخيصة القادمة من العالم الجديد ***New World*** وروسيا ***(Kindleberger 1951)*** .

٤- على سبيل المثال شجعت سياسة الأسعار المضمونة المرتفعة نسبيا ، و التى تم اتباعها فى المملكة المتحدة على زيادة مساحة إنتاج محصول البذور الزيتية فى مقاطعتي إنجلترا و ويلز من ٧٠٠٠ هكتار فى ١٩٧٢ إلى ١٧٥٠٠٠ هكتار فى عام ١٩٨٢. ***(Norton 1986)*** .

٥- لقد كانت اليابان أول دولة تطبق التعريفة الجمركية علي واردات الأرز فى بداية هذا القرن ، من اجل تخفيض عبء تكيف المزارعين مع النمو الصناعى السريع .

٦- بدأت هذه الإجراءات بفرض كندا ضريبة تعويضية ***CVD*** ضد واردات القمح الأمريكية فى أواخر الثمانينات و كانت هذه هى المرة الاولى التى تفرض فيها دولة أجنبية ضريبة ضد المنتجين الأمريكيين .وتلى ذلك فرض الولايات المتحدة ضريبة تعويضية ضد واردات الخنزير الكندية .

٧- لم يشمل التحرير كل المنتجات الصناعية ، حيث تم استثناء بعض المنتجات التى تملك ضغوط حمائية محلية وتحريرها يؤثر على اقتصاديات الدول المتقدمة مثل المنسوجات و الملابس و الأحذية والتى تتسم بحساسية الاسعار، والمنتج المعيارى ، واستخدام التكنولوجيات المعيارية وتخضع لسيطرة الشركات القومية .

٨- تتمثل الدورات الخمس الاولى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف فى جولة ***Geneva*** عام ١٩٤٧، و جولة ***Annecy*** بفرنسا عام ١٩٤٩ ، وجولة ***Torquay*** بالمملكة المتحدة عام ١٩٥١، و جولة ***Geneva*** عام ١٩٥٦ ، وجولة ***Dillon*** عامى ٦٠-١٩٦١ فى ***Geneva*** .

٩- تقوم السياسة الزراعية المشتركة ***CAP*** للدول الأوربية على ثلاثة أركان . الأول يتمثل فى قيام دول السوق الأوربية المشتركة ***EEC*** بفرض ضريبة متغيرة على وارداتها الزراعية بحيث تجعل أسعار السلع الزراعية الأجنبية أعلى من مثيلتها المحلية وباستمرار ، والثانى فى نظام دعم الصادرات الذى يصمم للتخلص من الفائض بما يؤدى إليه من تخفيض مستويات الأسعار العالمية لتلك المنتجات المدعمة ، فى حين يتمثل الركن الثالث فى الدعم المحلى للإنتاج الزراعي .

١٠-يتكون الأعضاء المؤسسيين لمجموعة كيرنز من استراليا ،كندا ، الأرجنتين ، البرازيل ، شيلى ، كولومبيا ، فيجى ، أوروجواي ، المجر ، إندونيسيا ، ماليزيا ، نيوزيلاند ، الفلبين ، تايلاند .

١١- لمزيد من المساهمة النسبية للعشر دول الرئيسية المصدرة للغذاء انظر . *GATT,"INTERNATIONAL TRADE" (Various Years)* .

١٢- كرد فعل لهذه القرارات المأخوذة بواسطة الكونجرس الأمريكي ، انتقمت هولندا وبموافقة الجات بفرض حصة كمية على وارداتها من دقيق القمح الأمريكي .

١٣-فى عام ١٩٦٣ صدرت الولايات المتحدة ١,٨ مليون طن من الحبوب ولكن في ظروف غير عادية .

١٤-سبق ذلك صدور مرسوم التوسع فى تجارة الولايات المتحدة لسنة ١٩٦٢ ***U.S. Trade Expansion Act*** والذى طالب بإعطاء اهتمام متساوى للتخفيضات التعريفية على كل من السلع الصناعية والزراعية ، ايضاً ما وعد به الرئيس ليندون جونسون فلاحى الولايات المتحدة بأن " اتفاق جولة كيندى لن يحدث إلا إذا تم احراز تقدم فى تحرير تجارتنا الزراعية والصناعية " ***(Curits & Vastine . 1971 : 26)*** .

١٥- مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية فى جولة طوكيو ، كان مرخص به فى المرسوم التجارى لسنة ***The Trade Act Of 1974*** والذى يوضح الجزء ١٠٣ منه ، أن الحد الأقصى الذى يتم اتخاذه من تخفيض ، أو إلغاء فى قيود التجارة الزراعية وتشوهاتها ،يجب أن يتم بالتنسيق مع تخفيض أو إلغاء قيود التجارة الصناعية وتشوهاتها . كذلك أنذر الممثل الخاص لرئيس التجارة أن " التقدم فى الزراعة يكون الشرط الضرورى للتقدم فى تحسين حالة الاقتصاد وتحسين علاقتنا التجارية " ***(Warley 1976 : 289 – 290)*** .

١٦- تعليقاً على انخفاض هيمنة وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية خلال جولة كيندى ، أوضح ***Warley*** أن المفاوضات الزراعية لجولة كيندى ، كانت

علامة بارزة على التحول فى القوة السياسية التى ظهرت فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث كانت الولايات المتحدة ، ولوقت طويل تملك أوامر السلطة وفرض هيمنتها على تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية . لكن فى جولة كيندى كانت مهزومة على أرضية إختيارها الخاص ، وفشلت أثناء المفاوضات من منع الدول الأوروبية من الاستمرار ، وبإصرار فى تطبيق نظام ومستوى الدعم الزراعى " . ***(Warley 1976 : 387)***

١٧- على سبيل المثال ، خلال السنوات الاولى لجولة كينيدى ، طلب ممثلو الدول الأوروبية فى المفاوضات ، الترخيص ***Authority*** لنظر التنازلات الزراعية ، بسبب الخلاف الذى كان متقداً بين فرنسا ودول السوق الأخرى ، على القضايا المالية وقضايا التصويت ، وتم حل هذا الخلاف بتوقيع اتفاق بين دول السوق ، يسير عكس مفاوضات الجات الجارية ، والتى تقضى بتقديم تنازلات تتعلق بالسياسات الزراعية الحمائية ، والسبب وراء ذلك أن فرنسا تفرض حماية مرتفعة على زراعتها وأى تنازل يؤثر عليها ***(Paarlberg 1988)*** . أما فى جولة طوكيو ، فالقضايا المحلية استمرت تستحوذ على كل شئ لدرجة أن الأوربيين فضلوا التمسك بسياستهم الزراعية العامة ***CAP*** على مفاوضات ناجحة .

١٨- تعطى مادة ١ من الدستور الأمريكي ***U.S . Constitution*** الكونجرس السلطة المنفردة فى تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية ، ولا توجد سلطة تجارية خاصة ممنوحة للرئيس . هذا بالرغم من أن الكونجرس بطبيعته يدافع عن المصالح الخاصة بالفئات المختلفة ، ولا يكون ملائماً فى اتخاذ

القرارات التى تكون غالباً مطلوبة فى نظام تجارى دولى مفتوح ***Pastor*** ***(1983)*** .

١٩- تتمثل الآثار الإيجابية لتخفيض سعر البترول فى التأثير على تخفيض تكلفة إنتاج واعداد ونقل المنتجات الزراعية ، وذلك لأن البترول مدخل أساسى فى الزراعة وفى كل قطاعات الاقتصاد ككل . وهذا يؤدى إلى تخفيض معدلات التضخم العالمية وبالتالى معدلات الفائدة . وينصب ذلك فى النهاية فى تخفيض تكلفة وحدة الإنتاج الزراعي على مستوى العالم ، وهذا ما يساعد الدول التى تواجه أزمة مالية فى إنتاجها الزراعي مثل الولايات المتحدة . كذلك يؤدى تخفيض أسعار البترول - بما يفرزه من تزويد المستهلكين بتمويل إضافي - على زيادة طلب الدول المستوردة للبترول للمنتجات الحيوانية والدواجن .

٢٠- كرد فعل لقرارات الولايات المتحدة لتوسيع نطاق برامج تحفيز الصادرات على مستوى العالم ، دعم صناع السياسة الأستراليين - فى أخر أغسطس ١٩٨٦ - ممثلى ١٤ دولة من الدول المصدرة للمنتجات الزراعية الغير مدعمه والتى أضيرت من هذا البرنامج - والذين يمثلون أربعة قارات - للاجتماع فى كيرنز بارض الملكات ***Cairns Queensland*** باستراليا ، وهذه الدول عرفت بالأعضاء المؤسسين لمجموعة كيرنز ***(Buckley 1986)*** .

المراجع

- ANDERSON. (1983). " ***Growth of Agricultural Protection In East Asia*** ", Food Policy , Vol .8, No 4 (November).

- ANDERSON. K&R. TYERS (1983) , " ***The European Community Grain and Meat Policies and U.S Retaliation : Effects on International Prices , Tade and Welfare*** " Discussion Paper No. 83, Center for Economic Policy Research , Australian National University , Canberra.

- BERGSTEN, C.F (1988), " ***Reforming World Agricultural Trade : A policy Statement by Twenty – Nine Professional From Seventeen Countries*** " in W.M Miner and D.E Hathaway (eds.), " ***World Agricultural Trade : Building a Consensus*** ", Halifax , Nova Scotia : The Institution For Research on Public Policy.

- BUCKLEY,A (1986), " ***Australian Hopes to Help Found Group tounter Protectionism Traders*** ", Australian Financial Review 10, August.

- CAREY, M.J. (1981)" ***Introduction : The Political Economy of Food , The Regional Approach*** " ,in D.N Balaam and M.J Cary (eds.) " food politics : The Regional Conflict " Totowa ,N.J Allanheld , Osmun.

- COWHEY, p.f . & E. LONG (1983), " ***Testing Theories of Regime Change: Hegemonic Decline or Surplus Capacity ?*** " International Organization 37, PP. 157-188.

- CURITS, T.B & J. R Vastine (1971) , " ***The Kennedy Round and The Future of American Trade*** ", Pager, New York

- DESTLER , I.M.(1986) , "***American Trade politics : System Under stress*** " Institute for International Economics , Washington, D.C.

- FINLAYSON , J.A. & M.W. ZACHER (1981) . " ***The GATT and The Regulation of Trade Barries :Rgime Dynamics and Functions*** " , International organization 35 ,PP. 561-601.

- FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION (FAO),(1980) " ***principles of Surplus Disposal and consulative Obligation of member Nations*** ",2nd ed. ,Rome.

- GATT , " ***International Trade*** " , (Various Years).

- GOHN , T.H.(1990) , "***International Polities Of Agricultural Trade: Canadian- American Relations in a Global Agricultural Context*** " , University of British Colombia Press , vancouver.

- GOLDSTEIN , J.(1988) , "*Ideas , Institution , and American Trade policy* ", *International Organization42,*

- HAWTHAWAY , D.C. (1987) , "*Agriculture and GATT : Rewriting the Rules of Policy Analysis in International Economics*, Institute for International Economics, Washington ,D.C.

- HOUCK . J.P.(1980) , *"U.S. Agricultural Trade and The Tokyo Round"* , Law and Policy in International Business 12.

- HUDEC , R.E (1975) , *" The GATT Legal System and World Trade Diplomacy "* Praeger , New York .

- JACKSON, J.H.(1980), *" The World Trading system : Law and Policy of International Economic Relation"*, Cambridge ,Mass.,Mit Press.

- JUNZ, H.B.&C.BOONEKAMP(1991), *"What is at Stake in the Uruguay Round ?"*, Finance & development 28 (2) (June),PP.11-15.

- KINDLEBEREGER,C.P. (1951), *"Group Bahaviour and International Trade"*, Journal of Political Economy, Vol. 59,No.1(february)

- KNUSTON,R.D.,J.B.PENN&W.T.BOEHM(1983), *"Agricultu ral and Food Policy"*,Engglewood Clifs, N. J .Perntice-Hall.

- MC DONALD,B.J.(1990), *"Agricultural Negotiations in The Uruguay Round"*, The World Economy 13,PP.304-305.

- MCLIN,J.(1979),*"Surrogate International Organization and The Case of World Food Security, 1949-1969"*,International Organization 33 .

- MOORE,L (1985), *"The Growth and Structure of International Trade Since The Second World war"* ,Wheatsheaf Books ,Sussex.

- NAM,C.H.(1987),*"Export – Promoting Subsidies , countervailing Threats and The General Agreement on Tariffs and Trade"*, The World Bank Economic Review 1,PP.727-743.

- NORTON,B.G.(1986),*"Resource Economics"*, Princition University Press, Princition ,N.J.

- PAARLBERG,R.L(1988), *"fixing Farm Trade : Options For The United States"*, Ballinger For The Council on Foreign Relations , Cambridge.

- PAARLBERG,R.L(1982),*"Three Political Explanations For Crisis in The World Grain Market"*, in W.P. Avery And D.P. Rapkin (eds.),"America in Changing World Political Economy", Longman, New York.

- PASTOR,R.(1983), *"The Cry-and –sigh Syndrome :Congress and Trade Policy"*,in A Schick(eds.),"Making Economic Policy In Congress",American Interprise Institute For Public Policy Research , Washington D.C.

- PORTER ,J.M.&D.E. BOWERS(1989), *"A Short History of U.S. Agricultural Trade Negotiations"*,U.S.Department of Agriculture . Economic Research Service ,Washington,D.C.

- PUCHALA,D.J.& R.F.HOPKINS(1982),"***International Regime : Lessons From Inductive Analysis***", International Organization 36,PP.245-275.

- RUNGE,C.F.(1987),"***Induced Agricultural Innovation and Environmental Quality : The Cace of Groundwater Regulation***" , Land Economics , PP . 249 – 258

- SAXON , E.A.& K. ANDERSON (1982) , "***Japanese Agricultural Protection In History al Perspective***" , Research Paper No . 92, Australia-Japan Research Centre Canberra (July).

- WEBB M.C.& S.D. KRASNER(1989), "***Hegemontic Stability Theory:An Emprical Assessment***", Review of International Studies 15,PP.183-198.

- U.S.GENARAL ACCOUNTING OFFICE (GAO), (1987) "Implementation of The ***Agricultural Export Enhancement Program*** " Government Printing Office, Washington ,D. C.

- U.S.GENARAL ACCOUNTING OFFICE (GAO) (1988ss),"***Foreign Agricultural Trade Negotiations : Initital Phase of The Uruguay Round***", U.S. Government Printing Office, Washington,D.C.

- U.S. Department of Agriculture (USDA) (1986), "***Foreign Agriculture Trade of The United States***", Economic Research Service,Washington,D.C.

- U.S. Department of Agriculture (1988*)*, *"**Foreign Agricultural Trade of The United States**"*, Economic Research Service,Washington , D.C.

- U.S. Department of Agriculture (1987),"***Livestock and Poultry Situation*** *"*, Foreign Agricultural Service , Washington,D.C.

- WHALLEY,L.(1986),"***Canda-United States Relations and The Global Trading System".***in D.H. Flaherty and W.H. McKercher (eds),"Southern Exposure: Canadian Perspective on The United States",McGraw- Hill Ryerson, Toronto.

- WORLD BANK(1982), *"**World development Report 1982**"*,Oxford University Press, NewYork, PP. 48-90